

الجامعة الإســـلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب – قسم التاريخ

المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية

1977-1947

دراسة تاريخية تحليلية

American Proposals For The Settlement of The Palestinian Question
1947-1977

رسالة مقدمة من الباحث :

سمير حلمي سالم سيسالم

تحت إشراف

د . أكرم محمد محمود عدوان

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر من قسم التاريخ – الجامعة الإسلامية – غزة – فلسطين

العام الدراسي

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية - غزة

THE ISLAMIC UNIVERSITY OF GAZA

هاتف داخلي 1150

الرقم: ج س غ/35/ Ref

التاريخ: 2005/02/09 Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ سمير حلمي سالم سيسالم لنيل درجة الماجستير في كلية الآداب/ قسم التاريخ وموضوعها:

"المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية "1947 - 1977" دراسة تاريخية تحليلية"

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأثنين 5 محرم 1426هـ الموافق 2005/2/14م الساعة 10 صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أكرم عدوان	مشرفاً ورئيساً	....
أ.د. عاطف عدوان	مناقشاً داخلياً	....
د. محمد النيرب	مناقشاً خارجياً	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية الآداب/ قسم التاريخ.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد يوسف أبو حلبية

ص.ب 108 الرمال - غزة - فلسطين فاكس (+970/8)2863552 :Fax هاتف P.O.Box 108, Rimal,Gaza, Palestine Tel:(+970/8)286 3554-2823311

Web Site:www.iugaza.edu e-mail: public@mail.iugaza.edu


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل رب زدني علما"

صدق الله العظيم

(الآية 114 سورة طه)

إهداء

إلى زينة الأوطان - فلسطين – إلى أولى القبلتين و ثالث الحرمين الشريفين – مسرى الرسول صلى الله عليه وسلم .

إلى كل من جاهد في سبيلها – و ضحى من أجلها – بالنفس والنفيس .

إلى الزوجة الفاضلة أم ساري ، والابنة الغالية منة الله ، والابن العزيز محمد ساري ، الذين أخذت من وقتهم وجهدهم الكثير ، والذين أمدوني بالعون و الدعم والتشجيع والإيثار .

أهدي هذا العمل

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله وحده ، والصلاة والسلام على من لانبي بعده ، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم – سيد الأنبياء والمرسلين – الذي أرسله ربه رحمة للعالمين .

الحمد لله كثيراً ، إذ هيأ لي سبيل الرشاد ، ووفقني لاختيار هذا الموضوع والعمل به وإتمامه .

يقول الله سبحانه وتعالى : " ولا تنسوا الفضل بينكم " وعليه أتوجه بالشكر والعرفان بالفضل للأستاذ الفاضل الدكتور أكرم محمد عدوان ، والذي تفضل على بالرعاية والاهتمام ، وزودني بالنصح والإرشاد ، والتوجيه والتقويم طيلة فترة إعداد هذا البحث ، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أدعو الله أن يحفظه ويبارك فيه ، ويجزيه عني خير الجزاء .

كما أري لزاما على أن أتوجه بالشكر للقائمين على إدارة الجامعة الإسلامية العتيدة في غزة ، الأخ المهندس رئيس مجلس الأمناء والأستاذ الدكتور رئيس الجامعة والدكاترة نائبي الرئيس للشئون الأكاديمية والإدارية ، والأستاذ الدكتور عميد كلية الآداب ، والأخ الأستاذ مدير كلية الآداب ، وعمادة الدراسات العليا بالجامعة ، والأخوة الدكاترة رئيس وأعضاء قسم التاريخ ، لإتاحتهم الفرصة لي وللزملاء لإكمال دراساتنا العليا من خلال اعتماد ودعم برنامج الماجستير .كما أتقدم بالشكر للأخوة الدكتور مدير العلاقات العامة وأسرة العلاقات العامة في الجامعة الإسلامية .

وأقدم وافر الشكر والتقدير لكل من قدم لي يد العون والمساعدة وأخص بالذكر الأخ الأستاذ عبد الله الحوراني رئيس المجلس القومي للدراسات والتوثيق والأخوة مدير عام المركز ومدير مكتبة المركز ، والأخوة العاملين معهم ،كما أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان للأخ الأستاذ يونس الكتري أحد مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية مدير عام شئون الوطن المحتل ، المستشار بمكتب الرئيس للأمن ، وللأخ الأستاذ عبد القادر ياسين المؤرخ والكاتب الصحفي ، والأخ فوزان الشوا مدير مكتبة جامعة الأزهر مكتبة جواهر "لال نهرو " ومركز الرئيس للأبحاث والدراسات ومكتبة الجامعة الإسلامية ، والأخوة العاملين في هذه المكتبات الزاخرة بالعلوم والمعارف فلهم وللجميع العرفان بفضلهم والشكر لهم وكذلك أشكر كل الأخوة والأصدقاء من أساتذة ودكاترة وزملاء ومختصين لعونهم ودعمهم لي

وأتقدم بالتحية والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور عاطف عدوان والدكتور محمد النيرب داعياً الله أن يحفظ الجميع ذخراً للعلم والعلماء

والله من وراء القصد

الباحث

المقدمة

أولا : موضوع البحث وأهميته :

يعالج هذا البحث المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية على امتداد السنوات من 1947 – 1977 معالجة تاريخية تحليلية وثائقية ، هذه السنوات التي شهدت أخطر الأحداث التي عاشها الفلسطينيون و العرب والمسلمون والتي شغلت ومازالت تشغل الرأي العام العالمي حتى يومنا هذا .

ولابد قبل الخوض في تفاصيل مفردات البحث من التنويه إلى أن المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية ليست هي كل ما طرح من محاولات لمشاريع حلول أو تسويات للقضية. فقد كانت هناك العديد من المشاريع للتسوية، ومن هذه المشاريع : مشاريع بريطانية ،فرنسية، سوفيتية، عربية، إسرائيلية، يوغسلافية، مشاريع مشتركة الخ. وهذا البحث سوف يعالج أهم المشاريع الأمريكية للتسوية على امتداد المراحل من 1947 – 1977.

وبادئ ذي بدء فلابد من تعريف لمعنى التسوية، فالمقصود بالتسوية كمفهوم هو حل المنازعات و الصراعات الدولية دون اللجوء الي العنف و الحرب ، و ذلك بالوسائل السياسية و الدبلوماسية كالمفاوضات و المباحثات و الوساطة و التوفيق و التحكيم من خلال المحاكم الدولية و المنظمات الدولية كالأمم المتحدة (1).

ولعل مرور ما يزيد على قرن كامل على ظهور المشكلة الفلسطينية ، قد أكد ابتعاد أصحاب المشاريع الأمريكية عن الجدية في تسوية القضية الفلسطينية، تسوية سياسية تقوم على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتحرير أرضه، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ومما لاشك فيه أن عملية التسوية – تسوية المشكلة الفلسطينية – أو ما يطلقون عليه " أزمة الشرق الأوسط " كانت المبرر لوصول القوى العظمى بنفوذها إلى المنطقة .

و من استقراء أحداث منطقتنا العربية يتضح أن الاتجاه الدولي لتسوية أزمة الشرق الأوسط يتزامن مع سياسة القوة أكثر مما يستجيب لأحكام القانون الدولي، حتى أن الكثيرين يتساءلون عن جدوى الاعتماد على القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة لصون حقوق الشعوب وقضاياها العادلة.

---

(1) د. عبد الوهاب الكيالي و اخرون : " موسوعة السياسة " ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ط 3 ، بيروت، 1990 ،ص 731.

لقد كان الصراع العربي – الإسرائيلي ومازال وسيبقى من أكبر وأخطر الصراعات التـــي عاشها الوطن العربي بخاصة، والعالم عامة على امتداد القرن العشرين، وربما القرن الحـــادي والعشرين، ذلك كونه صراعا وجوديا و حضاريا. وبالرغم من الإيحاء من خلال أبواق أجهزة الدعاية والإعلام الأوربية و الأمريكية في العالم بقرب إنجاز تسوية سلمية، وإنهاء الـــصراع ،وإحلال السلام، إلا أن الوقائع الموضوعية تؤكد عكس ذلك، وليس هناك ما يوحي بنهاية لهذا الصراع، كذلك فإنه بالإضافة إلى أنه صراع عربي – إسرائيلي إلا أن هناك أطرافـــا أخـــرى تعتبر جزءا من هذا الصراع ألا وهي القوى الكبرى، وليس سرا أن استمرار هذا الصراع هو بسبب تضارب المصالح بين القوى العظمى.

إن إسرائيل هي وليدة المصالح الأوروبية الاستعمارية في المنطقة، وقـــد أكـــدت الحركـــة الصهيونية أن إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين سيكون تعبيرا عن تلك المـــصالح والحـــارس الأمين لها.

وبانتقال مركز القوى العالمي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، انتقل الولاء الـــصهيوني إلى الولايات المتحدة، فقد أعلن بن غوريون أحد غلاة زعماء الحركة الصهيونية في مـــؤتمر بيلتمور Biltmore في" 9 مايو/أيار 1942 في نيويورك " إن اليهود لم يعـــد باســـتطاعتهم الاعتماد على الإدارة البريطانية في تسهيل إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين".

لقد كانت أهم مظاهر المنافسة الأمريكية – الأوروبية قد اتضحت في عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الإمـــساك بكافـــة خيـــوط التسوية بيدها، بعد إبعاد روسيا الاتحادية، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وأمريكا لازالت عازمة على إبعاد أوروبا واليابان والصين عن أية مشاركة فعلية في هذه التسوية.

وحيث أن الاستراتيجية تعني علم و فن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية ، و المصممة بشكل متلاحق و متفاعل و منسق لإستخدام الموارد (مختلف اشكال الثروة و القوة) لتحقيـــق الأهداف الكبري (1)، فإن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية تقـــوم علـــى العناصـــر الأساسية التالية: -

- اعتماد إسرائيل كقوة إقليمية حليفة هامة في المنطقة وبالتالي تبنى كـــل مقومـــات ومفـــاهيم الأمن الإسرائيلي.

---

(1) د. عبد الوهاب الكيالي و اخرون : " موسوعة السياسة" مرجـــع ســـابق، ص ص 169-170

- رفض التعامل مع أية حركة تحرر عربية، باعتبارها خطـرا يهـدد المـصالح الأمريكيـة وتعميق وتأصيل حدود التجزئة

- رفض ومقاومة أي وجود أخر من أي نوع كان، إذا ما أدى إلى منافسة أمريكا في المنطقة، التي أعلنت منذ عهدي "ترومان وأيزنهاور" منطقة أمن قومي أمريكي، علما بأن مفهوم الأمـن القومي الأمريكي يعني الهيمنة المطلقة سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

وحتى يتم للأمريكان تحقيق الأمن القومي الأمريكي في هذه المنطقة، فإن أمريكا تحول بكل ما أوتيت من قوة دون وقوع المنطقة تحت نفوذ أو سيطرة أية قـوة كبـرى، يمكنهـا تهديـد المصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وتحرص الولايات المتحدة على ضمان استمرار تدفق نفـط الـشرق الأوسـط بالكميـات والأسعار التي تحددها واشنطن، ودعم استغلال الشركات الأمريكية للثروات العربية، وكـذلك تكثيف التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة من خلال زيادة القواعد العسكرية الأمريكية في البلدان العربية، وضمان حرية التحرك الأمريكي بالحصول على تـسهيلات لقـوات التـدخل السريع.

وحول مدى أهمية إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة يرى "وليم كوانت" عـضو مجلـس الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس جيمي كارتر (1977 – 1980) "إن التعامـل مـع إسرائيل هو بمثابة التنبوء بربع قرن قادم إلى الأمام، أما التعامل مع العرب فهو التعامل مـع سياسة اللحظة الراهنة" ويسترسل " كوانت " موضحا طبيعة التحالف الأمريكي – الإسرائيلي بقوله : - "إن من الواضح أن أمريكا لم تكن لتنفق مليارات الـدولارات للمـساعدة الحربيـة والاقتصادية لإسرائيل فقط انطلاقا من الشعور بالواجب الأخلاقي، أو بسبب 2 % من سـكان أمريكا اليهود، بل كان على إسرائيل أن تصبح عضوا استراتيجيا نشيطا، وكان يجب أن يكون مؤهلا وقادرا ... لأن إسرائيل طبقا لهذا المفهوم هي الحليف الوفي لأمريكا في المنطقة."

وفي وصفها لطبيعة إسرائيل تذكر المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية Matzpen(البوصـلة) "إن الدور الذي تقوم به الدولة الصهيونية لم يتغير، فهي لا تزال تشكل قاعدة عسكرية، يمكـن الاعتماد عليها، قوة موجهة ضد العرب لخدمة المصالح الأمريكية الاستراتيجية".

وقد بين الصحفي الإسرائيلي "ب . سبير " في صحيفة " عل همشمار " في29 ابريل/نيـسان 1986/ إن إسرائيل قد جعلت من جيشها الذراع المـستقبلية المحتملـة للولايـات المتحـدة الأمريكية .

و يؤكد "سمحا دنيتز - Simha Dinits" سفير إسرائيل في الولايـات المتحـدة مـن 1973 – 1978 في مقال صحفي له في 4/يناير/كانون الثاني/1986 "إن إسـرائيل ثـروة

استراتيجية للولايات المتحدة بسبب موقعها الجغرافي، ومستواها التكنولوجي، وقوتها العسكرية، ونظامها الديمقراطي، واستقرارها السياسي، وتوجهها الغربي.

وقد كان الرئيس الأمريكي جونسون معروفا بانحيازه الواضح وتعصبه لإسرائيل ،واعتبرها الحارس الأمين للمصالح الأمريكية في المنطقة ، ومما يذكر عن جونسون قوله: "إنه سعيد لهزيمة العرب في الحرب عام 1967" لأنه يرى فيها فرصة جديدة من أجل تسوية تكون أكثر استقرارا، وتضع حدا لحركة القومية العربية التي يقودها جمال عبد الناصر.

وقد عرض "ناحوم غولدمان" رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ، القضية بشكل دقيق للغاية وذلك في خطاب ألقاه في عام 1947 في مونتريال بكندا قال فيه: - "كان ممكنا لليهود أن يحصلوا على أوغندا أو مدغشقر أو غيرها، لينشئوا هناك وطنا قوميا لهم، ولكن اليهود لا يريدون على الإطلاق سوى فلسطين، لا لاعتبارات دينية، أو لسبب إشارة التوراة إلى فلسطين، ولا لأن مياه البحر الميت تستطيع أن تعطي عن طريق التبخر ما قيمته خمسة آلاف مليار دولار من المعادن والأملاح، ولا لأن تربة فلسطين الجوفية، كما يقولون، تحتوي على كميات من البترول يزيد على احتياطية في الأمريكيتين... بل لأن فلسطين هي ملتقى الطرق بين أوروبا واسيا وأفريقيا، ولأنها المركز الحقيقي للقوة السياسية العالمية، والمركز الإستراتيجي للسيطرة على العالم.

ومن خلال المشاريع الأمريكية العديدة لتسوية القضية الفلسطينية على امتداد الفترة من 1947 -1977، وحتى يومنا هذا يمكن التأكيد على الملاحظات التالية:

- رغبة الولايات المتحدة في احتواء الصراع العربي – الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية ،وذلك تمشيا مع سياسة الاحتواء الأمريكية للتعامل مع الصراعات الإقليمية الدولية لتحقيق الأهداف الأمريكية التالية :

1- الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة وعدم تعريضها للخطر.

2 - احتواء المنطقة ضمن ترتيبات أمنية وسياسية واقتصادية.

3- تخفيف حدة التوتر في المنطقة إلى درجة تمكن الولايات المتحدة من استيعاب الصراع العربي – الإسرائيلي دون الاضطرار إلي معالجة أسبابه الرئيسية.

إن موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية و في مقدمتها مشكلة اللاجئين تخضع لمواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من إسرائيل، وتحالفها معها؛ فكلما تعمق التحالف الإسرائيلي مع الولايات المتحدة تراجع الاهتمام الأمريكي بالقضية الفلسطينية كقضية سياسية، وتحولت مشكلة اللاجئين إلي مجرد مشكلة إنسانية في مشاريع التسوية الأمريكية لأزمة الشرق الأوسط.

إنه وعلى امتداد الحقب التاريخية للرؤساء الأمريكيين ترومان، ايزنهاور، كنيدي، جونسون، نيكسون، فورد وكارتر من 1945 – 1980، بقي الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة تحت رحمة تزايد الدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية من جهة، والصراع الدائر بين الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ووزارة الخارجية الأمريكية، واللوبي الصهيوني من جهة أخرى، مما أدى إلى التراجع المستمر في مواقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية.

ثانيا :- تساؤلات الدراسة

يمكن طرح الأسئلة البحثية التالية والتي يفترض أن تسعى هذه الدراسة للإجابة عليها:-

1. ما هي حقيقة المواقف والمشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية ؟

2. ما هي طروحات الرؤساء الأمريكيين من ديمقراطيين وجمهوريين الخاصة بحل القضية الفلسطينية – بدءا من حقبة الرئيس الأمريكي ترومان 1945 – 1952 ، و مرورا بعهود الرؤساء أيزنهاور ، كينيدي ، جونسون ، نيكسون ، فورد ، وانتهاء بحقبة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر 1977 -1980 ؟

3 . ما مدى جدية هذه المشاريع ؟

ثالثا : - حدود الدراسة :

الإطار الزماني للدراسة : تم تحديد الإطار الزمني للدراسة بحيث يغطي المرحلة التاريخية 1947 – 1977 وتشتمل على حقب الرؤساء ،هاري ترومان ، داويت أيزنهاور، جون كينيدي ، ليندون جونسون ، ريتشارد نيكسون ، جيرالد فورد، ومن بعده بداية حقبة الرئيس جيمي كارتر 1977 -1980.

رابعا : دراسات سابقة :

لقد تم تناول موضوع تسوية القضية الفلسطينية بمسميات أخرى عديدة منها :

* "المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934 – 1974 " المؤلف الدكتور " مهدي عبد الهادي " الناشر المكتبة العصرية ، ط 4، بيروت ،1992 .

* مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947 – 1982 ، المؤلفان : منير الهور، وطارق الموسى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دار الجيل ، ط 1 ، عمان، 1983 .

* الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية ، المؤلف : الدكتور محمد شديد ، الناشر جمعية الدراسات العربية (ب ط) القدس ، 1985 .

* " مسلسل الأوهام " دراسة في المشاريع السلمية المطروحة منذ 1920 - 1982 " للدكتور محمد شهاب ،ط 1 ، (ب ت).

* " قضية فلسطين – المرحلة الحرجة " للدكتور صلاح العقاد – جامعة الدول العربية ،معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1968 .

* السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي –الإسرائيلي 1967 – 1973 ، المؤلف الدكتورة هالة سعودي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، بيروت ، 1986 .

* السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط –نيكسون – فورد – كارتر- ريغن " المؤلفان : ليلى بارودي ، و مروان بحيري ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط 1 ، نيقوسيا ، 1984 .

* السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي 1973 – 1978 " المؤلف : نبيل محمود عبد الغفار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1982 .

* " مشكلة فلسطين أمام الرأي العالمي 1945 – 1967 ، د. محمد نصر مهنا ، دار المعارف ، القاهرة ، 1969 .

* " فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون " تأليف ميخائيل سليمان وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت 1996 .

* بين أمريكا وفلسطين ، للمؤلف " فرانك مانويل " ترجمة يوسف حنا ، دائرة الفنون و الثقافة – عمان ، 1967 .

* " اللعب بالنار – قضية فلسطين وموقف الأمم المتحدة منها " تأليف : جيمس فورستال " وزير الدفاع الأمريكي في عهد الرئيس ترومان 1945- 1952 ، ترجمة رمضان لاوند ، دار العلم للملايين ، ط 1 ، بيروت 1956 .

* " عملية السلام – الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ عام 1967 " تأليف : وليم . ب. كوانت ، عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس جيمي كارتر 1977-1980، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، ط 1 ، القاهرة ، 1994 .

خامسا : منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة ، منهجين رئيسيين : -

الأول : - المنهج التاريخي: تعتمد الدراسة هذا المنهج لإثبات و ترتيب المشاريع الأمريكية و تستند في ذلك علي الوثائق والمستندات و المصادر التي تعالج موضوع الدراسة ، وتتبع الأحداث التاريخية وتوثيقها من خلال الوثائق و المستندات و المصادر .

الثاني : المنهج التحليلي:

ويقوم على تحليل للأحداث و المشاريع والقرارات والنصوص ، تحليلا علميا ، والتعامل مع الأبعاد القانونية و العدلية والشرعية لها .

سادسا :إطار الدراســـــــة :

وتشتمل هذه الدراسة على مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة فصول ، وخاتمة ، وملاحق ، وخـــرائط ، ومصادر ومراجع عربية و أجنبية .

* الخاتمة :

وتشتمل على أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث وأهم التوصيات .

الفصل الأول

الولايات المتحدة الأمريكية و فلسطين

1914 -1946

الفصــل الثانـــي

مشاريع تسوية القضية الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة
1949 -1947

الفصل الثالث
المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية
1949 -1967

الفصل الرابع
المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية
1968 - 1977

تمهيد

تمهيد : -

فلسطين إبان الحرب العالمية الأولى

1914-1918

كانت الأقطار العربية بما فيها سوريا الجنوبية (فلسطين) جزءاً من الأمبراطورية العثمانية التي استمرت سيادتها عليها من 1516-1918 وخلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918 حاولت بريطانيا كسب العرب إلى جانبها من خلال قيامهم بثورة ضد الدولة العثمانية تساعد على انهيار الإمبراطورية العثمانية وعلى انتصار دول الحلفاء على تركيا وألمانيا.

مراسلات حسين – مكماهون 1915-1916:

كان شريف مكة الحسين بن علي، أفضل المرشحين للقيام بقيادة ثورة عربية ضد الأتراك العثمانيين وقد أجرت بريطانيا مباحثات مع الشريف الحسين بن علي من خلال المعتمد البريطاني في مصر (المندوب السامي) السير هنري مكماهون خلال العامين 1915-1916 كان هدف الحكومة البريطانية وحلفاؤها منها تشجيع العرب على الثورة ضد الأتراك. ولتحقيق ذلك قدم الحلفاء مواثيق عديدة منها الاعتراف باستقلال العرب عن تركيا في نهاية الحرب، "كما تضمنت هذه المواثيق تعهداً باستقلال فلسطين".([1])

تبادل الشريف حسين بن علي والسير هنري مكماهون عدة رسائل من 14 يوليو/تموز 1915 إلى 10 مارس/آذار 1916 حددت مطالب العرب من الحلفاء، وكذلك ردود بريطانيا وحلفائها على المطالب العربية ، ففي رسالته الأولى والمحررة من مكة في 28 رمضان سنة 1333هـ الموافق 14 يوليو/تموز 1915 يورد الحسين بن علي اقتراحات أساسية ويسأل الحكومة البريطانية أن تصادق عليها وهي:

أولاً: أن تعترف انجلترا باستقلال البلاد العربية من مرين – أدنه حتى الخليج الفارسي (العربي) شمالاً ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً، ومن المحيط الهندي للجزيرة جنوباً – يستثنى من ذلك عدن التي تبقى كما هي – ومن البحر الأحمر وللبحر المتوسط حتى سيناء غرباً.([2]) على أن توافق انجلترا أيضاً على إعلان خليفة عربي على المسلمين.([3])

ثانياً: تعترف حكومة الشريف العربية بأفضلية انجلترا في كل مشروع اقتصادي في البلاد العربية، إذا كانت شروط تلك المشاريع متساوية.([4])

([1]) د. هنري كتن: قضية فلسطين ترجمة د . رشدي الأشهب ، إصدارات وزارة الثقافة الفلسطينية ،ط 1 ، رام الله ،1999، ص22.

([2]) انظر: ملف وثائق فلسطين: اصدار وزارة الإرشاد القومي-الهيئة العامة للاستعلامات ج.م.ع الجزء الأول من عام 637- إلى عام1949، ط1969، الوثيقة رقم 62، ص ص 169-185 "الرسائل المتبادلة بين الشريف حسين وسير هنري مكماهون بين 14 يوليو/تموز 1915 إلى 10 مارس/آذار 1916.

([3]) ملف وثائق فلسطين، مرجع سابق، الوثيقة رقم 62، ص170

([4]) ملف وثائق فلسطين – المرجع السابق ، ص 62 .

ثالثاً: تتعاون الحكومتان الإنجليزية والعربية تأميناً لأفضلية انجلترا الاقتصادية فيها.

... على أن يكون هذا التعاون في كل شيء في القوة العسكرية، والبحرية، والجوية...([1])

وقد أورد السير "هنري مكماهون" (نائب جلالة الملك في مصر) في كتابه المؤرخ في 19 شوال سنة1333ه. الموافق 30 أغسطس/آب 1915م للشريف حسين بن علي – التصريحات التالية:

" نؤكد لكم أقوال فخامة اللورد كتشنر.* التي وصلت إلى سيادتكم.. وهي التي كان موضحاً بها رغبتنا في استقلال بلاد العرب وسكانها مع استصوابنا للخلافة العربية منذ إعلانها إنا نصرح هنا.. أن جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب باسترداد الخلافة إلى عربي صميم من فروع تلك الدوحة النبوية".([2])

وفي رسالة أخرى بعث بها السير مكماهون إلى الشريف حسين جرى تحرريها في يوم الاثنين 15 ذي الحجة 1333ه الموافق 24 أكتوبر/تشرين أول 1915م يقول : "إني مفوض من قبل حكومة بريطانيا العظمى أن أقدم المواثيق الآتية:

1. إن بريطانيا العظمى مستعدة بأن تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الاستقلال في جميع الأقاليم الداخلة في الحدود التي يطلبها دولة شريف مكة".
2. إن بريطانيا العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي وتعترف بوجوب منع التعدي عليها.
3. وعندما تسمح الظروف تمد بريطانيا العظمى العرب بنصائحها وتساعدهم على إيجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك الأقاليم المختلفة".

ويعقب مكماهون قائلاً:

"إن هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون أقل ارتياب ميل بريطانيا العظمى نحو رغائب أصحابها العرب وتنتهي بعقد محالفة دائمة ثابتة معهم يكون من نتائجها طرد الأتراك من بلاد العرب وتحرير الشعوب من نير الأتراك الذي أثقل كاهلهم السنين الطوال".([3])

كانت مذكرة مكماهون " في يوم الاثنين 15 ذي الحجة 1333ه، 24 أكتوبر/تشرين أول 1915م، أهم وثيقة دولية اشتملت على العهود للعرب، ودعتهم إلى إعلان اشتراكهم في الحرب إلى جانب الحلفاء "فقد قبلت بريطانيا بالحدود التي وضعها الحسين عدا بعض التحفظات. لم تثر بريطانيا أية ادعاءات بريطانية أو صهيونية في فلسطين، بل اعترفت بحريتها وسيادتها ضمن الدولة العربية الموعودة".([4])

([1]) المرجع السابق ، ص 62 .

*** اللورد كتشنر هوراشيو هربرت كتشنر Horatio Herbert kitchener(1850-1916): مارشال بريطاني – وزير الحربية 1914-1916.**

([2]) من رسالة السير هنري مكماهون إلى الشريف حسين 30 أغسطس/آب 1915، ملف وثائق فلسطين، وثيقة رقم 62، مرجع سابق ص171.

([3]) "ملف وثائق فلسطين"، الوثيقة رقم 62، مرجع سابق ص ص175-176.

([4]) د. خيرية قاسمية، مازن البندك:- أطلس الصراع العربي الصهيوني في خرائط ، معهد البحوث والدراسات العربية ،دار الشعب للطباعة ،القاهرة ، 1979

وهكذا أفضت المباحثات بين الحسين – مكماهون إلى اتفاقية أقرت بريطانيا بموجبها بمساعدة العرب في الحصول على استقلالهم وتنصيب الشريف الحسين بن علي ملكاً عليهم، مقابل مساندة العرب للحلفاء، واشتراكهم في الحرب إلى جانب بريطانيا وفرنسا ضد تركيا وألمانيا.

وفي 9 شعبان 1334ه، الموافق 10 يونيو/حزيران 1916، أعلن الشريف الحسين بن علي الثورة على الأتراك، وانضم إليها ضباط وجنود عرب من سائر الأقطار العربية بما فيها فلسطين.

وأصبح جيش الثورة العربية الجناح الأيمن لجيش الحلفاء الزاحف من مصر إلى فلسطين التي أحتلها البريطانيون بقيادة الجنرال أللنبي في 1917.([1])

كما احتل الجيش العربي بقيادة فيصل بن الحسين – دمشق سنة 1918، مروراً بشرقي الأردن، ثم احتل الجيش العربي حمص وحماه وحلب. أما جيش الحلفاء فقد استولى على بيروت، وطرابلس الشام، والساحل السوري الشمالي.([2])

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، وقعت أحداث جسام، ذات صلة وثيقة بفلسطين أكدت: "أن جميع المواثيق والعهود التي قطعت للعرب، ومنها استقلال فلسطين صارت حبراً على ورق".([3])

اتفاقية سايكس – بيكو السرية 1916:

خلال اندلاع المعارك، ومع التوقعات بانهيار الدولة التركية العثمانية، أخذت الدول الكبرى – بريطانيا – فرنسا – روسيا تتآمر على العرب من خلال عقد الاتفاقيات السرية لاقتسام أملاك الدولة العثمانية، وكانت أوضح مظاهر التآمر هذه هي اتفاقية سايكس – بيكو والتي وقعها كل من مستشار وزارة خارجية بريطانيا مارك سايكس ومندوب عن وزارة الخارجية الفرنسية جورج بيكو في 16 مايو/أيار عام 1916.

ومعاهدة سايكس – بيكو هي في الأصل الجزء الخاص التنفيذي لمعاهدة بطرسبرج التي عقدت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية خلال مارس/آذار سنة 1916، وقسمت فيها أملاك الإمبراطورية التركية العثمانية بينهم ".([4])

وكانت أهم مبادئ هذه المعاهدة هي:

1. تمنح روسيا الولايات التركية الشمالية والشرقية.

([1]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: "فلسطين – تاريخها – وقضيتها" (ب ط) 1983، ص15.

([2]) المرجع السابق ، ص15.

([3]) د. هنري كتن: "القضية الفلسطينية" مرجع سابق، ص22.

([4]) "ملف وثائق فلسطين": الجزء الأول 637-1949، مرجع سابق، الوثيقة رقم 64، معاهدة سايكس بيكو أبريل/نيسان – مايو/أيار من كتاب "وثائق القضية الفلسطينية"، إصدار جامعة الدول العربية، ص ص 193-197

2. تمنح بريطانيا وفرنسا – الولايات العربية في الإمبراطورية التركية العثمانية (موضوع معاهدة حسين – مكماهون).
3. تدويل الأماكن المقدسة في فلسطين وتأمين حرية الحج إليها وتسهيل سائر السبل اللازمة للوصل إليها وحماية الحجاج من كل اعتداء.

"وكان سايكس وبيكو قد اعترفا في المعاهدة بدولتين عربيتين مستقلتين في المنطقة (أ) داخلية سورية، ولفرنسا فيها حق الأولوية والمشورة والقروض، وفي المنطقة (ب) داخلية العراق، ولانجلترا فيها حق الأولوية".([1])

أما فلسطين فقد أخرجتها بريطانيا من دائرة النفوذ الفرنسي، وجعلتها خاضعة لحكم دولي خاص يعين شكله فيما بعد. ذلك أن بريطانيا ما كانت لتسمح لأي دولة قوية أخرى بالوجود على الشاطئ الشرقي لقناة السويس. ومؤكد أن اتخاذ قرار بجعل فلسطين تحت حكم دولي كان بضغط صهيوني تمهيداً لفصل فلسطين عن سوريا.

وهكذا فقد بدأت معالم المؤامرة تتضح فالشعب الفلسطيني لم يحصل على الاستقلال، كما في حالة الشعوب الأخرى التي تحررت من السيطرة التركية العثمانية غداة انتهاء الحرب العالمية، استناداً إلى المواثيق التي ارتبط بها العرب مع الحلفاء. "وكان السبب في ذلك تعهد مناقض قدمته بريطانيا العظمى لليهود الصهيونيين بتاريخ 2 نوفمبر/تشرين الثاني 1917.. وهو وعد بلفور".([2])

وكانت اللجنة السياسية المنبثقة عن المنظمة الصهيونية برئاسة حاييم وايزمان قد قدمت إلى مارك سايكس خطوط برنامج توطين اليهود في فلسطين طبقاً لآمال الحركة الصهيونية. وأهم ما جاء في هذا البرنامج.([3])

1. الاعتراف رسمياً بالشعب اليهودي في فلسطين (ونقصد هنا بالشعب اليهودي، اليهود الموجودين حالياً في فلسطين، واليهود الذين سيهاجرون إليها مستقبلاً) ، كنواة للوطن القومي اليهودي وأن يتمتع هذا الشعب بجميع حقوقه المدنية والسياسية.
2. أن تمنح الحكومة البريطانية جميع اليهود في مختلف أنحاء العالم حق الهجرة إلى فلسطين. وأن تسهل لليهود في فلسطين وسائل الاستقرار وشراء الأراضي.
3. أن تبارك الحكومة البريطانية تكوين جمعية يهودية هدفها استعمار فلسطين وأن تكون هذه الجمعية تحت حماية الحكومة وسيكون من أعمال هذه الجمعية مساعدة اليهود

([1]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: فلسطين تاريخها – وقضيتها" مرجع سابق، ص16.
([2]) د. هنري كتن: القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص33.
([3]) "ملف وثائق فلسطين"، الجزء الأول 637-1949 الوثيقة رقم 66، ص203، تحت عنوان:خطوط برنامج توطين اليهود في فلسطين طبقاً لآمال الحركة الصهيونية (قدمت إلى مارك سايكس) نقلاً عن كتاب "موجز القضية الفلسطينية" علي محمد علي.

علي الاستقرار في فلسطين بجميع الطرق الممكنة وأن تساعد وتشجع علـــى الهجـــرة بكافة الوسائل.

وتبديداً للمخاوف العربية التي أثارها قيام النظام الأشتراكي بعد الثورة البلشفية 1917 يكـــشف النقاب عن اتفاقية سايكس – بيكو فقد جاء في رسالة خاصة مؤرخة في 4 يناير/كانون الثـــاني 1918 من الحكومة البريطانية قام بنقلها الكوماندو (القائد) " هو غارت" شخصياً إلى الشريف حسين([1])

أن " دول الوفاق عاقدة العزم على منح الجنس العربي فرصة كاملة لتكوين أمة في العالم مرة أخرى... وفيما يتعلق بفلسطين، فإننا عاقدو العزم على ألا يكون أي قـــوم خاضـــعين لقـــوم آخرين".([2])

وعد بلفور في 2 نوفمبر/تشرن الثاني 1917:

كان إصدار وعد بلفور في 2 نوفمبر/تشرين الثاني سنة 1917، دلـــيلاً آخـــر علـــى تـــآمر بريطانيا وحلفاؤها على العرب، وضربت بكل العهود والمواثيق والوعود التي قطعتها بريطانيا للشريف حسين بن علي بعرض الحائط .

أصدرت بريطانيا هذا التصريح (الوعد) في خطاب وجهه السير أرثر جيمس بلفـــور وزيـــر خارجية بريطانيا إلى رجل الأعمال المليونير الفرنـــسي البريطـــاني اليهـــودي البـــارون دي روتشيلد. وهو الخطاب الذي أصبح معروفاً بوعد بلفور، ومغيراً لوجهه التاريخ في فلـــسطين وبقية الشرق الأوسط. وكان نص وعد بلفور كالتالي:([3]) "وزارة الخارجة... في الثـــاني مـــن نوفمبر 1917. " عزيزي اللورد روتشيلد... يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عـــرض علـــى الوزارة وأقرته: "إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأســـيس وطـــن قـــومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم حلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بهـــا الطوائـــف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى . وسأكون ممتناً إذا ما أحيط الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح"([4]).

([1]) الأمم المتحدة: "منشأ القضية الفلسطينية وتطورها" 1917-1988، نيويورك، 1990، ص5.

([2]) Report of a Committee on Correspondence between Sir Henry Mcmahon and the Sheref of Mecca, Parliamentary Papers – cm. 5974(1939) p.48.

([3]) انظر ملف وثائق فلسطين "مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية مرجع سابق، وثيقة رقم 73، ص217.

([4]) انظر النص الأصلي باللغة الإنجليزية لتصريح بلفور 1917 , في ملف وثائق فلسطين ، ج 1 ، مرجع سابق ، ص 218.

كان من أهداف إصدار بريطانيا لوعد بلفور في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 1917 أن يعمد الصهاينة الأمريكيون إلى مكافأة انجلترا بتمهيد الطريق لدخول الولايات المتحدة الحرب، وكذلك إلى ملء الفراغ الناشئ عن انسحاب روسيا القيصرية من الحرب سنة 1917.([1])

ويرى د. هنري كتن أن حكومة ملك بريطانيا تعهدت ببذلك قصارى جهدها لتسهيل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وذلك بهدف اكتساب مساندة اليهود للحلفاء أثناء الحرب، كما فعلت من قبل بتقديم العهود العديدة للعرب لكسبهم إلى جانبها في الحرب.([2])

وهكذا نجح البريطانيون في استمالة الأمريكيين وإقحامهم في الحرب إلى جانب الحلفاء، وحصولهم على موافقة المسئولين الأمريكيين بالاعتراف بفلسطين وطناً قومياً لليهود ومنح اليهود من الأقطار كافة الحرية التامة بالهجرة، وأن يتمتع اليهود بالحقوق الوطنية والسياسية والمدنية كاملة وفق إقامتهم في فلسطين، ويعطى عقد تأسيس لشركة يهودية تعنى بإعمار فلسطين..."([3])

و ذكرت الصحيفة الأمريكية New York Times، في عددها الصادر في 11 مايو/أيار 1917 على الصفحة الثالثة "أنه عندما قام بلفور بزيارة الولايات المتحدة في مايو/أيار سنة 1917 بحث في إعلانه المقترح "إعلان بلفور" مع القاضي الأمريكي برانديس "بشأن جمهورية صهيونية في فلسطين" ويضيف أن الرئيس الأمريكي Wilson كان قد تأثر كثيراً بأفكار برانديس الصهيونية وأن ويلسون كان يعتبر برانديس (قاضي المحكمة العليا) الرجل الذي يدين له بمستقبله السياسي.([4])

وكان بلفور "قد طلب في يونيو/حزيران 1917 من الكولونيل (العقيد) إدوارد هاس أحد المقربين من الرئيس الأمريكي ويلسون" وموضع ثقته: أن يبدي الرئيس رأيه بشأن بيان يعلن التعاطف مع البرنامج الصهيوني وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر سنة 1917 أجاب ويلسون على رسالة هاس بقوله "وجدت في جيبي المذكرة التي أعطيتنيها حول الحركة الصهيونية أخشى أنني لم أقل لك أنني أتفق مع الصيغة المقترحة من الجانب الآخر، أنا اتفق معها، وسأكون شاكراً إن أعلمتهم بذلك".([5])

وعندما صدر وعد بلفور في 2 نوفمبر/تشرين الثاني سنة 1917، أقيمت الاحتفالات أمام القنصليات الأمريكية في الاتحاد السوفيتي واليونان ومصر واستراليا والصين "وتلقى ويلسون عدداً كبيراً من البرقيات تشكره على مجهوداته وكأنه هو الذي أصدر الوعد".([6])

([1]) انظر: أنطوني ناتنح المأساة الفلسطينية من تصريح بلفور وحتى اليوم. Antony Nutting, the Tragedy of Palestine from the Balfour Declaration to today London: Arab league office, 1969.

([2]) د. هنري كتن، القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص23.

([3]) Frank Edward Manuel, "The Realities of American Palestine Relations (Washington D.C. public affairs press, 1949) page 165.

([4]) ميخائيل سليمان وهشام أحمد. U.S Policy on Palestine from Wilson to Clinton, ، 1955 ، ص 55

([5]) Manuel: The Realities of American Palestinian Relations, Ibid, pp 167-169

(6) د . محمد شديد : الولايات المتحدة و الفلسطينيون بين الإستيعاب و التصفية ، جمعية الدراسات العربية ، القدس ، 1985 ،ص21

أثار تصريح بلفور خلافاً شديداً بين الطوائف اليهودية ، فقد أزعج الدوائر اليهودية التي لم تكن تؤيد الهدف الصهيوني المتمثل في إقامة دول يهودية. إذ كانت طوائف يهودية كثيرة لا تعتنق آراء الصهيونية... وقد تسبب مفهوم وطن قومي يهودي في تضارب شديد في الولاء، بالرغم من الشرط الوارد في التصريح الذي يضمن الإبقاء على مركزهم في بلدانهم.([1])

وكان في مقدمة النقاد اليهود السير"أدوين مونتاغو "وزير شئون الهند، والعضو اليهودي الوحيد في الحكومة البريطانية. وقد كانت معارضته للأهداف الصهيونية نابعة من إيمانه بأن اليهودية عقيدة عالمية متميزة عن القومية...، وأن الشعب اليهودي لا يشكل أمة... وأنه ليس من حق المنظمة الصهيونية أن تتكلم باسم اليهود كلهم".([2])

يقول مونتاغو في مذكراته: "لقد بدت لي الصهيونية دائماً عقيدة سياسية مؤذية... ويتعذر على أي مواطن غيور من مواطني المملكة المتحدة (بريطانيا) الدفاع عنها... يبدو من غير المنطقي أن تعترف الحكومة البريطانية رسمياً بالصهيونية، وأن يخول للسيد بلفور أن يقول إن فلسطين يجب أن يعاد إنشاؤها بوصفها الوطن القومي للشعب اليهودي... إنني افترض أن ذلك يعني أن على المحمديين والمسيحيين أن يفسحوا الطريق لليهود، وأنه ينبغي وضع اليهود في جميع مواقع الأفضلية، وينبغي الربط بينهم وبين فلسطين بشكل متميز على نفس غرار الربط بين انجلترا والإنجليز أو بين فرنسا والفرنسيين... وأن الأتراك والمحمديين في فلسطين سيعتبرون أجانب.."([3])

موقف الولايات المتحدة من تصريح بلفور : -

وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تصريح بلفور رسمياً وتشريعياً في 30 يونيو/حزيران 1922* إذ اتخذت الهيئة التشريعية في الولايات المتحدة، وهما مجلساً الشيوخ والنواب القرار المشترك التالي:

"إن مجلسي الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة بأمريكا المنعقدين معاً تحبيذاً لإنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين يقرران أن الولايات المتحدة بأمريكا تحبذ إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين.([4])

وقد أصدر مؤتمر الحزب الجمهوري الوطني قراراً في 27 يونيو/حزيران سنة 1944 يدعو فيه لفتح أبواب فلسطين لهجرة ملايين من اليهود هجرة غير مقيدة، وتملكهم الأراضي لكي

([1]) الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ،مرجع سابق، ص20

([2]) المرجع السابق ، ص20.

(3)British Government, British Public Record office cabinet no 24/24 (August 1917) .

*** انظر الملاحق 1 ، 2 ، ص ص 170 - 171**

([4]) د. عبد الفتاح العويسي: جذور القضية الفلسطينية 1799-1922، مرجع سابق، ص242.

تصبح فلسطين وفق مقاصد وغاية وعد بلفور سنة 1917 وقرار الكونجرس الجمهوري سنة 1922.([1])

وعلى صعيد النشاط الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية فقد تأكد من خلال وثائق وزارة الحرب البريطانية سنة 1917، والتي كشف النقاب عنها سنة 1967، موافقة الإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس الأمريكي (Woodrow Wilson 1856-1924) على مشروع تصريح لإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، والذي يدعم هذه الموافقة البرقيات المتبادلة بين قاضي المحكمة العليا الأمريكي الصهيوني "برانديس " في واشنطن ، وبين الدكتور "حاييم وايزمان" ، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ، في لندن ببريطانيا، ففي 26 سبتمبر /أيلول1917، أرسل برانديس برقية تحمل الرقم 166 إلى وايزمان ، متضمنة موافقة الرئيس الأمريكي ويلسون على التصريح المقترح.([2])

([1]) انظر ملف وثائق فلسطين، الوثيقة رقم 185، ص737.

([2]) انظر: وثائق وزارة الحرب البريطانية 1917 "الحركة الصهيونية"، ترجمة حرفية (ص29)، وثيقة ص1669 من القاضي برانديس إلى الدكتور وايزمان: "من المباحثات التي أجريتها مع الرئيس ومن الآراء التي صرح بها إلى مستشاريه المقربين أشعر أن باستطاعتي الرد عليك بأن الرئيس موافق تماماً على التصريح كما جاء ف برقيتكم بتاريخ 19 الجاري الذي وافقت عليه وزارة الخارجية البريطانية ورئيس الوزراء وأنا بطبيعة الحال موافق من كل قلبي".

الفصل الأول

الولايات المتحدة الأمريكية و فلسطين
1914-1946

المبحث الأول : السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 1914 – 1946

المبحث الثاني : المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط و فلسطين

المبحث الأول : السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 1914-1946

لم يكن هناك حتى الحرب العالمية الأولى 1914 -1918 سوى القليـــل جـــداً مـــن الانشغال السياسي الأمريكي بفلسطين، أو بالشرق الأوسط بوجه عام. فقد انـــصب الاهتمـــام العالمي على القضايا الأوروبية السياسية منها والعسكرية.

وفي الحقيقة فإن الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص قد بدأ منذ القرن الثامن عشر، فقد كانت المنطقة العربية وخاصة فلسطين في نظر الأمريكيين خلال تلك المرحلة تعني الأرض المقدسة وقد وصلت هيئات تبشيرية أمريكية في أواخر القرن التاسع عشر الي فلسطين ، كما أن بعض رجال الأعمال الأمريكيين قد أدركوا الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لفلسطين.([1])

تعود المصالح الأمريكية المسيحية في فلسطين إلى نهاية القرن التاسع عشر ففي 1920 وصلت البعثات الأولى وقد لعبت الكلية البروتستانتية السورية في بيروت *دوراً مهماً في إحياء القومية العربية. ونتيجة لذلك، فإن عمداءها وداعميها لم يتعاطفوا أبداً مع المخطط الصهيوني حيال فلسطين. وشملت المصالح غير الدينية أعمال علماء الآثار، كالبروفسور "إدوارد روبنسون" الذي مسح أرض فلسطين خلال 1838 و 1852.([2]) وكانت تجارة الولايات المتحدة مع فلسطين ولبنان وسوريا تأتي عبر المصدرين الأوربيين وقد بدأت التجارة المباشرة سنة 1911، عندما أقامت غرفة التجارة الأمريكية فروعاً لها في المقاطعات العربية في الإمبراطورية العثمانية.([3])

أما المصالح النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط فتعود إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى 1914، عندما أعطت الحكومة العثمانية امتيازاً لشركة "استاندارد أويل" النيويوركية، في شمال فلسطين. وتوسعت الشركة وبنت طريق شرق القدس لنقل المعدات قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939، وبعد الهدنة أبطل الامتياز([4]).

إنتهاء الحرب العالمية الأولي :

اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة 1914 واستمرت حتى 1918، واشتركت فيها كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ودول حليفة أخرى (دول الحلفاء) ضد دول الوسط وهي الدولة التركية العثمانية وألمانيا والنمسا أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تشارك في هذه الحرب إلا في أواخر عام 1917. وكانت الحكومة البريطانية تشعر بقلق شديد وذلك بشأن مجرى الحرب دون اشتراك الولاية المتحدة.([5]) وقد أعتبر الانجليز أن الصهاينة الأمريكيين قوة ذات نفوذ يؤثر في اقناع الجمهور الأمريكي بقبول فكرة دخول الولايات المتحدة الحرب خاصة وأن تلك الحرب كانت تمر في سنة 1916. بحالة بائسة جداً بالنسبة للحلفاء فالخسائر على الجبهة

([1]) د. محمد شديد: مرجع سابق ، ص21.
*** هي الجامعة الأمريكية في بيروت حاليا .**

([2]) Hurwitz, Middle East Dilemma, (New York: Harper and brothers 1953) p. 107.

([3]) Leland j. Gordon, American Relations with Turkey, 1830-1930: an Economic Interpretation. (Philadelphia University of Pennsylvania press, 1932) pp 211-244.

([4]) Raymond F. Mikesell and Hollis B. Chenery. Arabian Oil: Americas Stake in the Middle East hapel Hill, North Carolina Press 1949)pp 46-47.

([5]) Josephus Daniels, the Wilson Era: Years of War and after 1917-1923, Chapel Hill: University of North Carolina press 1946) pp 31-40.

الغربية كانت تقدر بثلاثة جنود مقابل جنديين ألمانيين، كما كانت الغواصات الألمانيـــة توقـــع اضراراً جسيمة ببواخر الحلفاء.([1])

ويذكر الكاتب الأمريكي، صموئيل كرومبتون (Samuel Crompton) في مؤلفـــه "رؤســـاء أمريكاان ويلسون كان شديد الحذر عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى... فأعلن أن أمريكـــا ستلتزم الحياد بالرغم من أنه كاد يدخل الحرب عام 1915 عندما هاجمـــت عوامـــه ألمانيـــة السفينة "لويزيتانيا"* وأغرقتها، وفي عام 1916 أعيد انتخابه للرئاسة وكان الشعار الرئيـــسي لحملته الانتخابية "ويلسون يحفظنا بعيداً عن الحرب. ([2])

لكن الحياد لم يستمر، فقد استطاعت بريطانيا إقحام الولايات المتحدة الأمريكيـــة فـــي الحرب من خلال استغلالها للنشاط الصهيوني الأمريكي الذي قاده قاضـــي المحكمـــة العليـــا الأمريكية لويس براندیس... الذي استطاع كسب عطف الرئيس الأمريكـــي وودرو ويلـــسون فلعب هو و الحركة الصهيونية دوراً أساسياً في حمل الولايات المتحدة على دخـــول الحـــرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء.([3])

كذلك فإن ألمانيا شنت حرباً بحرية مكثفة ضد السفن التجارية الأمريكية. فاضـــطر ويلـــسون عام 1917 ان يتقدم للكونغرس متردداً بطلب الموافقة علـــى إعـــلان الحـــرب، وقـــد وافـــق الكونغرس، ولعبت القوات الأمريكية الدور الحاسم في هزيمة ألمانيا.([4])

كانت بلاد الشام بما فيها سوريا الجنوبية (فلسطين) جزءاً من الامبراطوريـــة العثمانيـــة، وبعد انتصار الحلفاء وهزيمة الاتراك العثمانيين في الحرب العالمية الأولـــى 1914-1918، جرى تقسيم أراضيها إلى مناطق نفوذ تقاسمتها دول الحلفاء المنتصرة.

ففي عام 1916، وبموجب اتفاقية "سايكس بيكو"، تم وضع سوريا ولبنـــان تحـــت الـــسيطرة الفرنسية، ووضعت العراق وشرقي الأردن تحت السيادة البريطانية، ووفقاً لهذه الاتفاقية، تقرر أن يكون لفلسطين وضع دولي... وقد انجلى الدافع الذي كان وراء هذا حين أعلن أرثر جيمس بلفور "وزير خارجية" بريطانيا في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 1917 "أن حكومة جلالـــة ملـــك بريطانيا ستبذل قصارى جهدها لتسهيل إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين".([5])

([1]) Sámi Hadway, Bitter Harvest: Palestine between 1914-1979, with a Foreord by John H. Davis, revised. (Delmar N.Y. Caravan books 1979) p.13.

*** "لويزتيانيا" سفينة بريطانية أغرقتها ألمانيا عام 1915 وراح ضحيتها حوالي ألف ومائة شخص من بينهم 128 أمريكياً.**

([2]) أنظر: صموئيل كرومبتون Samuel Crompton "رؤساء أمريكا" The Presidents of the United States ترجمة مركز إعلام الوطن العربي صاعد إصدار دار الملتقى للطباعة والنشر، ط1، قبرص ، ليماسول ،1944 ، ص 105

([3]) د. محمد شديد، مرجع سابق، ص26.

([4]) صموئيل كرومبتون "Samuel Crompton"، رؤساء أمريكا، مرجع سابق، ص105.

([5]) Leonard J. Stein, The Bulfour Declaration. (London: Vallentine, New York: Simon 1961).

ويرى فريدمان في كتابه "The Question of Palestine 1914-1918" أن بيان الـوزير "بلفور" الذي صدر كان ثمرة مجهودات صهيونية قد أصدر على شكل رسـالة وجهـت إلـى الزعيم الصهيوني روتشيلد".([1])

وحول العروض التي قدمت للحركة الصهونية بإقامة وطـن لليهـود فـي أوغنـدا أو مدغشقر، أو الجبل الأخضر ببرقة، بليبيا ، تعرض ناحوم غولدمان رئيس المجلـس اليهـودي العالمي للقضية بشكل دقيق عام 1947 ، في خطاب ألقاه في مونتريال بكندا قال فيـه: "كـان ممكناً لليهود أن يحصلوا على أوغندا أو مدغشقر أو غيرهما لينشؤا هناك وطناً قوميـاً لهـم، ولكن اليهود لا يريدون على الإطلاق سوى فلسطين، لا لاعتبارات دينيـة أو بـسبب إشـارة التوراة إلى فلسطين، ولا لأن مياه البحر الميت تستطيع أن تعطي عن طريق التبخر ، ما قيمته خمسة آلاف مليار دولار من المعادن والأملاح ولا لأن تربة فلسطين الجوفية، كما يقولـون، تحتوي على كميات من البترول تزيد على احتياطية في الأمريكيتين... بل لأن فلسطين هـي ملتقى الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، ولأنها المركز الحقيقي للقـوة الـسياسية العالميـة، والمركز الاستراتيجي للسيطرة على العالم".([2])

وفي مقال له بتاريخ 4 يناير/كانون الثاني 1984 يذكر "Simha Dints" "سيمحادنيتس" سفير إسرائيل في واشنطن (1973-1978) بأن إسرائيل "ثروة استراتيجية للولايات المتحدة، بسبب موقعها الجغرافي، ومستواها التكنولوجي، وقوتها العـسكرية، ونظامهـا الـديمقراطي واستقرارها السياسي، وتوجهها الغربي.([3])

وفي 3 ديسمبر/كانون الأول 1924 تم التوقيع على معاهدة بين الحكومـة البريطانيـة والحكومة الأمريكية بشأن حقوق الحكومتين ورعاياهما في فلسطين، وقد أثبت في مقدمة تلـك المعاهدة نص صك الانتداب البريطاني على فلسطين وكانت أغلب موادهـا الثمـاني تتعلـق بحقوق الرعايا الأمريكيين والمؤسسات الأمريكية في فلسطين([4])

. فقد اتفقت الحكومتان البريطانية والأمريكية على الأمور التالية:([5])

1. إن من حق الولايات المتحدة بسبب اشتراكها في الحرب أن يؤخذ رأيها حول شـروط الانتدابات فوافقت الحكومة البريطانية في الحال على هذه الآراء، وعرض مـشروع

([1]) **Isaiah Friedman, The Question of Palestine 1914-1918: British Jewish Arab Relations. (London: Rout Ledge; New York: Schocken Books 1973) pp 107-118.**

([2]) **الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة "الصهيونية والعنصرية" المجلد السادس، دراسات القضية الفلسطينية، ط1، بيروت 1990، ص334.**

([3]) **"إسرائيل كثروة استراتيجية للولايات المتحدة" معراخوت، عدد 291، يناير/كانون الثاني 1984.**

([4]) **د. عبد الفتاح محمد العويسي "جذور القضية الفلسطينية 1799-1922" دار الحسن للطباعة والنشر، ط2 ، بيت المقدس، خليل الرحمن، كانون الثاني/يناير 1992، ص243.**

([5]) **انظر المرجع السابق: جذور القضية الفلسطينية، ملحق رقم (4) صك الانتداب على فلسطين ص305 وما بعدها كذلك انظر، جذور القضية الفلسطينية، مرجع سابق، "أهم مواد المعاهدة البريطانية الأمريكية بشأن حقوق الحكومتين ورعاياهما في فلسطين والموقعة في اليوم الثالث من ديسمبر/كانون الثاني 1924 والمتعلقة بحقوق الرعايا الأمريكيين والمؤسسات الأمريكية في فلسطين، ص106.**

صك الانتداب على فلسطين ومشاريع الانتدابات البريطانية الأخرى على حكومة الولايات المتحدة وأجريت في هذه المشاريع بعض تغييرات طفيفة إجابة لطلب تلك الحكومة.

2. أصرت حكومة الولايات المتحدة على تطبيق المبدأ القائل بإعطاء فرصة المساواة الاقتصادية لجميع الدول المنتمية إلى عصبة الأمم، وقد تنازلت عن طلبها هذا فيما يتعلق بفلسطين اعترافاً منها بحالتها الخاصة، ورعاية لمصالح الوطن القومي اليهودي.

أهم المواد التي وردت في المعاهدة البريطانية الأمريكية :

- المادة الأولى:- مع مراعاة أحكام هذه المعاهدة توافق الولايات المتحدة على إدارة فلسطين من قبل صاحب الجلالة البريطانية وفقاً لصك الانتداب المدرج نصه فيما تقدم.
- المادة الثانية:- تتمتع الولايات المتحدة ورعاياها بجميع الحقوق والمنافع المتضمنة لشروط صك الانتداب لأعضاء عصبة الأمم ورعاياها، بالرغم من أن الولايات المتحدة ليست عضواً في عصبة الأمم.
- المادة السابعة :- لا يتأثر شيء مما ورد في هذه المعاهدة بأي تغيير يجري في شروط صك الانتداب المدرج نصه فيما تقدم ما لم تكن الولايات المتحدة قد وافقت على ذلك التغيير.

ويعلق الكاتب اليهودي الأمريكي ألفرد ليلينتال "Alfred Lilintal" على وعد بلفور في كتابه (ثمن إسرائيل) :What Price Israel بقوله " إنه عندما أعلن وعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين، تفاوتت حركة التأييد له. فإن فئة من يهود أمريكا المحافظة شنت حملة شعواء على هذا الوعد أما غلاة الصهيونيين اليهود فقد تشددوا في المطالبة بإنشاء وطن قومي يهودي بفلسطين ".([1])

وتعقيباً على اهداف بريطانيا من إصدارها لوعد بلفور، يذكر ليلينتال أن "...بريطانيا تعهدت لليهود بموجب هذا الوعد بموطئ قدم في فلسطين، ومقابل ذلك تعهد اليهود بالوقوف إلى جانب الحلفاء في صراعهم ضد ألمانيا، كما أخذوا على عاتقهم بما لهم من نفوذ في دوائر الولايات المتحدة – مهمة إقناع المسئولين الأمريكيين بدخول الحرب إلى جانب انجلترا وحلفائها".([2])

مؤتمر الصلح باريس 1919

([1]) Alfred Lilintal: "What Price Israel", Lebanon, Beirut, 1979, p18.

([2]) ألفرد ليلينتال: ثمن إسرائيل،What Price Israel، مرجع سابق، ص19.

انتهت الحرب العالمية الأولى سنة 1918 بإنتصار دول الحلفاء على دول المحور (الوسط) وإعلان الهدنة بتاريخ 11 نوفمبر/تشرين الثاني 1918، وقررت الدول المنتصرة وبعض الدول الأخرى الاشتراك في مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس في 18 يناير/كانون الثاني 1919. قدم الأمير فيصل بن الحسين* في 29 يناير – كانون الثاني 1919 بيانا الي مجلس الحلفاء الأعلي لمناقشته ، طالب فيه باستقلال الأقطار العربية بحسب مراسلات حسين – مكماهون 1915.([1])

كذلك طالب حاييم وايزمن الممثل الصهيوني في المؤتمر بإنشاء دولة يهودية في فلسطين، وشرقي الأردن، وجنوب لبنان، وجبل الشيخ .([2])

تحدث كل من حاييم وايزمان وناحوم سوكولوف أمام المؤتمر، حيث قدمت المنظمة الصهيونية مذكرة مفصلة أعدتها لجنة صموئيل وسايكس "... تدعو إلى القضاء على السيادة الفلسطينية".([3])

ومن أهم ما تضمنته المذكرة ما يلي :

"إن المنظمة الصهيونية تقدم، باحترام مشاريع القرارات التالية فيما ينظر فيها مؤتمر الصلح:

1. تعترف الأطراف المتعاقدة السامية بما للشعب اليهودي من حق تاريخي في فلسطين وبحق اليهود في أن يعيدوا في فلسطين إنشاء وطنهم القومي...
2. تناط الملكية السيادية لفلسطين بعصبة الأمم بينما يعهد بحكمها إلى بريطانيا العظمى بوصفها دولة منتدبة من قبل العصبة...
3. توضع فلسطين في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي هناك ويتيح في نهاية الأمر إقامة كومنولث يتمتع بالحكم الذاتي...([4])

بيد أن الرئيس الأمريكي ويلسون أعلن أثناء الاجتماعات التي عقدها المجلس الأعلى للحلفاء بشأن مسألة الانتدابات أن "من بين المبادئ الأساسية التي التزمت بها الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ موافقة المحكومين" واقترح إيفاد لجنة مشتركة من الحلفاء"... لاستيضاح حالة الرأي السائدة والأرض التي ستعمل عليها أية دولة منتدبة" وقد تحقق هذا الاقتراح من خلال لجنة "كنج – كرين" واتفق على أن يشمل اختصاصها فلسطين .([5])

لجنة كنج-كرين 1919 – 1920

* أنظر : د . عزت طنوس ، الفلسطنييون ماض مجيد و مستقبل باهر ، بيروت ،1982 ، ص ص 68 – 69 .

([1]) د. تيسير جبارة: "دراسات في تاريخ فلسطين"، مرجع سابق، ص83.

([2]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية "فلسطين – تاريخها وقضيتها"، مرجع سابق، ص39.

([3]) الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988، مرجع سابق، ص31.

([4]) Hurwitz J.C., Diplomacy in The Near and Middle East. Princeton: Van Nostrand, 1956) Vol. II, p XVI.

([5]) IBID, p. 45.

وكان الخلاف الذي دب في مؤتمر الصلح حول القضية الفلسطينية بين الدول المشتركة سبباً في اقتراح الرئيس ويلسون إرسال لجنة تحقيق دولية إلى كل مناطق سوريا الكبرى لكي تقف على آراء السكان العرب في نوعية وكيفية الحكم الذي يريدونه.

لم تعين كل من بريطانيا وفرنسا أعضاء في اللجنة وذلك لاسباب تتعلق بهما ، وذلك بالرغم من موافقة كل منهما على اقتراح الرئيس ويلسون، ويقول المؤرخ البريطاني انطوني ناتنج "Anthony Nutting": "لقد أحجمت بريطانيا وفرنسا حتى لا تجدا أنفسهما في مواجهة توصيات من مندوبيهما المعينين تتعارض مع سياستيهما".([1])

وقد عين الرئيس الأمريكي ويلسون أمريكيين أثنين هما: هنري كنج "Henry King" وتشارلز كرين "Charles Crane" فعرفت لجنة التحقيق باسم لجنة "كنج-كرين" .

قامت لجنة "كنج – كرين" بعدة جولات وأجرت العديد من المقابلات مع شخصيات في فلسطين وسوريا ولبنان ثم عادت اللجنة إلى باريس في 21 يوليو/تموز 1919 لتقدم تقريرها إلى مؤتمر الصلح والذي جاء فيه:

إن الرأي العام في سوريا كلها متفق على المطالبة بالاستقلال ورفض الحماية في ثوب الانتداب . ([2])

ويذكر المؤرخ الفلسطيني "أكرم زعيتر" فيما يتعلق بفلسطين فأن اللجنة أعربت عن اقتناعها بأن الصهيونية اعتداء شنيع على حقوق الشعب الفلسطيني، وشذوذ عن المبادئ التي أعلنها الحلفاء والرئيس ويلسون ([3]) ويضيف أن لجنة كنج-كرين أوصت بأن تنبذ فكرة جعل فلسطين دولة يهودية وطبيعي أن لا يروق هذا التقرير أولى الأمر في مؤتمر الصلح فأمروا بحفظه وأهملوه.([4])

ويذكر أن تقرير لجنة كنج -كرين ، والذي استغرق عملها ما بين 15يونيو/حزيران إلى أوائل أغسطس عام 1919 بقي مهملاً حتى عام 1922.([5])

وكان القوميون العرب المجتمعون في دمشق (بعيد وصول لجنة كنج-كرين) بوصفهم المؤتمر السوري العام ، قد قدموا القرار التالي إلى لجنة التحقيق الأمريكية برفض مطالب الصهونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين وطناً قومياً للاسرائيليين ونرفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا لأنه ليس لهم فيها أدنى حق ولأنهم خطر شديد جداً على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي. أما سكان البلاد الأصليون من إخواننا الموسويين فلهم ما لنا وعليهم ما علينا ([1])

([1]) **Anthony Nutting: The Arabs "London, hillis and carter, 1964" P. 68.**

([2]) د. تيسير جبارة "دراسات في تاريخ فلسطين الحديث"، مرجع سابق، ص83.

([3]) أكرم زعيتر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939، مرجع سابق، ص51.

([4]) المرجع السابق ، ص ص 51-52.

([5]) د. عيسى السفري: "فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية" مكتبة فلسطين الجديدة يافا، 1937، ص42.

انظر:ملف وثائق فلسطين، قرارات المؤتمر السوري العام، وثيقة رقم (87)، ص255.

ومما جاء في تقرير اللجنة[1]: "... لا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل بأن الشعور ضد الصهاينة في فلسطين وسوريا بالغ أشده، وليس من السهل الاستخفاف به، فإن جميع الموظفين الانجليز الذين تحدثت اللجنة إليهم، يعتقدون أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة... وهذا في حد ذاته برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من ظلم للسكان غير اليهود... فالأدعاء الأساسي للزعماء الصهيونيين بأن لهم حقاً في فلسطين لكونهم احتلوها قبل ألفي عام لا يمكن الأكتراث به جدياً. وأضاف التقرير أنه "يجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين وهم تسعة أعشار السكان تقريباً يرفضون البرنامج الصهيوني رفضا تاماً وأوضح تقرير اللجنة أن الموقف الرافض لإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين يشمل جميع العرب المسلمين والمسيحيين، كذلك فإن المشروع الصهيوني يناقض مبدأ ويلسون* في حق الشعوب وحريتها في تقرير المصير.([2])

خلال زيارة لجنة كنج-كرين لفلسطين في الفترة من 10-25 حزيران/يونيو 1919، وجدت أن الأقلية اليهودية (وتؤلف عشر السكان كلهم) هي وحدها التي تحبذ تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين أما أغلبية السكان من المسلمين والمسيحيين معاً فهي تعارض اغتصاب وطنها و تطالب بالاستقلال أو الاتحاد مع سوريا الكبرى .([3])

تناولت التوصية الخامسة من تقرير لجنة كنج-كرين على نحو واضح و صريح مسألة تقرير المصير للفلسطينيين ... وأوضحت ان إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين سيكون انتهاكاً صارخاً لحق الاهالي الأصليين في تقرير المصير.([4])

وبعد ثلاث سنوات من اخفاء تقرير لجنة كنج-كرين وفي يوليو/تموز 1922 وافق ويلسون على نشر التقرير بقوله "إن هذه اللحظة مواتية جداً لنشر التقرير .

وحيث أن الأسباب التي دعت إلى اخفاء تقرير لجنة كنبخ-كرين قرابة ثلاث سنوات قد تكون أسباباً غير مؤكدة، لكن المؤكد أن ما يدعيه "ويلسون" من حق الشعوب في تقرير مصيرها

([1]) **United States Government, Foreign Relations of the United States: the Paris peace conference (Washington 1944) vol. 12 pp 780-781**

انظر قرارات المؤتمر السوري العام ، ملف وثائق فلسطين ،وثيقة رقم 87 ، ص255 .

أنظر أيضاً وثيقة رقم 86 ملف وثائق فلسطين، عريضة الجمعية الإسلامية المسيحية إلى مؤتمر السلم العام، ص253.

انظر أيضا د. تيسير جبارة: "دراسات في تاريخ فلسطين الحديث"، مرجع سابق، ص83 وما بعدها.

*** كان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (1856-1924) والذي تولى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية من 4 مارس/آذار 1913 – 3 مارس/آذار 1921، قد اقترح الاستفتاء لتمكين شعب سوريا من حق تقرير المصير، أحد مبادئ ويلسون الأربع عشرة مع أنه كان قد وافق على تصريح بلفور، حتى قبل إعلانه ففي 13 اكتوبر/تشرين الأول عام 1917 أرسل ويلسون إلى إدوارد هاس أحد كبار المقربين إليه يخبره أنه متفق مع صيغة البرنامج الصهيوني المقترح "تصريح بلفور" أنني متفق مع الصغية، وسأكون شاكراً إن اعلمتهم بذلك.**

([2]) **Manuel: The Realities of American Palestine Relations. pp. 167-169.**

([3]) **The king-Crane Commission: An . Inquiry in the Middle East . pp 24-27.**

([4]) **هشام أحمد وآخرون "الموقف الأمريكي من حق تقرير المصير للفلسطينيين" الحجر على تقرير لجنة كنج-كرين، مرجع سابق، ص63.**

كان محاولة لم تطبق في حالة فلسطين فما أن انتزعت فلسطين من الامبراطورية العثمانية حتى سلمت إلى الصهاينة بتدبير بريطاني أمريكي.([1])

وفي الواقع : إن فلسطين قد يكون أمرها صعباً بوجه خاص ، بسبب القضية الصهيونية، القضية التي كانت بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك فرنسا ملتزمة بها إلى حد ما. ([2])

وفي تلك الأثناء عقدت الجمعيات الإسلامية في فلسطين، مؤتمراً في القدس برئاسة عارف باشا الدجاني، وشهده جمهرة من رجالات فلسطين البارزين .([3]) وقد قرر المجتمعون ميثاقاً قومياً لفلسطين .([4]) تضمن رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية، والمطالبة بوحدة فلسطين مع سوريا والاستقلال التام ضمن الوحدة العربية، وتسميه فلسطين باسم سوريا الجنوبية توكيداً على كونها جزءاً طبيعياً من سوريا.([5])

وبالرغم من التقرير الصريح الذي قدمته لجنة كنج-كرين والذي جاء فيه أن اللجنة توصي بإجراء تعديل، واختصار البرنامج الصهيوني وتحديد الهجرة وإلغاء فكرة جعل فلسطين دولة يهودية .([6]) إلا أن بريطانيا عملت على تشويه فكرة الاستقلال الوطني في فلسطين وفي التأثير بفرض الانتداب على سوريا وفلسطين فقد نصت المادة (95) من معاهدة الصلح بشأن فلسطين والتي وقعتها تركيا في 10 أغسطس/آب 1920 في سيفر على ما يلي:

" يوافق الأطراف الساميون المتعاقدون تطبيقاً لنص المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم على منح إدارة فلسطين، ضمن الحدود التي تقرها الدول الحليفة الرئيسية، إلى دولة منتدبة تنتخبها الدول المذكورة، وتكون الدولة المنتدبة مسئولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته الحكومة البريطانية في 2 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1917، وقبلته الدول الحليفة، بشأن تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين...([7])

وهكذا كانت توصيات لجنة كنج-كرين حبراً على ورق، ففي اجتماع المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو بإيطاليا بتاريخ 25 ابريل/نيسان عام 1920، تقرر التصرف النهائي في فلسطين بوضعها تحت الانتداب البريطاني والتي كان من المقرر بموجب خطة سايكس-بيكو أن توضع تحت إدارة دولية .([8]) وبموجب اتفاقية سان ريمو، تخلت تركيا عن سوريا

([1]) هشام أحمد و اخرون ، مرجع سابق ، ص64

([2]) Manuel, the Realities of American- Palestine Relations, p242.

([3]) د. مهدي عبد الهادي: المسالة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974، منشورات المكتبة العصرية ، ط1، بيروت، يوليو/تموز 1975، ص22.

([4]) د. عزت دروزة: "القضية الفلسطينية"، جزء2،مرجع سابق ، ص36.

([5]) د. مهدي عبد الهادي، مرجع سابق، ص22.

([6]) د.كامل خلة، مرجع سابق، ص74.

([7]) د. كامل خلة، مرجع سابق، ص74/ انظر نص المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم،في ملف وثائق فلسطين ،ج1،منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق ، ص ص 179-180

([8]) Royal Institute of International Affairs,(Great Britain and Palestine) بريطانيا العظمى وفلسطين)London, Chatman house 1946) P. 13.

وفلسطين وبلاد ما وراء النهرين (العراق) وعهد مؤتمر سان ريمو إلى فرنسا بالانتداب علـــى سوريا ولبنان وإلى بريطانيا بالانتداب على فلسطين وبلاد ما بين النهرين.([1])

المبحث الثاني : المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط و فلسطين

([1]) U.S Department of State. The Paris Peace Conference, 1919 Vol 2 Pp. 655-65.

للولايات المتحدة الأمريكية مصالح دائمة في منطقة الشرق الأوسط بما فيهـا فلـسطين. وهي كإحدى القوى العظمى العالمية تجد نفسها تواجه بسلسلة من الموضوعات والمشاكل التي تثير الاضطرابات بدرجة كبيرة في المنطقة وهذه المشاكل تشمل الصراع بين إسرائيل والدول العربية([1]) والمشاكل الناجمة عن تعاظم النفوذ السوفيتي في شرقي البحر المتوسـط والـشرق الأوسط. ولم تكن هناك أجزاء من العالم موضع اهتمام كبير مـن جانـب صـناع الـسياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية أكثر من منطقة الشرق الأوسط.([2])

وتهتم الولايات المتحدة بالشرق الأوسط باعتباره مفترقاً للطرق الدولية بين أسيا وأفريقيـا، و أوروبا وكطريق عام من منطقة البحر المتوسط إلى جنوب أسيا. وبفعل التـسهيلات فـي المواصلات البرية والبحرية والجوية، وكذلك بسبب مـصادر البتـرول الواسـعة وضـخامة احتياطي البترول.([3]) وهذه الموارد البترولية لها أهمية حيوية بالنسبة لاقتـصاديات الولايـات المتحدة... خاصة بعد ظهور أزمة الطاقة في أمريكا في السبعينيات .([4])

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945 تركز اهتمام الولايات المتحدة على منطقة الشرق الأوسط وذلك للاعتبارات التالية:

1. الموقع الجغرافي الهام.
2. غناة بالموارد الطبيعية.
3. تزايد التدخل السوفياتي في الشرق الأوسط خاصة منذ الحرب العالمية الثانيـة بـسبب أهمية موقعه.
4. عدم الاستقرار الذي يتصف به.

أولاً: الموقع الجغرافي:

يمثل الشرق الأوسط موقعاً جغرافياً هاماً حيث يقع في ملتقى القـارات الكبـرى ، أسـيا أفريقيا و أوروبا ولإشرافه على أكبر مجموعة بحرية – البحر المتوسط – البحر الأحمـر – بحر العرب – بحر قزوين - خليج العقبة - قناة السويس – الخليج العربي – باب المنـدب – المحيط الهندي – مضيق هرمز – مضيق البسفور – مضيق الدردنيل – مضيق جبل طارق". وذلك بالإضافة إلى إتساع رقعته بما يكفل توافر العمق ضـماناً لتأمينـه وصـلاحية أجوائـه للطيران.([5])

ثانياً: الأهمية الاقتصادية وتنوع الموارد الطبيعية:

---

(1) نبيل محمود عبد الغفار: "السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي" الهيئة المصرية العامة للكتاب (ب ط) القاهرة، 1983، ص19.

([2]) Tareq Y Ismael And Others: the Middle East in World Politics (A study in Contemporary International Relations) New York, Syracuse University Press, 1974, p115.

([3]) The Middle East and North Africa 1978-1979 (London: Europe publications limited, 1979) p100.

([4]) Tareq Ishmael and Others op. cit, p 116.

([5]) محمد كمال عبد الحميد: " الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي"، مكتبة الأنجلو المصرية، ط4، القاهرة، 1972،ص ص20- 22.

تزايدت أهمية الشرق الأوسط بسبب تنوع الموارد الطبيعية، وغناة بمصادر الطاقة وخاصة النفط والغاز. وبسبب التوقعات بتزايد احتياجات الولايات المتحدة من البترول المستورد فالولايات المتحدة كانت حتى عام 1974 لا تستورد سوى 16 مليون برميل يومياً من بترول الشرق الأوسط أي 3% فقط من احتياجاتها، ولكنها عام 1985 تستورد 35% من بترول الشرق الأوسط.([1])

وبالإضافة إلى أن إنتاج الشرق الأوسط لما يقرب من 40% من انتاج العالم كله، فإن هذه المنطقة تحوي 60% من الاحتياطي العالمي المحقق.([2])

هذا في الوقت الذي لا يتجاوز فيه المستهلك من البترول محلياً من منطقة الشرق الأوسط 2% من بترول العالم.([3])

وهناك أيضاً الغاز الطبيعي وهو مصدر هام من مصادر الوقود. وقد قدرت كمية احتياطي الغاز في منطقة الشرق الأوسط ب (54,14) تريليون متر مكعب في يناير/كانون الثاني سنة 1977، في الوقت الذي وصل فيه انتاجها في عام 1966 إلى (59.22) مليون متر مكعب.([4])

ويرتبط بانتاج كل من البترول والغاز الطبيعي، العائدات النقدية التي تضخمت بشكل كبير على أثر ارتفاع أسعار البترول في أعقاب الحظر البترولي العربي عام 1973.

ففي الوقت الذي بلغت فيه هذه العائدات عام 1970 (5.684) بليون دولار ارتفعت في عام 1973 إلى (23.400) بليون دولار، ثم وصلت إلى (80.700) بليون دولار في عام 1975 وإلى (103.300) بليون دولار في عام 1977.([5])

ثالثاً: التغلغل السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط:

اهتم الاتحاد السوفياتي بمنطقة الشرق الأوسط لأهمية موقعها الجغرافي القريب منه، ولاحتوائها على ثروات بترولية يعتمد عليها الغرب بدرجة كبيرة. إلى جانب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مجتمعات هذه المنطقة والتي تجد فيها النظرية الماركسية بيئة ملائمة لنشر المبادئ الشيوعية.([6])

حقق السوفيت مكاسب سريعة في منطقة الشرق الأوسط ففي عام 1954 منح السوفيت الدول العربية الأولوية العليا في المساعدات العسكرية. وبدأت روسيا تنفذ إلى الدول العربية منذ عام 1955 من خلال عقد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر و في عام 1967 دخل الأسطول السوفياتي البحر المتوسط. وفي عام 1968 أتخذ مقراً دائماً في بحر العرب. وفي عام 1970 وصل سلاح الطيران السوفياتي إلى مصر. وبحول عام 1971 اعتقد الرئيس الأمريكي

([1]) راشد البراوي: "اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط"، مكتبة النهضة العربية المصرية، ط4، القاهرة، 1978، ص22.

([2]) Tareq Y. Ismael and others: The Middle East in World Politics, op.cit,

([3]) راشد البراوي، مرجع سابق، ص32.

([4]) International Petroleum Encyclopedia 1977, p. 400.

([5]) The Middle East and North Africa, 1978-1979, op.cit. p. 101.

([6]) نبيل محمود عبد الغفار: "السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي... ، مرجع سابق، ص29.

نيكسون أنه بات من الضروري الإقرار بأن السوفيت حصلوا على مصالح هامة في المنطقة وأن أية تسوية عربية اسرائيلية دائمة يجب أن تأخذ هذه المصالح في الاعتبار.([1])

وقد أدت سلسلة التحركات السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط إلى مد نطاق حلف شمال الأطلنطي ليشمل تركيا، وإقامة حلف بغداد عام 1955، وإقامة حلف السنتو Cento* ودخول الأسطول السادس الأمريكي إلى البحر المتوسط (بعد قيام الثورة العراقية في 14 يوليو/تموز عام 1958) وهكذا كانت نتيجة التحركات السوفياتية في النهاية هي إحضار القوة الأمريكية إلى المنطقة.

رابعاً: عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط:

من الواضح تماماً أن منطقة الشرق الأوسط هي منطقة غير مستقرة، وكثير من المشاكل وأوجه النزاعات والصراعات مصدرها المنطقة عينها. ومن مظاهر عدم الاستقرار في المنطقة هو فشل السياسة العربية عام 1948 في الحيلولة دون إنشاء دولة إسرائيل في فلسطين. وبالإضافة إلى ذلك فإن النزاع العربي الإسرائيلي كان طوال ما يزيد عن ثلاثين عاماً أحد المصادر الهامة لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط حيث وقعت أربعة حروب. كادت أخرها أن تؤدي إلى مواجهة بين القوتين الكبيرتين.([2])

وبالإضافة إلى الخلافات العربية - العربية فقد شهد الشرق الأوسط كثيراً من أوجه عدم الاستقرار ...سواء نتيجة الخلافات بين إيران والعراق حول الملاحة في شط العرب، وحركة التمرد الكردية في شمال العراق، والنظام الثوري في العراق منذ عام 1958م، والصراع بين اليونان وتركيا حول قبرص.([3]) ثم الخلافات العراقية الكويتية التي أدت إلى قيام حرب الخليج الثانية عام 1991، فحرب الخليج الثالثة في عام 2003 والتي استغلتها القوى الاستعمارية الغاشمة لاحتلال العراق، في 9 إبريل/نيسان 2003.

كما كان نمط الإطاحة بالحكومات في عدة دول عربية بمثابة انعكاس، ونتيجة للطابع الراديكالي*(الثوري) الذي صبغ حركة القومية العربية فما أن جاء عام 1948 حتى أصبحت الوحدة العربية شعاراً للثورة... وقد أدت راديكالية القومية العربية تلك إلى تفاقم الخلافات بين الدول العربية بصورة كبيرة.([4])

([1]) Nadav. Sofran, From War to War: the Arab Israeli Confrontation 1948-1967 (New York: Western Publishing Company, inc. 1969), p 98.

*** حلف Cento هو حلف دفاعي يضم تركيا وإيران وباكستان وUK وUS كمراقب ويعرف منظمة المعاهدة المركزية.**

([2]) الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة وقائع وتفاعلات م. ت. ف بيروت، 1974 ص167.

([3]) محمد كمال عبد الحميد: "الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي"،مرجع سابق، ص ص 35-36.

*** راديكالي Radical تعني متطرف نزاع إلى أحداث تغيرات متطرفة في الفكر والعادات والأحوال والمؤسسات**

([4]) P.J Vatikotiz, Conflict in the Middle East. (London: George Allen and Unum lid, 1971) p. 17.

وخلال الفترة من عام 1954-1958 كان العامل السياسي الأول في العلاقات بين الدول العربية هو التنافس بين الرئيس جمال عبد الناصر وبين نوري السعيد.* وكانت سياسة مصر ترمي إلى مناهضة إنضمام العراق إلى حلف بغداد.(1)

وعلى امتداد السنوات من 1958-1967 فتح المجال أمام تنافس الدول الكبرى الذي أتخذ شكل المعونات العسكرية والاقتصادية والفنية لدول المنطقة... وترتب على سياسة القومية العربية في هذه الحقبة اشتعال أول حرب أهلية عربية* في التاريخ غير البعيد وكانت اليمن هي مسرح هذه الحرب التي قوت من الانقسامات الأيديولوجية والسياسية بين العرب.

أسس سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وفلسطين1914-1946

بينما كانت الحرب العالمية الثانية على وشك الانتهاء، تأكد أن النظام المتعدد القطبية قد إنهار خلال الحرب وكان هذا التحول في القوة العالمية واضحاً للمسئولين الأمريكيين منذ عام 1943 ففي تقرير أعده البنتاجون* أواخر عام 1943 جاء فيه:

إن النهاية الناجحة للحرب ضد أعدائنا الحاليين ستؤدي إلى ظهور عالم مختلف... من حيث القوى العسكرية الوطنية النسبية... ستكون الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بعد دحر اليابان هما وحدهما القوتان العسكريتان العظيمتان.(2) ثم جاء التطور الذي أحرزه العلماء الأمريكيون في صنع القنبلة الذرية، والصعوبات التي واجهتها حكومات أوربا الغربية في تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي الذاتية لكي يعزز من ظهور الشكل الثنائي القطبية للحلبة الدولية لما بعد الحرب.(3) و كانت السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال أواخر الأربعينيات، تقوم على أربعة مبادئ:

أولاً: أن لا تسمح واشنطن بظهور تطورات تهدد أمن أوربا الغربية من قبل القوات السوفياتية، أو تطورات تهدد الإنعاش الاقتصادي للقارة الأوروبية بعد الحرب وكان المسئولون الأمريكيون يعولون على احتواء التهديد السوفيتي، باحتكارهم الأسلحة الذرية وتوسيع شبكة القواعد الجوية والبحرية والاستراتيجية لتطويق الاتحاد السوفياتي.(4)

ثانياً: حرصت واشنطن على أن ترث أهم المراكز الاستراتيجية التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية في المنطقة فسيطرت القوات الأمريكية على قواعد جوية في عبادان في إيران،

---

* نوري السعيد: كان رئيساً للوزراء في العراق حتى أطاحت به ثورة تموز/يوليو عام 1958

(1) IBID, p. 18.

* على أثر قيام ثورة اليمن في 26 سبتمبر/أيلول 1962 بقيادة المشير عبد الله السلال، هرب البدر بن الإمام يحي إلى العربية السعودية التي ساندته، وأرسلت مصر فرقاً من الجيش المصري لمساندة الثورة اليمنية.

* البنتاجون: تعبير يقصد به وزارة الدفاع الأمريكية.

(2) Paul M Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers,. Economic Change and Military Conflict from 1500-2000 New York; Random house, 1987) p. 357.

(3) هشام أحمد وآخرون، فلسطين والسياسة الأمريكية، من ويلسون حتى كلينتون ،مرجع سابق ، ص 93

(4) Michael s. Sherry, Preparing for the Next War: American plans for post war defense, 1941-1945 Yale historical publications, miscellany, 114 (New Haven, Conn: Yale university press 1977) p 114.

وصلالة وجزيرة مسيرة في عمان، وقاعدة الشيخ عثمان في عدن خلال الحرب... وحصلت على حقوق استعمال المنشآت الحيوية التي كانت بإمرة القوة الجوية الملكية البريطانية في الحبانية في العراق، والمحرق في البحرين، والخرطوم في السوادن، وكراجي في الهند.([1])

يضاف إلى ذلك قيام القوات الجوية الأمريكية ببناء مطار استراتيجي في الظهران في الأقليم الشرقي من السعودية في خريف عام 1945.([2])

ثالثاً: كانت الأدارات الأمريكية مصممة على ألا يعطى الاتحاد السوفياتي أية فرصة أو ذريعة لكي يتدخل مباشرة في شؤون الشرق الأوسط في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.([3])

رابعاً: كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط خلال أواخر الأربعينات تعتمد على تشجيع الفرص التجارية والمالية لحساب أمريكا في المنطقة كلما كان ذلك ممكناً... ولا سيما ببذل جهود منسقة لتفكيك شبكة الأفضليات والحواجز التجارية التي صاحبت الحكم الإمبريالي والفرنسي.([4])

ولغرض الالتفاف حول الحواجز الحقيقية التي تعيق اشتراك التجارة ورؤوس الأموال الأمريكية في الحياة الاقتصادية لأقطار الشرق الأوسط، قامت اللجنة التنفيذية للسياسة الاقتصادية الخارجية المؤلفة من ممثلين عن وزارات الخارجية والتجارة والخزانة بتقديم توصية تقضي بوضع برنامج موحد للوسائل المالية والتجارية والتقنية والأقليمية لغرض تحسين اقتصاديات الشرق الأوسط ومستويات المعيشة فيه، وبذلك يوضع الأساس لتجارة أوسع مع الولايات المتحدة تكون نافعة للطرفين.([5])

كانت عمليات التدخل العسكري المباشر في فلسطين أمراً غير وارد على الإطلاق وقد عارضت هيئة رؤساء الأركان المشتركة في يونيو/حزيران عام 1946، استخدام القوات المسلحة الأمريكية لتنفيذ التوصيات التي وضعتها لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية عن فلسطين عام 1946.([6])

وكان من رأي أعضاء الهيئة المذكورة أن الصدمة السياسية التي سيسببها ظهور القوات المسلحة الأمريكية... من شأنها المخاطرة غير الضرورية بحدوث اضطرابات خطيرة في أرجاء المنطقة كلها هي أعظم بكثير من الصعوبات المحلية في فلسطين من أي حجم كان. الأمر الذي يزج بالمنطقة في الفوضى ويحولها إلى أرض لتوليد حرب عالمية.([7])

([1]) J. E. Peterson, Defending Arabia (New York: ST Martins Press, 1986) pp 58-59.

([2]) James l. Gormly, "Keeping The Door Open in Saudi Arabia, The United States and Dhahran Airfield, 1945-1946, diplomatic history, vol. 4, no 2 (during 1980).

([3]) هشام أحمد وآخرون، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مرجع سابق، ص ص 96-97.

([4]) المرجع السابق ، ص 98.

([5]) Godfried Bridging the gap between the Rich and Poor: American Economic Development policy to ward the Arab east 1942-1949 , p123 .

([6]) Foreign Relations of the United States, 1946, vol. 7, p. 632.

([7]) IBID, Vol, 7, p 644.

استمر التصميم على تحاشي إرسال وحدات عسكرية أمريكية إلى فلسطين وهو يكون جــزءاً أساسياً من سياسة الولايات المتحدة في شرق المتوسط خلال السنتين اللاحقتين.([1])

وفي ربيع عام 1948 كانت عزيمة واشنطن على تحاشي إرســال وحــدات عــسكرية أمريكية إلى فلسطين قد امتزجت بمخاوف واسعة الانتشار من أن يستغل الاتحــاد الــسوفياتي القلاقل المستمرة في تلك المنطقة لمصلحته.([2]) وهكذا فإن كل دائــرة مــن دوائــر الحكومــة الامريكية قد عارضت نشر وحدات عسكرية أمريكية في فلسطين، وذلك على أساس أن تدخلا أمريكيا سيحفز على تدخل سوفياتي.

برنامج بيلتمور "Biltmore" مايو/أيار 1942

بنشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939 تلخصت سياسة القيادة الصهيونية في موقفين:

الأول: مقاومة الكتاب الأبيض لعام 1939 "The White Paper"* من خلال تجــاوز قيــوده على الهجرة، وانتقال الأراضي من ناحية...

والثاني: تأييد الجبهة المعادية للنازية** بشتى الطرق. وذلك على اعتبــار أن دحــر النازيــة سيخلق ظروفاً أفضل لتمارس الصهيونية سياستها من ناحية أخرى.([3])

وقد توقع بن غوريون أن تؤدي الحرب إلى قيام الدولة اليهودية فكان يقول: "إذا كانــت الحرب العالمية الاولى قد جاءت بوعد بلفور، فالحرب الثانية ستأتي بالدولة اليهودية".[(4)]

وقد رأى بن غوريون حتى في حالة كسب الحلفــاء Allies الحــرب أن بريطانيــا ســتهبط بوصفها دولة كبرى وستندفع الولايات المتحدة إلى موقع قيادة العالم.([5])وعليه فقد قرر الزعماء الصهيونيون التركيز على الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن العوامل التي أسرعت في عملية التحول إلى الإمبريالية الأمريكية، ازديــاد نفــوذ الطائفة اليهودية الأمريكية بوصفها أضخم وأغنى طائفة في الحركة الصهيونية، وتجــسد هــذا الانتقال من الاعتماد على الامبراطورية البريطانية، إلى الاعتماد على الامبرياليــة الأمريكيــة في المؤتمر الصهيوني العام مؤتمر Biltmore مايو/أيار 1942 الذي عقدته لجنة الطــوارئ الأمريكية للشئون الصهيونية والتي كانت تتألف من ممثلي المنظمات الصهيونية فــي أمريكــا هاسا ، ميزراشي ، وبوال زيون.([6])

([1]) هشام أحمد وآخرون: فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مرجع سابق، ص101.

([2]) Foreign Relations of the United States, 1948, Vol. 4, p. 51.

* الكتاب الأبيض The White Paper 1939، أصدرت بريطانيا كتاباً جديداً في أيار/مايو 1939، عرف كتاب مكدونالد الأبيض ينفي نية بريطانيا لإنشاء دولة يهودية ويرفض المطالبة العربية بأن تصبح فلسطين دولة عربية مستقلة، وينص على إنهاء الانتداب عام 1949، باستقلال فلسطين على أن يشترك في حكمها كل من الفلسطينيين واليهود، وعلى انتهاء الهجرة بعد السماح بدخول 75.000 مهاجر جديد خلال الخمس سنوات الأولى، على أن تنظم الحكومة انتقال الأراضي تنظيماً صارماً.

** اشتركت ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، واليابان العسكرية في الحرب ضد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا.

([3]) د. إميل توما: جذور القضية الفلسطينية،)ب ط) (ب ت) ص272.

([4]) روبرت سان جون: "بن غوريون" ص72-73.

([5]) إميل توما، مرجع سابق، ص272.

([6]) محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، مرجع سابق، ص ص 50-51.

أنظر : رفيق النتشة ، الأستعمار و فلسطين – إسرائيل مشروع إستعماري ، مطبعة بيت المقدس ، عمان ، 1986 ، ص 159.

سعت المنظمة الصهيونية إلى تعزيز موقفها بالحصول على تأييد الولايات المتحدة، فأعلنت الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية رسمياً لدى اجتماعها في فندق Biltmore في نيويورك من 9-11 مايو/أيار 1942 في إطار ما يعرف باسم "برنامج بيلتمور" هدفها الذي يتمثل في إقامة دولة يهودية في فلسطين عن طريق الهجرة غير المحدودة والرفض التام للكتاب الأبيض الصادر في مايو/أيار 1939.

نظراً للظروف التي ستنشأ في أوروبا بعد الحرب، فإن اليهود سيواجهون مهمة إيجاد وطن للجماهير اليهودية العديدة من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، وهم مقتنعون بشدة، وهذا ما أثبتته التجارب الماضية، بأن وحدة التوطين الواسع لهؤلاء اليهود في فلسطين، كفيل بحل مسألة إعادة إنشاء كومنولث يهودي... بصورة دائمة.([1])

وقد وافق على هذا التوجه أعضاء المنظمات التأسيسية في لجنة الطوارئ للشئون الصهيونية ومنظمات صهيونية أخرى.([2]) وكان قد حضر المؤتمر الصهيوني العام (مؤتمر بيلتمور) عدد من أعضاء قيادة الوكالة اليهودية دافيد بن غوريون، وحاييم وايزمان، جاعلين من مؤتمر بيلتمور أول مؤتمر صهيوني عام يعقد منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939.([3])

و كان من أهم ما جاء في مؤتمر بيلتمور:

يؤكد المؤتمر رفضه الراسخ للكتاب الأبيض الصادر في مايو/أيار 1939، وينكر صحة هذا الكتاب المعنوية أو القانونية إن الكتاب الأبيض يسعى إلى الحد من حقوق اليهود في الهجرة والاستيطان في فلسطين... وإلى إلغاء هذه الحقوق، وهو كما أعلن السيد ونستون تشرشل في مجلس العموم في مايو/أيار 1939، يشكل نقضاً وإنكاراً لتصريح بلفور.([4])

كما حث مؤتمر بيلتمور على "فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية، وعلى إسناد مسألة مراقبة الهجرة إلى فلسطين إلى الوكالة اليهودية، وعلى تخويل هذه الوكالة السلطة اللازمة لبناء البلد بما في ذلك تنمية أراضيه الخالية وغير المزروعة، كما حث المؤتمر على جعل فلسطين دولة كومنولث يهودي تدمج في هيكل العالم الديمقراطي الجديد..([5])

وفي مايو/أيار عام 1945 قدمت الوكالة اليهودية رسمياً مطالبها التالية:

1- أن يعلن قرار فوري يجعل فلسطين دولة يهودية.

([1]) For Statement by Emergency Committee. For Zionist Affairs in New Palestine, (January 31, 1941) p. 32.

([2]) IBID, p. 40.

([3]) د. محمد شديد: مرجع سابق، ص54.

([4]) British Government: Survey of Palestine, Vol, I, p. 73.دراسة استقصائية لفلسطين

([5]) IBID, PP. 78-79.

2- أن تخول الوكالة اليهودية كل السلطة اللازمة لكي تجلب إلى فلسطين عدداً مـن اليهـود بالقدر الذي تراه لازماً وممكناً للاستيطان ولتنمية جميع موارد البلد تنميـة سـريعة وكاملـة ولاسيما موارد الأرض والطاقة.

3- أن يقدم قرض دولي وغيره من المساعدات لنقل أول مليون يهودي إلى فلسطين ولتنميـة البلد اقتصادياً.

4- أن تمنح ألمانيا الشعب اليهودي تعويضات عينية لإعادة بناء فلسطين كدفعـة أولـى، وأن تستخدم جميع الممتلكات الألمانية في فلسطين لإعادة توطين اليهود القادمين من أوروبا.

5- أن تقدم تسهيلات دولية لخروج ونقل اليهود الراغبين في الاستيطان في فلسطين.([1])

وقد أيدت المنظمة الصهيونية البرنامج رسمياً بوصفه سياستها المعلنة، وركزت جهودها فـي الولايات المتحدة.([2])

وفي نوفمبر/تشرين الثاني من عام 1945، ظهر مفعول الضغط الـصهيوني عنـدما أرسـل الرئيس الأمريكي "ترومان" إلى الحكومة البريطانية يناشدها فتح أبواب فلسطين لعدد إضـافي من اليهود المشردين في أوروبا.([3])

وفي كتابهما "التحدي الصهيوني" عقب الكاتبان الفرنسيان جاك رومال ، و ماري لـوروا، بقولهما:

"إن قراراً اتخذه المؤتمر الصهيوني العالمي في صيف عام 1942، ينص ضمناً على طـرد العرب من فلسطين، قد نال سلفاً تأييد عدد من الزعماء البروتستانتيين الأمريكيين، ثـم تأييـد روزفلت نفسه، وكذلك بالطبع منافسه "ديووي" وأنصاره... ولا يخف شيئاً من هذه الخديعة أن يقال إنها كانت مناورة انتخابية صغيرة أضطر إليها روزفلت كما قال مؤيدوه فيمـا بعـد.([4]) وفي موضع آخر يذكران: "أن الصهيونية قد تعمدت المناورة... وكان سبيلها إلى ذلك أن تمنع الدول الغربية من فتح أبوابها لاستقبال اليهود الخارجين من معسكرات الاعتقال، ولقـد فكـر روزفلت خلال الحرب بإمكان مساعدة اللاجئين اليهود على السكنى في أمريكا وفـي أمـاكن أخرى، وكان من شأن برنامج أن يسمح بإعادة إسكان كل اليهود اللاجئيين من أوروبا، فـإذا الصهيونيون هم الذين يعارضون هذا المخطط ويهاجمونه...([5])

و ذلك حتى يتسنى للحركة الصهيونية القيام بتهجير اليهود إلى فلسطين لكـي يـتم تطبيـق قرارات مؤتمر بيلتمور عمليا من خلال إقامة الدولة اليهودية في فلسطين .

قرارات الكونجرس الأمريكي لعام 1944

([1]) **British Government, Survey of Palestine, Vol. I, P 139.**

([2]) الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها،مرجع سابق، ص 87.

([3]) **British Government, Survey of Palestine, Vol. I, P 139.**

([4]) جاك رومال وماري لورو: "التحدي الصهيوني" "أضواء على إسرائيل" تعريب نزيه الحكيم، منشورات دار العلم للملايين، دار الآداب، ط1، بيروت، مايو/أيار 1968، ص57.

([5]) المرجع السابق ، ص58.

حظيت المنظمة الصهيونية بتأييد متعاظم في الولايات المتحدة، ونشط الشيوخ والنواب في الكونجرس الأمريكي من أجل إقرار برنامج بيلتمور الداعي إلى إقامة الدولة اليهودية في فلسطين.

وما أن جاء عام 1944 حتى قدم عدد كبير من الشيوخ والنواب إلى الكونجرس الأمريكي مشروع قرار يدعو إلى هجرة غير محدودة إلى فلسطين وإلى إقامة الدولة اليهودية.

وفي معركة انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية في خريف عام 1944، نشر السناتور واجنز (واغنز) ممثل نيويورك رسالة كتبها الرئيس الأمريكي روزفلت وأعلن فيها تأييده فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية غير محددة إلى فلسطين واستيطان كولونيالي فيها يؤدي إلى إقامة دولة يهودية ديمقراطية وحرة في فلسطين. ([1])

وصادق الحزبان الرئيسان الديمقراطي والجمهوري على نقض "الورقة البيضاء"* واقترح الجمهوريون أن تؤسس في فلسطين "كومنولث كامل وديمقراطي" بينما دعا الديمقراطيون إلى "... فتح فلسطين في وجه الهجرة غير المحددة والاستيطان، كسياسة تؤدي إلى إقامة كومنولث يهودي ديمقراطي حر هناك و المقصود بكومنولث دولة أو جمهورية ديمقراطية .

وفي تصريح صحفي رسمي لرئيس الولايات المتحدة فرانكلين د. روزفلت بشان الكتاب الأبيض لسنة 1939 صدر في واشنطن يوم 16 مارس/آذار 1944 جاء فيه: " لم تعط الحكومة الأمريكية موافقتها قط على الكتاب الأبيض لسنة 1939 وأن الرئيس سعيد لأن أبواب فلسطين مفتحة اليوم أمام اللاجئيين اليهود...([2])

وفي 27 يونيو/حزيران 1944 أصدر الحزب الجمهوري قراراً دعا فيه: "لايواء اليهود الذين نزل الكرب بساحتهم رجالاً ونساءً وأطفالاً، والذين طردوا من أوطانهم ظلماً وعدواناً، ندعو لفتح أبواب فلسطين لهجرتهم غير المقيدة، وتملكهم الأراضي، لكي تصبح فلسطين وفق مقاصد وغاية وعد بلفور، وقرار الكونغرس الأمريكي لعام 1922* كومنولث حرا ديمقراطي...([3]) وفي 24 يوليو/تموز 1944: اتخذ الحزب الديمقراطي في مؤتمر بشأن فلسطين قراراً يحدد فيه إنشاء كومنولث يهودي ديمقراطي هناك([4])

لجنة التحقيق الأنجلو - أمريكية

([1]) The New York Times. June 28, 1944: July 21, 1944
أنظر: د. محمد شديد، مرجع سابق، ص79.

* الكتاب الأبيض الذي اصدرته بريطانيا في مايو / ايار -1939 ، و عرف بكتاب مكدونالد الأبيض .أنظر ص 27 من هذا البحث

([2]) انظر هنا: ملف وثائق فلسطين، الوثيقة رقم 184، ص75.

* في 30 يونيو/حزيران عام 1922 اتخذت الهيئة التشريعية في أمريكا مجلساً الشيوخ والنواب القرار المشترك التالي: "إن مجلسي الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة بأمريكا المنعقدين معاً، تحبيذاً لإنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين يقرران أن الولايات المتحدة بامريكا تجند إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين".

([3]) ملف وثائق فلسطين، الوثيقة رقم 185 ص 737، وكذلك انظر الملاحق: ملحق رقم 1 ،ص 170

([4]) ملف وثائق فلسطين، الوثيقة رقم 186، ص739.

1946-1945

Anglo – American Committee of Palestine
1945-1946

تألفت بعثة تحقيق أمريكية بريطانية في 10 أكتوبر/تشرين الأول 1945 من ستة أعضاء أمريكيين ومثلهم من البريطانيين وكانت مهمتها دراسة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين دراسة دقيقة على أن تولى عناية خاصة قضية هجرة اليهود إلى أرض الميعاد وإمكانية اقامتهم فيها..([1])

بدأت اللجنة عملها في يناير/كانون الثاني من عام 1946 وأعطيت مهلة 120 يوماً.([2])

وحول طبيعة عمل هذه اللجنة يرى المؤرخان الفرنسيان جاك رومال، وماري لوروا في كتابهما التحدي الصهيوني:

"إنه في عام 1946 قررت لندن أن توفد إلى فلسطين لجنة مختلطة انجليزية – أمريكية غررت بها خديعة الصهيونيين الماكرة، فإذا هي توصي بالسماح فوراً ودون أية قيود بهجرة مائة ألف يهودي إلى فلسطين وفقاً لطلب الرئيس ترومان وكان ترومان هذا الذي جعله رئيساً للولايات المتحدة موت روزفلت المبكر قد اتخذ هذا الموقف هو الآخر لأسباب انتخابية.([3])

كما أنه في 24 يوليو/تموز 1945 أطلق الرئيس "ترومان" رصاصته الأولى في رسالة موجهة إلى تشرشل "رئيس وزراء بريطانيا يطالب فيها برفع القيود التي فرضها الكتاب الأبيض لسنة 1939 على الهجرة اليهودية إلى فلسطين دون تأخير.([4])

و هكذا بدأت اللجنة مهمتها نتيجة لتدخل الولايات المتحدة، واستجابة الرئيس ترومان للحركة الصهيونية لإلغاء الكتاب الأبيض لسنة 1939، تمهيداً لاستيلاء الحركة الصهيونية على فلسطين".([5])

و حول الموقف الأمريكي من الهجرة اليهودية إلى فلسطين و الكتاب الأبيض لعام 1939 فقد لوحظ أن رقم المائة ألف هو نفس الرقم الذي كان يذكره ترومان، وأن نسف الكتاب الأبيض هو ما كان يدعو إليه هذا الرجل([6]) ، في 2 أغسطس/آب 1945 خاطب ترومان "رئيس الوزراء البريطاني" كليمنت إتلي Atlee قائلاً: "إن الشعب الأمريكي ككل يؤمن بقوة بأن أبواب فلسطين يجب أن لا تغلق في وجه اليهود ".([7])

([1]) ألفرد ليلينتال "What Price Israel, Alfred Lilintal"، مرجع سابق، ص25.
([2]) الأمم المتحدة منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988، مرجع سابق، ص88.
([3]) جاك رومال ، وماري لوروا: "التحدي الصهيوني" "أضواء على إسرائيل" تعريب نزيه الحكيم، منشورات دار العلم للملايين، دار الآداب، ط1، بيروت، مايو/أيار 1968، ص61..
([4]) د. وليد الخالدي: "خمسون عاماً على تقسيم فلسطين 1947-1997" دار النهار للنشر، ط1، بيروت، مايو/أيار 1998، ص45.
([5]) د. مهدي عبد الهادي: "المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974"، منشورات المكتبة العصرية، ط1، بيروت صيدا، يوليو/تموز 1975، ص54.
([6]) د. محمد عزة دروزة: "القضية الفلسطينية..."، مرجع سابق، ص50.
([7]) د. وليد الخالدي، مرجع سابق ، ص46.

وفي رسالة له بتاريخ 31 أغسطس/آب 1945 طالب ترومان رئيس الوزراء أتلـــي Atlee بفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية، وأوصى بهجرة مائة ألف يهودي فورا.([1])

و يذكر ألفرد ليلينتال في كتابه ثمن إسرائيل "What Price Israel" أن القضية الفلسطينية كانت في أحرج أزماتها عندما بلغت حملة الانتخابـــات الأمريكيـــة ذروتهـــا بـــين الحـــزبين المتنافسين، فأدرك كل منهما أن حزبه لن يظفر بأصوات الناخبين اليهـــود الأمـــريكين إلا إذا تعهد بتأييد إقامة دولة يهودية في أرض فلسطين.([2])

ويضيف الفرد ليلينتال قائلاً: "في السادس من أكتوبر/تشرين الأول 1946 أعلـــن" ديـــووي" مرشح الحزب الجمهوري للرئاسة الأمريكية أن على بريطانيا ألا توافق على إدخال مائة ألف مهاجر يهودي فحسب. بل عليها إدخال مئات الآلاف من اليهود المشردين".([3])

ويروي عبد الله التل "أن اللجنة تكونت برئاســـة مـــشتركة بـــين الإنجليـــزي اســـنجلتون والأمريكي هيتسون... وأن أربعة من ممثلي الولايات المتحدة كانوا مـــن اليهـــود، والبـــاقيين يعطفون على اليهود، كذلك اعترف مناحيم بيجن" بأنه التقى عدداً من أعضاء اللجنـــة وأنهـــم شاركوه آراءه.([4])

وعن أعضاء اللجنة فالمعروف أنه كان بينهم أحد النواب الذي اشتهروا بالتحمس للـــصهيونية وهو "ريتشارد كروسمان" الذي كان استاذاً في الجامعة ثم استقال، ورشح نفسه فـــي مجلـــس العموم البريطاني كي يتمكن من الدفاع بصورة أفضل عن تحقيق الوطن القومي اليهودي فـــي فلسطين.([5])

وكذلك فإنه من الأهمية بمكان ، مناقشة الظروف التي عملت فيها هذه اللجنة فـــي البلـــدان المختلفة، فقد كان إلتقاء أعضاء اللجنة في نيويورك وواشنطن بداية غير عادلة، لأنها تمـــت في أكثر مدن العالم تأثراً بالصهيونية، ومن الطبيعي أن يستحوذ اليهود في أمريكا على اهتمام هذه اللجنة، حيث استمعت في أمريكا إلى شهادة اليهود وخاصة أولئك الذين يطالبون بفتح باب الهجرة إلى فلسطين وبإنشاء دولة يهودية.([6]) وعن موقف اليهود العرب من لجنة التحقيق فقـــد تأكد بأن اللجنة اتصلت باليهود الذين يعيشون في البلاد العربية وسجلت اجماعهم تقريباً علـــى معارضة قيام دولة يهودية في فلسطين.([7]) وهذا دليل على تسامح العرب، وإيمانهم بأن الـــدين لله والوطن للجميع عرباً مسلمين ومسيحيين وكذلك لليهود.

([1]) **المرجع السابق ، ص ص 46-47.**
([2]) **الفرد ليلينتال، مرجع سابق، ص37.**
([3]) **المرجع السابق، ص38.**
([4]) **عبد الله التل: "خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية"، دار القلم، القاهرة، 1964، ص ص 288-290.**
([5]) **د. صلاح العقاد: "قضية فلسطين – المرحلة الحرجة"، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1968، ص ص 30-32.**
([6]) **د. محمد نصر مهنا: "مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي 1945-1967"، دار المعارف، القاهرة، 1979، ص75.**
([7]) **Cristopher Sykes :Cross Roads to Israel (Palestine from Bulfour to Bevin) London: Nel Mentor P 479, First edition, 1967**

أما بالنسبة لتقرير اللجنة و الذي سلمته في الأول من مايو/أيار 1946 إلى الحكومتين الانجليزية والأمريكية فقد كان تقرير اللجنة محتوياً على توصيات عشرة، منها ما يتعلق بالمشكلة الأوروبية لهجرة اللاجئين اليهود إلى فلسطين... وهي تمهد بالمشكلة الأوروبية كمدخل للوصول إلى فلسطين، وأنها تربط بين المشكلتين وفي صالح اليهود بشكل يستمر في وضع فلسطين في خدمة الصهيونية، وكأقليم يخدم إنشاء الدولة اليهودية.([1])

تقرير اللجنة و توصياتها :-

بدأت اللجنة عملها في يناير/كانون الثاني 1946،وأنهت تقريرها في 30 إبريل/نيسان 1946 وأذيع في كل من واشنطن و لندن في وقت واحد يوم أول مايو/أيار 1946،وأهم ما جاء فيه:
" إن البعثة أوصت بمنح مئة ألف من يهود أوروبا المشردين الذين قاسوا الاضطهاد والتعذيب في العهدين النازي والفاشي حق الدخول إلى فلسطين.."([2])
كما رفضت اللجنة فكرة الاستقلال المبكر لفلسطين سواء كانت مقسمة أو موحدة باعتبار أن العداء بين اليهود والعرب الفلسطينيين سيؤدي إلى حرب أهلية قد تهدد سلم العالم، ... ويبدو أن اللجنة توقعت أن يزول العداء في النهاية، وانه ينبغي حتى يحين هذا الوقت، أن توضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة والى أن يتم ذلك ينبغي للانتداب أن يستمر.([3])
وجاء في تقرير اللجنة: "إن اليهود لن يسيطروا على العرب، وأن العرب لن يسيطروا على اليهود في فلسطين، وأن فلسطين لن تكون دولة يهودية ولا دولة عربية". ([4])
و من الملاحظ أن تقرير اللجنة الأنجلو_أمريكية كان نسفا تاما لما جاء في الكتاب الأبيض 1939، وقد احتوى على عشر تواص أكثرها استجابة لمطالب اليهود وليس فيها أي شيء جدي بالنسبة للعرب وحقوقهم.([5])
ويمكنني القول أن توصيات اللجنة والتي بلغ عددها عشرة توصيات كانت ضد العرب وحقوقهم المشروعة في فلسطين، ولمصلحة اليهود، فإصدار مئة ألف شهادة هجرة في الحال لإدخال اليهود المشردين في معسكرات أوربا خلال عام 1946، وقيام حكومة الانتداب البريطاني بتسهيل الهجرة اليهودية، وإلغاء قوانين تحديد الأراضي، ووضع نظم قائمة على سياسة حرية البيع والإجارة بغض النظر عن العنصر والطائفة والمذهب، ورفع الحظر عن انتقال الأراضي لليهود، يصب في مصلحة اليهود والحركة الصهيونية.

([1]) د. جلال يحي: "العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1966، ص ص 192-193.
([2]) الفرد ليلينتال: مرجع سابق، ص26.
([3]) الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ، مرجع سابق، ص90.
([4]) British Government, Report of The Anglo American Committee of Enquiry " Cmd. 6808(1946), pp26 -28
أنظر : - توصيات وتعليقات لجنة التحقيق الإنجليزية الأمريكية ، الوثيقة رقم ، 195 ملف وثائق فلسطين ، مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية ، الجزء الأول 637-1949 ، ص ص 765-779.
([5]) محمد عزة دروزة: "القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها"، مرجع سابق، ج2، ص49

وحول توصية لجنة التحقيق بان لا تكون فلسطين دولة يهودية خالصة، ولا عربية خالصة، وأن تبقى تحت الوصاية إلى أن يتسنى زوال النزاع الذي قد يهدد سلام العالم تكون قد سدت الباب على قيام دولة بأكثرية عربية، ومنحت اليهود فرصة النمو والتكاثر والتوسع بدون أي عائق أو قيد، تحت حماية الوصاية إلى الحد الذي يصبحون فيه أكثرية في السكان وفي الحيازة.([1])

الموقف الفلسطيني من تقرير اللجنة:

أما عن موقف الزعامة الفلسطينية من لجنة التحقيق فقد أعلنه جمال الحسيني سكرتير عام اللجنة العربية العليا لفلسطين الذي قال أمام اللجنة: "إن واجبنا نحو بلادنا يحتم علينا أن نعلن عدم اعترافنا بان للجنتكم الحق في بحث أوالتحقيق في قضية فلسطين ولا في تقرير مصيرها".([2]) وكان جمال الحسيني قد قدم إلى اللجنة مذكرة تتضمن مطالب الشعب الفلسطيني وهي:([3])

1- الاعتراف باستقلال فلسطين.

2- العدول عن إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين .

3- إلغاء الانتداب البريطاني.

4- وقف الهجرة وبيوع الأراضي.

الموقف العربي من تقرير اللجنة :

على أثر صدور تقرير اللجنة الأنجلو_أمريكية، اندلعت المظاهرات وقدمت الاحتجاجات في مدن وعواصم الأقطار العربية والإسلامية، منددة بالتقرير، مطالبة بإلغائه وداعية لمحاربة الاستعمار والمستعمرين، وأدلى الملوك والزعماء العرب بتصريحات حماسية فقد أعلن أمين عام الجامعة العربية عبد الرحمن عزام "إننا اليوم نرسل الاحتجاج، وغدا سنرسل الرصاص ضد من ينفذ هذا التقرير.([4])

كذلك تعالت الأصوات بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي للوقوف أمام الثور الأمريكي الإنجليزي.([5])

موقف الولايات المتحدة من تقرير اللجنة :

وحول موقف الولايات المتحدة من تقرير اللجنة، فإنه فور نشر التقرير أصدر الرئيس الأمريكي ترومان بيانا قال فيه: "... إنني لسعيد لان لجنة التحقيق... أيدت بالإجماع طلبي

([1]) محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص50.
([2]) ناجي علوش: "المقاومة العربية في فلسطين 1917-1948" بيروت، 1967، ص152.
([3]) د. تيسير جبارة، مرجع سابق، ص 229.
([4]) د. بيان الحوت: "القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1981، مرجع سابق،، ص554.
([5]) د. تيسير جبارة: مرجع سابق، ص 230.

السماح بدخول مئة ألف يهودي إلى فلسطين على الفور. ينبغي نقل هؤلاء الأشخاص التعساء بأكبر قدر من السرعة.."([1])

وفي موضع آخر يضيف ترومان قائلا: "...وإنه ليسرني أيضا أن توصى اللجنة بما معناه إلغاء الكتاب الأبيض لسنة 1939، بما في ذلك القيود الحالية على الهجرة وشراء الأراضي للتمكين من زيادة تنمية الوطن القومي اليهودي."([2])

موقف الحكومة البريطانية: كعادتها لجأت إلى أساليب الإلتواءات السياسية و اللف والدوران، فأعلنت أنه لا يمكنها قبول توصيات اللجنة على الفور، وانه ستتم دراسة هذه التوصيات فيما بعد.([3])

لقد نكث الأنجلو_ساكسون بالعهود، ولا غرابة في ذلك فهذا ديدنهم، فبالرغم من أن الرئيس الأمريكي روزفلت، وكذلك رئيس الوزراء البريطاني تشرشل قد بعثا برسائل إلى الملك عبد العزيز آل سعود([4]) ، والى غيره من الرؤساء العرب يتعهدون فيها تعهدا قاطعا بعدم اتخاذ أي قرار بشأن فلسطين دون موافقة الدول العربية.[5] ، إلا أن هذه العهود ديست بالأقدام بعد أنتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية 1945 ، شأن عهود أخرى غيرها مماثلة قطعت للعرب خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918.[6]

أصبح واضحا منذ عجزت لجنة التحقيق الأنجلو_أمريكية عن إيجاد حل سياسي لمشكلة فلسطين أن بريطانيا ستتخلى عن مسؤوليتها في إدارة فلسطين في الوقت الذي يصبح فيه اليهود قادرين على السيطرة على فلسطين.

وقد صرح كليمنت اتلي.Atlee رئيس وزراء بريطانيا في أوائل مايو/أيار 1946 بان بريطانيا لا يمكن أن تتحمل وحدها المسؤولية، ولكن إلى أن تحين الساعة التي تحيل فيها بريطانيا القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، أمضت الوقت في التقدم بمشروعات مختلفة معلنة استعدادها لتنفيذ ذلك المشروع الذي يقبله الطرفان: العرب واليهود وهي على علم أكيد بان الطرفين لن يتفقا على أي مشروع.[7]

على اثر الغليان والسخط والاضطرابات التي سادت فلسطين والوطن العربي والبلاد الإسلامية، احتجت الحكومات العربية لدى بريطانيا والولايات المتحدة، وابرق الملوك والرؤساء العرب باستنكارهم الشديد إلى ملك الإنجليز، والى الرئيس ترومان وأرسلت الحكومات العربية مذكرة احتجاج إلى الحكومتين الإنجليزية والأمريكية بناءا على قرار مجلس

([1]) الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، مرجع سابق، ص90.
([2]) تاريخ فلسطين السياسي: British Government: The Political History of Palestine P35 .
([3]) الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، مرجع سابق، ص92..
([4]) أنظر: وثيقة رقم 189، ص745 من ملف وثائق فلسطين، نص كتاب الملك عبد العزيز أل سعود إلى الرئيس الأمريكي روزفلت بتاريخ 10 مارس/آذار 1945.
([5]) أنظر: وثيقة رقم 190، ص749 من ملف وثائق فلسطين، رسالة الرئيس الأمريكي روزفلت إلى الملك عبد العزيز أل سعود ص 749
([6]) ألفرد ليلينتال: مرجع سابق، ص27.
([7]) د. محمد نصر مهنا: "مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي 1945-1967"، مرجع سابق ص78.

جامعة الدول العربية بتاريخ 12 يونيو/حزيران عام 1946، في دورته المنعقدة فـــي بلـــودان بسوريا.([1])

وتعقيباً على تشكيل اللجنة وعلى تقريرها، يمكن القول أنه لم يكن هنـــاك مبـــرر لتكوينهـــا وكان تشكيلها دون سند قانوني، وكانت تركيبتها عنصرية فقد كان معظم أعضائها أكثر تعصباً للصهيونية من الصهاينة أنفسهم، والأهم في الأمر أن الفلسطينيين أصحاب الحق والوطن لـــم يشركوا فيها وكذلك تم تجاهل العرب، ولم تعتمد في تكوينها على الشرعية الدوليـــة. كمـــا أن تقريرها كان غير ملزم لانتفاء صفة الشرعية وعليه فإن توصياتها باطلة، فما بني على باطـــل فهو باطل، وهي مرفوضة لأنها تنكرت لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحـــصوله على استقلاله طبقاً لنصوص المادة "22" من ميثاق عصبة الأمم، ونص المادة "80" من ميثاق الأمم المتحدة، واستناداً إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، أحد المبادئ الأربعة عشرة التي أعلنها الرئيس الأمريكي وودورد ويلسون.([2])

([1]) أنظر صورة المذكرة التي بعثت بها الحكومات العربية إلى الحكومتين الإنجليزية والأمريكية في ملف وثائق فلسطينية،ص 255 انظر ملف القضية الفلسطينية : الوثيقة رقم 198 ص 789، والوثيقة رقم 199 ص791.

([2]) انظر: نصوص المادة "22" لعصبة الأمم، والمادة "80" من ميثاق الأمم المتحدة: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد السادس، ط1، بيروت، 1990، ص ص 133-134/انظر وثائق القضية الفلسطينية ، ج 1 ، منشورات المركز القومي للدراسات و التوثيق ، إعداد ناهض زقوت ، ص ص 179 – 181 .

الفصل الثاني

الفصل الثاني

مشاريع تسوية القضية الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة 1949-1947

المبحث الأول : إنشـــاء لجنـــة التحقيـــق الدوليـــــــة الأونسكوب UNSCOP 1947

المبحث الثاني : مشاريع الوسيط الدولي الكونت برنادوت 1948 و الموقف الأمريكي منها

المبحث الثالث : تكوين لجنـــة التوفيـــق الدوليـــــة 1948

المبحث الأول : إنشاء لجنة التحقيق الدولية الأونسكوب UNSCOP

قبل الحديث عن المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية خلال فترة هذا البحـــث ، وجدت أنه من المفيد إلقاء الضوء وبشكل مختصر على أهم المشاريع غير الأمريكية لتـــسوية

القضية الفلسطينية. وفي الحقيقة فإن مشاريع تسوية القضية الفلسطينية كانت كثيــرة ومتعــددة كما سبق أن ذكرت، خاصة تلك المشاريع التي وضعت زمن الانتداب البريطاني على فلسطين والذي امتد منذ عام 1917-1948 ، ثم تلك المشاريع التي طرحت لحل المشكلة بعــد إحالــة القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة ، ويأتي على رأس تلك المشاريع ، توصية الجمعيــة العامة للأمم المتحدة عام 1947 ، والتي حملــت رقــم 181/د1947/2 ، وأوصــت بتقــسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية .

مشروع اللجنة الملكية البريطانية لتقسيم فلسطين (لجنة بيل الملكية)* 1937
".Bill Royal Committee"

على أثر قيام الثورة الفلسطينية الكبرى في فلسطين عام 1936 (والمعروفــة بثــورة عــام 1936) شكلت الحكومة البريطانية – لجنة بريطانية كانت مهمتها الأولى الوصول إلى نتــائج للقضاء على المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني.([1])وأعلنت بريطانيا عن تشكيل لجنة ملكية بريطانية Bill Royal Committee للنظر في أسباب تدهور الأوضاع داخل فلسطين ووضع التوصيات التي تراها مناسبة لوقف الثورة الفلسطينية وإيجاد حلول مناســبة للقــضية الفلسطينية.([2]) وطالب ممثلو الشعب الفلسطيني من أعضاء اللجنة العربية العليــا لجنــة بيــل بالعدول عن إقامة الوطن القومي اليهودي حسب وعد بلفور، وإيقاف الهجــرة اليهوديــة إلــى فلسطين... ومنع انتقال الأراضي العربية إلى أيدي اليهود، وأن تحل قضية فلــسطين علــى نفس الأسس التي حلت عليها قضايا العراق وسوريا ولبنان وإنهاء الانتداب.([3])

كما أهاب حاييم وايزمن* باللجنة آملا "أن النتائج التي سينتهي إليها أعضاء اللجنــة ســتكون الطريق الوحيد لحل مشكلات اليهود في العالم... وأن اليهود يواجهون مأساة في عدم وجــود وطن قومي خاص بهم.([4])

وقد أرجعت لجنة بيل الملكية أسباب الثورات التي شهدتها فلــسطين فــي الــسنوات 1920-1921، 1925، 1929، 1933، 1936 إلى اعتبارات داخلية وخارجيــة وذكــرت أن أهــم الأسباب الداخلية هي مطالبة عرب فلسطين بالاستقلال القومي ومعارضة إقامة الوطن القومي لليهود.

---

* أنظر : ملحق الخرئط ، خريطة رقم (1) ، ص 196 .

([1]) د. أكرم محمد عدوان: "مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل الملكية البريطانية 1937م" مرجع سابق، ص109.

([2]) المرجع السابق.

([3]) د. مهدي عبد الهادي "المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية" 1934-1974، مرجع سابق، ص38.

انظر أيضا: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ، مرجع سابق، ص66.

* حاييم وايزمن : هو رئيس الأتحاد الصهيوني الأنجليزي .

([4]) د. حسن صبري الخولي "سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، دار المعارف، القاهرة، المجلد الأول، ص606.

وعن الأسباب الخارجية فقد ورد في تقرير لجنة بيل Bill أنها تعـود إلـى زيـادة الهجـرة اليهودية إلى فلسطين، وانتشار الروح القومية لدى العرب في البلاد المجاورة واستقلال بعض الدول.([1])

وقد وضعت اللجنة حلولاً للقضية تمثلت في طرح مشروع تقسيم فلسطين إلى ثـلاث منـاطق رئيسية هي: دولة عربية، ودولة يهودية، ومنطقة القدس التي خـضعت إلـى سـلطة دولـة الانتداب البريطاني.

- لجنة وود هيد الفنية :-

رفض العرب مشروع لجنة بيل الملكية، وقبله اليهود بتحفظ ، وشكلت بريطانيـا لجنـة فنيـة عرفت باسم لجنة وود هيد الفنية Wood-Hide Technical Committee لتنفيذ مـشروع تقسيم فلسطين .

تشكيل لجنة وودهيد الفنية 1938

قبلت الحكومة البريطانية مقترحات لجنة بيل الملكيـة "Bill Royal Committee " و رفعتها إلى عصبة الأمم لتدارسها، واتخاذ قرار بشأنها، وفي خطاب له أمام مجلـس عـصبة الأمم في 14 سبتمبر/ أيلول 1937، أعلن وزير الخارجية البريطـاني "ايـدن" عـن رغبـة بريطانيا في تشكيل لجنة فنية لوضع مشروع تقسيم جديد يأخذ في اعتبـاره توصـيات لجنـة التحقيق الملكية، وإدخال تعديلات عليه (2).

وفي 28 فبراير/ شباط 1938، أعلن وزير المستعمرات البريطاني "أورمسبي جـور" أسماء اعضاء اللجنة الفنية، والتي سميت لجنة وودهيد، نسبة إلى رئيسها السير "جون وودهيد" وعضوية كل من السير أليسون راسل، والسير ووترفيلد، والسير توماس ريد، والمستر "لوك" سكرتيرا (3).

وذكر وزير المستعمرات أن الحكومة البريطانية، قد حددت اختصاصات اللجنـة فـي الكتاب الأبيض " White Paper" رقم 3634 أن اللجنة ستبدأ أعمالها في أواسـط مـارس/ آذار 1938، وبعد شهر تغادر إلى فلسطين (1). وقد وصلت في صيف عام 1938، وعقـدت 55 جلسة لسماع الشهادات ، منها جلستان علنيتان فقط (2).

الموقف الفلسطيني من اللجنة الفنية

أصدرت الهيئة العربية العليا في منتصف مارس/ آذار 1938 بيانا جاء فيه: -

"بما أن هذه اللجنة الفنية هي لجنة تقسيم، وبما أن مفاوضاتها لا تكون إلا لقبول فكرة التقـسيم. الفكرة التي لا يمكن أن يقبلها أي عربي، فمن أجل ذلك ترى اللجنة العربية العليـا، أن عمـل

([1]) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين British Government, Palestine Royal Commissions Report Cmd. 5479(1937) pp. 41-42.

(2) Great Britain and Palestine . O P . Cit . p . 124

(3) I bid

اللجنة الفنية المذكورة مضر بالوطن العربي والحياة العربية وهي لهذا، تقرر مقاطعتها وعـدم الاتصال بها، وتدعو كل عربي إلى ذلك (3) .

الموقف الصهيوني من اللجنة الفنية

طالب اليهود المتطرفون بدولة تشمل فلسطين وشرقي الأردن معـا، ودعـا وايزمـان "Wisman" إلى توسيع مساحة الدولة اليهودية، بحيث تشمل صحراء النقب، وسهول بيسان، والأحياء اليهودية في مدينة القدس (4).

مشاريع لجنة وودهيد الفنية

درست اللجنة الفنية مشروع لجنة بيل الملكية لتقسيم فلسطين لعام 1937، وأطلقت عليه المشروع (أ)* وادخلت عليه تعديلات وذلك لأغراض دفاعية، تناولت منطقة القدس وبيت لحم، والناصرة، والحدود الفاصلة بين يافا وتل أبيب، كما بحثت طلبا تقدم به اليهود لضم جزء من القدس إلى الدولة اليهودية، وقد رفضته خوفا من وقوع عواقب وخيمة كرد فعل للفلسطينيين فيما لو وافقت عليه. (5)

---

(1) د . كامل محمود خله ، مرجع سابق ، ص 719
(2) د . مهدي عبد الهادي ، مرجع سابق ، ص 61
(3) د . كامل محمود خله ، مرجع سابق ، ص 719
(4) د . كامل محمود خله ، مرجع سابق ، ص 719
*** أنظر الخرائط : الخريطة رقم 2 ، المشروع (أ)، ص 197 ، الخريطة رقم 3 ، المشروع (ب) ، ص 198**
(5) د. أكرم عدوان ، مرجع سابق ، ص 110

أوصت اللجنة بعد انتهائها من دراسة مشروع لجنة بيل الملكية، برفضه وذلـك بإجمـاع أصوات أعضائها الأربعة.(1) وأوضحت أن تخطيط حدود الدولتين العربية واليهوديـة الـذي اقرته لجنة بيل، لم تراع توزيع السكان أو الاعتبارات العسكرية والاقتصادية. (2)

ثم بحثت اللجنة مشروعا آخر أطلقت عليه المشروع "ب" * وهو يختلف عن مشروع لجنة بيل في النقاط التالية:

- ضم المنطقة الواقعة في أقصى جنوب الدولة اليهودية إلى الدولة العربية، وإدخال الخليل إلى منطقة الانتداب البريطاني، وضم حيفا ومينائها إلى الدولة اليهودية، ولأن هذا المشروع يؤدي إلى إخضاع عدد كبير من العرب لسيطرة الدولة اليهودية، في منطقة ليس لليهود فيها اكثرية، فقد رفضت لجنة وودهيد هذا المشروع .(3)

اعلنت اللجنة عن مشروع ثالث هو المشروع "ج" * ويقوم على تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام: -

الأول: القسم الشمالي، ويضم شمال فلسطين متضمنا الجليل وجبل الكرمل، وحيفا، وطالبت ببقائه تحت سيطرة الانتداب البريطاني، لحين يتم الاتفاق بين سكانه العرب واليهود، على طلب إلغاء الانتداب، ومنح هذا القسم استقلاله.

الثاني: القسم الجنوبي، ويشمل منطقة بئر السبع، على أن تبقى أيضا تحت سلطة الانتداب البريطاني، وذلك لأهميتها الاستراتيجية لكل من الدولة اليهودية المقترحة، والدول العربية.

الثالث: القسم الأوسط، ويقسم إلى ثلاث كيانات سياسية رئيسية: دولة عربية، ودولة يهودية، ومنطقة القدس والتي ستبقى تحت الانتداب البريطاني .(4)

ورغم أن اللجنة الفنية قد وصفت المشروع "ج" بأنه من أفضل مشاريعها، فقد توقعت بان العرب سيقاومون هذا المشروع مقاومة عنيفة، وان كراهية العرب للبريطانيين واليهود ستزداد عمقا.(5)، وصدق حدس اللجنة فقد حدث ما توقعته وتجددت الثورة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والاستيطان الصهيوني.

---

(1) الكتاب الأبيض رقم 5854 ، لجنة وودهيد الفنية ، اكتوبر / تشرين الاول 1938 .

(2) المرجع السابق ، ص ص 20 - 21

*** انظر الخرائط : الخريطة رقم 3 ،4 ، المشروع (ب) ، ص 198**

*** المشروع (ج) ، ص 199**

(3) لجنة وودهيد الفنية ، مرجع سابق ، ص 21

(4) لجنة وودهيد الفنية ، مرجع سابق ، ص ص 133-134

(5) عصام سخنيني : " مصير أول مشروع بريطاني لتقسيم فلسطين إلي دولتين " شؤون فلسطينية ، ع 140 ،1984،ص 135

الموقف الفلسطيني و العربي من تقرير اللجنه الفنية

ردا على تقرير لجنة وودهيد الذي وضعته في 15 أغسطس 1938، ونشرته في بيان سياسي في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 1938، فقد علقت الهيئة العربية العليا في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 1938 (1) على بيان الحكومة البريطانية بقولها: - "إن ما جاء في تقرير اللجنه يعتبر خاتمة سيئة لسياسة اللجان الفاشلة، وما تبعها من سياسة بريطانيا تجاه الشعب الفلسطيني، التي تميزت بالظلم والقسوة، هذه السياسة التي عمدت دائما إلى محاولة خلق حق لليهود في فلسطين العربية ، وإنشاء وطن قومي يهودي في صميم الوطن العربي، وان كل ما يبنى على باطل فهو باطل" .(2)

وحول رد الهيئة العربية على بيان الحكومة البريطانية فقد سجلت ارتياحها لموقف الحكومة البريطانية و الوارد في بيانها ، وأوضحت أن هذا الارتياح راجع للأسباب التالية: -

الأول: عدول بريطانيا عن سياسة تقسيم فلســـــطين واقتناعها أن هذا التقسيم غير عملي.

الثاني: اقتناع االحكومة البريطانية بأن قضية فلسطين يجب أن تحل سياسيا وليس عسكريا.

الثالث: اشراك الدول العربية في المفاوضات المقبلة لحل قضية فلســطين التي طال عليها الأمد .(3)

وفي نهاية البيان طلبت اللجنة العربية العليا أن يتقرر لفلسطين الوضع الــسياسي الــذي تقرر لكل من العراق وسوريا بموجب المعاهدات التي عقدت مع هذه الدول ،على أن تنشأ في فلسطين دولة ذات سيادة. (4)، وكان الموقف العربي رافضا للجنة وودهيد واقتراخاتها لأنهــم اعتبروها لجنة تنفيذ لما جاء في لجنة بيل الملكية ،ولأنها لم تقدم جديدا بالنسبة للوضـــع فـــي فلسطين، ومدينة القدس وهذا ما تم فعلا. (5)

- مؤتمر لندن 1946-1947 (الدورة الأولى).

مشروع "جريدي – موريسون" أو (مشروع موريسون لعام 1946) (نظام المقاطعات).

في 10 يوليو/تموز عام 1946، اجتمعت لجنة من الخبراء البريطانيين والأمريكيين في لندن للبحث في توصيات اللجنة الأنجلو-أمريكية وقد ترأس الجانب الأمريكي فيها السفير الأمريكي هنري ف جريدي Henry F. Grady ورأس الجانب البريطاني السير هربرت موريسون

---

(1) لجنة وودهيد الفنية ، مرجع سابق ، ص ص 42 – 43

(2) د. حسن صبري الخولي ، مرجع سابق ، ص 773

(3) د. كامل محمود خله ، مرجع سابق ، ص 726 ، أنظر : د. حسن صبري الخولي ، مرجع سابق، ص 774

(4) المرجع السابق ،ص 775

(5) د . أكرم عدوان ، مرجع سابق ، ص 65

Herbert Morrison وفي 31 يوليو/تموز 1946 عرض موريسون فـــي مجلـــس العمـــوم البريطاني المشروع الذي توصلت إليه اللجنـــة، وهـــو مـــا عـــرف بمـــشروع جريـــدي – موريسون.([1])

وتوصل الخبراء إلى قبول المبادئ التي أرستها التوصية الثالثة مـــن توصـــيات اللجنـــة الأنجلو – أمريكية القائلة بأن فلسطين لا يمكن أن تكون دولة عربية ولا دولة يهودية، ويجـــب أن لا يسود اليهود العرب ، وأن لايسود العرب اليهود.([2])

([1]) د. عصام سخنيني: "فلسطين الدولة، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني"، مرجع سابق، ص162.

([2]) المرجع السابق، ص 163 .

واتفق الخبراء على أنه، لا يمكن التوفيق بين الطموحات السياسية للجانبين... والفرصة الوحيدة للسلام... هي في صياغة دستور للبلاد يعطي كل جانب أوسع الإجراءات العملية لإدارة شئونه الخاصة به... ويمكن تأمين ذلك، بشكل أمثل، في قيام مقاطعات Provinces عربية ويهودية تتمتع بأوسع إجراءات الحكم الذاتي تحت حكومة مركزية.([1])
وقد أقترح تقسيم فلسطين إلى أربع مقاطعات مقاطعة عربية، مقاطعة يهودية، ومنطقة القدس ومنطقة النقب وتكون الحدود بينها حدوداً إدارية بحتة . ([2])

والملاحظ أن مشروع التسوية الشاملة على أساس توصيات اللجنة الأنجلو - أمريكية والذي توصل إليه فريقا الخبراء بالإجماع كانت فحواه: قيام نظام دولة اتحادية (Federal) تتضمن ولاية عربية، وولاية يهودية، ومنطقة خاضعة للحكومة المركزية... وعرض الوزير البريطاني "هربرت موريسون" هذا المشروع في مجلس العموم البريطاني في "31 يوليو/تموز 1946، ولذلك سمي هذا المشروع مشروع موريسون - جرادي (Morrison - Grady) و قد رفض مشروع الفيدرالية هذا ،وصفه "وايزمن" بأنه أسوأ من مشروع بيل (Bill) للتقسيم سنة 1937، كما وصفه الزعيم الأمريكي الصهيوني الحاخام سيلفر (Silver) بأنه عمل خيانة بلا ضمير.

وكان الفلسطينيون قد رفضوا هذا المشروع وكذلك رفضته الوفود العربية كونه مشروع تقسيم ولأنه يتعارض مع مقررات الكتاب الأبيض لعام 1939 "The White Paper" والمعروف بكتاب ماكدونالد.(5)

مؤتمر لندن الدورة الثانية 1947م.

مشروع بيفين (1947) "Bevin Scheme"

بدأت جلسات مؤتمر لندن الدورة الثانية في قصر "سان جيمس" من 27 يناير/كانون الثاني 1947 لغاية منتصف فبراير/شباط1947، وقد أصر الطرف العربي في المحادثات على ضرورة تمسك بريطانيا بسياسة الكتاب الأبيض لسنة 1939 بالنسبة إلى الهجرة والقيود على انتقال الأراضي والدولة الموحدة ، يكون لليهود تمثيل نسبي فيها بحسب أعدادهم في البلاد.([3])

([1]) Great Britain, Parliamentary Papers. Proposals for the Future of Palestine, July 1946 February 1947, Presented by the Secretary of State for Colonies and the Secretary of State for Foreign Affairs to Parliament by Command of his Majesty "cmd. 7044" London: his Majesty's Stationary Office, 1946, pp3-8.
([2]) د. وليد الخالدي، "خمسون عاماً على تقسيم فلسطين 1947-1997" مرجع سابق، ص56.
(5) الموسوعة الفلسطينية المجلد الأول ص ص 491-492/ د.تيسير جبارة: دراسات في تاريخ فلسطين مرجع سابق، ص ص 231-234.
انظر مشروع موريسون 1946 ملحق الخرائط، خريطة رقم 5 ، ص 200 ، أنظر الملاحق ، ملحق رقم 3 ، ص 172
([3]) د. وليد الخالدي: خمسون عاماً على تقسيم فلسطين 1947-1997، مرجع سابق، ص 60

وطالب الصهيونيون بجعل فلسطين ككل دولة يهودية وأن تعذر ذلك تعود بريطانيا إلى سياسة الانتداب كما كانت قبل الكتاب الأبيض لعام 1939، وإن تعذر فتقسيم ودولة يهودية في حدود ملائمة (Adequate) كافية لمحوا إلى أنها حدود" بيل" زائد النقب.([1])

عقد مجلس الجامعة العربية في ديسمبر/كانون الأول 1946 مؤتمراً أكد فيه عزم دول الجامعة على مواصلة الدفاع عن حقوق عرب فلسطين حتى يرجع الحق إلى نصابه.([2])

وأكد مجلس الجامعة العربية بأنه لن يلين ولن ينثني عن عزمه على رفض أي مشروع من شأنه أن يؤدي إلى تقسيم فلسطين أو تأسيس رأس جسر صهيوني فيها. كما أنه لن يدخر وسعاً في القيام بكل ما تتطلبه الظروف والأحوال للاحتفاظ بصفة فلسطين العربية باعتبارها جزءاً حيوياً من الوطن العربي الأكبر.([3])

وإزاء مطالب الطرفين تشبث بيفين "Bevin" بمشروع الدولة الموحدة الثنائية القومية "أي لا تقسيم ولا دولة عربية أو يهودية في كل فلسطين". وطرح في 7 فبراير/شباط 1947 مشروعاً عرف باسمه Bevin Scheme ينص على قيام وصاية "Trusteeship" بريطانية، تعد البلاد للاستقلال خلال خمسة أعوام، وتمنح فيها المناطق (Cantons) ذات الأكثرية اليهودية والعربية حكماً ذاتياً...ويرأس المندوب السامي البريطاني الحكومة المركزية... على أن يدخل البلاد خلال عامين "96.000" مهاجر يهودي...([4])

ولما رفض العرب واليهود المشروع قررت بريطانيا إحالة القضية إلى الأمم المتحدة.(6)

ومن المفارقات أن بريطانيا والتي ظلت حتى عام 1946 ، تزعم أن مسألة فلسطين هي نزاع داخلي ، وهي وحدها المسئولة عن إدارته وإيجاد حل له وترفض نقله إلى الأوساط الدولية، وتعارض كل تدخل خارجي ، هي نفسها التي قررت نقل القضية إلى الأمم المتحدة فقد أيقنت مع عام 1946 أن الظرف الدولي بات مواتيا لتحقيق إنشاء الدولة اليهودية، فرفعت القضية إلى هيئة الأمم المتحدة للنظر في إيجاد حل لها.([5])

وعلى أثر فشل مؤتمر لندن في دورته الثانية لإقرار مشروع بيفن عام 1947، أعلن "أرنست بيفن"، وزير الخارجية البريطانية في الجلسة الختامية للمؤتمر في 14 فبراير/شباط 1947 عن نية الحكومة البريطانية إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة. ولهذه الغاية اجتمع ألكسندر

([1]) المرجع السابق، ص61.
([2]) د. عصام سخنيني: مرجع سابق، ص171.
([3]) انظر: القرار رقم 141 الدورة الخامسة، الجلسة 14، 1946/12/10 في قرارات مجلس الجامعة العربية الخاصة بقضية فلسطين "إدارة شئون فلسطين" جامعة الدول العربية.
([4]) د. وليد الخالدي، ، مرجع سابق، ص61
(6) المرجع السابق ، ص61
([5]) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد السادس، دراسات القضية الفلسطينية، ط1، بيروت، 1990، بريطانيا والقضية الفلسطينية –ص 15.

كادوغان Alexander Cadogan ممثل بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة في 26 فبراير/شباط 1947. مع "تريجفي لي" Trygve Lie الأمين العام للمنظمة الدولية.([1])

وفي 2 ابريل/نيسان 1947، قدم الوفد البريطاني في الأمم المتحدة مذكرة بريطانية رسمية لغرض إدراج مسألة فلسطين Question of Palestine على جدول أعمال الجمعية العمومية في دورتها العادية التالية إلا أن الوفد البريطاني طلب كذلك دعوة الجمعية العمومية إلى دورة خاصة "استثنائية" للتحضير لبحث المسألة في الدورة العادية.([2])

وهكذا وبناءً على طلب بريطانيا العظمى، بدأت الأمم المتحدة النظر في قضية فلسطين في فبراير/شباط 1947 وفي ذلك الوقت، كانت جميع بلدان الشرق الأوسط، التي كانت فيما مضى تحت الانتداب، قد أصبحت مستقلة وكانت فلسطين هي الاستثناء الوحيد، فقد كانت تمثل حالة فريدة من نوعها أعاق فيها العنف الناشئ عن الأحكام المتعارضة للانتداب الانتقال إلى الاستقلال.([3])

وليس سرا أن الذي أدى ببريطانيا إلى إحالة قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة هو فشل بريطانيا في محاولاتها لحل المشكلة بتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين أو التخلي عن الانتداب مع ما يستتبع ذلك من ظهور فلسطين مستقلة موحدة وكذلك إدراكها كما سبق القول، أن الظروف الدولية أصبحت مواتية لحل المشكلة الفلسطينية بما يخدم الأهداف الاستعمارية و كذلك رغبة بريطانيا في خفض ميزانية مستعمراتها و قواتها العسكرية .وجاء قرار بريطانيا في عرض المشكلة الفلسطينية على الأمم المتحدة لتقرر وتفرض الحل الذي تراه وذلك في مذكرة مرسلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من جانب بريطانيا في إبريل/نيسان 1947 تطلب عقد دورة خاصة لانتخاب لجنة تحقيق جديدة .([4])

إنعقاد الدورة الأستثنائية للجمعية العامة

انعقدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 إبريل/نيسان 1947 للنظر في قضية فلسطين. وانتخبت السيد/ أزوالدو أرانها" (Oswaldo Aranha) ممثل البرازيل رئيساً لها.

تأليف لجنة التحقيق الأونسكوب UNSCOP*

([1]) د. عصام سخنيني:مرجع سابق، ص165 .

(3) Report of the United Nations Special Committee on Palestine UN document a/364, 9 September 947, vol. II, annex, 1, p1

([3]) الأمم المتحدة: "منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، مرجع سابق، ص132.

([4]) د. محمد نصر مهنا: "مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي 1945-1967"، مرجع سابق، ص137.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (106) (الدورة الاستثنائية -1) بتاريخ 15 مايو/أيار 1947، لتأليف لجنة تحقيق خاصة لفلسطين تابعة للأمم المتحدة تم الرمز إليها بالحروف U.N.S.C.O.P وهي اختصار لعبارة:

"**United Nations Special Committee On Palestine**"

لإعداد تقرير بشأن مسألة فلسطين للنظر فيه في دورة الجمعية العادية المقبلة ([1]) وشكلت اللجنة الخاصة من ممثلي استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وإيران وبيرو والسويد وأوروغواي ويوغسلافيا وهذه الدول ليست لها مصالح خاصة في فلسطين. للتحقيق في جميع الشئون المتعلقة بالمسألة الفلسطينية وتقديم المقترحات الملائمة لحل هذه المشكلة.([2]) ولتقوم بإعداد تقرير عن قضية فلسطين على أن يرفع للجمعية العامة في جلستها العادية.([3]) وكانت الحلول المطروحة للمشكلة الفلسطينية التي قامت بها لجنة الأونسكوب UNSCOP([4]) هي:

1- مد أجل الانتداب البريطاني.([5]) 2- إخضاع فلسطين لنظام الوصاية . 3 - إقامة دولة موحدة في فلسطين . 4- إقامة دولة اتحادية فيها . 5- تقسيم فلسطين.

وحول الحل الداعي إلى مد أجل الانتداب البريطاني، فقد رفض عربياً ويهودياً وحورب سوفيتياً وكان هذا الحل مستحيلاً... حيث لم تكن بريطانيا نفسها على استعداد لقبوله، إلا إذا منحت الحرية الكاملة في ممارسته ،وأطلقت يدها في فلسطين...([6]) ، وبمجرد أن أصبح هذا الشرط مرفوضاً حتى سارعت بريطانيا بإعلان قرارها بالانسحاب من فلسطين.([7])

أما الحل القائم على فكرة الوصاية الدولية على فلسطين فقد رفض لأن الأخذ به كان يعني عدم وضع حل للمشكلة الفلسطينية ،كذلك يستوجب هذا الحل في حال اعتماده أن تتحمل الأمم المتحدة أو بعض أعضائها المسؤوليات في فلسطين ولم يكن هناك من يقبل به من بين أعضاء الأمم المتحدة ، وأشتمل مشروع الحل العربي على فكرة إقامة دولة وحيدة في فلسطين يتمتع فيها كل من العرب واليهود بحقوق متساوية.... وكان هذا الحل قد جاء معبراً عن مطلب 67.5% من عدد سكان فلسطين وهم العرب وقد أهمل الحل العربي فكرة الوطن اليهودي

*** أنظر د : محمد نصر مهنا ، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي ، 1945 – 1967 ، مرجع سابق ، ص 140 .**

([1]) انظر القرار رقم (106) "الدور الاستثنائية -1) بتاريخ 15 مايو/أيار 1947. بعنوان: تأليف لجنة خاصة لفلسطين (UNSCOP) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي – المجلد الأول 1947-1974 – تقديم د. أحمد عصمت عبد المجيد، مراجعة د. جورج طعمة وإصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط3، بيروت، 1993، ص ص3-4.

([2]) د. تسير جبارة: تاريخ فلسطين الحديث، مرجع سابق، ص ص234-235.

([3]) د. هنري كتن: "قضية فلسطين"، مرجع سابق، ص46.

([4]) Repot of the General Assembly: by the “UNSCOP”. United Nations Special Committee On Palestine: Official Records of the 3rd session 1947-48 .

([5]) د. محمد نصر مهنا ، مرجع سابق، ص140.

(6) Aleumjean Pierre: Jiffs et Arabs 3000 ands d, History, Paris 1971 PP 267-268

([7]) د. محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص140.

الذي وعد به اليهود في إعلان بلفور، ومن قبل عصبة الأمم عندما أقامت الانتداب البريطـــاني على فلسطين.([1])

أما الحل الصهيوني فقد نص على إقامة دولة موحدة ولكنهـــا دولـــة يهوديـــة.([2]) وقـــد رأى أصحاب هذه الاقتراح وبخاصة دافيد بن غوريون([3]) أن ينص فيه على تحديد فترة انتقال بقدر ما يلزم لإتمام تهجير مليون من اليهود والتي كانت في تقدير "بن غوريون" لا تزيد عن سنتين أو ثلاث تشرف فيها الأمم المتحدة على إدارة البلاد، وتمنح الوكالة اليهودية خلال تلك الفتـــرة حق التمتع بالسلطة الكاملة.([4]) وإدراكاً من بن غوريون بضعف هذا الحل دعا وزملاؤه إلـــى الحل الذي نادى به حاييم وايزمان" وهو القائم على التقسيم.([5])

طالبت كل من مصر وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان، بـــأن تـــدرج الجمعية العامة في جدول أعمالها بنداً بعنوان: "**إنهـــاء الانتـــداب علـــى فلـــسطين وإعـــلان استقلالها**" ([6])

ودافعت البلدان العربية بقوة عن طلبها قائلة: " أنه حيث أن عصبة الأمـــم قـــد اعترفـــت بالاستقلال المؤقت للدول الموضوعة تحت الانتداب من الفئة أ فلا يمكن للأمم المتحدة تجنب مسألة استقلال فلسطين ".([7])

وقد منحت لجنة التحقيق صـــلاحيات واســـعة، علـــى أن تقـــدم تقريرهـــا ([8]) فـــي أول سبتمبر/أيلول 1947م.

عقدت لجنة الأونسكوب UNSCOP اجتماعها الأول في نيويورك في 26 مايو/أيار 1947، وفي اجتماعها الثاني الذي عقدته في 3 يونيو/حزيران، انتخبت القاضـــي الـــسويدي أميل ساند ستروم. "Emil Sandstrom" رئيساً لها، وانتقلت إلى فلسطين لممارســـة أعمالهـــا في منتصف يونيو/حزيران. ([9])

قاطعت الهيئة العربية العليا اجتماعات لجنة الأونسكوبUNSCOP .([10]) وكانـــت المقاطعـــة مسببة، وذلك لرفض الأمم المتحدة إدراج موضوع إنهاء الانتداب وإعلان استقلال فلسطين في جدول أعمال الدورة الخاصة وبسبب فشل فصل مشكلة يهود العالم عن مشكلة فلسطين.([11])

([1]) د. حسن صبري الخولي، مرجع سابق، ص ص 533-534.

([2]) د. محمد نصر مهنا: ، مرجع سابق، ص ص142-143.

([3]) Ben Gurion, David: Israel, Years of Challenge, N.Y, Holt Rienhart and Winston, 1963, PP 21-22.

([4]) د. محمد نصر مهنا: مرجع سابق، ص143.

([5]) المرجع السابق ، ص144.

([6]) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة العامة، الوثيقة A/286

([7]) الأمم المتحدة : منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، مرجع سابق، ص133.

([8]) د. وليد الخالدي ، مرجع سابق، ص73.

([9]) د. عصام سخنيني: مرجع سابق، ص189.

([10]) د. مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية، مرجع سابق، ص189.

([11]) Report of UNSCOP, Vol, 11 P.5-1.،مرجع سابق، ص18.

وفي 22 يوليو/تموز 1947 وفي صوفر بلبنان قدم وزير الخارجية اللبنانية مذكرة جماعية باسم ممثلي الدول العربية إلى لجنة التحقيق استنكرت المذكرة العودة إلى إجراء تحقيق بعد أن كانت المشكلة قد قتلت تحقيقاً ودرساً وبحثاً واستندت هذه المذكرة أساساً على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.([1])

عرض وزير الخارجية اللبنانية على اللجنة الوثائق والمستندات الدولية والتاريخية والطبيعية لعروبة فلسطين وحقها المشروع في الاستقلال والسيادة العربية وطالب بقيام حكومة مستقلة يتمتع فيها العرب واليهود بالحقوق والواجبات الدستورية.([2])

وبالمقابل طالب عدد من زعماء الحركة الصهيونية بضرورة إقامة دولة يهودية في فلسطين، باعتبارها الضمان الوحيد لليهود لممارسة حقهم في الوطن القومي كما جرى التركيز في الوقت نفسه على ضرورة استبعاد إقامة دولة عربية في فلسطين أو دولة للعرب فيها.([3])

ومما لا شك فيه أن دعوه الصهاينة إلى استبعاد إقامة دولة عربية في فلسطين يؤدي بالتالي إلى المناداة بتحويل فلسطين بأكملها إلى دولة يهودية وهو الهدف الأساسي الذي طرحته الحركة الصهيونية للوصول إلى تحقيق غايتهم في إقامة دولة يهودية في فلسطين قائمة على التقسيم دون أن يعلنوا ذلك صراحة.([4])

وقد عقدت لجنة الأونسكوب UNSCOPخلال الفترة من 26 مايو/أيار 1947 إلى 31 أغسطس/آب 1947. ستة عشر اجتماعاً عاماً وستة وثلاثون اجتماعاً خاصاً في ليك سكس بأوربا والقدس وبيروت وجنيف واستمعت إلى بيانات حكومة الانتداب والهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية.([5])

اشتد الخلاف بين أعضاء لجنة التحقيق الأونسكوب UNSCOP حول الاقتراحات المطروحة لتقسيم فلسطين. وانقسمت إلى لجان غير رسمية (INFORMAL) ذات اجتهادات متناقضة.([6])

وفي 31 أغسطس/آب 1947 وضعت اللجنة تقريراً مفصلاً وفيه بعض التوصيات والاقتراحات ([7]) كذلك قدمت مشروعين هما :

1- مشروع الأكثرية ويقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.([1])

([1]) د. جلال يحي: "العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية"، دار المعارف، القاهرة، 1966، ص ص245-246.

([2]) د. مهدي عبد الهادي، مرجع سابق، ص98.

([3]) د. عصام سخنيني: ، مرجع سابق، ص189.

([4]) المرجع السابق، ص190.

([5]) يوسف حجازي: "أيام فلسطينية في القرن العشرين"، الجزء الحادي عشر، نوفمبر/تشرين الثاني، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، 1999، ص14.

([6]) يوسف حجازي ،مرجع سابق ، ص74.

([7]) د. تيسير جبارة: "تاريخ فلسطين..."، مرجع سابق، ص236.

2- مشروع الأقلية ويقضي بإقامة دولة اتحادية "Federal" ثنائية القومية.([2])

كما أشتمل التقرير على "12" توصية، وأقر منها "11" بالإجماع، وتحفظ عضوان "غواتيمالا وأورغواي" وإزاء واحدة منها،([3]) ومن مشروعين يتعلقان بمستقبل البلاد.([4])

أما التوصيات العامة فقد تناولت: إنهاء الانتداب على فلسطين وإعلان استقلال البلاد التوصيات (الأولى والثانية) بحيث يسبق منح الاستقلال مرحلة انتقالية قصيرة.([5]) ومرجعية الأمم المتحدة خلال الفترة الانتقالية (التوصيات الثالثة والرابعة) ([6]) الحفاظ على الأماكن المقدسة (الخامسة)، الحريات وحقوق الإنسان وحماية الأقليات (السابعة)، تسوية الخلافات سلماً (الثامنة)، وحدة فلسطين الاقتصادية (التاسعة)، حقوق رعايا الدول الأجنبية (العاشرة)، التعاون مع الأمم المتحدة على إنهاء العنف (الحادية عشرة).وطالبت التوصية السادسة الجمعية العامة "أن تعالج قضية اليهود الأوروبيين بصورة عاجلة للتخفيف من محنتهم وللتخفيف على القضية الفلسطينية. أما التوصية الثانية عشرة فنصت على "أنه مما لا يقبل الدحض أن أي حل للقضية الفلسطينية لا يمكن أن يعتبر حلاً للقضية اليهودية العامة".([7])

مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي*

وافق أغلبية أعضاء الأونسكوبUNSCOP على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية، ويهودية، وعلى تدويل القدس.([8])مع اتحاد اقتصادي بين الدولتين، بحيث تصبح الدولتان مستقلتين بعد فترة انتقالية تستمر سنتين بدءاً من الأول من سبتمبر أيلول 1947، ويتوجب على الدولتين توقيع معاهدة إقامة نظام التعاون الاقتصادي بينهما، وإحداث اتحاد اقتصادي في فلسطين وبموجب هذا المشروع تستمر بريطانيا في أثناء فترة الانتقال في إدارة الحكم في فلسطين تحت إشراف الأمم المتحدة ويقوم سكان الدولتين بانتخاب مجلسين تأسيسيين بحيث يشترك في الانتخاب المواطنون الفلسطينيون ، المقيمون في الدولة، والعرب اليهود المقيمون في البلاد، والعرب و اليهود المقيمون في القدس.([9])

مشروع لجنة الأقلية : دولة فلسطينية اتحادية "Federal" مستقلة

([1]) عارف العارف: النكبة، ج1، المكتبة العربية،، لبنان صيدا، 1956، ص9.
([2]) د. تيسير جبارة، مرجع سابق، ص236.
([3]) د. عصام سخنيني: مرجع سابق، ص190.
([4]) د. وليد الخالدي: مرجع سابق، ص75.
([5]) د. عصام سخنيني: مرجع سابق، ص190.
([6]) د. وليد الخالدي: مرجع سابق، ص74.
([7]) المرجع السابق ، -ص ص74-75.
*** ا نظر ملحق الخرائط: مشروع التقسيم الذي أوصت به لجنة الأكثرية UNSCOP أيلول/سبتمبر 1947، مشروع الدولة الاتحادية الذي أوصت به لجنة الأقلية UNSCOP في سبتمبر/أيلول 1947، ص ص 201 - 202 ، مشروع التقسيم ص 203 ، أنظر ملحق رقم 4 ، ص ص 174 - 176**
([8]) UN Year Book, 1949-1948 p. 230
([9]) انظر التوصيات العامة في .Report of UNSCOP, Vol. II, PP 47-64

اقترحت الهند وإيران ويوغسلافيا قيام دولة فلسطين المستقلة: تتمتع فيها شعوب فلسطين بحق الاعتراف بحقها في الاستقلال، ويجب أن تنشأ دولة فلسطينية اتحادية مستقلة في أعقاب فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاثة أعوام...

"تتألف الدولة الفلسطينية الاتحادية المستقلة من دولة عربية ودولة يهودية، ينتخب سكان فلسطين، أثناء الفترة الانتقالية، جمعية تأسيسية تضع دستور دولة فلسطين الاتحادية المستقلة.

"تعلن الجمعية العامة للأمم المتحدة نيل دولة فلسطين الاتحادية المستقلة الاستقلال حالما تشهد السلطة القائمة بإدارة الإقليم للجمعية العامة، أن الجمعية التأسيسية المشار إليها في الفقرة السابقة قد اعتمدت دستوراً...([1])

رد الفعل العربي:

بمجرد نشر تقرير اللجنة الدولية والمتضمن اقتراحين بتقسيم فلسطين حتى قامت الهيئة العربية العليا برفضه واستنكاره واجتمعت اللجنة الخاصة LeComite adhoc وقررت دعوة ممثلي الهيئة العربية العليا لفلسطين والوكالة اليهودية لحضور الجلسات وقد لبت كلاهما الدعوة.([2])

معارضة اللجنة العربية العليا:

تكلم جمال الحسيني مندوباً عن اللجنة العربية العليا مفنداً مزاعم الصهيونية معلناً أن العرب سيقاومون أي مشروع للتقسيم وأنهم يرفضون توصيات لجنة التحقيق، وأعلن أن الحل الوحيد الذي يقبله العرب هو دولة ديمقراطية مستقلة تنشأ في كل فلسطين. وهذا يعني أن العرب قد رفضوا أنصاف الحلول أي رفضوا التنازل عن حقوقهم.([3])

وبذلك يكون العرب قد رفضوا الحلين اللذين عرضتهما لجنة التحقيق الأونسكوب UNSCOP مشروع لجنة الأكثرية...ومشروع لجنة الأقلية التابعتين للأمم المتحدة.

موقف جامعة الدول العربية:

عقدت اللجنة السياسية بالجامعة العربية في مدينة صوفر بلبنان من 16-19 سبتمبر/أيلول 1947 مؤتمراً عربياً، بحضور رؤساء الوزارات وبعض وزراء الخارجية العرب وقرروا، إرسال مذكرة احتجاج إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والأمم المتحدة.* وذكرت الدول العربية أن أي قرار يتخذ بشأن فلسطين لا ينص على قيام دولة

([1]) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية، الملحق رقم 11، الوثيقة A/364 "تقرير لجنة الأمم المتحدة لفلسطين" المجلد الأول، الصفحات 60-74.

([2]) د. محمد نصر مهنا: مرجع سابق، ص156.

([3]) د. جلال يحي: مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية، منشأه المعارف، الإسكندرية، 1965، ص ص233-234.

عربية مستقلة فيها فإن ذلك يؤدي إلى حدوث اضطرابات خطيرة في الشرق الأوسط عمومـــاً، وأن العرب جميعاً يؤيدون ويدعمون شعب فلسطين.([1])

أعلنت اللجنة السياسية للجامعة العربية، أنها ستقاوم بشدة مــشروع التقــسيم، وأدانــت الهيئة العربية العليا لفلسطين الخطة واعتبرتها "ظلماً شديداً لفلــسطين... وانتهاكـــاً صـــارخاً لحقوق العرب الطبيعية في بلدهم... وصدى لنفوذ الصهيونية...([2])

رد الفعل الصهيوني:

أظهر الصهاينة: اغتباطهم الممتزج بنوع من الأسف لقــرارات اللجنـــة الدوليـــة. فقــد اغتبطوا لقرار إنشاء دولة يهودية، في فلسطين وأسفوا لعدم توصيتها بأن تشتمل هــذه الدولـــة اليهودية كل فلسطين.([3]) لقد وافقت المنظمة الصهيونية على قرار التقسيم، بالرغم مــن عــدم تخصيص رقعة كافية من الأرض للدولة اليهودية، ووصفت اقتراحـــات الأقليـــة بأنهـــا غيـــر مقبولة.([4]) وهم يقصدون بذلك أنهم يريدون كل فلسطين.

موقف الوكالة اليهودية:

أعلنت الوكالة اليهودية أن المشكلة اليهودية في العالم هي مشكلة عــدم وجــود وطــن لليهود والتي لا يوجد لها سوى حل واحد وهو ما نص عليه إعلان بلفور وصك الانتــداب أي إعادة إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين.([5]) .

- **موقف الولايات المتحدة الأمريكية:**

أعلن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية "هرشل جونسن" تأييد بلاده لمــشروع الأكثريـــة" الذي يوفر التقسيم والهجرة.([6]) وفي الوقت نفسه طالب المندوب الأمريكـــي بـــإجراء بعــض التعديلات كإلحاق يافا العربية بالقسم العربي، وذلك ليظهر وكأنه يدافع عن بعــض المــصالح العربية، حتى لا يظهر تحيزه كاملا ضد العرب.([7]) ولم يكن إعلان وفــد الولايـــات المتحــدة تأييده الرسمي لمشروع تقسيم فلسطين، إلا تنفيذا لأمر مباشر مـــن الـــرئيس ترومـــان، وزاد أعضاء الوفد الأمريكي فقاموا بالضغط الفعال على بعض الحكومات العربية بغرض التصويت

*** انظر نص مذكرة الاحتجاج في: أكرم زعيتر "القضية الفلسطينية"، مرجع سابق ، ص ص195-197.**

([1]) د. وليد الخالدي: "خمسون عاماً على تقسيم فلسطين.."، مرجع سابق، ص81.

([2]) صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، New York Times, 2nd sep. 1947. P1.
نقلاً عن منشأ القضية الفلسطينية ، مرجع سابق، ص159

([3]) د. محمد نصر مهنا: مرجع سابق، ص154.

([4]) صحيفة باليستاين بوست، Palestine Post, 3rd sep. 1947. P.1.
نقلاً عن منشأ القضية الفلسطينية، ص159.

([5]) الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ، مرجع سابق، ص159.

([6]) د. عصام سخنيني: مرجع سابق، ص194.

([7]) د. محمد نصر مهنا: مرجع سابق، ص157.

لصالح القرار.([1]) وذلك فيما بعد، عند طرح اقتراح التقسيم على التصويت وكان من أسباب الدعم الأمريكي اللا متناهي لأهداف الحركة الصهيونية"اشتداد حدة الصراع الأمريكي – البريطاني، ومحاولة أمريكا أن تحل محل بريطانيا في مناطق نفوذها في الشرق الأوسط.([2]) وكان إعلان ممثل الولايات المتحدة، في 11 أكتوبر/تشرين الأول 1947 قبول حكومته بمشروع التقسيم أول إعلان رسمي أمريكي بقبول التقسيم، علما بأن الرئيس ترومان أقره في مراسلاته مع الحكومة البريطانية منذ أغسطس/آب/1946.([3]) وقد سبق للرئيس الأمريكي ترومان أن أرسل في 14/أغسطس/آب/1946 – مشروعا كان قدمه له الزعيم الصهيوني" ناحوم غولدمان" وكان مشروعا تقسيميا، وأرفق ترومان بمشروع غولدمان رسالة فحواها أن مشروع غولدمان جدير بالاعتبار الجدي "Serious Consideration " ([4])

اللجنة السياسية الخاصة Ad Hoc Committee:

استمرت المداولات حتى 21 أكتوبر/تشرين أول/1947 عندما اقترح رئيس اللجنة السياسية الخاصة للأمم المتحدة تعيين لجنتين فرعيتين لتقديم تقريرين عن الاقتراحين المعروضين أمام اللجنة الخاصة، وتعين لجنة فرعية ثالثة لمحاولة العمل على التوفيق بين الموقفين العربي والصهيوني. على أن تكون اللجنة الفرعية ""لجنة التوفيق"" غير رسمية.([5])

واقترح الممثل السوري تشكيل لجنة فرعية أخرى تعالج موضوع اختصاصات الجمعية العامة جاء فيه: "...تشكل لجنة من فقهاء القانون، وتتناول مسألة اختصاص الجمعية العامة لأن تتخذ قرارا وتنفذه، كما تتناول الجانب القانوني للانتداب. وإذا كان تقرير تلك اللجنة الفرعية ليس مرضيا، فيمكن عندها بحث مسألة إحالة الموضوع برمته إلى محكمة العدل الدولية.."([6]) لكن رئيس اللجنة لم يشجع على الأخذ بهذا الاقتراح بحجة أن من شأنه إطالة أعمال اللجنة.([7]) وتم تشكيل اللجنتين الفرعيتين على النحو التالي:

اللجنة الفرعية رقم1: وقد عهد للجنة الفرعية الأولى بوضع خطة قائمة على مشروع الأكثرية.([8]) وتكونت من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، جنوب أفريقيا، غواتيمالا، فنزويلا، كندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

([1]) محمد عبد السلام كريم: موقف الدول الخمس الكبرى من مشروع التقسيم" صامدا الاقتصادي" العدد 114، ص160.
([2]) عبد القادر ياسين: مشروعات التسوية إبان الانتداب البريطاني على فلسطين، مجلة شئون عربية العدد 33-34، نوفمبر/تشرين الثاني، ديسمبر/كانون الأول 1983 ،ص 181.
([3]) د. وليد الخالدي: مرجع سابق، ص85.
([4]) المرجع السابق، ص57.
([5]) الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، مرجع سابق، ص163.
([6]) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية، اللجنة المخصصة لمسألة فلسطين الجلسة 19، ص129 " U.N. Ad Hoc Committee on Palestine".
([7]) الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، مرجع سابق، ص163.
([8]) د. عصام سخنيني: مرجع سابق، ص194.

اللجنة الفرعية رقم2: وقد طلب منها وضع خطة تفصيلية للاعتراف بفلسطين دولة مستقلة موحدة ([1])وتكونت من أفغانستان، باكستان، سوريا، العراق، كولومبيا، اليمن، لبنان، المملكة العربة السعودية.

اللجنة الفرعية رقم3: لجنة التوفيق وكانت غير رسمية.

اللجنة السياسية الخاصة Ad Hoc Committee تصوت على تقارير اللجان الفرعية:

لقد انطوى تأليف اللجان الثلاث على مكسب لمؤيدي التقسيم، فلجنة التوفيق لم تقم بأي عمل يذكر سوى الطلب إلى الأمير فيصل بن عبد العزيز ممثل السعودية، أن يوافق على لقاء وزير الخارجية الأمريكي، ورغم إبداء الأمير استعداده لذلك، إلا أن الوزير الأمريكي لم يتجاوب مع الطلب.([2])

قررت اللجنة السياسية التصويت على مقترحات اللجنتين الفرعيتين في 24 و 25 نوفمبر/تشرين الثاني 1947.

مشاريع اللجنة الفرعية الثانية:

بدأت اللجنة الفرعية بدراسة مشروع الدولة العربية الموحدة ""دولة فلسطين المستقلة الموحدة"" وكانت هذه اللجنة قد تقدمت بثلاثة مشاريع قرارات:

أولا: المشروع الأول: القضايا القانونية وكان أهم بند في هذا المشروع القانوني التوجه إلى محكمة العدل الدولية لإبداء النصح بموجب المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة في السؤال التالي: "هل لهيئة الأمم أو لأي عضو من أعضائها صلاحية لتنفيذ أو للتوصية بتنفيذ أي اقتراح بشأن دستور فلسطين أو نظام الحكم فيها مستقبلا، وخصوصا أي مشروع للتقسيم يناقض رغبات، أو من دون موافقة أكثرية سكان فلسطين.([3]) وقد رفض طلب الإحالة على محكمة العدل بصوت واحد فقط: بأكثرية 21 صوتاً في مقابل 20 صوتاً، وامتناع 13.

ثانياً: **المشروع الثاني**: فصل المعضلة اليهودية الأوروبية عن القضية الفلسطينية وكانت الحركة الصهيونية مصممة على تهجير يهود أوروبا الذين عانوا من الاضطهاد النازي إلى فلسطين بالرغم من إمكانية استيعابهم في العالم الجديد كندا والولايات المتحدة وفي السويد وبلجيكا الخ وقد حالت الحركة الصهيونية من خلال تحالفها مع الولايات المتحدة دون هجرة يهود أوروبا إلى أمريكا.

([1]) د. عصام سخنيني : مرجع سابق ، ص193.
([2]) د. وليد الخالدي: مرجع سابق، ص88.
([3]) المرجع السابق، ص89.

وقد ذكر الكاتب اليهودي الأمريكي ألفرد ليلينتال: أنه في منطقة الاحتلال الأمريكـــي لألمانيـــا وحدها طلب 55.000 يهودي في عام 1947 الهجرة إلى الولايات المتحدة. ([1]) لكن الوكالـــة اليهودية نشطت بدعاية واسعة داخل هذه المعسكرات من أجل حمل اليهود على الهجـــرة إلـــى فلسطين وكان الرافضون منهم يسامون سوء العذاب.([2]) وكان مشروع القـــرار منطلقـــاً مـــن التوصية العامة للجنة الدولية وأقرته بالأكثرية مما لا يقبل الدحض أنـــه لا يمكـــن لأي حـــل للقضية الفلسطينية أن يعتبر حلاً للمعضلة اليهودية. واقترح مشروع القرار أن يقـــوم أعـــضاء هيئة الأمم جميعاً باستيعاب اللاجئين اليهود بنسبة مساحة الأراضـــي والمـــوارد الاقتـــصادية والدخل الفردي لكل منهم" وفشل المشروع .([3])

ثالثاً: **المشروع الثالث**: مشروع الدولة العربية الموحدة:

أما مشروع قرار الدولة العربية الموحدة ففشل، بأكثرية 29 صوتاً في مقابل 13 وامتنـــاع 14 دولة وهكذا كانت نتيجة التصويت سقوط توصيات اللجنة الفرعية الثانية وكان واضـــحاً مـــن خلال موازين القوى داخل الأمم المتحدة أن هذه النتيجة كانت حتمية لالتقاء الاتحاد الـــسوفيتي والولايات المتحدة على قبول مشروع التقسيم.([4])

تقرير اللجنة الفرعية الأولى حول مشروع لجنة الأكثرية لتقسيم فلسطين

انتقلت اللجنة السياسية في اليوم التالي 25 نوفمبر/تشرين الثاني 1947 إلى البحث فـــي تقرير اللجنة الفرعية الأولى والمكلفة دراسة توصية لجنة الأكثرية المنبثقة عن لجنة التحقيـــق الأونسكوب (UNSCOP) بالتقسيم وتقدمت اللجنة الفرعية بمشروع قـــرار يؤيـــد التوصـــية بتقسيم فلسطين مع بعض التعديلات في الحدود، أهمها إخراج يافا وبئر الـــسبع مـــن الدولـــة اليهودية مع بقاء النقب فيها بعد تدخل ترومان شخصيا.([5])

لقد حسم التفاهم السوفييتي الأمريكي مشروع التقسيم الذي تقدمت به لجنة الأكثريـــة بالموافقـــة عليه وإقراره وفي هذا الصدد يعلق ممثل فلسطين رجائي الحسيني بقوله:

"إن بطلي الحرية العظيمين ، الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ،وضع أحدهما يده في يـــد الآخر، مدفوعين كما يقولان بدوافع إنسانية، ليحولا بفظاعة دون مبدأ حق تقرير المصير فـــي فلسطين. لقد اختلفا على كل ما هو بناء في الأمم المتحدة ، واتفقا على شيء واحد فقط وهـــو تقسيم فلسطين. لقد تهيأ لهذه السياسة الهدامة بدوافع مختلفة ، أحدهما ليرضي الناخبين اليهـــود

([1]) **Alfred Lilienthal: What Price Israel, Chicago, 1953. PP 32-37.**

([2]) د. محمد نصر مهنا: مرجع سابق، ص150.

([3]) د. وليد الخالدي: مرجع سابق، ص90.

([4]) John, Robert and Hadawi. Sami, the Palestine diary, Beirut: PL O . Research Center 1970, P. 242.

([5]) د. وليد الخالدي: مرجع سابق، ص90.

في الولايات المتحدة، والثاني ليسمح لعشرات الألوف من المهاجرين بإغراق فلسطين بهــدف نشر نظرياته وأغراضه السياسية ".([1])

وقد يكون الاستهجان من علاقة الولايات المتحدة بالصهاينة غير مبرر إذا ما علمنــا أن مــن أسباب هذا الدعم اللامتناهي([2]):-

تعالي حدة الصراع بين الولايات المتحدة وبريطانيا ومحاولة الأولى احتلال أماكن نفوذ الثانية والشرق الأوسط هو واحد من هذه الميادين المهمة. الدخول الأمريكي القوي إلى ميــدان الصراع في الشرق الأوسط. وكان الدخول الأمريكي إلى المنطقة نتيجة أسباب لعل من أهمها ، قيام الحرب بين محوري الشرق والغرب، وما تلا ذلك من محاولات القوتين العظمتين رسم حدودها الجيوسياسية على العالم.([3]) وكان من أولويات أمريكا تكوين إسرائيل قوية منيعة ولم تكن الولايات المتحدة بحاجة للتبرير للعرب فقد أوضحت رسالة ترومان للملك عبد العزيز آل سعود عام 1948والتي أعلن فيها صراحة أن السياسة الأمريكية الخاصة بفلسطين تنسجم مــع أهداف الصهيونية.([4]) وكان تصويت الاتحاد السوفيتي إلى جانب قرار التقسيم مفاجأة أثــارت جدلا وتفسيرات عديدة([5]) فالموقف السوفيتي في حقيقته، كمــا جــاء علــى لــسان أندريــه غروميكو، المندوب السوفيتي لدى الأمم المتحدة آنذاك، كان مع قيام دولــة يهوديــة عربيــة موحدة ويبدو أن التأثير الصهيوني على السوفيت، إضافة إلى المصالح السوفيتية، قــد أخــذت تظهر بوضوح. ([6])

والجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتي كان قد اعترض عام 1946 على قرار التقسيم باعتبار أن العرب سيفقدون بالتقسيم أفضل أراضيهم، وأن إنشاء دولة يهودية لا يخــدم ســوى المــصالح البرجوازية اليهودية، بل وسيوجه ضربة إلى الحركة الثورية العربية ([7])

كانت نتيجة التصويت في مصلحة التقسيم بأكثرية 25 صوتا مقابل13 صوتا وامتناع17 صوتا. وكان ذالك نتيجة للضغوط الأمريكية داخل الأمم المتحدة و خارجها ، و كانــت هــذه النتيجة حتمية، إذ كان لالتقاء الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على قبول مشروع التقــسيم أثره الحاسم في الوصول إلى هذه النتيجة.([8])

- **الدول العربية تقدم صيغة مشروع توفيقي بقيام دولة اتحادية (Federal State).**

([1]) . John and Hadawi, op. cit, p.242

([2]) عبد القادر ياسين: مشروعات التسوية إبان الانتداب البريطاني على فلسطين، شئون عربة، العدد 33-34 تشرن الثاني/ديسمبر، كانون الأول/يناير 1983 ،ص 181.

([3]) جمال خليل، الصهيونية تحت المظلة الأمريكية، الوحدة، العدد 81، حزيران/يونيو 1991.

([4]) خالد القطشيني: الدول الكبرى وعام النكبة، شئون عربية، كانون الأول/ديسمبر 1988.

([5]) Walter Laqueur, the Soviet Union and the middle east, routledge, kegon paul, London, 1956, p. 146.

([6]) سلوى العمد: قراءة في مجريات تدويل القضية الفلسطينية وتعريبها1945-949 شئون فلسطينية، العدد 129 آب/أغسطس، ع130 أيلول/سبتمبر، ع131 تشرين الأول/أكتوبر 1982، ص93.

([7]) تيسير العاروري: مبادئ أكتوبر ومواقف الاتحاد السوفيتي إزاء القضية الفلسطينية 1917-1949، الكاتب، عكا، العدد 68.

([8]) د. عصام سخنيني: مرجع سابق، ص196

على أثر اجتماع الأمم المتحدة يوم الأربعاء في 26 نوفمبر/تـشرين الثـاني1947 بـصفتها جمعية عامة(General Assembly) ، بعد أن كانت تجتمع بصفتها لجنـة سياسـية خاصـة لحسم موضوع التقسيم والذي استمرت المداولات فيه حتى يوم الـسبت29 نـوفمبر/تـشرين الثاني1947، قدم كميل شمعون رئيس الوفد اللبناني في نفس اليوم والتـاريخ باسـم الـدول العربية اقتراحا لإقامة دولة اتحادية (Federal State) أرسى فيه قواعد عامة ليكون صـيغة توفيقية لمشروع حل([1]) ورغم التنازلات المهمة التي قدمها العرب، فقـد رفـض الاقتـراح واستبعد حتى من مجرد طرحه للتصويت.([2])

مشروع تقسيم فلسطين 181/د 2 / 1947 و الموقف الأمريكي منه

في يوم 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947 ، طرح مشروع التقسيم على اللجنة السياسية ، و هي هيئة الأمم بجميع أعضائها بصفتها لجنة خاصة ، للتصويت فوافقت عليه (25) دولـه ، ورفضته (13) دولة ، وامتنعت عن التصويت (17) دوله ، و رغم حـصوله علـى أغلبيـة الأصوات . إلا أن هذه الأغلبية لم تصل إلى مقدار الثلثين ، وهي النـسبة اللازمـة لحمـل الجمعية العامة على اعتماد المشروع ، لذلك نقلت القضية إلى الجمعيـة العامـة للبـت فـي الموضوع ، بالرغم مما في هذا الإجراء من مخالفة صريحة لقوانين الجمعية العامـة و التـي تشترط حصول المشروع على ثلثي الأصوات في اللجنة السياسية الخاصـة ، حتـى يتـسنى للجمعية العامة مناقشته .

([1]) Pienary Meetings of Second Session of General Assembley, Vol. II, U.N Yea book, 1947-1948 P.246.

([2]) د. عصام سخنيني: فلسطين الدولة، مرجع سابق، ص ص198-199.

إقرار مشروع تقسيم فلسطين

أجرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اقتراعها يوم السبت 29 نوفمبر / تشرين الثاني 1947 و أسفر الاقتراع عن الموافقة على مشروع التقسيم الذي اقترحته اللجنة الخاصة بأغلبية 33 صوتا ضد 13 و امتناع 10 أعضاء عن التصويت([1]) .

أقرت الجمعية العامة في جلستها رقم 128 القرار رقم 181 الدورة (2) بتاريخ 29 نوفمبر / تشرين الثاني 1947 و قد جاء في " التوصية بخطة لتقسيم فلسطين " (أ) أن الجمعية العامة و قد تلقت و بحثت في تقرير اللجنة الخاصة (الوثيقة أ/ج ع / 364) ([2]) بما في ذلك عدد من التوصيات الاجماعية و مشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي أقرته أكثرية اللجنة الخاصة([3]) .

وقد نصت خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي ضمن ما نصت عليه في الجزء الأول تحت رقم (3/أ) ما يلي : -

تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية ، و الحكم الدولي الخاص بمدينة القدس ، المبين في الجزء الثالث من هذه الخطة...([4]) أما حدود الدولة العربية و الدولة اليهودية و مدينة القدس فتكون كما وضعت في الجزأين الثاني و الثالث ([5]).

اشتمل القرار 181 على مقدمة و ثلاثة أجزاء ، الجزء الأول خصص لدستور فلسطين و حكومتها في المستقبل و الجزء الثاني للحدود و الجزء الثالث لمدينة القدس.

وكانت أهم فقرات قرار التقسيم رقم 181 /د2/ 1947 ([6]) **ما يلي** : ([7])

1- إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في أول أغسطس آب 1948 على الأكثر .

2- جلاء القوات البريطانية تدريجيا قبل أول أغسطس / آب 1948

3- أن تسحب بريطانيا العظمى و جودها بحلول 1 / أغسطس / آب 1948 تاركة للدولة اليهودية بحلول 1 فبراير / شباط 1948 ، منطقة تتضمن ميناء بحريا لتيسير قدوم " هجرة كبيرة .([8])

([1]) قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص 16

(2) المحاضر الرسمية للجمعية العامة الدورة 2 الملحق 11 من المجلد الأول إلى الرابع

(3) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي ، المجلد الأول 1947 - 1974 مرجع سابق ص 4 / انظر أيضا المرجع نفسه، الدول مع القرار وضد القرار و دول الامتناع ، ص 15 -16

(4) المرجع السابق ، ص 15.

(5) المرجع السابق ، ص ص 15 - 16

(6) قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947-1972 ،جمع وتصنيف سامي مسلم ، بيروت-مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي،مركز الوثائق والدراسات ،1973) ص ص 4-13

(2) - المحاضر الرسمية للجلسة الثانية للجمعية العامة في اجتماعها رقم 128 ص ص 1424 - 1425 قرار الأمم المتحدة رقم 181 في 29 نوفمبر 1947

(3) الأمم المتحدة : منشأ القضية الفلسطينية و تطورها ، مرجع سابق ، ص 176

([4]) المرجع السابق ، ص 176.

4- ألا يتأخر قيام الدولتين العربية و اليهودية، و كذا النظام الدولي الخاص بمدينة القدس عن أكتوبر / تشرين الثاني 1948

5 - قيام السلطات البريطانية عند جلاء قواتها بتسليم السلطة تدريجيا إلى لجنة تابعة للأمم المتحدة مكونة من خمسة أعضاء هم . بوليفيا ، و تشيكوسلوفاكيا ، و الدنمارك و بنما و الفلبين .

و قد تم تقسيم فلسطين إلى ثمانية أجزاء ، خصص ثلاثة منها للدولة اليهودية ، و ثلاثة للدولة العربية ، وتقرر أن تشكل الجزء السابع و هو يافا ، جيبا عربيا في الإقليم اليهودي ([1]) .

أما الجزء الثامن فقد تقرر أن يكون مدينة القدس ، بوصفها كيانا مستقلا يخضع لنظام دولي خاص ، وتقرر أن يتولى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة إدارة القدس لفترة أولية تبلغ عشر سنوات ، يعيد المجلس في نهايتها دراسة المشروع ، و" يصبح سكان المدينة عندئذ أحرارا في أن يعبروا بواسطة استفتاء عن رغباتهم فيما يتعلق بإمكانية تعديل نظام حكم المدينة" .(5)

ويعتبر قرار التقسيم بمثابة أول قرار دولي رسمي يقوم بتحديد الحدود لكل من الدولة العربية الفلسطينية و الدولة اليهودية و القدس الدولية

مساحة وحدود الدولة العربية و الدولة اليهودية و القدس الدولية :-

أ- الدولة العربية :

1- مساحتها : (12,589) مليون دونم مربع، ما يساوي 43% من مساحة فلسطين .

2- تضم : الجليل الغربي (عكا و الناصرة) و السامرة (نابلس و جنين و طولكرم) ، قطاع القدس (عدا مدينة القدس الدولية) ، قطاع بيت لحم (عدا مدينة بيت لحم) قطاع الخليل (عدا الجزء المحاذي للبحر الميت) مدينة يافا ، معظم قطاع " اللد و الرملة " السهل الساحلي من جنوب فلسطين (المجدل - غزه - خانيونس) - و الجزء الشمالي الغربي من قطاع بئر السبع (منطقة العوجا الحفير)([2])

ب- الدولة اليهودية :

1- مساحتها : (15,260) مليون دونم2 ما يساوي 56,5% من مساحة فلسطين

([5]) المرجع السابق ، ص176.

([2]) معهد البحوث و الدراسات العربية : " الدولة الفلسطينية - حدودها و معطياتها و سكانها : إشراف أ.د محمد صفي الدين أبو العز ، المنسق العام : أ.د يوسف عبد المجيد فايد و مشاركة ستة عشر أستاذا ، مطابع دار الهلال القاهرة ، ص ص 66 - 68

انظر أيضا : نفس المرجع ، خريطة حدود التقسيم القرار 181 سنة 1947 ، ص 69

2- تضم : الجليل الشرقي (صفد - طبريا - بيسان) - حيفا و قراها - تل أبيب و المعسكرات اليهودية الواقعة في السهل الساحلي - قطاع يافا (عدا مدينة يافا) الجزء المحاذي للبحر الميت في قطاع الخليل - جزء كبير من القرى الشرقية في القطاع الغربي - قطاع بئر السبع (عدا منطقة عوجا الحفير) حتى العقبة.([1])

ج- القدس الدولية :

1- مساحتها : 175,504 دونم ، ما يساوي 0,65 % من مساحة فلسطين

2- تضم : أبو ديس من الشرق ، و عين كارم من الغرب ، و شعفاط من الشمال ، و بيت لحم من الجنوب.([2])

ويصبح جميع سكان القدس مواطنين فيها على أساس الأمر الواقع ما لم يختاروا التوطين في الدولة التي كانوا مواطنين فيها . أماحاكم المدينة فيعينه مجلس الوصاية ([3]) كذلك حدد القرار 181 / 1947 في الجزء الثالث منه مهمة مجلس الوصاية بحيث يقوم بوضع دستور مفصل للمدينة خلال خمسة شهور من الموافقة على مشروع التقسيم طبقا لنظام المدينة الخاص، ذلك النظام الذي تناول كل ما يتعلق بمنطقة القدس في كل المجالات خاصة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، فقد وضع هذا النظام الأسس التي يقوم عليها النظام الإداري لهذه المنطقة من

خلال تعيين حاكم إداري لمنطقة القدس يمثل هيئة الأمم المتحدة في مدينة القدس.([4]) على أن يختار هذا الحاكم من خارج نطاق الدولتين العربية و اليهودية .. تعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين يختارون من بين سكان مدينة القدس أو من سائر مناطق فلسطين

وأوضح القرار أن مدينة القدس تدخل ضمن الاتحاد الاقتصادي لفلسطين و سيقام المقر الرئيسي للمجلس الاقتصادي في منطقة المدينة ([5]) وهو مجلس مشترك لليهود سواء في فلسطين أو منطقة القدس.([6])

---

(1) المرجع السابق، ص ص 69- 76 .

أنظر أيضاً: عارف العارف : " النكبة " مرجع سابق ج 1 ، ص ص 24 - 29

(2) معهد البحوث و الدراسات العربية " الدولة الفلسطينية " مرجع سابق، ص 70 .

انظر أيضا عارف العارف " النكبة مرجع سابق ص ص 25 - 29 .

انظر أيضا د . خيرية قاسمية واحرون : أطلس الصراع العربي الصهيوني ، مرجع سابق،ص 59 .

(3) د . عصام سخنيني : مرجع سابق ، ص 202

(4) د. أكرم محمد عدوان : مشاريع تدويل مدينة القدس 1916 - 1950 " معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة 1999 ، ص 94

(2) - Documents on Jerusalem PASSIA: Palestine Academic Socity for the Study of International Affairs" First Edition ,Jerusalem ,Dec 1996 , pp.225-226

أنظر John ,Robert and Sami Hadawi . vol , 2 op . cit . pp. 274 - 279

(6) د. أكرم محمد عدوان : مرجع سابق ، ص 95

و ضمانا لحيادها تجرد القدس من السلاح و للحفاظ على حياد القدس و على القانون و النظام داخلها يشترك في تنظيم إدارتها قوة شرطية خاصة من خارج نطاق فلسطين و قد حدد النظام اللغات الرسمية داخل مدينة القدس ، على أن تكون اللغتان العربية و العبريـة همـا اللغتـان الرسميتان و من الممكن اعتماد لغات أخرى.([1])

تركيبة السكان و بيان ملكية الأراضي في الدولتين العربية واليهودية والقدس :

أما بالنسبة لتوزيع وملكية الأراضي في كل من الدولتين العربية و اليهودية و القدس فتوضحها الجداول المرفقة في الصفحة التالية :-

و بإعمال النظر في هذه الجداول يمكن تقرير ما يلي :

كان العرب وقت التقسيم يشكلون 67,5% من سكان فلسطين و اليهود 32,5% وذلك بعد ارتفاع وتيرة الهجرة ..

و بالنسبة للملكية فقد كان العرب يمتلكون أكثر من 94 % من المساحة الكلية بينما كلن اليهود يمتلكون 6% و بالرغم من ذلك أعطي قرار التقسيم الدولة اليهودية أكثر من 56% من المساحة الكلية أي أكثر من عشرة أضعاف ما كان يملك اليهود و اخضع 497,000 عربي يمثلون 37% تحت حكم الدولة اليهودية.

تركيب السكان في الدولتين العربية و اليهودية ومنطقة القدس					
	عرب		يهود		
	العدد	النسبه	العدد	النسبه	المجموع
العربية الدولة	725000	%98.64	10000	%1.36	735000
الدولة اليهوديه	407000	%44.97	498000	%55.03	905000
القدس	105000	%51.21	100000	%48.79	205000

ملكية الأراضي في فلسطين و تأثرها بقرار التقسيم				
الملاكون	فلسطين بأسرها	الدولة العربية	الدوله اليهوديه	القدس الدولية
	المساحة بالفدان			
ملاكون عرب	3143696	2212075	894456	37165

(1) المرجع السابق ، ص ص 95- 96

يهود ملاكون	372923	23885	345964	3074
ملاكون اخرون	35512	20864	12522	2126
ملك الدولة	3028624	590645	2436469	1510
المجموع	6580755	2847469	3689411	43875
	نسبة مئوية			
ملاكون عرب	47.77	77.69	34.24	48.7
ملاكون يهود	5.67	0.84	9.38	7.01
ملاكون اخرون	0.54	0.73	0.34	4.85
ملك الدولة	46.02	20.74	66.04	3.44
المجموع	100	100	100	100

توزيع السكان العرب في الدولتين و اليهوديه و العربية القدس			توزيع السكان اليهود في الدولتين و اليهوديه و العربية القدس		
	العدد	النسبه من اجمالي العرب		العدد	
الدوله العربية	725000	%58.6	الدوله العربية	10000	%1.6
الدوله اليهوديه	407000	%32.9	الدوله اليهوديه	498000	%81.9
منطقة القدس	105000	%8.5	منطقة القدس	100000	%16.5
المجموع	1237000	%100	المجموع	608000	%100

نظمة الجداول بناء علي ارقام مطلقة اوردها:

John and Hadawi ;op.cit.274-279

دور و موقف الولايات المتحدة الأمريكية من صدور قرار تقسيم فلسطين :

عند طرحه للتصويت أمام الجمعية العامة في 25 نوفمبر تشرين الثاني 1947 لم يحصل مشروع تقسيم فلسطين على ثلثي الأصوات المطلوبة لإقراره ،لذلك استخدمت الدبلوماسية الأمريكية كل وسائل الضغط على عدة دول في الأمم المتحدة ، و لا غرابة في ذلك فقد كانت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تقتضي أن تسعى للحلول محل بريطانيا و فرنسا في المشرق و تبحث عن دولة تكون قادرة على حماية مصالحها النفطية هناك ، و كانت الولايات المتحدة آنذاك الدولة الأقوى في العالم و الدولة التي تستطيع بما تملك من مال و ضغط أن تأثر على العدد الأكبر من أعضاء الأمم المتحدة و تدفعهم إلى اتخاذ القرارات

التي تتلاءم و سياستها . ثم إن خصمها الأكبر الاتحاد السوفيتي كان آنذاك بالنسبة للقضية الفلسطينية و تقسيم فلسطين على وفاق تام مع مخططاتها . ([1])

اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة و اتخذت قرارا بقيام الدولة اليهودية مخالفة بذلك رأي جميع دول آسيا و أفريقيا فيما عدا دولتين منهما في جنوب أفريقيا .([2]) وفي هذا الخصوص يقول المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي :" حاول كل من الحزبين الديموقراطي و الجمهوري في أمريكا و كذلك الاتحاد السوفيتي في هيئة الأمم المتحدة أن ينافس الواحد منهم الأخر في مناصرة اليهود بإظهار حماس أكبر لتحقيق المطامح اليهودية الجديدة"([3])

لقد كان قرار التقسيم وليد حملة الضغط الأمريكي و التي قادتها الولايات المتحدة لتأمين أكثرية الثلثين المطلوبة و هي أكثرية لم تكن مضمونة في التصويت يوم 26 نوفمبر تشرين الثاني 1947 و حتى يوم السبت 29 نوفمبر- تشرين الثاني تحولت عدة دول من موقف الرفض و الامتناع إلى الموافقة بفعل استخدام الأمريكان لكل وسائل الضغط السياسية و الاقتصادية ، فاستخدمت المساعدات الاقتصادية لمشروع مارشال الأمريكي للضغط على فرنسا و بلجيكا و هولندا و لوكمسبرج و وعدت بعض الدول في أمريكا اللاتينية بالإسراع في تنفيذ طريق أمريكا الدولي([4]) واستخدمت مشاريع المساعدات الأمريكية المعروضة على الكونجرس لتبديل موقف الفلبين و هايتي و تعرضت ليبريا لضغط أمريكي شديد عن طريق شركة فايرستون للمطاط.([5]) ووصف Sumner Wells نائب وزير الخارجية الأمريكي حملة الضغط الأمريكي بقوله .." لقد تم الضغط بأمر مباشر من البيت الأبيض و بواسطة مسئولين أمريكيين بطرق مباشرة و غير مباشرة على الدول غير الإسلامية و التي عرف أنها مترددة أو معارضة للتقسيم لقد جند البيت الأبيض عددا من الوسطاء للتأكد من أن الأكثرية المطلوبة مضمونة في النهاية." ([6])

وذكر الكاتب اليهودي الأمريكي Alfred Lileintal في كتابه ما ثمن إسرائيل أن الصهاينة استطاعوا تأجيل التصويت و الذي كان مقررا يوم الأربعاء الموافق 26 نوفمبر تشرين الثاني 1947 من خلال طلبهم من فرنسا أن تطلب تأجيل التصويت و ذلك لكسب **أصوات إلى**

([1]) الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني - الدراسات الخاصة - مج 6 دراسات القضية الفلسطينية ط 1 بيروت 1990 ، ص 131
انظر أيضا / Year Book of the U.N new York U.N ,Department of Puplic Information 1947 – 1948

([2]) هنري بيريزا: عاجلاً أم آجلا ستزول إسرائيل بقلم 15 كاتبا فرنسيا ترجمة ديمون نشاطي دار العلم للملايين - بيروت . 1968 ، ص ص 20 -21

([3]) أرنولد توينبي: فلسطين جريمة ودفاع، ص 72.

([4]) الحكم دروزة: ملف القضية الفلسطينية و الصراع العربي الإسرائيلي مركز الأبحاث م.ت.ف ، بيروت ،1973 ص 36

([5]) رفيق شاكر النتشة: الاستعمار وفلسطين - إسرائيل مشروع استعماري ، مطبعة بيت المقدس / عمان / 1986 ، ص289.

(6) Sumner Welles , We Need not Fail (Boston : Houghton Mifflin co.1948 pp 29 - 30)

جانبهم([1])، و قد ذكر فارس الخوري ممثل سوريا في الأمم المتحدة:([2]) " إن هيئة الأمم المتحدة أقرت مشروع التقسيم بأغلبية صوتين اثنين و أن معظم الدول كانت تؤيد العرب **في** وجهة نظرهم لولا تدخل الولايات المتحدة ، إذ راحت هذه تؤثر على مندوبي الدول واحدا واحدا و تضغط عليهم ضغطا متواصلا حتى أن مندوب الفلبين بعد أن وعدنا بتأيدنا اضطر للهرب حتى لا ينقض وعده استجابة للضغط الأمريكي . و فوجئ المندوبون العرب عندما وقف مندوب هايتي فقال و الدمع يترقق في عينيه أ نه ما زال عند رأيه الشخصي في معارضة التقسيم ، ولكنه بصفته ممثلا لحكومته لا يسعه إلا أن ينزل عند رأيها إرادتها بالموافقة على المشروع.([3]) أما ليبريا فقد اضطرت للنزول على مشيئة تجار المطاط و في طليعتهم شركة فايرستون العالمية ، و المطاط هو المورد الرئيسي لخزانة البلاد.([4])

لقد تأجل التصويت مرتين وكان واضحا أن التأجيل ضروري لأن الدولتين صاحبتا المشروع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لم يكن لديهما الأصوات الكافية و في هذه الأثناء كانت الولايات المتحدة تمارس من على أعلى المستويات في واشنطن ضغطا مركزا على مندوبي ثلاث دول صغيرة وعندما طرح المشروع للتصويت يوم 29 نوفمبر كانت الأصوات الحاسمة التي أنجحت المشروع هي أصوات هذه الدول الثلاث الصغيرة هاييتي و ليبريا و الفلبين فقد كانت كافية لإكمال أغلبية الثلثين كما كانت قبل ذلك تعارض المشروع لولا الضغوط التي مارسها عليها مندوبونا و مسئولونا و المواطنون الأمريكيون([5]) "ويقرر وزير الدفاع الأمريكي فورستال* حينئذ " بان الوسائل التي اتبعت في الجمعية العامة تكاد تكون فضيحة." ([6])

وهكذا ومن خلال تسلسل الأحداث يمكن القول بأن المشروع القومي اليهودي مشروع أمريكي ، ولولا الدعم الأمريكي لمشروع التقسيم لما قامت الدولة اليهودية. و يؤكد الكاتب جورج كيرك(George kirk)*، في كتابه السياسة العربية المعاصرة أن التقسيم ما كان ليتم لولا التصويت عليه أبدا في أي مكان آخر غير نيويورك تلك المدينة التي تمارس فيها اليهودية سلطانها الكامل([7])

([1]) ألفرد ليلينتال: مرجع سابق، ص ص 53 - 83

([2]) د. تيسير جبارة، مرجع سابق، ص24.

([3]) عارف العارف. النكبة ج 1 ، مرجع سابق . ص 28

([4]) محاضر جلسات الكونجرس الأمريكي بتاريخ 18 ديسمبر / كانون الأول 1947 ، ص ص 176 - 178

([5]) المرجع السابق، ص 178.

* جيمس فورستال: كان وزير الدفاع الأمريكي آنذاك و كان ضد نشوء وضع تكون فيه الولايات المتحدة مؤيدة لبرنامج معاد للعرب.

([6]) جيمس فورستال: اللعب بالنار " قضية فلسطين و موقف الولايات المتحدة منها ، ترجمة رمضان لاوند ـ دار العلم للملايين ، ط1 . بيروت 1956 ، ص ص 32-33

Geroge Kirk : the Middle East 1945 - 1950 ,London .1954.pp240-241 ([7])

مدى مشروعية قرار التقسيم 181/د2/1947

و حول مدى مشروعية قرار التقسيم رقم 181/د-1947/2 يمكن القول أن هذا القرار باطل و غير شرعي و هو يتناقض مع أحكام المادتين (10) و (14) من ميثاق الأمم المتحدة اللتان تخولان الجمعية العامة حق إصدار التوصيات فقط - و ليس حق إصدار القرارات و الفرق واضح بين القرار و التوصية ، فالقرار ينطوي على قوة الإلزام أما التوصية فهي لا تتضمن قانونا له قوة الإلزام ، و لا يترتب على مخالفتها أية مسؤولية قانونية . و الدول غير ملزمة بتنفيذ التوصيات و عليه فإن مشروع تقسيم فلسطين لم يكن قرارا ملزما ، كما أن الأمم المتحدة قد خالفت نص المادة الخامسة من صك الانتداب و التي تحظر التنازل عن أراض في فلسطين أو تأجيرها أو وضعها تحت الرقابة لأية سلطة أجنبية ([1]) كذلك أخلت المنظمة الأممية بنصوص الميثاق الأممي و تحديدا نصوص المادتين (10) و (14) و التي سبق التنويه إليهما.
و المخالفة الأخرى التي ارتكبتها الجمعية العامة أنها خالفت نص المادة (1) الفقرة (2) في الميثاق و التي تلزم الجمعية العامة عند إصدارها توصيات تتعلق بمصير شعب ، باحترام مبدأ تقرير المصير للشعوب ، لقد مارست الجمعية العامة حق الأمم المتحدة في تقرير مصير الشعوب وليس حق كل شعب في تقرير مصيره .
لقد تجاوزت الأمم المتحدة صلاحيتها في اتخاذ قرار التقسيم كما أن قرار التقسيم يتنافى مع قواعد المنطق و العدالة و أحكام القانون الدولي ،فقد احل شعبا أجنبيا غريبا في فلسطين محل الشعب الفلسطيني و شرده خارج حدود وطنه ، كما افتقد إلى العدالة و التوافق مع منطق الأشياء فأعطى اليهود مساحة اكبر و خص اليهود بأجود الأراضي و أخصبها و أهم الموانئ الفلسطينية ، و بالرغم من أن تعداد السكان العرب في الدولة اليهودية كان مقاربا لتعداد اليهود و بالرغم من ملكية العرب لثلثي الأراضي الفلسطينية في الدولة اليهودية فقد منح المشروع لليهود السيطرة و السيادة الكاملتين على العرب ، ولعل في هذا التقسيم من التعسف و الظلم ما يؤكد عدم عدالته و بعده عن المنطق إضافة إلى مخالفته للقانون الدولي كذلك فان الجمعية العامة قد خرجت في إصدارها له عن نطاق الاختصاصات المخولة لها في الميثاق و المعروفة دوليا و قانونيا * " Ultra Vires Decision"

مشروع القرار الأمريكي بإلغاء قرار التقسيم 19 مارس 1948 *

([1]) أنظر نص المادة (5) من صك الانتداب ، وثيقة رقم 108 و وثائق القضية الفلسطينية ، مرجع سابق،ص ص 237 - 239

"Ultra Vires Decision"* تعني قرارات خارجه عن نطاق الاختصاص

*** أنظر ملحق رقم 5 ، ص 177**

تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييدها و دعمها اللامحدود للقرار رقم 181 /د1947/2 لتقسيم فلسطين و تدويل القدس - بالرغم من انه كان مشروعا أمريكيا ، و تم إقراره في الجمعية العامة بجهود أمريكية . و ذلك لأن الولايات المتحدة وصلت إلى اقتناع بأن تقسيم فلسطين و تدويل القدس يحتاج إلى استخدام القوة . و كانت وزارة الدفاع الأمريكية ترفض إرسال قوات أمريكية إلى فلسطين . و هناك احتمال أخر لتراجع الولايات المتحدة عن التقسيم يكمن في توصيات وزارة الخارجية الأمريكية في عدم الصدام مع العالم العربي و الإسلامي و من المحتمل أن يكون ضغط الدول العربية و تهديدها بنسف أنابيب البترول الأمريكية ([1]) من تلك الأسباب . ويمكن إضافة عامل آخر وهو ضغط الملك سعود بأقوى الحجج على السياسة الأمريكية تجاه العرب رغم عدم لجوئه إلى إلغاء الامتيازات الأمريكية. وقد عملت المصالح النفطية الأمريكية ضد التقسيم مما أدى إلى التخوف من وقف تدفق البترول.([2])

أعلن وارين اوستن "Warren Austin" المندوب الأمريكي في مجلس الأمن يوم 24 فبراير / شباط 1948 أن الولايات المتحدة لديها تحفظات قوية تجاه مشروعات التقسيم بالقوة نظرا لأن الموقف في فلسطين كان متدهورا .([3]) و دعا إلى وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية والنظر إلى المشكلة الفلسطينية نظرة جديدة تعتمد في أسبابها على معطيات الوضع المتدهور في فلسطين.([4])

و عندما طالبت اللجنة الخماسية المكلفة من الأمم المتحدة بتطبيق القرار 181 من مجلس الأمن في 17 فبراير / شباط 1948 بإنشاء قوة عسكرية دولية لتنفيذ القرار عمليا تدخلت الولايات المتحدة بعرض مشروع قرار أمريكي بإلغاء قرار التقسيم و دعا إلى إجراء هدنة بين العرب و اليهود في فلسطين و ناشد الحكومة البريطانية البقاء كدولة منتدبة إلى حين التوصل إلى حل نهائي للمشكلة الفلسطينية و قد وافق المجلس بالإجماع على مشروع القرار الأمريكي.([5])

([1]) عبد الحميد عبد السلام : الولايات المتحدة و فلسطين 1914-1948 " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس القاهرة ، (ب . ت) ص 151

([2]) Summer Welles : We Need not Fail ,pp .81-82

([3]) Truman, OP. Cit. P161.

([4]) Christopher Sykes : Cross Roads to Israel ,London Collins 1965 , P.409

([5]) انظر الوثيقة رقم 208، ملف وثائق فلسطين ، مجموعة أوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، الجزء الأول من عام 973م إلى 1949 مرجع سابق ، ص 921

وقد أكد وارين اوستن Waren Austin رئيس الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة هذا الطلب داعيا إلى توجيه كل الجهود للحفاظ على السلام الدولي و ليس لفرض مشروع التقسيم بالقوة.([1])

المشروع الأمريكي بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية*

20 ابريل / نيسان 1948

في 20 ابريل / نيسان 1948 قدم المندوب الأمريكي مشروع قرار بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية " وصاية الأمم المتحدة " تضمن عدة اقتراحات حول تولي الأمم المتحدة لتصريف شؤون البلاد عن طريق مجلس الوصاية الدولي و مجلسين حكوميين و هيئة قضائية و أخرى تشريعية و ضمان سلامة الأرض المقدسة و أمور أخرى حول الهجرة اليهودية و مستقبل البلاد.([2])

و قد اصدر مجلس الأمن قرارا بإقامة لجنة هدنة لفلسطين و ذلك في جلسته رقم 287 في 23 ابريل نيسان 1948 و مما جاء فيه " فان مجلس الأمن : يقيم لجنة هدنة لفلسطين مكونة من ممثلين لأعضاء مجلس الأمن الذين لهم قناصل في القدس ".([3])

و حيال ابتعاد الموقف الأمريكي عن فرض التقسيم اتهم الصهاينة مؤيدو التقسيم في الولايات المتحدة - الحكومة الأمريكية بالتخلي عنهم . و لتوضيح الموقف الأمريكي أعلن ترومان " أن الوصاية لم تقترح كبديل للتقسيم ، لكنها مسعى لملء الفراغ الذي تركه انتهاء الانتداب ...و لسوء الحظ ، أصبح واضحا أن خطة التقسيم لا يمكن أن تنفذ بالوسائل السلمية . إننا لا

نستطيع تحمل مسؤولية فرض هذا الحل على الشعب الفلسطيني باستعمال قوات أمريكية سواء على الصعيد القانوني أو على صعيد السياسة الوطنية.([4])

كان خطاب المندوب الأمريكى وارين اوستن "Warren Austin" في مجلس الأمن مفاجأة للقيادة الصهيونية، وللرأي العام اليهودي... وأعلنت الوكالة اليهودية في فلسطين رفضها لمبدأ الوصاية مهما قصرت مدتها، وفي 24 مارس/آذار 1948م أعلنت الوكالة اليهودية رفضها لقرار إلغاء قرار التقسيم وكان على النحو التالي: "إن الوكالة اليهودية تعلن عن رفضها أي اقتراح من شأنه تأجيل أو منع إقامة الدولة اليهودية. ولذلك فإنها تعترض على

([1]) عاصم الدسوقي: الولايات المتحدة و فلسطين من التقسيم إلى إقامة إسرائيل " مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 1985 ، ص ص 61-64 * أنظر ملحق رقم 6 ، ص 178
انظر أيضا د.أكرم محمد عدوان " مشاريع تدويل القدس 1916 - 1950 " مرجع سابق ص 103

([2]) انظر: وثيقة رقم 211 ملف وثائق فلسطين ، الجزء الأول، مرجع سابق ، ص 927
بعنوان " مشروع أمريكا بوضع فلسطين تحت الوصاية قدمه مندوبها مستر وارن اوستن إلى الأمم المتحدة في 20 ابريل 1948

([3]) انظر الوثيقة رقم 212 ، ملف وثائق فلسطين، الجزء الأول ، مرجع سابق ص 929

([4]) Richard Stevens, American Zionism and U.S Foriegn Policy NewYork ,Pagen Press pp.202-203

نظام الوصاية وتطلب أن يعترف بها كحكومة لإسرائيل، بحيث ينتهي الانتداب فـي موعـده المحدد 15 مايو1948 وتتعاون المنظمة الدولية معها على هذا الأساس.([1]) وفـي الأول مـن إبريل/نيسان 1948م، طالب وارين أوستن في مجلس الأمـن بعقـد دورة للجمعيـة العامـة، وطالب كلاً من اليهود والعرب بوقف القتال الفوري. ورد موشـي شـاريت ممثـل الوكالـة اليهودية معلناً: "أن الصهيونيين اجتازوا عتبة الدولة (Statehood)، ولا عودة عن ذلك.([2]) عارض اليهود المشروع الأمريكي الجديد، كما عارضه الاتحاد السوفيتي بقوة وطالب بتنفيـذ مشروع التقسيم ورغم ذلك تمت الموافقة على القرار بدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلـى عقد دورة استثنائية خاصة بأغلبية تسعة أصوات ضد صوتي الاتحاد السوفيتي وأوكرانيا.([3]) وفي 17 إبريل/نيسان استصدرت الولايات المتحدة من مجلس الأمن قراراً يوصي فيه بالتزام هدنة في فلسطين، ويوم 23 إبريل/نيسان أصدر المجلس قراراً بتكوين لجنـة مـن قناصـل فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة في القدس لتنفيذ الهدنة. وكان وارين اوسـتن(WARREN AUSTIN) قدم في 20 إبريل / نيسان 1948 إلى الأمم المتحدة مشروع أمريكـا بوضـع فلسطين تحت الوصاية.([4]) وبينما كان المندوب الأمريكي يدافع عن مشروع الوصاية، وبينما كانت الكتلة الشرقية تعارضه بشدة خوفاً من أن يتخذ من الوصـاية سـتاراً لأحـلال النفـوذ الأمريكي محل الانتداب البريطاني في فلسطين([5]) أعلن في مساء يـوم الجمعـة 14 مـايو / آيار1948 قيام دولة إسرائيل وعلى الفور أعلن الرئيس ترومان اعترافه بالدولة الجديدة.([6])

وهكذا سرعان ما غير الرئيس الأمريكي موقفه بفعل قوة الضغوط الصهيونية التي مورسـت عليه .

و من الملاحظ أن الحكومة الأمريكية لم تستطع تنفيذ قرار التقسيم بالقوة كما أنها أيـضاً لـم تمتلك عوامل القوة التي تمكنها من تنفيذ قرار فرض الوصاية علـى فلـسطين خاصـة وأن الحكومة البريطانية أعلنت عن عزمها إلغاء الانتداب والجلاء عن فلسطين فيما أعلـن وزيـر الدفاع الأمريكي في 29 مارس / آذار 1948 بأنه ليس للولايات المتحدة قوات لتنفيذ الوصاية وكان الاعتقاد في البنتاجون "وزارة الدفاع الأمريكية، أن التواجد العـسكري الأمريكـي فـي المنطقة لن يخدم سوى السوفييت لأن معنى وجود قوات أمريكية في فلسطين هو القيام بعمـل

([1]) انظر: وثيقة رقم (209) ملف وثائق فلسطين، الجزء الأول، مرجع سابق، ص923.
([2]) د. وليد الخالدي، مرجع سابق، ص109.
([3]) د. محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص211.
([4]) أنظر الوثيقة رقم (211)، ملف وثائق فلسطين، الجزء الأول، تفاصيل مشروع أمريكا بوضع فلسطين تحت الوصاية.
أنظر أيضاً الوثيقة رقم (212) المرجع نفسه، قرار مجلس الأمن بإقامة لجنة هدنة لفلسطين ص ص927، 929
([5]) أنظر: U.N General Assembly Special Session, Vol. 2. 1948 PP. 257-285
([6]) Alfred Leliental. What Price Israel, OP. Cit. PP. 52-84 "تفاصيل اعتراف ترومان بالدولة اليهودية، أنظر أيضاً: الوثيقة رقم (213) ص ص931-933".

ضد العرب مما يدفعهم إلى أحضان السوفييت.([1])

و حول اعتراف الرئيس الأمريكي ترومان بقيام دولة إسرائيل فمن المعروف أنـــه مـــع اقتراب موعد نهاية الانتداب في 15 مايو / أيار 1948 تلقى ترومان رسالة من وايزمان يبلغه فيها تشكيل الحكومة المؤقتة للدولة اليهودية في منتصف ليلة 15 مـــايو / أيـــار ،ويقتـــرح أن تبادر الولايات وتعترف بأحدث ديمقراطية في العالم.([2]) وبعد 12 دقيقة من إعلان قيام دولـــة اسرائيل كانت الولايات المتحدة أول حكومة تعترف بدولة إسرائيل.([3])

المبحث الثاني : مشاريع الوسيط الدولي الكونت برنادوت* 1948 و الموقف الأمريكي منها

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في حالة انعقاد دائم، ففي الوقت الذي بلغت فيـــه المـــشكلة الفلسطينية أقصى عنفوانها وبينما كانت المعارك الحربية على أشدها، أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم 186 (الدورة الاستثنائية 2) بتاريخ 14 مايو / أيار 1948 بتعيين وسيط دولـــي جاء فيه: إن الجمعية العامة. وقد أخذت بعين الاعتبار الموقف الحاضر المتعلق بفلسطين،

أولا :-تؤكد بشدة تأييدها لجهود مجلس الأمن في إحلال هدنة في فلسطين وتـــدعو جميـــع الحكومات والمنظمات والأشخاص إلى التعاون على تنفيذ مثل هذه الهدنة.([4])

ثانيا :- تفوض وسيطاً للأمم المتحدة في فلسطين، تختاره لجنة من الجمعية العامة مؤلفة مـــن ممثلي الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات السوفيتية والمملكة المتحـــدة والولايـــات المتحـــدة

([1]) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: "الولايات المتحدة والمشرق العربي" الكويت، (ب. ط)، 1978، ص83

([2]) Richard Stevens American Zionism and U. S Foreign Policy, 1942-1947, (New York – Pageant Press 1962) P. 250)

([3]) خطاب إلياهو أيبشتين إلى الرئيس الأمريكي بإعلان قيام إسرائيل 14 مايو 1948.

- الكونت فولك برنادوت Folke Bernadotte من مواليد ستكهولم بالسويد 1895 وهو ابن أخ الملك "غوستاف"الخامس ملك السويد ورئيس الصليب الأحمر السويدي

([4]) أنظر: تفاصيل القرار رقم (186) الدورة الاستثنائية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول 1947-1974، مرجع سابق، ص ص 16-17

الأمريكية سلطة القيام بالمهمات التالية:

أ. استعمال مساعيه الحميدة لدى السلطات المحلية والطائفية في فلسطين في سبيل:

1. تأمين القيام بالخدمات العامة الضرورية لسلامة سكان فلسطين ورفاهيتهم.

2. تأمين حماية الأماكن المقدسة والمباني، والمواقع الدينية في فلسطين.

3. إيجاد تسوية سلمية للوضع المستقبل في فلسطين.

ب. التعاون مع لجنة الهدنة في فلسطين التي عينها مجلس الأمن في قراره رقم 48 الصادر في 23 ابريل / نيسان 1948.([1]) "إقامة لجنة الهدنة لفلسطين، تكون من أهم مهامها مساعدة مجلس الأمن في الإشراف على تنفيذ القرار رقم 46 لعام 1948 من قبل الأطراف والمتضمن الدعوة إلى وقف العمليات العسكرية في فلسطين.([2]) كما أصدر مجلس الأمن القرار رقم 49 سنة 1948 طلب وقف إطلاق النار في فلسطين وهدنة في القدس([3]) وكذلك القرار رقم 48/50 لوقف العمليات العسكرية والقرار رقم 53 / 48 توصية ونداء لتمديد الهدنة([4]) للجمعية العامة وقد أيدت الولايات المتحدة كل هذه القرارات.

كانت المهمة الأولى والملحة للوسيط الدولي هي التفاوض مع كل من العرب واليهود لتحقيق هدنة لمدة أربعة أسابيع، كان مجلس الأمن قد أصدر قراراً بفرضها في 29 مايو / أيار على الطرفين.([5]) وقد نجح برنادوت في حمل كل من الطرفين على قبول وقف إطلاق النار ابتداءً من "يونيو/حزيران 1948، وراح يرقب تنفيذ ذلك عن طريق هيئة المراقبين من الأمريكيين والفرنيسيين والبلجيكيين وضعهم مجلس الأمن تحت تصرفه.([6])

وفي 27 يونيو / حزيران 1948 تقدم برنادوت من مقره في جزيرة رودس بمشروع لحل المشكلة وأسباب النزاع، قدمه على شكل مذكرة للأمين العام لجامعة الدول العربية وإلى حكومة إسرائيل المؤقتة وقدم لمشروعه أفكارا كأساس ممكن للمناقشة دون أن تكون لها صيغة نهائية أو تكون محددة تحديداً واضحاً وذلك لمعرفة رد فعل الطرفين والوقوف على أرائهما.([7])

([1]) أنظر نص القرار (48) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، قرارات مجلس الأمن، ص175.

([2]) أنظر نص القرار (46) المرجع السابق نفسه، ص 174 والقرار (49) ص175.

([3]) انظر القرار (50) المرجع السابق، ص176.

([4]) أنظر نص القرار (53)، المرجع السابق، ص176.

([5]) أنظر قرار مجلس الأمن رقم (50) لسنة 1948 بتاريخ 29 مايو / أيار 1948، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مج 1، 1947-1974، مرجع سابق، ص176

([6]) د. محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص222

([7]) د. عصام سخنيني: مرجع سابق، ص206.

انظر د. محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص222.

مقترحات الكونت برنادوت بخصوص الحدود

(أ)- التقرير الأول: وأبرز ما تضمنه بخصوص حدود الدولتين العربية الإســـرائيلية ما يلي:

1- ينشأ بفلسطين بحدودها التي كانت قائمة أيام الإنتداب البريطاني الأصلي فـــي 1922 (أي بما في ذلك شرق الأردن) اتحاد من عضوين أحدهما عربي والأخر يهودي .
2- تجري مفاوضات يساهم فيها الوسيط لتخطيط الحدود بين العضوين طبقا لما يعرضـــه الوسيط من مقترحات ،وبعد الاتفاق على النقاط الرئيسية تتولى لجنة خاصة تخطــيط الحدود النهائية .
3- ضم النقب بأكملها أو جزء منها إلى الأراضي العربية .
4- ضم منطقة الجليل الغربي بأكملها ،أو جزء منها إلى الأراضي اليهودية .
5- ضم مدينة القدس إلى الأراضي العربية ومنح الطائفة اليهودية فيهـــا اســـتقلالا ذاتيـــا لإدارة شؤونها .
6- بحث مركز يافا .(4)

مقترحات الكونت برنادوت

بخصوص الحدود

(ب) التقرير الثاني:

وقد اتبع الكونت برنادوت مقترحاته السابقة بملحق أهم ما جاء فيه بخصوص الحدود مـــا يلي:([1])

1- يجب تنفيذ حدود الدولة اليهودية بما نص عليه مشروع التقسيم الذي أقرته الجمعية العامـــة بتاريخ 29 نوفمبر / تشرين الثاني 1947 مع أجراء بعض التعديلات الإقليمية بالمقياس إلـــى قرار التقسيم الدولي([2]) ومنها:

أ. ضم منطقة النقب إلى الأراضي العربية بما فيها مدينتا المجدل والفالوجة.

ب. يمتد خط من الفالوجة إلى الشمال، ثم إلى الشمال الشرقي من اللد والرملة اللتين ينبغي أن تخرجا من أراضي الدولة اليهودية.

ج. تضم منطقة الجليل برمتها إلى الدولة اليهودية.

أنظر ملف وثائق فلسطين، مرجع سابق، الوثيقة رقم 222. أنظر أيضا في : المرجع السابق نفسه، وثيقة رقم 223، ص ص955-956

(4) الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها ،مرجع سابق ،ص ص 68-70 .

([1]) عزت دروزة، مرجع سابق، ص ص39-40.

أنظر أيضاً: الوثيقة رقم (222) ملف وثائق فلسطين –مرجع سابق، ص953.

([2]) U. N. Year Book 1947-1948 OP Cit. P. 432.

2- ينبغي أن تعين الحدود على أساس الوحدة الجغرافية والجنسية، على أن يطبق على الطرفين بالتساوي دون تقيد بالحدود التي عينها قرار 29 نوفمبر 1947.

3- تعين الحدود بين الدولة اليهودية والمنطقة العربية بواسطة اتفاق مشترك بين العرب واليهود أو على يد منظمة الأمم المتحدة.([1])

4- يترك للدول العربية أن تقرر مصير الأراضي العربية بفلسطين بالتشاور مع سكانها.

5- بالنظر إلى العلاقات الاقتصادية والتاريخية والجغرافية والسياسية بين المنطقة العربية في فلسطين وشرقي الأردن، فإن هنا لمن الأسباب القوية ما يحمل على ضم هذه الأراضي إلى شرقي الأردن على أن تعدل الحدود المتاخمة للدول العربية الأخرى.

6- تعلن حيفا بما في ذلك منشآت البترول مرفأً حراً على أن يعطى للدول العربية المعنية منفذاً إلى البحر وعلى أن نتعهد الدول العربية بضمان استمرار تدفق البترول العربي.([2])

7- يعلن مطار اللد حرا ويعطي للدول العربية المعنية منفذا إليه.([3])

يجب أن يعين مجلس فني من قبل منظمة الأمم المتحدة لتعيين الحدود أولا ، ثم للعمل علي توثيق العلاقات بين الدولة اليهودية والعرب.([4])

وفي 13 يوليو / تموز 1948 قدم الكونت برنادوت Bernadotte إلي مجلس الأمن بعض المقترحات بشأن إيقاف العمليات العسكرية كان من المفروض أن تفضي إلي هدنة يتم أثناءها القيام بالوساطة بين الأطراف ، وإذا وجد ذلك عمليا يمكن عقد استفتاء للشعبين.([5])

وحول مقترحاته بشأن القدس فقد عرضها Bernadotte في خطاب له في 6 يوليو / تموز 1948 إلي وزير خارجية حكومة إسرائيل المؤقتة ، ومما جاء فيها :- تقع القدس في قلب ما يجب أن يكون إقليما عربيا في أي مشروع لتقسيم فلسطين ، وأن أية محاولة لعزل هذه المنطقة سياسيا أو بغير ذلك عن الإقليم المحيط بها تثير صعوبات جمة، والمركز الخاص للقدس بما فيها من سكان يهود عديدين ومؤسسات دينية عناية خاصة ... ولم يكن المقصود من اقتراحاتي في أي وقت من الأوقات تحكم العرب في المصالح المشروعة غير العربية في

([1]) معهد البحوث والدراسات العربية "الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها"، مرجع سابق، ص70

([2]) U. N. Year Book 1947-1948, OP. Cit. 434.

أنظر أيضاً: عارف العارف: نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947-1952، ج3 دار الهدى (ب.ت) ص572.

أنظر أيضاً: Folk Bernadette, To Jerusalem. London: Hooker and Stoyghton, 1951) P. 129.

([3]) ملف وثائق فلسطين، مرجع سابق، الوثيقة رقم 222، ص953

(1) عارف العارف، مرجع سابق، ص ص575-576. أنظر الدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ص68-70.

: Passia Documents On Jerusalem, OP. Cit. P231.

أنظر النص الكامل لمقترحات برنا دوت – التقرير الثاني سنة 1948، ملف وثائق فلسطين، ص ص955-956. أنظر أيضاً ملف وثائق فلسطين خريطة مشروع الوسيط الدولي برنا دوت لتقسيم فلسطين (يونيو 1948) ص 957، أنظر أيضاً: الدولة الفلسطينية، جذورها ومعطياتها وسكانها، مرجع سابق، ص70.

(2) د. أكرم محمد عدوان: مرجع سابق، ص113.

أنظر أيضاً: U. N. YearBook 1947-1948. OP. Cit. P. 436

أنظر أيضاً: Passia Documents On Jerusalem. OP. Cit. P 231.

القدس... فإنه يلاحظ أن أحدا لم يفكر في أي وقت من الأوقات بإدخال القدس في الدولة اليهودية. ولذلك فإن مركز الدولة اليهودية لا يكون قد مسه شيء([1])

وقد رفضت حكومة إسرائيل المؤقتة مقترحات برنادوت بشأن مدينة القدس لعدة أسباب كان" موشئ شاريت" أوضحها في مذكره بعث بها إلي الوسيط الدولي بتاريخ 5 يوليو /تموز 1948.([2])

وبعد اجتماعها لدراسة المقترحات الجديدة بشأن قضية فلسطين ، رفضت اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية المقترحات الجديدة وذلك من خلال كتاب رسمي أرسله عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 30 يوليو/تموز 1948.([3]) إلي الوسيط الدولي.

موقف الولايات المتحدة من مشروعي برنادوت الأول و الثاني

وافقت الولايات المتحدة على اقتراحات برنادوت ، وكذلك فعلت بريطانيا ، أما الاتحاد السوفيتي فقد علق مندوبه في مجلس الأمن على مقترحات برنادوت في 7 يوليو / تموز 1948 : "بقوله أنها خرق لقرار التقسيم لتدخلها في إنشاء دولتين مستقلتين في فلسطين ([4]) ، ثم قدم الوفد الأمريكي مشروع قرار أمريكي إلي مجلس الأمن تضمن النص على استمرار الهدنة " حتى يتم التوصل إلي تسوية سلمية لمستقبل فلسطين ([5]) . وقد اعترض المندوب السوفيتي بحجة أن مهمة مجلس الأمن تنفيذ القرارات الماضية ([6]).

وقد تابعت الولايات المتحدة سياسة دعم الدولة اليهودية ، فقد كان الضغط الأمريكي وراء الهدنة الأولى التي فرضها مجلس الأمن في يونيو / حزيران 1948 ، كما كان الضغط الأمريكي وراء فرض اتفاقيات الهدنة الدائمة التي وقعتها إسرائيل مع مصر وسوريا والأردن ولبنان عام 1949 ، بعدما تيقنت واشنطن أن إسرائيل استفادت من فترة الهدنة الأولى والثانية

---

(3) ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، الجزء الأول 937-1949، وثيقة رقم 219، ص947

(4) د. أكرم محمد عدوان، مرجع سابق، ص115.

(5) ملف وثائق فلسطين، مرجع سابق، وثيقة رقم (218) ص 945

[1]نظر ملف وثائق فلسطين، الجزء الأول، مرجع سابق، وثيقة رقم (224) ص ص959-960

([4]) UN Year Book 1947 -1948 , op . cit , p . 433-434 (Year Book Of The United Nations)

([5]) د . محمد نصر مهنا ، مرجع سابق ، ص 223 انظر أيضا Year Book 1947 -49 , New York , p. 169

([6]) United Nations Department of Public Information , Nov 1950, p.p 172-174

لتصمد وتحقق مزيدا من التوسع الإقليمي فتستولي على اراض لم تكن مخصصة لها بموجب قرار التقسيم ([1]) .

وكانت واشنطن قد تغافلت عن استيلاء إسرائيل على مناطق عربية جديدة حتى بعد اتفاقيات الهدنة الدائمة في عام 1949 مثل أم الرشراش (ميناء ايلات) ففتحت لها بذلك ممرا إلي خليج العقبة ([2]) .

قبلت الولايات المتحدة الأمريكية مقترحات برنادوت كأساس لتسوية مقبولة للنزاع العربي الإسرائيلي ([3]) ، رفض مندوب جمهورية أوكرانيا الاشتراكية في مجلس الأمن مقترحات برنادوت واتهم الوسيط الدولي بالانصياع إلي رغبات الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وقال موجها حديثه لبرنادوت " إذا كانت هذه الديمقراطية ، فهي ديمقراطية البترول التي لا صلة لها بميثاق الأمم المتحدة .([4]) وقد استغل برنادوت فرض الهدنة الثانية في 19 يوليو / تموز 1948 ، فاستأنف محاولاته لإيجاد حل سلمي على امتداد عدة أسابيع وفي جهد متواصل لتحقيقه ، ثم قدم تقريره بعد تعديل مقترحاته إلي سكرتير عام الأمم المتحدة في 10 **سبتمبر** / أيلول 1948 قبل اغتياله بعدة أيام ([5]) ، وأعلنت هذه المقترحات في باريس في 20 سبتمبر / أيلول1948 في اجتماع الهيئة العامة للأمم المتحدة ([6]) .

مقترحات برنادوت المعدلة

أعلن الوسيط الدولي صيغة معدلة لاقتراحاته السابقة على ضوء ما تلقاه من ردود على مقترحاته الأولى وملاحظات وتعليقات رسمية وصحفية ، وما وقف عليه من انطباعات لدى زيارته فلسطين ([7]) ، فقد أبقى على معظم ما جاء في هذه المقترحات ثم أجرى تعديلات على بعضها الأخر كان أهمها :

* يجب إن يعترف العالم العربي ، انه قد أصبح في فلسطين دولة يهودية ذات سيادة تدعى (دولة إسرائيل) وهي تمارس سلطاتها غير منقوصة في جميع الأراضي التي تحتلها وليس هناك مجال للقول بأنها لن تعمر طويلا ([8]) .

([1]) ا لموسوعة الفلسطينية ، القسم الثاني ، الدراسات الخاصة ، المجلد السادس ، دراسات القضية الفلسطينية ، مرجع سابق ص 23

([2]) المرجع السابق ، ص 24.

([3]) George Kirk , , The Middle East1945- 1950 . p289

([4]) د . مهدي عبد الهادي ، مرجع سابق ص 131 ،انظر أيضا: د. على المحافظة والعلاقات الأردنية البريطانية 1921 -1957 ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1972 ، ص 164

([5]) د . محمد نصر مهنا ، مرجع سابق ، ص 223

([6]) د . مهدي عبد الهادي ، مرجع سابق ، ص 132 – 134 انظر أيضا : عزت دروزة / مرجع سابق 127 - 128

([7]) د . مهدي عبد الهادي ،مرجع سابق 132 ، 133

([8]) عزت دروزة ، مرجع سابق ، ص 127 – 128 / انظر خلاصة تقرير بر نادوت الثاني 1948 وخاصة الأرقام 1 ، 2 ، 9 ، 10 وثيقة رقم " 223 " ملف وثائق فلسطين ، مرجع سابق ، ص ص 955 -956 .

- يجب قيام هذه الدولة الإسرائيلية ضمن الحدود التي نص عليها مشروع التقسيم الـــذي قررته الجمعية العامة بتاريخ 29/ نوفمبر / تشرين الثاني مع التعديلات التالية ([1]) .
- بالنظر لما لمدينة القدس من أهمية دينية ودولية ، ينبغي وضعها تحت إشراف منظمـــة الأمم المتحدة على أن يعطى للعرب واليهود فيها اكبر مدى من الإدارة المحلية وعلـــى أن تضمن حرية العبادة وزيارة ألاماكن المقدسة .
- يجب أن تؤكد منظمة الأمم حق الناس الأبرياء الـــذين شـــردوا مـــن بيـــوتهم بـــسبب الإرهاب الحالي في العودة إلي ديارهم ، كما ينبغي أن تدفع تعويضات عن الممتلكات لمن لا يرغب منهم في العودة ([2])_.
- يجب أن يضمن كل من الطرفين حقوق الأقلية الأخرى التي تسكن منطقته .
- ينبغي أن تتعهد منظمة الأمم بضمانات فعالة لإزالة مخاوف كل من العـــرب واليهـــود من الأخر وعلى الأخص فيما يتعلق بالحرية وبالحقوق الإنسانية .

وهكذا جاء تقرير برنادوت المعدل مخالفا لسابقه وبشكل خاص فيما يتعلق بمنطقـــة القدس والتي سبق له أن ذكر أن القدس يجب أن تبقى جزءا من المنطقة العربية معللا ذلك بقوله :- " تقع القدس في قلب ما يجب أن يكون إقليما عربيا فـــي أي مـــشروع بتقـــسيم فلسطين ، ن أي محاولة لعزل هذه المنطقة سياسيا أو بغير ذلك عن الإقليم المحـــيط بهـــا تثير صعوبات جمة " ويلاحظ أن أحدا لم يفكر في إدخال القدس في الدولة اليهودية ([3]) .

لقد تناقض برنادوت مع نفسه وتراجع عن مقترحاته السابقة فيما يتعلق بالقـــدس فقـــد أخرجها من الدولة العربية وأعادها إلي سلطة الأمم المتحدة كما اقر مـــشروع التقـــسيم عـــام 1947 ([4]) ، فقد ذكر في مشروعه الثاني بان مدينة القدس وبسبب أهميتها الدينيـــة ، وتعقيـــد المصالح الدينية فيها يجب أن تكون لها معاملة خاصة ومتواصلة ، يراعى من خلالها وضعها الحساس ، لهذا ينبغي أن توضع القدس تحت السيطرة الفعالة للأمم المتحـــدة ، مـــع مراعـــاة أقصى حد من الحكم الذاتي لسكان هذه المدينة عربا ويهودا. ([5])

لقد تراجع برنادوت عن وضع القدس في مكانها الطبيعي ومؤكد أن مرد هذا التغير في موقفه هو الضغوط التي مارستها عليه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحـــاد الـــسوفيتي وبريطانيـــا وكذلك الحركة الصهيونية والتي رأت أن أحلامها تتحطم على صخرة ضم القدس إلي الدولـــة

([1]) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ، مرجع سابق، ص ص 947 – 974 ، قرار رقم 181 (الدورة 2) بتاريخ 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1947 ، التوصية بتقسيم فلسطين ، الجزء الأول ، رقم 3 ص 5 .

([2]) المرجع السابق ، قرار رقم (194) بتاريخ 11 كانون الأول / ديسمبر 1948 ، ص ص 18-19

([3]) انظر : الوثيقة رقم 239 ، ملف وثائق فلسطين ص ص 989 – 990 ، في نظام دولي دائم (5) . انظر وثيقة رقم (219) ، ص 947 .

([4]) د . أكرم محمد عدوان : مرجع سابق ، ص 119

([5]) انظر Rousan , Mahmoud. Op .cit p 58 / انظر أيضا. د . أكرم عدوان مرجع سابق ص 119
انظر ملف وثائق فلسطين ، وثيقة رقم (223) ص(900) .

العربية ، وهكذا استجاب برنادوت لضغوط وأطماع الدول الكبرى والحركة الصهيونية فكان تراجعه. رفضت مقترحات برنادوت المعدلة كما رفضت مقترحاته الأولى من قبل جميع الإطراف العربية والفلسطينية والصهيونية .([1])

وقام رالف بانش " نائب برنادوت بمتابعة مهمة الأخير بعد مصرعه على أيدي الإرهابيين الصهاينة من عصابة شتيرين الصهيونية " يوم 17 سبتمبر / أيلول 1948 بحمل المشروع إلي الجمعية العامة لعرضه عليها في دورتها الثانية في خريف عام 1948 .([2])

نوقشت مقترحات برنادوت في الجمعية العامة وكانت هذه المقترحات سببا مباشرا في دعوة الجمعية العامة إلي تشكيل " لجنة التوفيق الدولية " ([3]) ، ويذكر أيضا أن من نتائج مناقشة اقتراحات برنادوت أن الجمعية العامة في قرار تشكيل لجنة التوفيق الدولية أشارت إلي أن مهمة اللجنة هي " متابعة أعمال الوسيط الدولي الراحل الكونت برنادوت " لوضع الحلول لإنهاء الصراع العربي – الصهيوني وإصدار القرار رقم 194 (الدورة 3) بتاريخ 11 ديسمبر / كانون الأول 1948 . ([4])

وتضمن القرار إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم ، وتقرير حق اللاجئين في العودة إلي ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلي تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل .([5])

كتب برنادوت " في تقريره في تاريخ 16 سبتمبر / أيلول 1948 أن ليس بالامكان التوصل إلي أي تسوية عادلة وشاملة ما لم يعترف بحق اللاجئين العرب في العودة إلى وطنهم ، وذكر أن نزوحهم نجم عن الذعر المتولد من القتال الذي نشب حولهم أو عن شائعات بإرهاب حقيقي ... كما انه نجم عن ترحيل متعمد . ([6]) وسيكون من الإهانة لمبادئ العدالة الأساسية حرمانهم من حق العودة بينما كان اليهود يسمح لهم – أو حتى يشجعون – على الهجرة إلي فلسطين ، وحمل إسرائيل مسؤولية إعادة الأملاك الخاصة إلي أصحابها ، وتقديم تعويضات إلي أولئك الذين دمرت أملاكهم عمدا .([7])

وقد اعتقد برنادوت " أن حقهم غير المشروط في أن يختاروا بحرية يجب أن يحترم احتراما كاملا .([8])

([1]) د . مهدي عبد الهادي ، مرجع سابق ، ص 133 .

([2]) د أكرم عدوان ، مرجع سابق ، ص 120 د . مهدي عبد الهادي ، مرجع سابق ، ص 134 .

([3]) سامي هداوي : قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947 ، 1972 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت .

([4]) انظر قرارات الأمم المتحدة والصراع العربي الإسرائيلي ، مرجع سابق ، قرار الجمعية العامة ، رقم (194) ، ص ص 18 – 19 .

([5]) قرار الجمعية العامة رقم 194 ، المرجع السابق ، ص ص 18-19 .

([6]) د . محمد شديد ، مرجع سابق ، ص 92

([7]) Michael E.Jansen : the United States and the Palestinian People . (Beirut . the Institute of Palestine Studies 1970) , pp 72 – 73 . U.N Doc . A . 648.Sep 16.1948

([8]) Folke Bernadotte : To Jerusalem . (London : Hedder and Stoughton 1951 . p 20 – 21

و في ختام تقريره كتب برنادوت : " يجب أن تثبت الأمم المتحدة عودتهم في اقرب وقت ممكن ، كما يجب أن تتم أعادتهم إلي وطنهم وتوطينهم ، وتأهيلهم اقتصاديا واجتماعيا ودفع التعويضات الكافية عن أملاك أولئك الذين يختارون عدم العودة ..... " .([1])

الموقف الأمريكي من تقرير الوسيط الدولي برنادوت المعدل :

وصف وزير الخارجية الأمريكية مارشال " نتائج التقرير " بأنها أساس عادل عموما لتسوية المشكلة الفلسطينية ([2]) ، وحث الغرماء والجمعية العامة " على قبوله برمته كأفضل أساس لتحقيق السلام ..... ([3]) ، إلا انه لا يمكن اعتبار هذا الرأي يشكل إجماعا عاما في الحكومة الأمريكية ، فقد أكد " سيلر " عضو مجلس النواب عن ولاية نيويورك أن عودة اللاجئين يجب أن تكون مشروطة بالاستقرار الاقتصادي والأمن العسكري لإسرائيل وبإقامة سلام طويل الأمد بين الغرماء بالضمان الأمني للأقليات اليهودية في دول الشرق الأوسط ....([4]) ،

وقال " أن إعادة العرب بإعداد كبيرة ستكون بمثابة إدخال طابور خامس خطر في إسرائيل "([5]) ، وهو بذلك يعكس أراء عدد كبير من الشخصيات السياسية الأمريكية وقد أيدت الولايات المتحدة رسميا عودة اللاجئين إلي وطنهم فأكد المندوب الأمريكي لدى الجمعية العامة " انه يجب السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلي ديارهم ،وترتيب تعويضات كافية عن أملاك الذين يختارون عدم العودة " . ([6])

كما لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا مهما في الصياغة النهائية للقرار رقم (194) الدورة الثالثة الصادر في ديسمبر كانون الثاني 1948 ، والذي شكل الأساس لكل القرارات اللاحقة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين ، وجاءت الفقرة (11) من القرار (194) (الدورة الثالثة) بعد إدخال عدة تعديلات عليه تحت رعاية الولايات المتحدة على النحو التالي : ([7])

" إن الجمعية العامة تقر انه يجب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلي ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم بفعل ذلك في اقرب تاريخ ممكن عمليا ، ودفع تعويضات عن أملاك الدين يختارون عدم العودة وعن الخسارات والأضرار التي لحقت بالممتلكات التي

([1]) U.N Doc A / 648 . Sep.16.1948

([2]) د . محمد شديد ، مرجع سابق ، ص ص 93 – 96 .

([3]) المرجع السابق ، ص 96.

([4]) U.S Cong . Rec.80th cong . 2nd Sess.1948. Oct7.1948

([5]) Ibid

([6]) Discussion of Palestine Situation in Committee 1 statement by Philip C. Jessup . U.S Delegate to the General Assembly Department of State Bulletion , (Nov 21 . 1948.p 659)

([7]) U.N Doc . A/810 Official Records of the General Assembly . 3rd session . p 21 – 25 .

يعوض عنها بموجب مبادئ القانون الدولي أو تطبيق مبـادئ العـدل الطبيعـي ، مـن قبـل الحكومات أو السلطات المسئولة ". ([1])

المبحث الثالث : إنشاء لجنة التوفيق الدولية 1948

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة المجتمعة في باريس فـي جلـستها رقـم (186) القرار رقم (194) (الدورة 3) في 11 ديسمبر/ كانون الأول 1948 م*، بموافقة 35 صـوت مع القرار،و15 صوت ضد القرار، وامتناع 8 عن التصويت (1) وقد نص القرار ضـمن مـا نص عليه على "إنشاء لجنة توفيق دولية من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحـدة وبنـاء عليه تكونت لجنة التوفيق الدولية من ممثلين عن الولايات المتحدة ومثلها " ايثريدج " وفرنـسا ومثلها " كلود بوسنتجية " وتركيا مثلها " جاهد يالتشين " ، (يلطش) وسكرتير اللجنة الدكتور " اسكراتي " لتتابع أعمال ومهام الوسيط الدولي الراحل الكونت برنادوت (2) ، ولوضع حلول سياسية لإنهاء الصراع العربي الصهيوني (3) ، وذلك بالتوفيق بين وجهات النظر المتعارضـة ، وتنفيذ ما يتفق عليه (4) و توكل إليها المهمات التالية: -

أ. القيام بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم، بالمهمات التي أوكلت إلـى وسـيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقـم 186 " د 2-1" الـصادر فـي 14 مايو/آيار 1948م (5).

ب. تنفيذ المهمات والتوجيهات التي جاءت في قرار "194" وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

ج. القيام بناء على طلب مجلس الأمن، بأية مهمة توكلها قرارات مجلس الأمـن إلـى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين أو لجنة الأمم المتحدة للهدنة، وينتهي دور الوسيط ، بناءا علـى

([1]) سامي هداوي : قرارات الامم المتحدة حول فلسطين ، مرجع سابق / د. مهدي عبد الهادي ، مرجع سابق ، ص 134 / د . محمد شديد ، مرجع سابق ، ص 95

طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق الدولية ، القيام بجميع المهمات المتبقيــة، التــي لا تــزال قرارات مجلس الأمن توكلها إلى وسيط الأمم المتحدة (6).

و اشتمل القرار "194" ايضا على العديد من النقاط المتعلقة بكيفية إنشاء لجنة التوفيق الدولية، وكيفية عملها، إلا أن أهم المواضيع التي أوكلت إلى هذه اللجنة هي وجــوب حمايــة الأماكن المقدسة، بما فيها الناصرة والمواقع والأبنية الدينية فــي فلــسطين، وتــأمين حريــة الوصول إليها وفقا للحقوق القائمة والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمول بها

---

* أنظر ملحق رقم 7 ، ص ص 179 - 184

(1) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الأسرائيلي ، مج 1، قرار الجمعية العامة رقم 194 ص ص18-19

(2) د. مهدي عبد الهادي ، مرجع سابق ، ص 135.

(3) د. محمد شديد ، مرجع سابق ، ص 96 .

(4) عادل مالك : " من رودس الي جنيف " ، دار النهار للنشر ، بيروت، 1973، ص 62.

(5) Rousan , Mahmoud . O P. cit. P.58.

(6) د. اكرم عدوان ، مرجع سابق ص 124.

لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق الدولية لدى تقديمها إلى الجمعيــة العامة في دورتها الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن الأماكن المقدســة الموجــودة فــي هــذه المنطقة، وجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلــى هــذه الأمــاكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة. (1)

أعمال لجنة التوفيق الدولية

بدأت لجنة التوفيق الدولية عملها يوم 17 يناير / كانون الثاني 1949 بعقــد اجتماعــات تمهيدية في بيروت مع الوفود العربية الإطراف في اتفاقيات الهدنة ، وفي تل أبيب مع الطرف الإسرائيلي ثم انتقلت إلي لوزان حيث عقدت اجتماعات عمل مع الوفود المختلفة . (2)

وبرعاية لجنة التوفيق الدولية ، انعقد مؤتمر لوزان بسويسرا في 27 ابريل / نيــسان 1949 ، بحضور ممثلين عن مصر و الأردن وسوريا ولبنان وإســرائيل ، ورعــت لجنــة التوفيق الدولية مفاوضات غير مباشرة بين الجانبين (3)، وفي 12 مايو / أيار 1949، توصل الجانبان إلي توقيع بروتوكول لوزان ونص البروتوكول على أن الأسس التي يجب أن تــؤدي إلي فض النزاع بين الفريقين هي التقسيم وحدوده مع بعض التعديلات التي تقتضيها اعتبارات فنية ، وتدويل القدس ، وعودة اللاجئين وحقهم فــي التــصرف بــأموالهم وأملاكهــم وحــق التعويض على من لا يرغب في العودة ، وورد في البروتوكول أن اللجنــة اقترحــت علــى

الوفود اتخاذ الوثيقة المرفقة (خريطة التقسيم) أساسا للبحث ، فقبلت الوفود بهــذا الاقتــراح ووقعت البروتوكول. (4)

وقد اعتبرت إسرائيل توقيع العرب على البروتوكول نوعا من الاعتراف الرســمي بهــا خاصة وأن التوقيع قد جاء في اليوم التالي مباشرة للقرار الذي اتخذته الجمعية العمومية للأمــم المتحدة ،القرار رقم 273 – الدورة 3 بتاريخ 11 مايو / أيار 1949 ، بقبول إســرائيل فــي عضويتها (5) ، ومن الثابت أن الوفد الإسرائيلي وافق على التوقيع لكي يضمن قبول دولته

---

(1) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الأسرائيلي ، مج 1 ، مرجع سابق ، قرار 194 ، ص 19.

(2) الموسوعة الفلسطينية ، القسم الثاني ، مج 6 ، مرجع سابق ، ص 146 .

(3) د. عصام سخنيني ، مرجع سابق ، ص 113 .

(4) الموسوعة الفلسطينية ، القسم الثاني ، مج 6 ، مرجع سابق ، ص 147 .

(5) د. عصام سخنيني ، مرجع سابق ، ص 113.

أنظر: قرارات الجمعية العامة ، القرار رقم 273 ، الدورة 3 ، بتاريخ 11/مايو-ايار /1947 " قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة ، ص 21.

عضوا في الأمم المتحدة ، فما أن تم له ذلك حتى أبى تنفيذ بنود البروتوكول ، ورفض إعــادة اللاجئين إلي ديارهم ، واشترط إبقاء كل المسائل معلقة إلي حين عقد صلح نهائي مع العــرب ووجدت إسرائيل في ذلك حجة لعدم التنازل عن الأراضي التي احتلتها خارج حــدود الدولــة اليهودية التي عينها لها قرار التقسيم(1) .

وهذا هو حال إسرائيل وسلوكها على امتداد مرحلة أقامتها وستبقى على نفس المنــوال مستغلة غطرسة القوة ودعم الحلفاء لها ، ولكن دوام الحال من المحال فدولة الباطل ســاعة ، ودولة الحق حتى قيام الساعة .

الموقف الأمريكي من لجنة التوفيق الدولية والمذكرة الأمريكية بوضع القدس في نظام دولي دائم

أنشأت لجنة التوفيق الدولية لجنة خاصة بالقدس و الأمــاكن المقدســة، وأثنــاء أنعقــاد إجتماعات لجنة التوفيق الدولية في دورتها الثانية في 18 يوليو/تمــوز 1949 فــي لــوزان بسويسرا، بحضور مندوبي الدول العربية ،مصر، سوريا، الأردن، لبنــان، وكــذالك منــدوب إسرائيل، تقدم مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في اللجنة بمــذكرة تــضمنت الاقتراحــات التالية (2) : - جعل منطقة القدس دولية، وتقسيمها إلى ثلاث مناطق عربية ويهودية ومقدسة.

- وضع الأماكن المقدسة تحت الإشراف الدولي المباشر.
- إدارة المنطقتين العربية واليهودية بواسطة سلطات محلية عربية ويهودية تحــت إشراف الأمم المتحدة .(3).

الموقف الفلسطيني و العربي من المقترحات الأمريكية

رحب الفلسطينيون و العرب بالمقترحات التي قدمها مندوب الولايات المتحدة الأمريكيـــة فـــي لجنة التوفيق الدولية في اجتماعات الدورة الثانية في لوزان بسويـــسرا بتـــاريخ 18/يوليـــو – تموز/1949.

الموقف الإسرائيلي من المقترحات الأمريكية

رفض اليهود بشكل كلي المقترحات الأمريكية، وبذلوا جهودا جبارة لتبديلها من جهة ،و من جهة أخرى بدأوا يعودون إلى مطالبهم الإقليمية التوسعية، فطالبوا بوضع الأقسام العربية التـــي يحتلونها تحت وصاية الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات مستهدفين بمواقفهم تلك وضع العقبات

(1) الموسوعة الفلسطينية ، القسم الثاني ، مج 6 ، مرجع سابق ، ص 147 .

- أنظر : سامي هداوي ، ملف القضية الفلسطينية ، م . ت. ف. ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ص ص 21-61 .

(2) د. أكرم عدوان : مرجع سابق ، ص 128 .

(3) محمد عزة دروزة: مرجع سابق ، ص 258 .

والعراقيل في طريق المذكرة الأمريكية (1) .

استغل اليهود الموقف الأردني الرافض كليا لمبدأ تدويل القدس فاجروا اتصالات مباشرة مـــع الأردن، مما أدى إلى تسوية منفردة أدت إلى توقيع هدنة بـــين المملكـــة الأردنيـــة الهاشـــمية وإسرائيل ، ونتج عن هذه الاتفاقية تقسيم مدينة القدس إلى قسمين، شـــرقي ويتـــولى إدارتـــه المملكة الأردنية الهاشمية، وغربي تتولى إسرائيل أمرة بحيث يكون تحت ســـيطرتها 84.12 % من المساحة الكلية للقدس.(2) ، وقد تضمنت الاتفاقية تفاصيل عديدة (3) .

وهكذا فشل مؤتمر لوزان في تحقيق حل لقضية الوضع في مدينة القدس كمـــا أخفقـــت لجنـــة التوفيق الدولية في وضع قرار التدويل موضع التنفيذ ، لذلك كان لزاما على اللجنة أن تقـــوم بوضع مشروعها الخاص بمنطقة القدس.

وقد جاء مشروع لجنة التوفيق الدولية، بخصوص منطقة القدس مخالفا إلى حد مـــا، لمـــا نص عليه قرار التقسيم وتدويل منطقة القدس رقم 181/ د2/ 1947، خاصة فيما يتعلق بوضع مدينة القدس، فلجنة التوفيق الدولية، رأت أن يتم تقسيم منطقة القدس إلى منطقتين، يطلق علـــى إحداها المنطقة العربية، وعلى الأخرى المنطقة اليهودية، وهذا بالطبع مخالف كليا لمـــا نـــص عليه قرار الجمعية العامة السابق الذكر، بخصوص منطقة القـــدس، فقـــد أكـــد القـــرار 181/ د1947/2، على أن منطقة القدس هي وحدة واحدة، وستدخل كلها تحت نطاق الإدارة الدولية، ولا مجال لتقسيمها .(4)

ويمكن القول إنه وعلى الرغم من المشاريع العديدة التي تقدمت بها لجنة التوفيق الدولية، والكثيرون من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة لحل قضية القدس من خـــلال تـــدويلها، إلا أن مصير مدينة القدس لم تقرره الأمم المتحدة، بل قررته اتفاقية الهدنة الأردنية – اليهودية في إبريل /نيسان 1949 التي قسمت المدينة إلى قسمين، شرقي ويخضع للـــسيادة الأردنيـــة، وغربي تتولاه إسرائيل،(5) وبقى الوضع على ما هو عليه إلى أن احتلت إســـرائيل الجـــزء الشرقي من القدس في حرب يونيو/ حزيران 1967 ، لتصبح مدينة القدس بشطريها مدينة

(1) د. أكرم عدوان ، مرجع سابق ، ص 128 .

(2) د . خليل سامي علي مهدي، النظرية العامة للتدويل في القانون الدولي المعاصر مع دراسة تطبيقية حول محاولات تدويل القدس ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1996، ص 521 .

(3) أنظر نص أتفاقية الهدنة الأردنية – اليهودية ، في الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ،المجموعة الثانية ، مرجع سابق، ص 513 .

(4) د . خليل سامي علي مهدي ، مرجع سابق ، ص 521 .

(5) Rousan , Mahmoud . op. cit. p. 67.

موحدة تحت السيطرة الإسرائيلية ، وقامت الدولة العبرية بـــإعلان القـــدس عاصـــمة أبديـــة لإسرائيل ، و فشلت هيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، في وقـــف هـــذا الإجـــراء ومنـــع الإجراءات الإسرائيلية اليومية لتهويد المدينة المقدسة .

القرار الدولي 194/د1948/3- الفقرة 11 و الموقف الأمريكي منه*

قامت الولايات المتحدة بدور أساسي في صياغة وإقرار القرار رقم (194 – الـــدورة الثالثة) والذي أقرته الجمعية العامة في 11 ديسمبر / كـــانون الأول 1948 ، والـــذي شـــكل الأساس لكل القرارات اللاحقة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين وقد حظيت الفقرة 11 تحديدا من القرار (194 – الدورة 3) والتي تنص على عودة اللاجئـــين إلـــي ديـــارهم ([1]) ، برعايـــة واهتمام الولايات المتحدة ، وقامت بتعديلها لتصبح أقوى من صياغتها في نسخة سابقة قـــدمتها بريطانيا ، فجاءت الفقرة 11 بشكلها النهائي على النحو التالي :

" إن الجمعية العامة ، تقر انه يجب السماح للاجئين الراغبين فـــي العـــودة إلـــي ديـــارهم والعيش بسلام مع جيرانهم بفعل ذلك في اقرب تاريخ ممكن عمليا ، ودفـــع تعويـــضات عـــن أملاك الذين يختارون عدم العودة ([2]) ، وعن الخسارات والأضرار التي لحقـــت بالممتلكـــات

* أنظر ملحق رقم 7 ، ص ص 179 - 184

([1]) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ، قرارات الجمعية العامة ، القرار رقم 194 الدورة 3،ص19

([2]) Discussion of the Palestine Situation in Committee I. " Statement by Philip C Jessup U.S Delegate to the General Assembly on Nov .20.1948.Depastment of state Bulletin XIX (Nov 21.1948) p.659

التي يعوض عنها ، بموجب مبادئ القانون الدولي أو تطبيق مبادئ العدل الطبيعي ، من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة ." ([1])

وقد حثت وزارة الخارجية الأمريكية من خلال سفيرها في تل أبيب ، ورئيس لجنة التوفيق الدولية السفير" جيمس مكدونالد " إسرائيل على السماح بعوده مائتي ألف لاجئ فلسطيني ، لكن الرد الإسرائيلي كان رفضا واضحا ، فقد رفضت إسرائيل حتى مجرد البحث في عودة اللاجئين قبل السلام ([2]) ، وأسهبت في الحديث عن المشكلات الأمنية ، ورفضت نداء الرئيس الأمريكي ترومان الذي ضمنه مذكرة رسمية – سلمها السفير الأمريكي جيمس جي مكدونالد إلي رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون في 29 مايو / أيار ، عبر فيها عن خيبته الشديدة لإخفاق مندوب إسرائيل" ايتان" خلال اجتماع لوزان في تقديم أي من التنازلات المرغوب فيها فيما يتعلق بموضوع اللاجئين ، واعتبر أن موقف إسرائيل يشكل خطرا على السلام ، ويمثل انتهاكا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التقسيم واللاجئين ، وأصر على وجوب تقديم تعويضات إقليمية لقاء المناطق المستولي عليها ([3]) ، وقد تميزت الأشهر القليلة التالية بتراجع عن التصلب الذي اتسمت به مذكرة الولايات المتحدة في مايو / أيار ، وعمدت واشنطن عن الكف عن وضع التشريعات والاقتراحات لتل أبيب " . ([4])

توقيع اتفاقيات الهدنة 1949 و الموقف الأمريكي منها

بأشراف الوسيط الدولي بالوكالة " رالف بانش " وفي جزيرة رودس وقعت ثلاث اتفاقيات للهدنة ، بين مصر وإسرائيل في 24 فبراير / شباط 1949 ، وبين لبنان وإسرائيل 23 مارس / اذار 1949 ، و بين الأردن وإسرائيل في 3 ابريل / نيسان 1949 ، وبين سوريا وإسرائيل ، في 30 يوليو / تموز 1949 .

و حول هذه الاتفاقيات يقول محمود رياض احد أعضاء الوفد المصري في مفاوضات رودس " أنها اتفاقات مؤقتة ليس لها طابع سياسي ، وهي اتفاقيات عسكرية أساسها وقف إطلاق النار " وهي بالتالي " لا تمس حقوق الدول العربية والحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني. ([5]) ، وقد شجعت الولايات المتحدة كل الإطراف على عقد اتفاقيات الهدنة .

تأسيس الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا UNRWA) و الموقف الأمريكي منها

([1]) U.N Doc A/810 Official Records of the General Assembly .3rd sess p 21-25

([2]) د . محمد شديد ، مرجع سابق ، ص ص 96 – 97

([3]) Macdonald . Op . Cit . p 181

([4]) Macdonald. Op. Cit. P P 183 – 184

([5]) عادل مالك : من رودس إلي جنيف ، مرجع سابق ص 127 – 128

في 8 ديسمبر / كانون الأول 1949 أسست الجمعية العامة للأمم المتحدة بـــالقرار رقـــم 302 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الـــشرق الأدنـــى (الاونـــروا) وخولتها القيام بمهمتين ، التعاون مع السلطات المحلية لتنفيـــذ برنـــامج الإغاثـــة والتـــشغيل ، والتشاور مع الحكومات المعنية في الشرق الأدنى حول الإجراءات التي يجب أن تتخـــذ قبـــل انتهاء المساعدة الدولية للإغاثة والتشغيل .([1])

كانت الولايات المتحدة قد صوتت مع القرار (302 – الدورة 4) في تاريخ 8 ديسمبر / كانون الأول 1949 بتأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين فـــي الشرق الادني ([2])، وأيدت في جلسات الجمعية العامة في خريف 1949 ، وحثـــت الأعـــضاء كافة على تقديم مساعدات تطوعية لحاجة البرنامج إلي 4 مليون دولار تساهم الولايات المتحدة بنصف هذا المبلغ ([3])، وعين السفير الأمريكي بالقاهرة " ستانتون غريفين " مديرا لهذه الوكالة وظلت المساهمات السنوية المقدمة من الولايات المتحدة تمثل الدعامة التي تستند إليها الاونروا ، إذ أن الولايات المتحدة ساهمت خلال الأعوام الخمسة والعشرين من عمـــر هـــذه الوكالـــة (1950 – 1975) بنحو 57% من أكلاف عملياتها ، وخلال هذه الفتـــرة دأبـــت الولايـــات المتحدة رسميا على تأييد عودة اللاجئين إلي وطنهم . ([4])

([1]) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ، مرجع سابق ، قرارات الجمعية العامة ، القرار رقم (302) ، الدورة الرابعة بتاريخ 8 ديسمبر / كانون الأول 1949 ، ص ص 21 – 24

([2]) الموسوعة الفلسطينية ،القسم الثاني ، مج 6،مرجع سابق ،ص 147

([3]) محمد شديد : مرجع سابق، ص ص 96 – 97

([4]) المرجع السابق ، ص 97

الفصل الثالث

الفصل الثالث

المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية

1967 – 1949

المبحث الأول : المشاريع الأمريكية للتسوية 1949 – 1956

المبحث الثاني : المشاريع الأمريكية للتسوية 1957 - 1963

المبحث الثالث : المشاريع الأمريكية للتسوية 1963 - 1967

المبحث الأول : المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1949 – 1956

1 - خطة "مكفي" Mcghee للتطوير الاقتصادي 1949

تمركزت نشاطات لجنة التوفيق الدولية خلال الأعوام (1949-1952) حول تحويل قضية فلسطين من قضية سياسية إلى قضية شعب ،سلب منه وطنه بفعل قوى غاشمة ، فطــرد أبناؤه فأصبحوا لاجئين ، إلى قضية إغاثة وإعاشة وتوطين .... من خــلال لجنــة التوفيــق الدولية ، قدمت الولايات المتحدة مقترحات وخطط ، عرفت منها خطة مكفـــي Mcghee أو خطة التطوير الاقتصادي للشرق الأوسط. ونصت على[1] :-

1. تتأسس التسوية على حل مشكلة اللاجئين من خلال عملية توطين واسعة فـــي نطـــاق برنامج عام لتطوير المنطقة
2. تتعهد الولايات المتحدة بتقديم معظم نفقات البرنامج
3. يطلب من إسرائيل إعادة مائة ألف لاجئ إلى بلادهم وقد قام مساعد وزير الخارجيـــة الأمريكية جورج مكفى George Mcghee بزيارة إلى بيروت فـــي يونيـــو /حزيـــران 1949 ليعرض خطته "خطة التطوير الاقتصادي للشرق الأوسط"وتقضي الخطـــة بتقـــديم مساعدات اقتصادية وتكنولوجية إلى الدول العربية المرشحة لتوطين اللاجئين بـــدلاً مـــن إعادتهم إلى فلسطين (2). على يد وكالة تشرف عليها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وهذه الدول العربية التي سيعاد توطين اللاجئين الفلسطينيين فيها " ستنال مساعدات مالية " (3) وقد طلب مكفى Mcghee عودة مائة ألف لاجئ فقـــط مـــن أجـــل تـــذليل العقبـــات السياسية، وقد اشترطت إسرائيل اعترافاً شاملاً بها، وتوطين العائدين وفق رغبتها، ثم مـــا لبثت أن تراجعت عن موقفها، وانتهت هذه الخطة إلى الفشل[4] كما رفضت الدول العربية

---

(1) Michael Jansen, The United States and the Palestinian People. Beirut. 1970, P130.

(2) I Bid , p 130

(3) New York Times, June12.1949. P16, .

(4) Michael Jansen, The United States and the Palestinian People.o p . cit. p.130.

هذه الخطة لأنها تتعارض مع القرار رقم (194) (الدورة 3)، إذ تحرم اللاجئين من حـــق الخيار الحر بالعودة إلى فلسطين[1] وقد عبر مكفي Mcghee أمام لجنة مجلس النـــواب للشؤون الخارجية في 16 فبراير / شباط 1950 عن قلقه بشأن العلاقة بين وجود اللاجئين الفلسطينيين ومستقبل المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط... [2]

2 - بعثة "غوردن كلاب" للمسح الاقتصادي 1949:

شكلت لجنة فرعية للبحث الاقتصادي تابعة للجنة التوفيق الدولية في أغــسطس / آب 1949 برئاسة الأمريكي غوردن كلاب[3]، وعضوية ممثلين عن فرنسا وبريطانيـــا وتركيـــا. وعملت البعثة الاقتصادية بصورة مستقلة عن لجنة التوفيق[4] لمتابعة مـــا يـــسمى بمـــشروع التطوير الاقتصادي. وقالت أنها واجهت صعوبات سياسية واقتصادية، وأن كلا الطرفين غير مهيأ لخطط اقتصادية لتطوير مصادر المياه[5]، واقترحت اللجنة إيجاد سلسلة من مـــشروعات صغيرة تتضمن: أعمال ري صغيرة، بناء طرق، بناء سدود صغيرة، وهـــذا بـــدوره ســـيخلق استخداماً مباشراً .. لبعض اللاجئين وتجربة مفيدة لأولئك الذين يديرون البرنامج، مما يخلـــق قاعدة لمشروعات أوسع. [6]

وفي 16 نوفمبر / تشرين الثاني 1949، قدمت البعثة تقريراً للجمعية العامـــة للأمـــم المتحدة، أوصت فيه بتشكيل وكالة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، وتزويدها بمبلـــغ 49 مليـــون دولار، لتتعهد بتنفيذ برنامج العمل والإغاثة، في مدة 18 شهراً، وقد ساهمت الولايات المتحدة بمقدار 70 % من نفقات الوكالة . [7]

وفي أكتوبر / تشرين الأول1950 ، اقترحت لجنة التوفيق الدولية في تقرير رفعتـــه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أن تقوم إسرائيل بإعادة قسم من اللاجئـــين الفلـــسطينيين إلـــى إسرائيل بما لا يتعارض مع مصالحها، وبالتعويض المباشر عن ممتلكـــات البقيـــة، وباتخـــاذ الإجراءات اللازمة من قبل الدول العربية وغيرها، من أجل دمج الفلسطينيين في المجتمعـــات

---

(1) د. محمد شديد، مرجع سابق، ص101.

(2) منير الهور وطارق الموسى ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 82/47، ص34.

(3)Michael Jansen, The United States and the Palestinian People. Beirut. 1970, P130.

(4) د.محمد شديد، مرجع سابق، ص101.

(5) Michael Breucher, Decisions in Israel Foreign Policy, London, 1974, P193.

(6) I Bid. P193.

(7) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، المجلد الأول، 1947-1974، قرارات الجمعية العامة، القرار رقم (302) (الدورة 4) بتاريخ 8ديسمبر / كانون **أول 1949، ص ص21-24.**

التي وفدوا إليها، وذلك بمساعدة هيئة الأمم مالياً وفنيا ً,[1] وفـــي 10 أغــسطس / آب 1951 دعت لجنة التوفيق الدولية حكومات كل من إسرائيل ومصر والأردن ولبنـــان وســـوريا إلـــى حضور مؤتمر باريس والذي عقد في 13 سبتمبر / أيلول 1951 وتقدم رئيس اللجنة ،

"آلي بالمر" بمذكرة* إلى الوفود العربية والوفد الإسرائيلي كل على حده شـــرح فيهـــا أهداف اللجنة من مباحثات المؤتمر والتي كان من ضمنها :- [2]

1. تسوية حقوق الأشخاص وأوضاعهم، خاصة فيما يتعلق بإعادة توطين اللاجئين، ودفـــع التعويضات عن الخسائر الناجمة عن القتال.
2. حل المشكلات المتعلقة بحقوق وواجبات الدول المعنية...
3. الاتفاق بين الأطراف المعنية على احترام حق كل منها في التمتع بـــالأمن، والامتنـــاع عن القيام بأية أعمال عدائية، والعمل من أجل السلام الدائم في فلسطين[3]

وافقت الدول العربية على المذكرة مع إصرارها على ضرورة موافقة إسرائيل علـــى إعادة اللاجئين كشرط أساسي لأية تسوية. وقد رفضت إسرائيل هذه الاقتراحات بطريق غيـــر مباشر وأقصد بذلك من خلال عرضها شروطاً تعجيزية رفضتها الـــدول العربيـــة. والجـــدير بالملاحظة هنا أن "بالمر" رئيس اللجنة ، قدم هذه المقترحـــات بعـــد أن أصـــدرت الولايـــات المتحدة وبريطانيا وفرنسا البيان الثلاثي في 25 مايو/ آيار 1950 والذي تعهـــدت فيـــه هـــذه الدول، بحماية حدود إسرائيل القائمة وبالمحافظة على تفوقها العسكري النوعي علـــى الـــدول العربية مجتمعة[4]، مما أدى بإسرائيل إلى رفض مقترحات اللجنة الدولية، رغم أنهـــا تـــصب في خانة المصالح الإسرائيلية، وتنسف حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة إلى وطنه.

3 - مشروع "جون بلاند فورد" الأمريكي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين 1951-1952.˙

في 28 نوفمبر / تشرين الثاني 1951، طلب جون بلاند فورد، مدير الأونـــروا UNRWA من الجمعية العامة تأمين مبلغ 250 مليون دولار لتمويل برنامج لمساعدة حكومـــات الـــشرق

(1) ليلى سليم القاضي: تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي 1972/1948، شؤون فلسطينية العدد 22 ، بيروت، يونيو/ حزيران 1973، ص84.
***) أنظر تفاصيل المذكرة في : عبده الأسدي ، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، صامد الاقتصادي، العدد 101 تموز/أب / أيلول 1995، ص ص64-66.**
(2) عبدة الأسدي : مرجع سابق، ص ص62-65.
(3) ليلى سليم القاضي : تقرير حول مشاريع التسويات السليمة ... مرجع سابق، ص ص84-86.
(4) انظر نص التصريح الثلاثي في : ملف وثائق فلسطين. مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية – الجزء الثاني، مرجع سابق، ص1077..
˙) انظر ملف وثائق فلسطين ، مرجع سابق ، الوثيقة رقم (265) ص1091.

الأدنى في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين وإعادة دمجهم[1]. وقد أقرت خطته في قـرار الجمعية العامة رقم (513) (د 4) في 26 يناير/ كانون الثاني 1952، دون الإخلال بأحكام الفقرة

(11) من القرار (194) (د3) أو الفقرة4 من القرار رقم (393) (د5) في ديسمبر / كانون الأول 1950. [2] لكن أهداف هذا المشروع لم تتحقق بسبب الـرفض الفلسطيني و العربـي لمشاريع الحلول الأنسانية .

4 - مشروع جونستون 1953 – 1955[*]

خلال بداية فترة حكمه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية والتي امتدت من 20 يناير / كانون ثاني 1953 إلى 5 مارس/ آذار 1961 أرسل الرئيس "دوايت ديفيد ايزنهـاور" بعثـة خاصة برئاسة السفير "اريك جونستون" Eric Johnston من إدارة التعاون التقني إلى الشرق الأوسط. وذلك لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بأسلوب اقتصادي يتجنب بسهولة عقبات حـل سياسي [3] ، ويقضي الحل الاقتصادي باستغلال مياه الأردن في مشاريع الري وتوليد الطاقـة الكهربائية لتوفير فرص عمل للاجئين الذين سيميلون نحو إعادة توطينهم ولهذه الخطة مزايـا اقتصادية ومردود سياسي إذ قال الرئيس "ايزنهاور": لدي قناعة تامة بأن قبول خطـة شـاملة لتطوير وادي الأردن سيساهم مساهمة عظيمة في استقرار الشرق الأدنى[4] ، وعلى الرغم من أن الدول العربية لم تكن على استعداد لقبولها، فقد كان جونستون يعلق الآمال على تخـصيص مساحات كبيرة من الأراضي المروية في الأردن للاجئين بحيث تستوعب نحو ثلـث عـددهم الإجمالي[5] ، وكان وزير الخارجية الأمريكي John Foster Dalles مقتنعـاً بـأن بعـض اللاجئين يمكن توطينهم في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، لكن أغلبيتهم يمكن دمجهـا بسهولة أكثر في حياة المجتمعات العربية المجاورة ولكي تتم عملية إعادة التوطين لا بـد مـن تحقيق مشاريع للري.

---

(1) Harry N. Howard "The development of United States Policy in the Near East. South Asia. And Africa. 1951 – 1952. Department of State Bulletion xxvii.702 (Dec.8.1952) P.98.

(2) قرارات الجمعية العامة مرجع سابق ،قرار رقم 194، ص ص18-19 والقرار رقم (513 (د6) ص ص29-30.

(*) أنظر ملف وثائق فلسطين، مرجع سابق، الوثيقة رقم (273) ص ص 1107 – 1110.

(3) Michael Jansen, The United States and the Palestinian People. O.P. cit. pp143-144.

(4) د. محمد شديد، مرجع سابق ، ص108..

(5) Eric Johnnston. Mission to the Middle East. Department of state Bulletin.

وقد قدرت كلفة المشروع ب 121 مليون دولار، ستقدم معظمها الولايات المتحدة[1] ، وقامت مؤسسة "تشارلزمين" الأمريكية الهندسية ، بوضع مشروع التنمية الإقليمي لنهر الأردن واستهدف المشروع تصفية قضية الشعب الفلسطيني تصفية سياسية[2] ، ورغم المحاولات الحثيثة لفرض هذا المشروع طوال السنوات 1953-1955، إلا أنه فشل إذ رفضته لجنة الخبراء العرب، والتي عارضت مبدأ تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا لأن معظم مياه هذه البحيرة يقع تحت سيطرة السلطة الإسرائيلية بينما تنبع هذه المياه من أراضي الدول العربية المجاورة لفلسطين المحتلة .[3]

وهذا المشروع لا يعير أي اهتمام للاعتبارات السياسية، كما أنه لا يحاول قط أن يكيف مقترحاته وفقاً للحدود السياسية الراهنة "وقد أطلق عليه " مشروع الأنماء الموحد لموارد مياه نهر الأردن. [4]

وقد جاء في المادة الأولى من نصوص هذا المشروع التالي:

ينفذ المشروع على خمس مراحل، تستغرق كل مرحلة منها سنتين أو ثلاثة، وتقدر تكاليف المشروع بنحو مائة وثلاثين مليون دولار، ينفق منها نحو ثلاثين في المائة على توليد الطاقة الكهربائية وبناء محطاتها[5]، لقد كانت مسألة توطين الفلسطينيين إحدى استهدافات هذا المشروع الأمريكي، لذلك فقد رفض مشروع جونستون عربياً وشعبياً ورسمياً، ورفضه الفلسطينيون بشدة .

الموقف الفلسطيني من مشروع جونستون:

في 20 يوليو / تموز 1955، اتخذ مؤتمر اللاجئين الفلسطينيين المنعقد في القدس قراراً بالإجماع جاء فيه : "يرفض اللاجئون الفلسطينيون كل مشروع أو تفكير يرمي إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وحل قضية فلسطين حلاً لا يحقق المطالب الوطنية، كما يرفضون مشاريع الإسكان ومشروع جونستون الذي يؤدي في النهاية إلى عقد صلح مع إسرائيل أو التعاون معها. [6]

---

(1) أمريكا والصراع العربي – الإسرائيلي منذ عام 1948، الأرض (دمشق) العدد السادس 1982/12/7، ص33.
(2) عبده الأسدي ، مرجع سابق، ص66.
(3) المرجع السابق ، ص 66
(4) منير الهور، و طارق الموسى، مرجع سابق، ص51.
(5) أنظر تفاصيل مشروع جونستون في ملف وثائق القضية الفلسطينية، مرجع سابق، وثيقة رقم 273، ص ص1107-1110.
(6) أنظر نصوص قرارات مؤتمر اللاجئين الفلسطينيين في القدس، واللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين في قطاع غزة،في "مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية"، مرجع سابق ص53.

وفي مذكرة أرسلتها اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين في قطاع غزة إلى رؤساء الحكومات العربية جاء فيها: "...... وها هو الاستعمار يأتي بمشروع "جونستون" الذي أعد لتوطين عرب فلسطين في البلاد العربية، وإعطاء إسرائيل كميات كبيرة من المياه العربية لاستصلاح الأراضي المغتصبة حتى تتسع ليهود آخرين يجلبون إليها من مختلف أنحاء العالم، فإذا ما وافقت الدول العربية على مشروع جونستون وأشباهه من مشاريع الاستعمار، لا تقضي به الدول العربية على فلسطين بالاندثار فحسب، بل تقضي به كل دولة من هذه الدول بالإعدام على شعبها بالذات[1] ، وهكذا تصدت الجماهير الفلسطينية لمؤامرة مشروع جونستون فأسقطته بوعيها وصمودها، لكن فشل مشروع جونستون لم يمنع الولايات المتحدة من مواصلة سياستها القائمة على الحل الاقتصادي للمشكلة الفلسطينية وليس الحل السياسي. وعن موقف الولايات المتحدة من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وكيفية إيجاد حلول لها فقد كانت الولايات المتحدة تذكر علناً بين حين وحين بأنها تود أن ترى إسرائيل وهي تسمح لعدد كبير من الفلسطينيين بالعودة إلى بيوتهم، كما أنها شاركت مراراً في تبني قرارات أصدرتها الأمم المتحدة عن عودة اللاجئين[2]، وكان قد سمح لنحو ثمانية الآف فلسطيني – أي أقل من 1% من مجموعة اللاجئين – بالعودة إلى إسرائيل كجزء من خطة لجمع شمل العائلات انتهى مفعولها في مارس / آذار 1953 .[3]

وكان وزير الخارجية الأمريكية "جون فوستر دالاس" قد ذكر في يونيو/ حزيران 1953 أنه "يعتقد أن من الممكن توطين بعض اللاجئين الفلسطينيين في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل. بيد أن معظمهم يمكن دمجهم حالاً في حياة الأقطار العربية المجاورة ".[4]

ولقد رأى موظفو الخارجية الأمريكية في عام 1953 أن عدد الفلسطينيين، الذين تجري إعادتهم هو بحدود مائة ألف لاجئ. ويقل هذا العدد عن 15% من مجموع اللاجئين[5] وبالرغم من موقف الولايات المتحدة الرسمي الذي يصب في صالح عودة محدودة على الأقل

---

[1] James P. Richards, "Continuation of Assistance to Arab Refugees" Statement made in Ad-hoc Political Committee of the UN General Assembly on 4 Nov. 1953, US. Department of state Bulletin, Vol.29(30Nov. 1953), PP.759-761

[2] دبورا جرنر: فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلنتون، مرجع سابق ، ص138.

[3] Dulles: "Report on the Near East " P.832.

[4] Foreign Relations of the United states 1952-1954. P1272.

[5] I bid , p 1272 .

للاجئين، والتصريحات الشخصية الموجهة إلى الإسرائيليين "بأن علـيهم قبـول مبـدأ عـودة اللاجئين بطريقة ما " [1] ، فإن صناع القرار في الولايات المتحدة لم ينظـروا فـي اسـتخدام العقوبات للضغط على إسرائيل بشأن هذه المسألة. وقد صدت إسرائيل فكرة عـودة اللاجئـين بأمور أمنية وصعوبات اقتصادية. ولم تقم الولايات المتحدة بدفع هذه القضية إلى الأمام. وفـي الواقع كانت هناك خلال رئاسة ايزنهاور مباحثات قامت بهـا أمريكـا ودارت حـول عـودة اللاجئين والتعويض عليهم، إنما لم يحصل أي تقدم على أي من الموضوعين.[2]

لقد علق الرئيس أيزنهاور "الأمال على مهمة "إريك جونستون" الممثل الشخـصي لـه في استكشاف إمكانات الاستخدام المشترك لنهر الأردن مـن قبـل الأردن ولبنـان وسـوريا وإسرائيل لأغراض الري والكهرباء المائية[3] ، فإذا أمكن استخدام نهر الأردن لتوسيع رقعـة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية ولا سيما الأردن يكون من الممكن عندئـذ إعـادة توطين اللاجئين الفلسطينيين من دون وضع أعباء جديدة غير معقولـة علـى عـاتق الـدول العربية المضيفة لهم وليس عودة عدد غير قليل من الفلسطينيين إلى ديارهم، وهو الحل الـذي تفضله بوضوح الولايات المتحدة .[4]

وبالرغم من إفشال الفلسطينيين والعرب لمشروع "إيريك جونستون" استمرت الجهـود الأمريكية لتمرير مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، على أنها مشاريع حل لمشكلة اللاجئين ، فقد حاول مدير الأونروا UNRWA * الأمريكي "جون بلاند فورد" بـين عـامي 1951-1953، تمرير مشروع لتوطين اللاجئين بكلفة 250 مليون دولار، لكن الـرفض الفلـسطيني والعربي لهذا المشروع وغيره من المشاريع الأمريكية قد حال دون تنفيذها، حيث أن الـدور الأمريكي كان يستهدف تحويل قضية الشعب الفلسطيني التي هي في الأساس قـضية سياسـية إلى قضية إنسانية أخلاقية.

واصلت الولايات المتحدة محاولاتها لطمس المعالم السياسية لقضية الشعب الفلـسطيني من خلال طرحها لمشاريع إنسانية فشلت هي الأخرى لأن الإدارة الأمريكية لـم توجـه – أي مجهود حقيقي نحو حل المشكلة الفلسطينية. رغم قوة نفوذها والتي لم تستخدمها بشكل بناء.[5]

---

[1] دبورا جرنر، مرجع سابق، ص140.
[2] دبورا جرنر، مرجع سابق ، ص141.
[3] المرجع السابق، ص142.

U.S. Policy on Palestine From Wilson To Clinton
[4] Dulles, "Report on the Near East. " PP. 831-835.
(*) UNRWA وهي اختصار United Nations Relief and Works Agency = الأونروا
[5] William Stivers, America's Confronation with Revolutionary Change in the Middle East 1948-1983. (New York: st. Martin's press 1986) p.26

وهكذا نجد ان أسرائيل تستغل عدم توازن السياسة الأمريكية تجاه أطراف الصراع ، و تنكرها للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، لتتمادي في غطرستها العسكرية و رفضها الإعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطنيين ، و التي أقرتها الشرعية الدولية.

5 - "مشروع جاما" 1955:

كان الرئيس جمال عبد الناصر قائد ثورة 23 يوليو/ تموز 1952 في مصر، قد صرح في أوائل أغسطس/ آب 1954 عن حاجة مصر للسلام لكي تتفرع لحل مشاكلها الداخلية. واقترح قيام الولايات المتحدة بدور الوسيط بين الدول العربية وإسرائيل وقال إن مصر تريد أن تنهي التوتر مع إسرائيل شريطة أن يتم تنفيذ قرارات هيئة الأم المتحدة.[1]

وعليه كلفت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ثلاثة من عناصرها الخبراء في قضايا الشرق الأوسط وهم : (مايلز كوبلاند) و(كيرميت روزفلت) و (روبرت اندرسون) للقيام بهذه المهمة[2] ، وخرج ثلاثتهم بمشروع عرف باسم (جاما) وفيه يقوم كوبلاند وروزفلت بعقد سلسلة من اللقاءات والمحادثات مع الرئيس عبد الناصر لتحديد موقف أساسي تنطلق منه المفاوضات العربية الإسرائيلية، ويجري خبيران أمريكيان آخران محادثات مماثلة مع بن غوريون لتحديد موقف إسرائيل بشكل أساسي مشابه لما قد يتوصل إليه زميلاهما في الموقف المصري.[3]

ثم يقوم إندرسون " بتضيق شقة الخلاف بين الموقفين المصري والإسرائيلي، ثم يتم ترتيب اجتماع سري بين عبد الناصر وبن غوريون في يخت خاص في البحر الأبيض المتوسط لتقريب وجهات النظر وسد الفجوة بين الطرفين[4] ، ويذكر كوبلاند أن روزفلت حصل على موافقة عبد الناصر على هذه الترتيبات مع إصرار الرئيس على نقطتين:

1. يجب أن تحصل مصر على أكثر من مجرد ممر يربطها بالأردن ويتم تحديد عرض هذا الممر في المفاوضات مع إسرائيل – وذلك لتأمين اتصال إقليمي بين أفريقيا وأسيا العربية.

---

(1) **ليلى القاضي: تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي 48-1972 شؤون فلسطينية، بيروت، يونيو / حزيران 1973، العدد 22 ، ص84. .**

(2) **Anthony Nutting, Nasser, 1972, PP. 44-46.**

(3) **د. مهدي عبد الهادي: مرجع سابق ، ص204.**

(4) **المرجع السابق ، ص 204.**

2. لتحقيق السلام يجب على إسرائيل أن تقبل بحل مشكلة اللاجئين، وفقاً لقرارات هيئة الأمم المتحدة إلا أن إسرائيل رفضت ذلك نتيجة رفض بن غوريون مناقشة التفاصيل المتعلقة بالتنازلات الإسرائيلية .[1]

ويذكر "مايلز كوبلاند": "إن مشروع جاما فشل بسبب تصلب بن غوريون الذي رفض مناقشة التفاصيل المتعلقة بالتنازلات الإسرائيلية مع "اندرسون" وقال له "إن وظيفتك أن تعمل على عقد اجتماع بيني وبين عبد الناصر، وإذا كنت سأقدم أية تنازلات فإني سأقدمها له وليس لأي شخص آخر. [2]

وفي مذكراته يقول بن غوريون : " إن عبد الناصر كان يقوم بهذه الاتصالات من أجل كسب الوقت، وليتيح لجيشه استيعاب السلاح* السوفيتي الجديد " [3]، كما تحدث عن الرسائل المتبادلة بين مصر وإسرائيل في عام 1953 بهدف تخفيف حدة التوتر بين الطرفين . لقد فشلت هذه المحاولات، ولم يكتب لها الاستمرار . وقد يكون من الأسباب المباشرة في إخفاقها قيام وزير الدفاع موشى دايان بهجوم على غزة في ابتداء عام 1955 . [4]

ويذكر محمد حسنين هيكل أن الرئيس الأمريكي ايزنهاور أوفد في غضون 1955 (روبرت اندرسون) إلى القاهرة حاملاً رسالة تفيد في جملتها " أن الولايات المتحدة ترغب في حل المشكلة الفلسطينية وإنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل" [5]، ويضيف هيكل أن عبد الناصر بسط وجهة نظره للمبعوث الأمريكي في أن أساس أي حل يجب أن يستند على "مشروع التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947 . [6]

ويخرج هيكل بنتيجة مؤداها :

" أن أندرسون بذل قصارى جهده، ولكنه كان في المقام الأول – محكوماً بالفشل لأن الإسرائيليين لم يكون ينوون – بالقطع الرجوع إلى الحدود المقررة بموجب مشروع التقسيم . [7]

---

(1) منير الهور، و طارق الموسى: ، مرجع سابق، ص49

أنظر أيضاً : مايلز كوبلاند : لعبة الأمم – دار الفكر ، بيروت ، 1970 ، ص 88.

(2) مايلز كوبلاند: لعبة الأمم، دار الفكر ، بيروت، 1970/ أنظر أيضا. د مهدي عبد الهادي ، مرجع سابق ، ص201.

*) عقدت مصر عام 1955 صفقة عرفت بصفقة الأسلحة التشيكية على أثر عدوان إسرائيل على غزة في 28/فبراير 1955

(3) دافيد بن غوريون : مذكرات نشرتها جريدة معاريف : في 2، 9، 16، 23 من شهر يوليو / تموز 1971.

(4)د. مهدي عبد الهادي، مرجع سابق ، ص202.

(5)محمد حسنين هيكل – عبد الناصر والعالم: دار النهار للنشر، بيروت ، 1972، ص 203.

(6)المرجع السابق ، ص 204.

(7) المرجع السابق، ص 205.

و مما لا شك فيه أن إسرائيل ترفض تطبيق قرارات الشرعية الدولية ، لإحساسها بالقوة ، و لعدم وجود قوة ضغط دولية تجبرها علي ذلك ، لا سيما وأن الولايات المتحدة لا تسعي لتسويه حقيقية للقضية الفلسطينية.

6 - مشروع دالاس 1955-1956

واصلت الولايات المتحدة الأمريكية مساعيها الإنسانية لحل المشكلة الفلسطينية وذلك بعرض قدمه وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس John Foster Dulles لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي وذلك من خلال تصفية القضية الفلسطينية والتي اعتبرتها الإدارة الأمريكية "مشكلة لاجئين " ففي مؤتمر صحفي عقده دالاس في 26 أغسطس / آب 1955 حول الشرق الأوسط عبر عن وجهة نظر بلاده في حل الصراع العربي – الإسرائيلي من خلال العناصر الرئيسية التالية:

1. **قضية اللاجئين الفلسطينيين**: وضع حد لبؤس مليون لاجئ فلسطيني، مما يستدعي تأمين حياة كريمة لهم عن طريق عودتهم إلى وطنهم الأول ضمن حدود الممكن.[1] وتوطينهم في المناطق العربية الموجودين فيها وظل دالاس طوال عام 1955 يشدد على إعادة التوطين من خلال مشاريع تنمية المياه وأهمل مطالب اللاجئين والحكومات العربية بالعودة إلى الوطن.[2] وقال إن العودة إلى الوطن ستتحقق إلى " الحد الذي يكون ممكناً. [3] ومن أجل التوطين رأي دالاس أنه لا بد من استصلاح المزيد من الأراضي من خلال مشاريع الري، وإيجاد عمل مستقر وثابت للاجئين، ودفع تعويضات إسرائيلية إلى اللاجئين ويتم تمويل هذه التعويضات بقرض دولي تساهم الولايات المتحدة فيه بشكل رئيسي.[4] وبذلك يكون دالاس قد التزم بتوصيات بعثة الاستقصاء إلى الشرق الأوسط 1955 التابعة لمجلس النواب والتي كانت برئاسة النائب فوريس.[5] والتي كان

---

(1) **عبدة الأسدي: مرجع سابق، ص68.**

(2) **" The Middle East. " Speech by John Foster Dulles on August 26.1955. Department of state Bulletion. (September 5. 1955). 379.**

(3) **I bid** **أنظر أيضاً د. محمد شديد، مرجع سابق ، ص110 / أنظر أيضاً ليلى القاضي، مرجع سابق، ص 84 .**

(4) **د. مهدي عبد الهادي: مرجع سابق، 204.**

(5) **US Congress House. Committee on Foreign Affairs. Op. Cit March 24,1955. P.8.**

من ضمنها " إنه بينما ينبغي للولايات المتحدة المساعدة على تخفيف معاناة اللاجئين، فإنه لا ينبغي لها أن تتحمل مسؤولية إعادتهم إلى وطنهم.[1] وأعربت عن اعتقادها أنه لا يمكن إيجاد حل دائم إلا من خلال إعادة التأهيل والتوطين.[2]

2. **مشكلة الخوف**: رأي دالاس أنه يجب إزالة الخوف الذي يسيطر على دول المنطقة مما يجعلها عاجزة عن الشعور بالأمن والاطمئنان.[3] وشدد على أن التغلب على هذا الخوف والوصول إلى الشعور بالأمان لا يمكن أن يتحققا بجهود دول المنطقة وحدها، بل يتطلبان إجراءات جماعية هدفها ردع أي عدوان بشكل قوي وحاسم. وأعلن دالاس عن استعداد الولايات المتحدة للدخول في معاهدات رسمية (أحلاف) لمنع أي عمل من قبل أي من الطرفين من شأنه تغيير الحدود بينهما بالقوة بالإضافة إلى كبح مثل هذا العمل.[4]

وهكذا كان هدف الولايات المتحدة هو حماية إسرائيل وعدم تغيير حدودها تطبيقاً للبيان الثلاثي الصادر عن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا(1950) وحيث أن مآرب الإدارة الأمريكية لم تكن خافية على الدول العربية وخاصة الراديكالية (الثورية) منها وتحديداً مصر وسوريا فقد رفضت كلاهما السياسة الأمريكية القائمة على التبعية ورفضها الانضمام إلى الأحلاف، ولعبت سوريا ومصر دوراً هاماً في إفشال حلف بغداد عام 1955-1956.

3. **مسألة رسم الحدود**: يجب التوصل إلى حل لمشكلة الحدود باعتبار أن خطوط الهدنة التي تفصل إسرائيل عن الدول العربية ناتجة عن اتفاقات لجنة الهدنة، عام 1949، ولا تشكل حدوداً دائمة، وبذلك تصبح مسألة ترسيم الحدود من أهم المسائل التي يجب حلها من أجل الوصول إلى تسوية سلمية بين الدول العربية وإسرائيل، وأمريكا على استعداد للمساهمة في عملية البحث عن حل لمشكلة الحدود، وهذا الحل سيمهد لحل بقية القضايا بما فيها قضية القدس.[5]

---

(1) د. محمد شديد ، مرجع سابق، ص 111.
(2) د. مهدي عبد الهادي : مرجع سابق ، ص204.
(3) ليلى القاضي، مرجع سابق، ص 84 .
انظر أيضاً:د. مهدي عبد الهادي، مرجع سابق ، ص 204.
(4) عبده الأسدي: مرجع سابق، ص68.
(5) د. مهدي عبد الهادي : مرجع سابق ، ص204 . أنظر أيضاً عبده الأسدى : مرجع سابق، ص68.
ليلى القاضي، مرجع سابق، ص84.

وباستعراض بنود مشاريع دالاس يمكن التأكيد على أن واضعي هذا المشروع مصممون على اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي الذي هو أصلاً نزاع سياسي هو مسألة إنسانية وأخلاقية وحلها يكمن في التوطين. وهو استمرار للمشاريع الأمريكية لتصفية قضية فلسطين كما أن الدعوة إلى إقامة أحلاف عسكرية إقليمية بقيادة أمريكية هدفها تحقيق استمرارية وجود الكيان الصهيوني وبشكل شرعي وقانوني.وقد أصدر كل من الرئيس الأمريكي داويت أيزنهاور ورئيس الوزراء البريطاني أنطوني ايدن في فبراير / شباط 1956 بياناً مشتركاً على أثر اجتماع تم بينهما أكدا فيه على خطة دالاس.

موقف الجامعة العربية من خطة دالاس [1]

علقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ذلك الحين على خطاب دالاس.[2] وكان من جملة هذه التعليقات، العبارات التالية:

1. إنه تخلي عن قرارات الأمم المتحدة الأمر الذي تدعو إليه إسرائيل ومن يناصرها.
2. تجاهل قرارات مؤتمر باندونج* الذي يطالب بتنفيذ هذه القرارات.
3. نقل قضية فلسطين من المجال الدولي الواسع الذي سمح لكثير من الأمم الصغيرة والمحايدة بالتفاهم والتكتل إلى أيدي الولايات المتحدة وبريطانيا ومن يشايعهما في سياستهما.
4. إنه سعى لإيجاد نوع من السيطرة على منطقة الشرق الأدنى دعاة "إيدن" شكلاً جديداً من الضمانات، ودعاة دالاس ارتباطات تعاهدية رسمية لمنع الاعتداء.

موقف الحكومة الإسرائيلية من خطة دالاس

أما رأي حكومة إسرائيل في مقترحات دالاس فقد أعلنه موشي شاريت عندما كان رئيساً للحكومة فقال :

" إنه يرى أساساً إيجابياً في الاستناد إلى مقترحات مستر دالاس في أن يكون الوضع في المستقبل بين إسرائيل والبلاد العربية قائماً على قاعدة للسلم ورحب بإمكانية التوصل إلى ذلك دون أن يضحي أي من الفريقين بمصالحه الخاصة.[3]

---

[1] أنظر خطاب جون فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا في مجلس الشؤون الخارجية في 26 أغسطس / آب 1955، ملف وثائق فلسطين، مرجع سابق، الوثيقة رقم (284) ص ص 1165- 1169.

أنظر أيضاً : Document on International Affairs, 1955

[2] تعليق الجامعة العربية على خطاب دالاس ، ملف وثائق فلسطين، مرجع سابق، ص 1169

[*]) مؤتمر باندونج: عقدته مجموعة دول عدم الانحياز عام 1955، وكان أبرز زعمائها جمال عبد الناصر ، "مصر" جواهر لال نهرو "الهند" جوزيف بروز تيتو "يوغسلافيا"." شواين لاي " الصين الشعبية .

[3] أنظر ملف وثائق فلسطين، مرجع سابق، تعليق حكومة إسرائيل على خطاب دالاس، ص1169

وجاء في بيان الحكومة الإسرائيلية في 11سبتمبر/أيلول 1955

1- استعداد إسرائيل لمناقشة موضوع إدخال بعض التعديلات المتبادلة مع جيرانهـــا العرب.

2- ليست مستعدة لتقديم أية تنازلات بالنسبة للأرض وخاصة في النقــب لأهميتهـــا بالنسبة لإسرائيل بسبب ثروتها المعدنية ومرفأ ايلات (العقبة).

3 - لا تعديل لخطوط الهدنة الحالية.[1]

---

[1] د. مهدي عبد الهادي : مرجع سابق ، ص ص 205-206

المبحث الثاني :مشاريع التسوية الأمريكية 1957 - 1963

مشروع إيزنهاور(*) 1957 - 1958

بعد فشل العدوان الثلاثي الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في 29 أكتوبر/تشرين الأول 1956 على مصر وقطاع غزة تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع إيزنهاور في 5 يناير/ كانون ثاني 1957، وقد دعا إلى:

1- تقديم المساعدات المالية إلى الدول العربية من أجل التنمية الاقتصادية

2- الربط بين هذه المساعدات وبين مقاومة الشيوعية.[1]

3- دعم سياسة الأحلاف التي انتشرت في المنطقة وأهمها حلف بغداد 1955.[2]

4- ملء الفراغ في الشرق الأوسط .

وبعد فشل هذا المشروع، وبعد أحداث النصف الأول من عام 1958 والتي كان من أبرزها الحرب الأهلية اللبنانية عام 1958، وقيام الجمهورية العربية المتحدة من (مصر وسوريا) في22 فبراير سنة 1958 وقيام ثورة 14 يوليو/تموز 1958 في العراق ،أعاد أيزنهاور طرح مشروع جديد أطلق عليه اسم مخطط لسلام الشرق الأوسط.[3] ولم يشر أيزنهاور في مشروعه الذي تضمنه خطابه إلى قضية فلسطين أو قضية اللاجئين. بل شدد على ضرورة إنشاء مؤسسة تنمية عربية على أساس إقليمي.[4] وذكر أنه بمساعدة الأمم المتحدة تتاح الآن فرصة فريدة لبلدان الشرق الأوسط، لتجعل مصالح أمنها، ومصالحها السياسية والاقتصادية تتقدم بحرية.[5]

---

* أنظر رسالة أيزنهاور إلى الكونغرس الأمريكي في 5 يناير / كانون الثاني 1957 في ملف وثائق فلسطين، ج2، مرجع سابق، الوثيقة رقم (296)، ص ص 1195 – 1200.

(1) منير الهور،طارق الموسى: مرجع سابق ، ص58.

(2) عبدة الأسدي : مرجع سابق، ص69.

(3) المرجع السابق ، ص 69.

(4) منير الهور،طارق الموسى: مرجع سابق ، ص58.

(5) عبدة الأسدى ، مرجع سابق، ص69

وكان الرئيس الأمريكي قد تقدم بمشروعه إلى الدورة الاستثنائية الخاصة التي عقـدتها الجمعية العامة بشأن الشرق الأوسط. وقد ركز الكونغرس والبيت الأبيض على الحصول على موافقة العرب على "مشروع إيزنهاور"، وبالرغم من ذلك بقيت مسألة إعادة التوطين والتنميـة الاقتصادية أفضل وسيلة للحل من وجهة نظر صانعي السياسة الأمريكية* وبعد زيارة قام بها الشيخ "هيوبرت همفري" إلى الشرق الأوسط : زار خلالها بعض مخيمـات اللاجئـين التـي وصفها بأنها مرعبة وتشكل وضعاً جاهزاً للتحريض الشيوعي. قال : " إن حق العودة يجـب ترشيحه كحق التعويض وأن من سوء الحظ وعدم الحكمة أن تكون الدول العربية قد رفضت التعاون مع هذه الخطط.[1]

وتقييماً لحقبة الرئيس داويت أيزنهاور 1952 – 1960، يمكن القول "أن سلسلة مـن الفرص أفلتت من يد الولايات المتحدة لحل القضية الفلسطينية، إن لم يكن حلاً أمثل، فهو فـي الأقل أفضل – للفلسطينيين وللاستقرار الإقليمي وللعلاقات الأمريكية – العربية – مما آل إليه فعلاً في عقود لاحقة غير أن إدارة أيزنهاور لم تكن مستعدة للتوسط في حل للنزاع القائم بـين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية.[2]

ومن استقراء سياسة إيزنهاور على مدى ثماني سنوات يمكـن القـول أن اغتـصاب إسرائيل للأراضي العربية . وطرد أصحابها الشرعيين، لم يكن عاملاً مهماً في اعتبار صناع القرار في الولايات المتحدة . وفي هذا الصدد يشهد شاهد من أهله على صـحة هـذا الـرأي فيقول: " إن الأحداث التي وقعت في أعقاب أحداث السويس مباشرة عام 1956 ، تعطي فكرة عما كان من الممكن إنجازه لو أن إيزنهاور كان قد استعمل قوة نفوذه نيابة عن الفلسطينيين... لكن هناك فرقاً بين استعمال قوة نفوذ الولايات المتحدة من أجل مصلحة أوروبا المباشرة فـي النفط. ... أما معالجة القضية الفلسطينية فتتطلب الإحساس بمصير شعب عربي.[3] ومؤكد أن ذلك الإحساس كان مفقوداً لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة " .

لقد كان مشروع إيزنهاور لعام 1957 "يرمي إلى معالجة إمكانيـة وقـوع عـدوان شيوعي مباشر أو غير مباشر في الشرق الأوسط.[4] أي أنه لم يكن يقصد منه كما هو واضح معالجة القضية الفلسطينية سياسياً.

---

* أنظر تقرير الرئيس الأمريكي أيزنهاور إلى الكونغرس عن مشروع أيزنهاور لملء الفراغ في الشرق الأوسط، 9 مارس/آذار1957، 31 يوليو/ تموز1957، ملف وثائق فلسطين، وثيقة (303) ، ص ص 1203 - 1223.

(1) U.S. Congressional Record, 85th Cong. 1st sess. (1956) , May27.1957.P 7715

(2) دبورا جرنز: فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مرجع سابق، ص155.

(3) William Stiver, "Eisenhower and the Middle East ." Revoluating Eisenhower: American Foreign Policy in the 1950, PP215-216.

(4) John Foster Dulles: "Middle East Proposals," Statement made before the House Committee on Foreign Affairs, 7 January 1957, U.S. Department of state Bulletin, vol.36 (28 Jan. 1957) PP126-130.

لقد استبعدت الولايات المتحدة الأمريكية خيار الدولة الفلسطينية حسب قرارات الأمم المتحدة، وروجت لفكرة الخيار الأردني وحاولت تصوير القضية الفلسطينية على أنها مشكلة لاجئين فقط . وفي هذه الحقبة تمحورت أهداف السياسة الأمريكية طبقاً مشروع إيزنهاور لعام 1957 تجاه الشرق الأوسط حول دافعين أساسين:

الأول: الرغبة في ضمان وصول النفط إلى الحلفاء الأوروبيين.

الثاني: محاصرة ومنع أي تدخل سوفيتي في المنطقة.

والنتيجة المؤكدة أن هذه الفترة لم تشهد محاولات أمريكية لتسوية شاملة لجميع جوانب الصراع، وإنما شهدت محاولات متقطعة ومتفرقة تجاه تسوية مظاهر معينة له.[1] ولم تكن المحاولات التي شاركت فيها الولايات المتحدة ولجنة التوفيق الفلسطينية، أو المبادرات الأمريكية خارج الأمم المتحدة مثل محاولات كل من دالاس أو إيزنهاور سوى محاولات لتسوية جزئية تدور أساساً حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والتعويضات.[2]

مبادرة الرئيس الأمريكي كينيدي1961

لقد علق العرب الآمال على الرئيس الأمريكي جون كينـدي " 1961 – 1963 لاعتقادهم بأنه قد تفهم تعقيدات المسألة الفلسطينية، وأنه بصدد معالجة القضية بتجرد وموضوعية واستبشروا خيراً بالرسائل التي بعث بها إلى قادة مصر (الجمهورية العربية المتحدة) والعراق والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية، مؤكداً على رغبة الإدارة الأمريكية في حل مشكلة اللاجئين، والصراع العربي – الإسرائيلي بنزاهة وبجدية "نحن

أنظر أيضاً تقرير الرئيس إيزنهاور في ملف وثائق فلسطين، مرجع سابق، الوثائق رقم (298 و300 و 303) ص ص 1203-1223.
أنظر أيضاً :

William Stivers, America's confrontation with Revolutionary change in the Middle East, 1948 – 1983 (New York: st. Martin's Press, 1986) P.26.

(1) د. هالة أبو بكر سعودي: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967 – 1973، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 بيروت، حزيران / يونيو 1986، ص 65.

(2) **Abraham Ben – Zvi, "Regionalism and Globalism: The Patterns of American Relations toward the Middle East, 1950-1976" Journal of the Israeli Institute for the study of International Affairs, Vol. 15, nos. 3-4(30) PP109-110.**

مستعدون للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المأساوية على أساس مبدأ العودة إلى الوطن والتعويض عن الأملاك، ومساعدتهم في العثور على حل منصف لمشاريع تنمية مياه نهر الأردن، وأن نكون مساعدين على تحقيق تقدم في النواحي الأخرى لهذه المشكلة المعقدة".[1] وتبادل الرئيس جمال عبد الناصر عدة رسائل مع الرئيس جون كينيدي حول المشاكل والقضايا الدولية وحول النزاع العربي – الإسرائيلي الذي لم يحل.[2] وقد جاء في رسالة للرئيس جمال عبد الناصر للرئيس الأمريكي قوله: "اسمحوا لي أن أضع أمامكم الملاحظة الآتية، لعلها تساعد مترابطة على توضيح صورة سريعة للمشكلة. لقد أعطى من لا يملك وعداً لمن لا يستحق ثم استطاع من لا يملك ومن لا يستحق بالقوة وبالخديعة ، أن يسلبا صاحب الحق الشرعي حقه، فيما يملكه وفيما يستحقه.[3] ومن سوء الحظ يا سيادة الرئيس – أن الولايات المتحدة وضعت ثقلها كله في غير جانب العدل والقانون في هذه القضية، مجافاة لكل مبادئ الحرية والديمقراطية الأمريكية. وكانت اعتبارات سياسية محلية لا تتصل بالمبادئ الأمريكية بل ولا بالمصلحة الأمريكية ... لقد كانت محاولة اكتساب الأصوات اليهودية في انتخابات الرئاسة هي ذلك الدافع المحلي". [4] لكن تأييد الكونغرس المتواصل للموقف الإسرائيلي، ووقوع الانفصال بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) في 28سبتمبر/ أيلول 1961، أدى إلى ضياع مبادرة كينيدي الفلسطينية رغم أنه (كينيدي) شدد القول لبن غوريون في اجتماعهما في 30 مايو/ أيار 1961، أن خطته تنطوي على حل للمشكلة ذى ثلاث شعب: العودة وإعادة التوطين في الأقطار العربية وضمانات كافية الأمن لإسرائيل.[5]

كان الرئيس الأمريكي جون كينيدي قد تفهم تعقيدات القضية الفلسطينية ، و سعى لحل القضية انطلاقا من حق العودة للاجئين الفلسطنيين إلى ديارهم و التعويض عن الأملاك . و قد

---

(1) أنظر رسالة جون كيندي إلى عبد الناصر في 11 مايو 1961 ملف وثائق فلسطين، الوثيقة رقم (310) ص ص 1249-1259.

New York Times, June 26.1961. P2.

أنظر أيضاً : ملف وثائق فلسطين ، مرجع سابق، الوثيقة رقم (307) رأي كيندي في الوضع في الشرق الأ،سط، نقلاً عن كتاب استراتيجية السلام 1960، ص ص1231 – 1235. Strategy of Peace, by J. Kennedy

(2) محمد حسنين هيكل: عبد الناصر والعالم ،مرجع سابق/ د. مهدي عبد الهادي : المسألة الفلسطينية ..، مرجع سابق ، ص115.

(3) فقرة من رد عبد الناصر في 18 أغسطس/ آب 1961 على رسالة كيندي/ الخطابان المتبادلان بين الرئيس كيندي والسيد جمال عبد الناصر في 11 مايو / آيار 1961 في ملف وثائق فلسطين – الوثيقة رقم (310) ص ص 1249 – 1254.

(4) المرجع السابق ، ص ص 1249 - 1254

(5) دبورا جرنر، مرجع سابق، ص163.

رحب الفلسطنيون و العرب بالمبادرة و علقوا عليها الأمال، و لكن امالهم سرعان ما خابت ، بسبب رفض الأسرائيلين ، و اللوب الصهيوني ، و مجلسي النواب و الشيوخ للمشروع .

مشروع جوزيف جونسون 1961 وأحياء لجنة التوفيق الدولية 1963

قررت حكومة الولايات المتحدة في أغسطس/ آب 1961، أن ترشح الدكتور جوزيف جونسون رئيس مؤسسة كارنجي للسلام العالمي الأمريكية للقيام بدراسة عن مشكلة اللاجئين، وحتى تتسم مهمته بالطابع الدولي فقد تم تكليفه من قبل لجنة التوفيق الدولية.

وفي 2 أكتوبر / تشرين أول 1962، قدم جونسون اقتراحاً بحل يقوم على الإجراءات التالية: -

أولاً: يعطي كل رب أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار الحر، وبمعزل عن أي ضغط من أي مصدر كان بين العودة إلى فلسطين أو التعويض.[1]

ثانياً: ينبغي أن يكون كل لاجئ على علم تام بالأمور التالية:

أ. بطبيعة الفرص المتاحة له للاندماج في حياة المجتمع الإسرائيلي إذا هو اختار العودة.

ب. كمية أو قيمة التعويضات التي سيتلقاها كبديل إذا هو اختار البقاء حيث هو.[2]

ثالثاً: يتم حساب التعويضات على أساس قيمة الممتلكات كما كانت عام 1947 – 1948، مضافاً إليها الفوائد المستحقة.[3]

رابعاً : تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها إسرائيل بالإسهام في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات.[4]

خامساً: من حق إسرائيل أن تجري كشفاً أمنياً على كل لاجئ يختار العودة إلى أرضه.[5]

سادساً: يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطين فيها.[1]

(1) د. مهدي عبد الهادي : مرجع سابق ، ص225.
(2) منير الهور، و طارق الموسى، مرجع سابق، ص61.
(3) عبدة الأسدى: مرجع سابق، ص70.
(4) ليلى القاضي : تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي 1948 – 1972، شؤون فلسطينية، العدد 22، ص 84.
أنظر أيضاً د. مهدي عبد الهادي / منير الهور وطارق الموسى/ وعيدة الأسدي مراجع سابقة.
أنظر أيضاً: الموسوعة الفلسطينية : المجلد الثاني، ص ص 110-111.
(5) منير الهور وطارق الموسى: مرجع سابق ، ص61.

سابعاً : يحق لكل حكومة الانسحاب من هذا المشروع إذا اعتبرت أن فيه تهديداً لمصالحها الحيوية.[2]

ثامناً: يتم تطبيق المشروع بصورة تدريجية، كما أن التخلي عنه في منتصف الطريق لن يترك اللاجئين في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل الشروع في تنفيذه.[3]

الموقف العربي من مشروع جونسون:

لم ترفض الأقطار العربية مقترحات جونسون بشكل صريح، وإنما طالبت بضرورة موافقة إسرائيل على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين قبل الدخول في بحث أية تفاصيل.[4]

الموقف الإسرائيلي من مشروع جونسون:

رفضت إسرائيل مقترحات جونسون في نوفمبر/ تشرين الثاني 1962 على لسان وزير خارجيتها "جولدا مايرسون" مائير.[5]

رد فعل جوزيف جونسون:

على أثر فشل مشروعة، استقال الدكتور جوزيف جونسون من عمله في هيئة الأمم المتحدة في مطلع عام 1963.

إحياء لجنة التوفيق الدولية1963: [6]

في 20 نوفمبر / تشرين الثاني 1963، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع قرار يدعو لجنة التوفيق الدولية للاستمرار في مساعيها من أجل تنفيذ نص الفقرة (11) من قرار الجمعية العامة رقم (194) (د3) الصادر في 11 ديسمبر/ كانون الأول 1948، وقد تبنت اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المشروع الأمريكي، وأقرته في حين

---

(1) د. مهدي عبد الهادي: مرجع سابق، ص226.
(2) منير الهور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص61.
(3) عبده الأسدي، مرجع سابق، ص ص 70-71.
(4) ليلى القاضي: مرجع سابق ص 84 وما بعدها.
انظر الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني، ص ص 110-111.
(5) ليلى القاضي: مرجع سابق ، ص 84.
انظر أيضاً: الدكتور مهدي عبد الهادي ، مرجع سابق ، ص226/ أنظر أيضاً عبده الأسدي: مرجع سابق ، ص 72.
(6) د. مهدي عبد الهادي: مرجع سابق ، ص226.
انظر أيضاً: عبده الأسدي، مرجع سابق ، ص ص 70-71.
أنظر أيضاً : ليلى سليم القاضي: مرجع سابق، ص84. وما بعدها.

رفضت إسرائيل المشروع كلياً. وبذلك تم إحياء لجنة التوفيق الدولية. وقد جاء في قرار إحياء لجنة التوفيق الدولية رقم (1912) (د18) نص الفقرة (4) 3 ديسمبر / كانون الأول 1963.وتدعو الجمعية العامة لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين إلى مواصلة جهودها لتنفيذ الفقرة (11) من القرار (194) (د3).[1]

وفي تحليل للمشروع يمكن القول أنه يتعارض مع نص الفقرة (11) من القرار (194) (د3) الصادر عن الجمعية العامة. لأنه يخول اليهود الحق في رفض عودة من لا يؤتمن على أمن إسرائيل. ومعروف أن اللاجئين جميعهم في نظر إسرائيل يشكلون خطراً عليها. ويركز المشروع على كون المشكلة قضية لاجئين فحسب.

---

(1) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي ، المجلد الأول، 1947 – 1974، مرجع سابق، قرار الجمعية العامة رقم (1912) (د18) بتاريخ 3 ديسمبر / كانون أول 1963، الأرقام (3،4) ص ص 78-79.
انظر أيضاً: الدكتور مهدي عبد الهادي ، مرجع سابق ، ص226/ أنظر أيضاً عبده الأسدي: مرجع سابق ، ص 71.

المبحث الثالث :المشاريع الأمريكية للتسوية بعد حرب يونيو /حزيران 1967

توقفت المشاريع والمبادرات الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية خلال المرحلة الممتدة بين عامي 1963-1967، إذ لم تقدم الولايات المتحدة أي مشروع للتسوية، إلى أن كانت حرب الخامس من يونيو/حزيران 1967، فبدأت الولايات المتحدة، تقدم مشاريعها لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد وقف إطلاق النار في يونيو حزيران 1967.

حرب يونيو / حزيران 1967

في تمام الساعة التاسعة من صبيحة يوم الاثنين الخامس من شهر يونيو/حزيران 1967، شن الطيران الإسرائيلي هجوما سريعا على المطارات المصرية فدمر كل ما فيها، وفي ستة أيام استطاعت إسرائيل إنزال الهزيمة بالجيوش العربية على ثلاث جبهات، فتم لها احتلال قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس العربية وتكون إسرائيل بذلك قد احتلت كل فلسطين كما احتلت شبه جزيرة سيناء حتى قناة السويس. والقسم الأكبر من مرتفعات الجولان السورية([1]) و كانت هذه الحرب، والتي عرفت بحرب حزيران ، أو حرب الأيام الستة كما تسميها إسرائيل، قد شنتها إسرائيل حربا مدروسة على أعلى المستويات السياسية والعسكرية، وبناءا على دوافع اقتصادية توسعية و"ضرورات أمنية.([2])

إدارة الرئيس ليندون جونسون وتسوية الصراع 1969-1963

قامت السياسة الأمريكية بعد وقف إطلاق النار في حرب يونيو/حزيران 1967، على ضرورة التوصل إلى تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي، وليس مجرد العودة إلى ترتيبات الهدنة وتكرار الترتيبات السريعة المؤقتة التي اتخذت في عام 1957م ([3])على اثر اندحار العدوان الثلاثي على مصر وقطاع غزة (29 أكتوبر/تشرين أول 1956-7 آذار/مارس 1957) وكان الأمريكان يرون أنه يجب أن تتضمن التسوية عقابا للعرب بدرجة معينة ليس فقط لهزيمتهم

([1]) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد السادس، مرجع سابق، ص175.
([2]) منير الهور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص67.
انظر أيضاً: عبدة الأسدي، مرجع سابق، ص71
/ ليلى القاضي، مرجع سابق، ص84 وما بعدها.
([3]) د. هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق ، ص 213 .

في الحرب، ولكن أيضا لإقناعهم بعدم جدوى الاعتماد على مساعدة السوفييت. ([1]) وحصر نفوذ مصر الناصرية والحفاظ على أمن إسرائيل.

حرصت السياسة الأمريكية على استغلال انتصار إسرائيل للوصول إلى تسوية نهائية للصراع.([2]) وتوصل جونسون وكبار مستشاريه إلى أنهم لن يجبروا إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة مقابل تنازلات عربية صغيرة ولكنهم على العكس سوف يساعدونها على الاحتفاظ بهذه الأراضي للضغط على البلدان العربية من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام شاملة.([3])

وقد تأكد هذا الموقف الأمريكي في مجلس الأمن حيث أكد المندوب الأمريكي آرثر غولدبيرج في بيانه أمام المجلس في 13 يونيو/حزيران 1967. ضرورة التوصل إلى تسوية للصراع وأصر على رفض أي مشروع قرار يدين إسرائيل ويطالبها بسحب قواتها من الأراضي العربية- مؤكدا ضرورة الربط بين الانسحاب والتسوية النهائية.([4]) وعليه فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية المشروع السوفييتي بالعودة لحدود 4 يونيو الذي قدم للمجلس وقد سبق للوفد الأمريكي أن تقدم يوم 9 يونيو/حزيران1967 بمشروع قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار وإلى مناقشات بين الأطراف بمساعدة طرف ثالث أو الأمم المتحدة من اجل التوصل إلى انسحاب وفك الاشتباك والمحافظة على الحقوق الدولية وإقامة سلام دائم ومستقر في الشرق الأوسط.([5])

السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي جونسون 1967

في 19 يونيو/حزيران 1967، حدد الرئيس الأمريكي جونسون السياسة الخارجية الأمريكية وعرض في خطابه مشروعا لتسوية الصراع. يقوم على خمسة مبادئ أساسية وهي: - ([6])

أولا: ينبغي أن يكون لكل دولة في المنطقة الحق في أن تعيش دون تهديد بالهجوم عليها أو القضاء عليها.

([1]) Robert Stephens, "The Great Powers and The Middle East, Journal of Palestine, Studies, Vol., 2, No. 4. (Summer 1973), P.8.

([2]) د. هالة أبو بكر سعودي ، مرجع سابق، ص ص213-214.

([3]) وليم. ب. كوانت :Willim B. Quandt, Decade Of Decisions: American Policy Toward The Arab Israeli Conflict, 1967-1976, (Berkeley, Calif: University of California. Press, 1977) PP. 63-64.

([4]) United Nations (U. N.) Security Council. "Official Records, 22nd, Year, 1358 Meeting, 13 June 1967, PP. 9-12

([5]) Ibid.

([6]) ملف وثائق فلسطين، وثيقة رقم (371) ص(1516)

ثانيا: ينبغي توطين أكثر من مليون لاجئ عربي مشرد بصورة عادلة قبل الوصول إلى سلم دائم.([1]) و يجب حل مشكلة اللاجئين حلا عادلا. ([2])

ثالثا: احترام حرية الملاحة في الممرات الدولية لكل الدول.([3]) لذا ينبغي تقرير حقوق المرور البري عبر الممرات المائية الدولية، لان إغلاق مضايق تيران كان وراء الحرب.

رابعا: الحد من سباق التسلح في المنطقة. يجب تخفيض إرسال شحنات الأسلحة إلى المنطقة.

خامسا: احترام الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لدول المنطقة.

يجب تقرير ضمان الحدود والاعتراف بها حتى يمكن الوصول إلى احترام للوحدة السياسية، ووحدة أراضى جميع الدول في المنطقة،وتمشيا مع ذلك فان ما تحتاج إليه الدول المعنية بالنزاع الآن هو حدود معترف بها، بدلا من خطوط الهدنة المعرضة باستمرار للاختراق والتدمير والحرب، وترتيبات تعترف بالمصالح الخاصة للأديان الثلاثة الكبرى في الأماكن المقدسة في القدس.([4])

وفي تحليل لمبادئ جونسون الخمسة يمكن الاستنتاج بان أمريكا تحمل مصر المسئولية في اندلاع الحرب بسبب إغلاق مضايق تيران المصرية، وبدون أدنى شك فأن ذلك حق من حقوق السيادة المصرية.

كما أن الولايات المتحدة ضد عودة إسرائيل إلى حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967 فمن وجهة نظر أمريكا، أن المكاسب الإقليمية من جراء الحرب لا يمكن التخلي عنها بحال من الأحوال، لذلك فإن الولايات المتحدة ألفت نفسها تؤيد قبضة إسرائيل على الأراضي التي احتلت مؤخرا ريثما يبدي العرب استعدادا لإجراء سلام. وهكذا أقامت الولايات المتحدة من نفسها خصما وحكما.

ومن خلال طرحه لمبدأ ضرورة وضع حد لسباق التسلح، فإن جونسون بذلك يؤكد على السياسة الأمريكية والتي يلجأ إليها صناع القرار الأمريكان لطرح مشاريع الحد من التسلح،

([1]) ملف وثائق فلسطين، مرجع سابق، وثيقة رقم (371) ص ص73-74.

([2]) Address By President Johnson Before the Department of State Foreign Policy Conference For Educators, June 19, 1967, in United States Policy in the Near East Crisis (Washington, D. C. U. S. Government Printing Office, 1969), PP. 6-8.

([3]) Ibid ,pp 6-8

انظر أيضا :عبدة الأسدي، مرجع سابق، ص91، منير الهور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص74.

(4) وليم. ب. كوانت: عملية السلام – الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، مؤسسة الأهرام، ط1، القاهرة، 1994، ص71.

بعد تدمير القدرات العسكرية العربية. وذلك من خلال عدم إعادة بنائها، وهذا ما يسعى اليه الرئيس جونسون في المبادئ الخمس.

المشروع الأمريكي 20 يونيو/حزيران 1967

انعقدت الدورة الطارئة للجمعية العامة في الفترة ما بين 19 يونيو/حزيران و 21 يوليو/تموز 1967، ولم يطرأ أي تغيير على الموقف الأمريكي من التسوية حيث أكد أرثر غولد بيرغ. المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة أمام الجمعية العامة- من خلال بيانه في 20 يونيو/حزيران مبادئ جونسون الخمسة، وتمسك الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة الربط بين الانسحاب والتسوية .([1])

وبناءا على ذلك فقد رفض مشروع القرار السوفييتي المقدم للجمعية العامة يوم 19 يونيو/حزيران 1967، والذي يشجب أعمال إسرائيل العدوانية واستمرار احتلالها لأجزاء من الأراضي العربية، ويطالب إسرائيل بالانسحاب الفوري وبدون قيد أو شرط من أراضى هذه الدول إلى مواقع وراء خطوط الهدنة . ([2]) واقترح "غولد بيرغ" مشروع قرار يدعو إلى:

احترام وقف اطلاق النار والتوصل إلى سلام مستقر وذلك من خلال اتفاقيات يتم التفاوض عليها بمساعدة طرف ثالث وذلك على أساس:

- الاعتراف المتبادل بالاستقرار السياسي والسلامة الإقليمية لكل دول المنطقة.
- إقامة حدود معترف بها – حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية.
- تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين. وقد ركز "غولدبيرغ" على دور الأمم المتحدة في التسوية من حيث تسهيل التوصل إلى هذا الاتفاق.([3])

كما رفض غولدبيرغ رئيس الوفد الأمريكي مشروع القرار اليوغسلافي الذي قدم في الدورة الطارئة للجمعية العامة لأنه لا يتفق مع الموقف الأمريكي من التسوية إذ اقترح الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود الرابع من يونيو/حزيران، وإعلان الأمم المتحدة عن عدم

([1]) د. هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص215.

([2]) منير الهور وطارق الموسى، مرجع سابق، أنظر المشروع السوفيتي، ص74..

انظر أيضاً: تفاصيل المشاريع في الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967.

انظر أيضاً: المحاضر الكاملة لمناقشات مجلس الأمن Resolutions and Decisions of the Security Council.

انظر المرجع نفسه وثيقة رقم 6717/د في 13 / يونيو / حزيران 1967، United Nations، 1967.

انظر المرجع السابق وثيقة رقم 520/ AL في 25/ يونيو / حزيران 1967.

([3]) American Foreign Policy: Current Documents, 1967 (Washington D. C. U. S. Government Printing Office, 1969) PP. 541-542.

جواز ضم الأراضي بالقوة.([1]) وفي المقابل فقد دافع غولدبيرغ عن مشروع دول أمريكا اللاتينية. والذي يدعو إلى الانسحاب مع إنهاء حالة الحرب.([2])

الموقف الأمريكي من المشروع

وهكذا رفضت الولايات المتحدة فكرة الانسحاب غير المشروط، ودعت إلى عقد مفاوضات مباشرة بين الدول العربية وإسرائيل، و اشترطت للانسحاب الدخول في مثل هذه المفاوضات([3])، الأمر الذي تحقق بانسحاب القوات الإسرائيلية من شبه جزيرة سيناء على مراحل كان آخرها الانسحاب في 24 أبريل/نيسان 1982 من العريش على أثر مفاوضات مصرية-إسرائيلية. والوضع مختلف تماما في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية فما زالت تخضع للاحتلال الإسرائيلي وذلك لتعنت الطرف الإسرائيلي ورفضه الانسحاب وادعائه بأنه ليس هناك شريك فلسطيني أو سوري يمكن التفاوض معه.

المشروع الأمريكي في قمة غلاسبورو الأمريكية- السوفييتية 1967

عقد مؤتمر قمة في غلاسبورو في الولايات المتحدة ، ضم كلا من الرئيس الأمريكي ليندون جونسون ورئيس الوزراء السوفييتي "أليكسي كوسيجين" في الفترة بين 23 - 25 يونيو/حزيران 1967* وفيه تأكد الموقف الأمريكي من التوصل إلى حل شامل للصراع يربط بين الانسحاب والسلام ، وعرض الرئيس الأمريكي أمام كوسيجين، إطارا عاما لإحلال السلام في الشرق الأوسط من خلال النقاط التالية: ([4])

أولا: انسحاب كافة القوات العسكرية وإنهاء حالة الحرب.

ثانيا: الاتفاق بين كافة الأطراف المعنية على الإعلان عن احترام حقوق كل طرف بالمحافظة على دولته القومية المستقلة.

ثالثا: ضمان السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكافة دول المنطقة.

رابعا: ضمان المصالح الحيوية لجميع الدول في المنطقة وحمايتها.

خامسا: التخلي عن العنف في العلاقات بين دول المنطقة.

([1]) انظر الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مشاريع القرارات وانظر منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1969، ص ص1024-1028.

انظر أيضاً: منير الهور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص78.

([2]) U. N. General Assembly "Official Record, 5th Special Session 1546 Meeting, 3 July 1967, PP. 1-3.

* هناك من ذكر أن قمة غلاسبورو عقدت يوم 17 يونيو /حزيران 1967 ، انظر د. مهدي عبد الهادي ، مرجع سابق ، ص 262 وما بعدها .

([3]) Bernrd Reich, Quest For Peace: United States – Israel Relation and the Arab – Israeli Conflict (new Brun).

([4]) انظر نص المشروع الأمريكي في قمة غلاسبورو 1967، في منير الهور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص73.

سادسا: ضمان حقوق جميع الدول في المرور الحر والبريء في جميع الممرات المائية الدولية.

سابعا: تسوية عادلة ودائمة لمشكلة اللاجئين.

ثامنا: اتفاق على أن تعطى الأولوية لتحسين الاقتصاد الوطني ومستوى المعيشة لدول المنطقة قبل سباق التسلح.

تاسعا: حماية الأماكن المقدسة مع ضمانات دولية لحرية الوصول إليها.

عاشراً: إقامة نظام دولي تساهم فيه هيئة الأمم المتحدة لمساعدة الدول المعنية على تحقيق الأهداف المعلنة أعلاه. ([1])

ومن خلال المقارنة بين مباديء الرئيس جونسون الخمسة التي أعلنها في خطابه يوم 19/يونيو/حزيران-1967 وأفكاره للتسوية الواردة في قمة غلاسبورو الأمريكية-السوفيتية، يمكن الإدراك تماما أن الولايات المتحدة لم تتحرك قيد أنملة عن موقفها من التسوية وقد أكد "غولد برغ" في 9نوفمبر/تشرين الثاني 1967، تمسك بلاده بموقفها هذا من التسوية فقدم مشروعا بقرار لمجلس الأمن الذي انتقلت المشكلة إليه مرة أخرى لبحثها ويقضي المشروع الامريكي الذي أعلنه "أرثر غولد برغ" بالآتي:

انسحاب من أراض محتلة (وليس كل الأراضي المحتلة).

إنهاء حالة الحرب والاعتراف المتبادل بسيادة كل دولة.

استقلال كل دولة في المنطقة داخل حدود معترف بها.

ضمان حرية الملاحة عبر الممرات البحرية الدولية في المنطقة.

إيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين(وليس للقضية الفلسطينية).

تعيين ممثل خاص للسكرتير العام للأمم المتحدة للاتصال بالأطراف المعنية ومساعدتها في التوصل إلى حلول مقبولة.([2])

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة لم تقدم هذا المشروع للتصويت عليه، بل شجعت المملكة المتحدة (بريطانيا) على التقدم بمشروع قرارها الذي حظي بإجماع مجلس الأمن في 22نوفمبر/تشرين الثاني 1967 والذي حمل الرقم(242)(3) وقد ضمنت مبادئ جونسون التي أعلنها في 19 يونيو/حزيران 1967 فيما بعد في القرار المذكور. وأكدت الولايات المتحدة تأييدها لتعيين مبعوث خاص للسكرتير العام للأمم المتحدة لمناقشة العناصر الأساسية لسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ومن أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع.(4)

Address by President Johnson Before the Department of State Foreign Policy ([1]) Conference For Educators, June 19, 1967 . PP 6-8.

U. N. Security Council, "Official Records , 22nd Year, 1373 Meeting, 9-10 November ([2]) 1967, "PP. 17-20.

([3]) د. هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص216.

United States Policy In the Near East Crisis, PP. 13-14. ([4])

قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) 22نوفمبر/تشرين الثاني 1967*

بناء على طلب مصر في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1967، عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي للنظر في الوضع الخطير في الشرق الأوسط، إثر عدوان الخامس من يونيو/حزيران 1967، فقد اجتمع المجلس في 19 يونيو/حزيران 1967، وشاركت سوريا والأردن وإسرائيل في مناقشات المجلس حول الوضع في المنطقة، ولكن دون أن تملك حق التصويت([1]) وتقدمت عدة دول بمشاريع كان أهمها مشروع الولايات المتحدة ومشروع بريطانيا وقد تضمن القرار رقم (242) والذي صاغه اللورد كارادون في 22نوفمبر/تشرين الثاني 1967، المبادئ التي طرحها الرئيس جونسون في 19 يونيو/حزيران([2]) وتم إقرار هذا المشروع بالإجماع. وأصبح معروفا بالقرار(242) أو "قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) تاريخ 22نوفمبر/تشرين الثاني 1967" .([3])

إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط

إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطير في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقا للمادة 2 من الميثاق.([4])

يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا من المبدأين التاليين:

انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

*** أنظر الملاحق : ملحق رقم 8 ، ص 185 ، و الملحق رقم 9 ، ص 186**

([1]) د. مهدي عبد الهادي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، مرجع سابق، ص265.

([2]) زها بسطافي: إدارتا كيندي وجونسون والشعب الفلسطيني: فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون" مرجع سابق، ص182.

انظر أيضاً: U. S. Department of state: The Department of State during the Administration of President Lyndon B. Johnson. November 1963- Janyary 1969, Vol. 1(yndon B. Johnson Libarary) Austin, Texas, P. 1.

([3]) د. مهدي عبد الهادي، مرجع سابق ، ص 266.

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للأعوام 1964، 1965، 1966، 1967، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
انظر أيضاً: الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، مرجع سابق، ص ص199-200.

ب . إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

2 - يؤكد أيضا الحاجة إلى:

أ - ضمان حرية الملاحة المائية الدولية في المنطقة.

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

3 - يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لأحكام هذا القرار ومبادئه.

4 - يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن. ([1])

وقد تبنى مجلس الأمن هذا القرار، في جلسته رقم 1382 بإجماع الأصوات ([2]) وحسب وجهة نظر الأمم المتحدة فقد كان القصد من القرار 242، وضع إطار للسلم في الشرق الأوسط ([3]) وفي اعتقادي فإنه سلم غير قائم على العدل، وحق الشعوب في تقرير المصير، فهو لم يأت على ذكر فلسطين بشكل واضح وصريح، والاعتراف الوحيد بقضية فلسطين والتي كانت وما زالت هي أصل النزاع هو الإشارة إلى مشكلة اللاجئين.

وفضلا عن ذلك، وفيما يتعلق بموضوع الأراضي، فإن القرار242 بطلبه من إسرائيل الانسحاب إلى حدود ما قبل 1967 يقر ضمنا ولاية إسرائيل على الأراضي التي احتلتها في حرب 1948 فيما وراء الخطوط الموضوعة بموجب قرار التقسيم.

([1]) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مرجع سابق، قرارات مجلس الأمن – قرار مجلس الأمن (242) (1967) ص ص197-198، انظر منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988، مرجع سابق، ص ص199-200.
انظر أيضاً: د. محمد نصر مهنا؛ مرجع سابق، ص ص742-743.
أنظر أيضاً: منير الهور، وطارق الموسى، مرجع سابق، ص ص80-81.
([2]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للأعوام 1964-1965-1966-1967، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
([3]) الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص200.

وحول صياغة القرار يمكن القول أن كل التواءات وغموض ومراوغة السياسة البريطانية قد وضحت في هذا القرار، كذلك اختلفت الاجتهادات والآراء بالنسبة لتفسيره " لقد تجلت كل خصائص الدبلوماسية البريطانية من غموض ومراوغة وحنكة في صياغة القرار242 " ([1]) ومؤكد أن "كل دلائل الخبث والدهاء والحسابات الدقيقة من جانب بريطانيا قد تجسدت في صياغة قرار مجلس الأمن" ([2]) لقد اكتنف الغموض القرار وعندما أكد على عدم جواز ضم الأراضي عن طريق الحرب، وطالب بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية لم يوضح هل سيكون الانسحاب من أراض عربية احتلت في النزاع الأخير وذلك بدون إضافة " ال " التعريف إلى كلمة الأراضي كما ورد في النص الإنجليزي، ([3]) أم أن الانسحاب سيكون من الأراضي العربية أي جميع الأراضي العربية التي احتلت وذلك طبقا للترجمات الفرنسية والروسية والأسبانية للقرار وحسب التفسير العربي للنص. وما زال الاختلاف حتى يومنا هذا قائما حول تفسير القرار رقم 242 فالجانب العربي يرى أن الانسحاب يجب أن يكون من جميع الأراضي، والجانب الأمريكي والبريطاني والإسرائيلي ضد الانسحاب من جميع الأراضي ويرى أن الانسحاب سيكون من بعض أراض فقط وليس من كل الأراضي المحتلة.

وكان من أوجه الغموض في قرار مجلس الأمن (242) التي أثارت الاختلافات حول تفسيره جمعه بين الانسحاب وإنهاء حالة الحرب والاعتراف دون أن يحدد شكل المفاوضات وتوقيتها وبينما كانت مصر ترى في القرار خطة للتسوية تتطلب وضع برنامج زمني لتنفيذها، كانت إسرائيل ترى فيه مجرد تصريح عن المبادئ التي يجب أن يكون التفاوض في إطارها بين أطراف الصراع.([4])

ووفقاً للتفسير الإسرائيلي فالانسحاب من أراض وليس من كل الأراضي حسب التفسير العربي والفرنسي والروسي والأسباني وطبقاً للتفسير الإسرائيلي للقرار فإن المفاوضات

([1]) د. بطرس بطرس غالي: القضايا العشر في تسوية أزمة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 24 إبريل / نيسان 1971، مؤسسة الأهرام، ص ص4-12.

([2]) شحادة موسى: علاقات إسرائيل مع دول العالم 1967-1970، سلسلة كتب فلسطينية رقم 33، م.ت.ف. مركز الأبحاث، بيروت، ص ص104-108.

([3]) د. محمد نصر مهنا: مرجع سابق، ص745.

([4]) Lawrence L. Whetten, The Canal War: Four Power Conflict in the Middle East (Combridge, Mass: MIT Press 1974) PP. 62-65.

يجب أن تكون مباشرة ويجب أن تسفر عن اتفاق تعاقدي يتضمن رسماً للحدود الدائمة الآمنة التي تنسحب إلى ما وراءها القوات الإسرائيلية، في حين كان الجانب المصري يرى أن يتم الانسحاب أولاً قبل إنهاء حالة الحرب، وأن تكون المفاوضات غير مباشرة، وأن تعيين مبعوث خاص للسكرتير العام للأمم المتحدة وفقاً للفقرة الثالثة من القرار يدل على أن الأسلوب المقترح لإيجاد حل سلمي هو أسلوب الاتصالات غير المباشرة عن طريق الأمم المتحدة. ([1])

كذلك فإن الاختلافات انعكست على تكييف أبعاد مهمة السفير يارنغ* والذي اختير مبعوثاً للسكرتير العام للأمم المتحدة.

و رأى الجانب العربي أن مهمته تنفيذية أي العمل على تنفيذ ما جاء في القرار 242 وبخاصة الإشراف على عملية الانسحاب وبالتالي فله الحق في وضع خطة لتنفيذ القرار لكن الجانب الإسرائيلي رأى أن مهمة المبعوث الدولي مقصورة على التمهيد لتنظيم اللقاء بين الدول المعنية لكي تتفاوض بعد ذلك مباشرة، وتوصيل الآراء للأطراف والتقريب بينها دون أن يكون له حق تقديم المبادرات.([2])

مما لا شك فيه أن مشروع القرار 242 هو مشروع أمريكي الأصل صاغته الدبلوماسية البريطانية القائمة على فلسفة الالتواءات واللف والدوران وعدم وضوح الرؤيا من خلال اللورد كارادون ممثل المملكة المتحدة في المنظمة الدولية مستنداً إلى مبادئ الرئيس الأمريكي جونسون. وتم إقراره بدعم أمريكي.

ومن خلال استعراض قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية خلال الأعوام من 1947 – 1967، بالإمكان القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دوراً أساسياً وهاماً في إقرار مشروع تقسيم فلسطين رقم 1947/181، كما قامت بدور بارز في تعديل وبلورة وإقرار القرار رقم 1948/194 ، وبخاصة الفقرة 11 من القرار المذكور .كما قامت بدور فاعل في صياغة وإقرار القرار رقم 1967/242، وبمراجعة هذه القرارات الثلاث والتي يمكن التأكيد على أنها نتاج للأفكار والمبادئ والمواقف

([1]) د. هالة أبو بكر سعودي: مرجع سابق، ص216.

*** الدكتور غونار يارنخ كان سفيراً للسويد في موسكو وأختير مبعوثاً للسكرتير العام للأمم المتحدة ليتولى مهمة الاتصال بدول الشرق الأوسط لإيجاد تسوية سلمية وفقاً للقرار 242.**

([2]) د. بطرس بطرس غالي، القضايا العشر في تسوية أزمة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص9-11.

انظر أيضاً: اسحق رابين: مذكرات اسحق رابين – الهيئة العامة للاستعلامات – القاهرة، 1980، ص ص187-188

الأمريكية من القضية الفلسطينية، نلاحظ أن قرار التقسيم رقم 181/د1947/2 منح الشعب الفلسطيني حقوقاً وطنية، فخول القرار الفلسطينيين تأسيس الدولة العربية، أما في قرارات لاحقة، فإن الأمم المتحدة أكدت على الدور الواقعي للفلسطينيين بصفتهم أفراداً من اللاجئين وضحايا حرب، ورمت أعمال الأمم المتحدة في تلك الحقبة إلى تطبيق حق الفلسطينيين الفردي في العودة، وتحقيق حقوقهم الإنسانية.([1])

وهكذا اتفقت السياسة العامة للأمم المتحدة مع موقف الولايات المتحدة القاضي بأن الفلسطينيين مجموعة من اللاجئين يستحقون حقوقاً إنسانية، لكنهم ليسوا جماعة قومية لهم الحق في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم. ([2]) و هكذا جاء القرار 194 لعام 1948 ليغفل الدولة العربية التي نص عليها قرار التقسيم 181 لسنة 1947 فيما أكد قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967م على إحالة المشكلة من قضية أرض إلى قضية لاجئين أفراد، ولم يشر إلى حقهم في إقامة دولتهم، كما لم يرد ذكر التسوية العادلة في القرار، في إطار تكوين دولة فلسطينية أو في إطار عودة اللاجئين إلى وطنهم.

الموقف الفلسطيني من القرار 242:

أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً في 23 نوفمبر / تشرين الثاني 1967م برفض القرار رقم 242 وجاء في البيان، باسم الشعب الفلسطيني تحدد منظمة التحرير الفلسطينية موقفها من القرار المذكور وتعلنه على الوجه التالي: ([3])

أولاً: لقد كان القرار في مجموعة أشبه ببيان سياسي يحتوي مبادئ عامة، وأقرب ما يكون إلى إبداء رغبات دولية منه إلى قرار قوة تنفيذية عالج موضوع انسحاب القوات الإسرائيلية معالجة هزيلة خالية من المطالبة الفورية الحازمة، تاركاً لإسرائيل منافذ متعددة، تبرر استمرار احتلالها للأراضي العربية، واحتمال تخويلها بأن تنسحب من المناطق التي تختارها، وتحتفظ بالمناطق التي ترغب الاحتفاظ بها.

([1]) توماس ماليس: تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية من وجهة نظر القانون الدولي، نيويورك الأمم المتحدة، 1979، ص ص36-40.

([2]) المرجع السابق ص ص 36 - 40 .

انظر أيضا :بيسان عدوان ، الولايات المتحدة والدولة الفلسطينية ، صامد الاقتصادي، العدد 118، تشرين الأول (أكتوبر) تشرين الثاني/ نوفمبر كانون لأول/ ديسمبر 1999، ص ص41-42.

([3]) د. مهدي عبد الهادي، مرجع سابق، ص ص262-268.

ثانياً: نص القرار في أكثر من موضع على حق إسرائيل في الوجود ووضع حدود ثابتة لها، معترف بها ([1]) كما نص على أمنها وسلامتها، وتحررها من أي تهديد وعلى إنهاء الحرب معها مما يفرض على العرب أوضاعاً سياسية تتناقض مع عروبة فلسطين وجوهر القضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في وطنه.

ثالثاً: تجاهل حق اللاجئين والنازحين في العودة إلى ديارهم وفتح المجال أمام توطينهم في الدول العربية والحيلولة دون ممارسة حقهم في العودة وبذلك تعطلت قرارات الأمم المتحدة خلال العشرين سنة الماضية (1947-1967).

رابعاً: لقد جاء القرار في مجموعة محققاً لمواقف إسرائيل ومطالبها، مخيباً لآمال الأمة العربية ومتجاهلاً لرغباتها القومية. لهذه الأسباب وفي طليعتها أن مجلس الأمن قد تجاهل وجود الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تعلن رفضها لقرار مجلس الأمن جملة وتفصيلا وهي إذ تفعل ذلك فإنها لا تحدد موقفا نظريا فحسب ولكنها تعلن كذلك عن عزم الشعب الفلسطيني وتصميمه على مواصلة الكفاح الثوري لتحرير وطنه وقد شنت المقاومة الفلسطينية حملة عنيفة وقوية ضد القرار ورفضت التقيد باتفاق وقف إطلاق النار.([2])

بإصداره القرار رقم 242 في 22 نوفمبر 1967 رمى مجلس الأمن إلى تصفية القضية الفلسطينية تصفية كاملة ونهائية إن قرار 242 فاق في تطاوله على الحقوق القومية والإنسانية للشعب الفلسطيني، كلاً من توصية الجمعية العامة بتقسيم فلسطين، وإقامة دولة يهودية على الجزء الأكبر من ترابها، وكذلك الوعد البريطاني بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين.([3])

ويمكن من خلال قراءة متأنية لنصوص القرار التأكد من أن أخطر ما فيه ليس ما نص عليه، بل ما أهمله وصمت عنه، لقد صمت القرار عن حقوق الشعب الفلسطيني ومصيره بل تجاهل وجوده...([4]) ولقد كان أخطر ما في القرار هو قبول الحكومات العربية به. وقرار مجلس الأمن ألقى على الدول العربية واجب القبول بإسرائيل كدولة

([1]) قرارات الأمم المتحدة والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول 1947-1974، مرجع سابق، ص ص197-198.
([2]) اليوميات الفلسطينية 1967 ، ص 344 و ما بعدها
انظر أيضاً: د. مهدي عبد الهادي، مرجع سابق ، ص 268.
([3]) د. فايز صايغ، ملاحظات على قرار مجلس الأمن 242، شئون فلسطينية، العدد 15، نوفبمر / تشرين الثاني 1972، ص5.
([4]) المرجع السابق ، ص6

قائمة ذات سيادة كاملة وذات حقوق في الوجود والسلامة الأرضـية والاسـتقلال السياسي والأمن تساوي حقوق الدول العربية...إن أخطر ما في القرار هو قبـول الحكومات العربية به... ولابد من القول أن سلطة التنازل عن أي أرض عربيـة لا يملكها أي شعب عربي.. كما أن الشعب الفلسطيني نفسه لا يملك سلطة التنازل عن أرض فلسطين، لأن أرض كل قطر عربي هي ملك الأمة العربية جمعاء...([1])

و تعقيبا على نصوص القرار 242 ، يمكن القول أنه في الجملة الوحيدة التي أشار فيها إلى مشكلة اللاجئين فإنه لم يتحدث عن اللاجئين الفلسطينيين، بل عن اللاجئين بصورة عامة وعليه فقد نظرت إسرائيل إلى عبارة مشكلة اللاجئـين بأنهـا تـضم اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين اليهود، الذين قدموا إلى إسرائيل من البلدان العربية وأن التسوية العادلة هي تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين اليهود، وفي ذلك إقرار لحقوق اليهود القادمين إلى فلسطين على حساب حقوق الفلسطينيين

موقف المنظمات الفلسطينية من القرار 242:

رفضت المقاومة الفلسطينية بكل فصائلها المشاركة في التسوية السياسية في كل المراحـل فعارضت قرار مجلس الأمن رقم 242 لأنه يعني تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية: فهو لم يذكر شيئاً عن الشعب الفلسطيني أو حقوقه أو مصيره وهو يعترف بحق إسـرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ثابتة ومعترف بها.([2])

وقد أكدت المنظمات الفلسطينية على استراتيجيتها القائمة علـى تحريـر كامـل التـراب الفلسطيني بأسلوب حرب التحرير الشعبية ولذلك فإنها طرحت شعار برنامج إقامة الدولـة الديمقراطية اللاطائفية واستعملته دليلاً لعملها السياسي.([3])

وشنت المقاومة الفلسطينية حملة عنيفة وقوية ضد القرار ورفضت التقيـد باتفـاق وقـف إطلاق النار.

([1]) د. فايز صايغ ،مرجع سابق ، ص7 وما بعدها.

([2]) اليوميات الفلسطينية، 1967، ص344 وما بعدها.

([3]) منير الهور وطارق الموسي، مرجع سابق، ص83.

الموقف السوري من القرار 242:*

أعن ناطق سوري رسمي بياناً سياسياً في 24 نوفمبر / تشرين الثاني 1967، جاء فيه: إن المشروع البريطاني الذي أقره مجلس الأمن تكريس دولي خطير لمبدأ حل المشاكل بالقوة المسلحة ومساومة مكشوفة على القضية الفلسطينية الأساسية مقابل الوعد المبهم بانسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من بعض الأراضي العربية الجديدة الأمر الذي رفضته الجمهورية العربية السورية رفضاً مطلقا وحازماً ([1])..

أن موقف الجمهورية العربية السورية راسخ لم يتغير، وهي ترفض أي تنازلات لصالح المعتدين... وهذا الموقف منسجم مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وهي تهيب بالشعب العربي أن يعتمد على نفسه أولاً وأن يستعد للصمود والتضحية والكفاح الطويل لاسترداد وطنه المغتصب.([2])

الموقف المصري والأردني من القرار 242:

وافقت حكومة كل من الجمهورية العربية المتحدة، والمملكة الأردنية الهاشمية على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، وقد تم تبرير الموافقة على القرار، يومها. ([3])

بأنها خطوة تكتيكية من أجل كسب الوقت لإعادة بناء القوات المسلحة العربية... وقد فسرت مصر والأردن البند الخامس بانسحاب من أراض محتلة على أنه يتطلب الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة.

الموقف الإسرائيلي من القرار 242:

أعلنت الحكومة الإسرائيلية إصرارها على مطالبها بعقد اتفاقية سلام مع الدول العربية، يتم التوصل إليها على مائدة المفاوضات في مباحثات مباشرة...وهكذا نرى أنه رغم ما يحققه القرار لإسرائيل من اعتراف عربي وضمان دولي، إلا أنها أرادت أن تبتز

---

* نشر البيان السوري في صحيفة البعث السورية لسان حال الحكومة السورية بتاريخ 24 نوفمبر / تشرين الثاني 1967.

([1]) د. مهدي عبد الهادي: مرجع سابق، ص273.

([2]) اليوميات الفلسطينية 1967، ص 344.

أنظر أيضاً: صحيفة البعث السورية 7 يونيو / حزيران 1970.

انظر أيضاً: منير الهور وطارق الموسي، مرجع سابق، ص ص82-83.

([3]) د. مهدي عبد الهادي، مرجع سابق، ص274.

العرب المهزومين حتى النهاية فأصرت على شرط المفاوضات المباشرة لتملي عليهم مـــا تريد. ([1])

الموقف الأمريكي من القرار 242

أفرزت حرب يونيو / حزيران 1967، وضعاً جديداً في المنطقة، وهو وضع لم تعارضه الولايات المتحدة، بل إن الرئيس ليندون جونسون شجعه، فقد كان الاحـــتلال الإســـرائيلي لأراض عربية وفلسطينية جديدة نقطة مساومة جديدة تستغلها الولايـــات المتحـــدة، التـــي صارت الآن هي الطرف الذي ينادي بتسوية شاملة وسلام دائم لإسرائيل لقاء تعديل حدود عام 1967 الجديدة.([2])وذلك من خلال تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1967/242، والذي كان وليد الأفكار الأمريكية.([3]) وتم إقراره بدعم أمريكي، وصيغ بأسلوب بريطاني مراوغ. فمبادئ الرئيس جونسون الخمسة والتي أعلنها في 19 يونيو / حزيـــران 1967، اعتمدت في القرار المذكور. وبناء عليه قامت السياسة الأمريكية على اعتبار الفلـــسطينيين مجرد لاجئين. وليسوا أصحاب قضية وطنية.

وبالرغم من أن الفلسطينيين قد أصبحوا قوة سياسية نامية إقليمياً ودولياً، وأضحت فكـــرة تحقيق أمة فلسطينية أخذه في التكوين منذ عام 1964 الذي أنشئت فيه منظمـــة التحريـــر الفلسطينية. إلا أن الإدارة الأمريكية تعاملت مع المشكلة الفلسطينية علـــى أنهـــا قـــضية لاجئين بدلاً من معاملتهم كشعب ذي مطامح وطنية .
لقد كان جونسون معروفاً بصفة عامة بمشاعره الشخصية الحارة تجاه إسرائيل وانحيـــازه الواضح لها.([4])

وظل جونسون بالمقابل أقل تعاطفاً مع العرب، وبالتحديد مع حركة القومية العربية بقيـــادة عبد الناصر.([5]) وواصل جونسون نظرته إلى إسرائيل على أنها الحارس الأمين

([1]) د. محمد شهاب: مسلسل الأوهام: "دراسة في المشاريع السلمية المطروحة منذ 1920-1989، ط1، ب ت.
انظر أيضا: زكريا إبراهيم: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1920 حتى نهاية عام 1991، مرجع سابق، ص ص62-66.
([2]) زها بسطامي: فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مرجع سابق، ص ص181-183.
([3]) ملف وثائق فلسطين، الجزء الثاني، مرجع سابق، الوثيقة رقم (371) مبادئ جونسون الخمسة، ص1561.
انظر أيضاً: Donald Neff, Warriors For Jerusalem: The Six Days that Changed the Middle East> (New York Linden Press, 1984) P. 307.
([4]) د. هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص151.
([5]) Quandt, OP. Cit., PP. 38 and 70

للمصالح الأمريكية في المنطقة، ويذكر عن جونسون قوله: "أنه سعيد بهزيمة العرب فـــي الحرب عام 1967 لأنه يرى فيها فرصة جديدة من أجل تسوية تكـــون أكثـــر اســـتقراراً وتضع حداً لحركة القومية العربية التي يقودها عبد الناصر.([1])

([1]) Quandt, OP. Cit., PP. 38 and 70

الفصل الرابع

الفصــل الرابــع

المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية

1977 – 1968

المبحث الأول : المشاريع الأمريكية للتسوية 1968 – 1972

المبحث الثاني : المشاريع الأمريكية للتسوية 1973 - 1977

المبحث الأول : المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1968-1972

مشروع سكرانتون* "Scranton" 1968 لحل أزمة الشرق الأوسط

بعد نجاح الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" (Richard Nixson) في انتخابات الرئاسة الأمريكية1969 * تظاهر بأنه يسعى إلى تطبيق سياسة متوازنة في المنطقة، فأرسل مبعوثاً خاصاً لتقصي الحقائق هو وليم "سكرانتون" (William Scranton).([1]) (حاكم ولاية

---

* وقع اختيار الرئيس نيكسون على حاكم ولاية نبسلفانيا السابق وليام سكرانتون قبل تنصيبه وتوليه الرئاسة رسميا ليكون مبعوثا له.

([1]) الموسوعة الفلسطينية – القسم الثاني – المجلد السادس – مرجع سابق، ص27.

انظر أيضاً: منير الهور وطارق الموسى: مرجع سابق، ص111.

بنسلفانيا) بتاريخ 29 نوفمبر / تشرين الثاني 1968، وأثناء زيارته إلى الأردن قدم مشروعاً لحل أزمة الشرق الأوسط ويتضمن هذا المشروع النقاط التالية: ([1])

1. ضم قطاع غزة إلى الأردن.
2. إعطاء الأردن طريقاً برياً إلى غزة يمر بالقدس، الخليل، بئر السبع، غزة وتكون تحت السيادة الأردنية الكاملة.
3. إعادة الضفة الغربية كلها إلى الأردن بعد تجريدها من السلاح ومنع وجود أية قوات أردنية محاربة فيها باستثناء قوى الشرطة والأمن العام للحفاظ على الأمن الداخلي.
4. احتفاظ إسرائيل بمراكز أمن خاضعة لسيادتها (على طريقة القواعد البريطانية في قبرص) وذلك في مثلث نابلس – جنين – قلقيلية. بحيث تشكل حزام أمن لها.
5. تعيد إسرائيل القدس العربية القديمة إلى الأردن مع وضع الأماكن المقدسة كلها تحت سلطة دينية مشتركة مؤلفة من الأديان صاحبة العلاقات فيها وتعترف بها الأمم المتحدة والدول الكبرى.
6. منع وجود أية قوات من الدول العربية في الضفة الشرقية من الأردن وجلاء القوات المرابطة حالياً هناك.

وبمجرد أن عاد سكرانتون إلى بلاده ، و طالب بأن تطبق الولايات المتحدة سياسة عادلة ومتوازنة بين الطرفين المتخاصمين ، خسر مستقبله السياسي كمشرح محتمل لمنصب اتحادي أعلى بسبب الحملة الصهيونية المعادية التي تعرض لها ، فتراجع نيكسون "Nixon" محتجاً بأن الظروف في المنطقة تفرض على بلاده سياسة معينة.([2])

لم تكن مفاجأة للرئيس نيكسون المنتخب حين أرسل سكرانتون تقريراً في ديسمبر / كانون الأول 1968 يفيد بأنه توصل إلى نتيجة خلاصتها أن السياسة الأمريكية ينبغي أن تكون "أكثر توازناً" وذلك لحماية المصالح الأمريكية.([3])
وقد قال مبعوث نيكسون أن أمريكا تعتبر في طول المنطقة وعرضها دولة ترعى فقط إسرائيل وأمنها.([4])

([1]) صحيفة النهار اللبنانية 9 ديسمبر / كانون الأول 1968.
([2]) الموسوعة الفلسطينية – القسم الثاني – المجلد السادس – مرجع سابق ، ص 27
.

([3]) دونالد نيف "Donald Neff" فلسطين والسياسة الأمريكية من ديلسون إلى كلينتون، مرجع سابق، سياسة نيكسون في الشرق الأوسط من التوازن إلى التحيز، ص ص185-188.
([4]) New York Times: 10-14 /12/1985.

أثارت هذه التوصيات وبخاصة عبارة الأكثر توازناً، غضب إسرائيل واليهود الأمريكيين واعتبروا ذلك برهاناً على مناهضة السامية. ([1])

كانت تصريحات سكرانتون "Scranton" إعلاناً بأن الرئيس الجديد نيكسون "Nixson" عازم على ممارسة سياسة أكثر توازناً في الشرق الأوسط.

كان نيكسون قد وضح موقفه في أول مؤتمر صحفي رئاسي عقده في 27 يناير / كانون الثاني غداة توليه إدارة البلاد في 20 يناير / كانون الثاني 1969) فقال:

"أعتقد أننا بحاجة إلى مبادرات جديدة وإلى زعامة جديدة من جانب الولايات المتحدة، وذلك لتهدئة الوضع في الشرق الأوسط وأنا اعتبره برميل بارود متفجر للغاية. وهو بحاجة إلى نزع فتيله. ([2])

ويتضح موقف نيكسون تجاه ملاحظات سكرانتون من مذكرة كتبها إلى كيسنجر قال فيها: "التوازن هو السياسة الصحيحة" . ([3])

كما أن حس نيكسون بالاستقلال يظهر في قوله "إننا لا نستطيع أن ندع يهود أمريكا يملون السياسة". ([4])

لكن بعد ست سنوات من هذا التاريخ، حينما أضطر نيكسون للاستقالة بسبب فضيحة "ووتر جيت" تؤكد السجلات نتيجة مختلفة تماماً . لقد أصبح نيكسون أكثر الرؤساء الأمريكان مناصرة لإسرائيل، فقد رفع من حجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة إلى إسرائيل على نحو لم يسبق له مثيل . و استخدام حق الفيتو الأمريكي في الأمم المتحدة الي درجة الأسفاف وذلك باستعماله مراراً وتكراراً لحماية إسرائيل. ([5])

لقد أضحى نيكسون في النهاية حامياً لإسرائيل، وجعل من أمريكا الصديق الأعتى والأقوى لإسرائيل في الساحة الدولية، أكثر من أي وقت مضى، وهكذا نكتشف أن نيكسون قد انقلب في مواقفه رأساً على عقب، الأمر الذي يؤكد أن السياسة لا تحكمها المبادئ والأخلاق والقيم والمثل، وإنما تقوم على الالتواءات والمراوغة واللف والدوران والكذب والرياء في سبيل تحقيق المصالح الاقتصادية والاستراتيجية وغيرها من الأهداف.

المحادثات الثنائية الأمريكية – السوفيتية و المباحثات الرباعية 1969

([1]) **دونالد نيف، مرجع سابق ، ص 188**

([2]) **William Baur Quandt, Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967- (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1977) P. 82.**

([3]) **Henry A. Kissinger, White House Years (Boston: Little Brown, 1976) P. 563.**

([4]) **Seymour M. Hersh, The Price Of Power: Kissinger in the Nixsons White House (New York: Summit Books, 1983) P. 214.**

([5]) **U.S. UN Mission, "List of Veto Case in Public Meetings of the Security Concil," (4 August 1986)**

بدأت المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمحادثات الرباعية الأمريكية والسوفيتية والبريطانية والفرنسية في إبريل / نيسان 1969 في نيويورك بشأن مشكلة الشرق الأوسط . ([1])

و ذلك في محاولة للتوصل إلى اتفاق بين القوى الكبرى في العالم على إطار للمفاوضات يمكن أن تتم فيه مهمة غونار بارنغ وقد مثل الدول الكبرى سفراؤها لدى الأمم المتحدة.

عقدت المحادثات الثنائية، الأمريكية – السوفيتية، بين مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى "جوزيف سيسكو" والسفير السوفيتي في واشنطن أناتولي دوبرنين . ([2]) و ذلك في خلال الفترة من 18 مارس / آذار إلى 22 إبريل / نيسان، ثم من 6 مايو / أيار حتى 9 يونيو / حزيران في واشنطن، ثم في الفترة من 14 إلى 17 يوليو / تموز في موسكو، ثم في أكتوبر / تشرين الأول 1969، في واشنطن . ([3])

قدمت وزارة الخارجية الأمريكية ورقة مبادئ عامة في مارس / آذار 1969 للمحادثات الثنائية والرباعية تقوم على عقد اتفاق ملزم بين العرب وإسرائيل وعدم الإصرار على محادثات مباشرة في المراحل الأولى من المحادثات دون استبعادها في وقت لاحق. وتضمنت الورقة أيضاً تعديلات طفيفة في الحدود السابقة على حرب 1967، بحيث لا تعكس هذه التعديلات وزن الانتصار . ([4])

وعندما اقترحت الخارجية الأمريكية في مايو / أيار 1969 مشروعاً لتسوية سلمية منفصلة بين مصر وإسرائيل وبعد ذلك طرح مشروع اتفاقية أردنية إسرائيلية، حرص كيسنجر * على

تعديل خطة وزارة الخارجية الأمريكية** بحيث لا تلزم الولايات المتحدة نفسها بالعمل على انسحاب كامل بل تترك الصيغة الخاصة بالحدود غامضة . ([5])

وحول مشروع الدول الأربع الكبرى بشأن مشكلة الشرق الأوسط فقد اقترح الاتحاد السوفيتي وفرنسا إجراء مباحثات بين الدول الأربع الكبرى في إطار الأمم المتحدة، واتخذ الاتحاد السوفيتي المبادرة الأولى، فوزع في 2 يناير / كانون الثاني 1969، على حكومات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، اقتراحات مفصلة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر عن الأمم المتحدة وفي 17 يناير / كانون الثاني، اقترحت الحكومة الفرنسية أن تجتمع

([1]) منير الهور وطارق الموسى: مرجع سابق، ص112.
أنظر أيضاً: مجلة السياسة الدولية / عدد يوليو / تموز 1969.
Alfred Atherton, The Nixon Administration and the Arab Israeli Conflict, P. 198. ([2])
([3]) د. هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق ، ص 268.
Kissinger, White House Years, P.P. 357-358. ([4])
*** هنري كيسنجر: كان مستشار الرئيس الأمريكي لشئون الأمن القومي.**
**** خطة وزارة الخارجية هنا هي خطة وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية لعام 1969 والتي سيتم تناولها في الفصل التالي.**
Kissinger,White House Years , OP. Cit. P.P. 353 and 365-366.([5])

الدول الأربع الكبرى، لمناقشة جهود السلام في الشرق الأوسط وبدأت المباحثات فـي أوائـل إبريل / نيسان 1969.

رحبت مصر والأردن بالمحاولة الجديدة وعارضـتها إسـرائيل مدعيـة إن مباحثات الدول الأربع الكبرى موجهة ضدها، ويجـب أن تجـري مباحثـات عربيـة إسرائيلية مباشرة بدلاً عنها. ([1])

وقدمت كل من هذه الدول اقتراحاتها لتسوية سلمية في الشرق الأوسط وبنـوا تنـاولهم للمشكلة على قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 22 نوفمبر / تشرين الثـاني 1967م. وأكدوا من جديد تأييدهم لمهمة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة السفير غونـار يـارنغ عقـد مندوبو الدول الكبرى في الأمم المتحدة وهم "تشارلز يوست (أمريكـا)، واللـورد كـارادون" (بريطانيا)، وارمان بيرار (فرنسا)، وجاكوب مالك (الاتحاد السوفيتي)، أول اجتماع مـشترك لهم في 4 إبريل / نيسان 1969، وبعد اجتماعهم الأول أصدر المندوبون الأربعة بياناً مشتركاً ومما جاء فيه . ([2])

إن الدول الأربع: متفقة على أن الوضع في الشرق الأوسط خطر وملح ويجـب أن لا يسمح له بتعريض الأمن العالمي للخطر.
أنهم يوافقون على قرار مجلس الأمن رقم 1967/242 ويدعمونه ويؤكـدون دعمهـم لمهمة الدكتور يارنغ" . ([3])

المشروع الأمريكي لحل أزمة الشرق الأوسط والمقدم للرباعية الدولية

أما المشروع الأمريكي، والمقدم للدول الأربعة الكبرى في مـارس / آذار 1969 لحـل أزمة الشرق الأوسط، فقد نص علي ما يأتي: ([4])

1. ترى الولايات المتحدة أن قرار مجلس الأمن الصادر في 22 نوفمبر / تشرين الثاني سـنة 1967 يجب أن يكون الأساس لأية تسوية.

([1]) د. محمد شديد: مرجع سابق، ص132.
([2]) د. مهدي عبد الهادي: مرجع سابق، ص ص318-319.
([3]) انظر تفاصيل البيان المشترك للدول الرباعية حول الوضع في الشرق الأوسط، في المرجع السابق، ص320.
([4]) وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات ، ملف وثائق فلسطين، القاهرة، الجزء الثاني، مرجع سابق، الوثيقة رقم 401، ورقة العمل الأمريكية، ص1631.

2. ترى الولايات المتحدة أنه من غير الممكن الرجوع إلى حدود أو خطوط الهدنة التي كانت موجودة قبل الحرب الإسرائيلية العربية في يونيو عام 1967 وتقترح الولايات المتحدة بدلاً عنها تحديد حدود آمنة معترف بها من جميع دول الشرق الأوسط.

3. ترى الولايات المتحدة أن توضيح الردود يعتبر تفسيراً صحيحاً لقرار مجلس الأمن ولا تعتقد الولايات المتحدة أن هذا القرار يستلزم انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة دون استثناء.

4. تقترح الولايات المتحدة إقامة مناطق منزوعة السلاح في المناطق المتاخمة للحدود بين الدول العربية وإسرائيل وإقامة قوات الأمم المتحدة في هذه المناطق بصفة مؤقتة.

5. ضمان حرية الملاحة في قناة السويس ومضيق تيران لجميع دول المنطقة بدون استثناء.

6. يجب على اللاجئين العرب (النازحين) الذين غادروا أماكن إقامتهم بعد حرب يونيو 1967 العودة إلى أماكنهم أما بقية اللاجئين الفلسطينيين فيجب أن يعاد توطينهم في البلاد العربية. والولايات المتحدة مستعدة للاشتراك في مشروعات التنمية الاقتصادية الكبيرة في جميع المناطق العربية حتى يمكن استيعاب مختلف الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين.

7. يجب أن تتوقف جميع الأعمال العسكرية في منطقة الشرق الأوسط ([1]) كما يجب حل جميع المنظمات الشبه عسكرية.*

وبالرغم من أن "يوثانت" السكرتير العام للأمم المتحدة أعلن مراراً بأن مباحثات الدول الأربع الكبرى، تدعم جهود مبعوثة الخاص د. "يارنغ" في محاولاته لإيجاد حل للنزاع في الشرق الأوسط، وتدعم قرار مجلس الأمن رقم 242 لأن من الصعب تنفيذ أي قرار للأمم المتحدة دون اتفاق الدول الكبرى على وسائل تنفيذه فإن اجتماعات الدول الكبرى التي استمرت حوالي 29 شهراً عقدت خلالها سبعون جلسة لم تتوصل إلى نتيجة فعالة. وكانت إمكانية الاتفاق شبه مستحيلة. ([2])

الموقف الفلسطيني من مباحثات الدول الأربع الكبرى:

أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً حول مباحثات الدول الأربع الكبرى لتسوية "ما يسمى بأزمة الشرق الأوسط" في 10 إبريل / نيسان 1969 ومما جاء فيه:

"إن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تتحمل مسئولية قيادة حركة التحرير الفلسطيني، والناطق باسم الشعب الفلسطيني وممثله، تبدي أن قضية فلسطين هي ملك الشعب الفلسطيني وحدة لا تملك الدول الكبرى، ولا تملك غيرها حق التصرف بهذه القضية، وتكون

([1]) ملف وثائق فلسطين، مرجع سابق، الوثيقة رقم 401، ص1631.

*** المقصود بالمنظمات الشبه عسكرية: فصائل المقاومة الفلسطينية والتي برزت كانبل ظاهرة بعد هزيمة يونيو / حزيران 1967.**

([2]) د. محمد شديد: مرجع سابق، ص132.

القضية الفلسطينية على حق الشعب الفلسطيني المطلق في كامل وطنه فلسطين، وفي تحريره والعودة إليه، وفي إنهاء وتصفية الوجود الصهيوني فيه، وفي إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية الحرة في فلسطين بكاملها". ([1])

الموقف الإسرائيلي من مباحثات الدول الأربع الكبرى :

رفضت إسرائيل محادثات الدول الكبرى وفي 13 نيسان 1969 أعلن أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل "إن محادثات الدول الأربع لا طائل منها لأنها لا تشمل أطراف النزاع مباشرة" ([2])

الموقف الأمريكي من مباحثات الدول الأربع الكبرى :

أما الموقف الأمريكي فلم يتراجع عن نظرته إلى الفلسطينيين، فهم ما يزالون مجرد لاجئين يحتاجون للإغاثة وللعون الإنساني والتوطين وليسوا أصحاب قضية وطنية.

لم تخرج السياسة الأمريكية في محاولتها لتسوية القضية الفلسطينية عن دائرة الأعتبارات الأنسانية لذلك فقد تحطمت مشاريع التسوية الأمريكية علي صخرة الرفض و الصمود و النضال الفلسطيني بكافة اشكاله علي طريق تحرير الوطن و إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة و عاصمتها القدس الشريف ، و عودة اللاجئين الفلسطنيين الي ديارهم .

مشروع روجرز * "Rogers Plan" 1969

كانت حرب الاستنزاف المصرية الإسرائيلية في تصاعد، وحركة المقاومة الفلسطينية في أوجهها داخل الأراضي المحتلة وخارجها، فشعرت الإدارة الأمريكية أنها لابد أن تتحرك بما يحمي مصالحها ومصالح حليفتها إسرائيل وعرض روجرز و مشروعه Rogers Plan في 28 أكتوبر / تشرين الأول 1969، وهو في جوهره يعبر عن اعتدال تكتيكي فقط مع بقاء التصلب الإستراتيجي الأمريكي في صف إسرائيل وقد طرح روجرز مشروعاً على الاتحاد السوفيتي يتضمن مقدمة قصيرة تدعو إلى إبرام اتفاق نهائي ومتبادل بين مصر وإسرائيل.([3]) وتألفت خطة وليام روجرز والتي عرضها في خطاب ألقاه في 9 ديسمبر / كانون الأول 1969 في ديباجة موجزة تدعو إلى عقد اتفاق نهائي ملزم بصورة متبادلة بين مصر وإسرائيل يجري التفاوض بشأنه تحت رعاية السفير السويدي "غونار يارنغ" الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة على غرار الإجراءات التي اتبعت في رودس في عام 1949. ويستند هذا الاتفاق إلى النقاط العشر التالية: ([4])

([1]) د. مهدي عبد الهادي، مرجع سابق، ص322.

([2]) المرجع السابق ، ص 323.

*** مشروع روجرز هو المشروع الذي قدمه "وليم روجرز " وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس نيكسون لتسوية النزاع العربي – الإسرائيلي 1969 .**

([3]) Washington Post (December 1969) P.1.

أنظر أيضاً: د. محمد شديد، مرجع سابق، ص132.

1. كجزء من تسوية شاملة تقوم مصر وإسرائيل بتحديد الجدول الزمني والإجراءات المتعلقة بانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضي جمهورية مصر العربية التي احتلت في النزاع عام 1967م.
2. تنتهي حالة الحرب بين مصر وإسرائيل وتقام حالة رسمية للسلام ويتعهد الطرفان بالحيلولة دون جميع أشكال الأعمال العدوانية من جانب أراضيها ضد شعب الطرف الآخر وقواته المسلحة.
3. يوافق الجانبان على موقع الحدود المضمونة والمعترف بها بينهما وينطوي الاتفاق على إنشاء مناطق مجردة من السلاح، واتخاذ التدابير الفعالة في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة في مضيق تيران والترتيبات الخاصة بالأمن والتصرف النهائي في غزة. وفي هذا الإطار، فإن الحدود الدولية السابقة بين مصر وأراضي فلسطين الخاضعة للانتداب ستصبح الحدود المضمونة والمعترف بها بين إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة.
4. يقوم الجانبان بإعداد اتفاقية بشان المناطق التي تجرد من السلاح والتدابير الخاصة بضمان حرية الملاحة عبر مضايق تيران، وتدابير الأمن الفعالة للتصرف النهائي في غزة. ([1])
5. يوافق الجانبان على أن مضايق تيران ممر مائي دولي، وعلى أن مبدأ حرية الملاحة يسري على جميع الدول بما فيها إسرائيل.
6. في ممارسة مصر لحق السيادة على قناة السويس، فإنها تؤكد حق السفن التابعة لجميع الأمم بما فيها إسرائيل، في المرور بحرية عبر القناة دون تمييز أو تدخل.
7. يوافق الجانبان على الالتزام بالشروط المتعلقة بالتسوية العادلة لمشكلة اللاجئين طبقاً لما يتم التوصل إليه في اتفاق نهائي بين الأردن وإسرائيل.
8. تتفق مصر وإسرائيل بصورة متبادلة على أن تحترما وتعترفا بالسيادة ووحدة الأراضي وحق العيش داخل حدود مضمونة ومعترف بها لكل من الطرفين.
9. يتم تسجيل الاتفاق النهائي في وثيقة يوقع عليها الجانبان وتودع لدى الأمم المتحدة وينص الاتفاق النهائي على "أن الإخلال المادي بالاتفاق من جانب واحد من الطرفين، يخول

([4]) وليام ب. كوانت: عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967" مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1 القاهرة، 1994، ص ص89-90.
انظر أيضاً: ورقة العمل المشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (المبادئ الأساسية) (خطة روجرز) 28 أكتوبر / تشرين الأول 1969، في وليام ب. كونت، عملية السلام، مرجع سابق، ص ص417-422.
انظر النص الكامل لخطاب روجرز في 9 ديسمبر / تشرين الأول 1969 في:

([1]) Text Of Speech by Secretary Rogers On U.S. Policy in the Middle East, New York Times, December 10, 1969, P8.

للطرف الأخر أن يتذرع بالإخلال باعتباره سبباً للتوقف عن التنفيذ بالنسبة للكل أو الجزء".([1])

10. يوافق الجانبان على أن يقدما الاتفاق النهائي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للتصديق عليه وفي 18 ديسمبر قدمت الولايات المتحدة إلى الدول الأربع خطة موازية لإجراء تسوية أردنية إسرائيلية. ([2]) وتضمنت الخطة كثيراً من النقاط نفسها التي وردت في وثيقة 28 أكتوبر / تشرين الأول مع إضافة أو تعديل بعض النقاط لتناسب الظروف الخاصة على الجبهة الأردنية. ([3])

ومن النقاط التي تضمنها اقتراح الحل الأردني الإسرائيلي طبقاً لمشروع 18 ديسمبر / كانون الأول 1969 والتي تناسب الظروف الخاصة بالوضع الأردني:

1. تحسم إسرائيل والأردن معاً مسألة السيطرة على القدس، مع الاعتراف ببقاء المدينة موحدة، وحرية التنقل في جميع أجزائها، ويتقاسم البلدان المسئوليات المدنية والاقتصادية لحكومة المدينة.
2. يشترك الأردن وإسرائيل في العمل على إتمام الإجراءات النهائية لإدارة قطاع غزة، على أساس اتفاق متواز يتم التوصل إليه بين إسرائيل والمملكة العربية المتحدة.
3. يعطي اللاجئون العرب (من حرب فلسطين عام 1948) الخيار بين العودة إلى إسرائيل، أو الإقامة الدائمة في الدول العربية مع تعويضات إسرائيلية. يتفق المفاوضون الأردنيون والإسرائيليون على برنامج سنوي للسماح بعودة اللاجئين... وبإمكان دكتور "بارنغ" أن يشكل لجنة دولية لتحديد خيار كل لاجئ. ([4])

ربط الاقتراح الأمريكي تنفيذ الاتفاق الأردني – الإسرائيلي، بالاتفاق المقرر بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل. وقد رفض روجرز أية إمكانية للحوار المباشر مع المنظمات الفلسطينية، وأكد في مؤتمره الصحفي في 23 ديسمبر / كانون أول 1969، إن مسألة اللاجئين ستحل بين الأطراف أي مصر وإسرائيل والأردن . ([5])

وقد اعتبر العرب الاقتراحات الأمريكية إيجابية. ([6]) بينما عارض مؤيد إسرائيل في أمريكا اقتراحات روجرز فاستهجن الحاخام "إسرائيل ميلر" رئيس المجلس الصهيوني الأمريكي "موقف روجرز" . ([7])

([1]) A Lasting Peace in the Middle East: An American View Address by Secretary Rogers on December 9 , 1969 Department of State Bulletin ,pp 7-11

([2]) النقاط 1، 2، 4، 5، 7، 9، 10 من وثيقة 28 أكتوبر تكررت بصورة أساسية في مقترح 18 ديسمبر / نقلاً عن وليام ب كونت، مرجع سابق، ص501.

([3]) أنظر ملخص نص وثيقة 18 ديسمبر / في .Arab Report and Record Decembers 31, 1969

([4]) "A Lasting Peace in the Middle East: An American View" Address by Secretary Rogers on December 9, 1969, Department of State Bulletin, PP. 7-11.

([5]) Department of State Bulletin, (Jan. 12, 1970) p. 24.

([6]) د. محمد شديد، مرجع سابق، ص134.

([7]) New York Times (Jan 13, 1970) P. 10.

انتهت أول مبادرة سلام أساسية في الشرق الأوسط خلال عهد إدارة نيكسون إلى الفشل فقد رفض الاتحاد السوفيتي مشروع روجرز بسبب عدم توازنه وانحيازه لإسرائيل ([1]) ورفضته إسرائيل.

الموقف الفلسطيني : رفض الفلسطينيون مشروع روجرز لأنه يتنكر لحقوقهم الوطنية و اعتبروه مؤامرة ضد الكفاح الفلسطيني المسلح .

الموقف الإسرائيلي : رفضت إسرائيل خطة "روجرز" وهاجمتها بالرغم من أن الرئيس الأمريكي نيكسون أمر في 17 ديسمبر / كانون الأول 1969، بتقديم تأكيدات سرية لرئيسه وزراء إسرائيل غولدا مائير بأن الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل لتنفيذ المشروع. ([2]) وكان مرجع الرفض الإسرائيلي "الاعتقاد الإسرائيلي بتحيز مضمون الخطة خاصة فيما يتعلق بمسألة الحدود.([3])

الموقف المصري : رفض المصريون خطة روجرز لأنها لم تشتمل علي حل شامل لجميع المناطق العربية المحتلة .

أما الرفض السوفيتي لخطة روجرز فقد كان نتيجة للمشاورات المصرية السوفيتية، ويرجع إلى الإصرار المصري على وضع تسوية شاملة تشمل جميع الأجزاء الأخرى التي تحتلها إسرائيل. ([4]) وليس الأراضي المصرية فقط.

و يلاحظ أن مشروع روجرز قد ركز علي تجزئة القضية العربية ، و ذلك للأنفراد بكل طرف من أطراف الصراع العربي الأسرائيلي ، لتيسير فرض حل اسرائيلي امريكي للصراع .

مبادرة روجرز الثانية "مبادرة وقف إطلاق النار"
19 يونيو / حزيران 1970

كان الوضع على جبهة القتال بين مصر وإسرائيل قد شهد تصعيداً في مستوى القتال على طول قناة السويس، وشن إسرائيل لهجماتها في العمق المصري، الأمر الذي أدى إلى تزايد التعاون المصري – السوفيتي، وتزايد تدفق الأسلحة السوفيتية لمصر على شكل صواريخ سام ثلاثة المتقدمة مع أطقم وطيارين سوفيات لتشغيل الصواريخ الجديدة وكذلك اندلاع حرب التحرير الشعبية التي شنتها فصائل المقاومة الفلسطينية انطلاقاً من الأراضي الفلسطينية و

([1]) The Washington Post. (December 12, 1969) P. 9 (.

([2]) Kissinger, White House Years, P. 376.

([3]) Abba Eban, An Autobiography (London: Weidenfiald and Nicolson, 1978) P. 467.
انظر أيضا : مذكرات اسحق رابين الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة /1980 ، ص ص 216 – 218

([4]) اسحق رابين: مذكرات اسحق رابين، مرجع سابق، ص ص206-207.

الأردنية والسورية واللبنانية وكانت قد فشلت في ذلك الوقت كــل مــن المباحثــات الثنائيــة والرباعية التي ركزت على مشكلة وقف إطلاق النار وتدفق الأسلحة السوفيتية لمصر. ([1])

ورغم سياسة عبد الناصر التي قامت على استراتيجية تهديد المصالح الغربيــة فــي الــوطن العربي وزيادة التعاون العسكري مع السوفيت فقد ناشد عبد الناصر في خطابه في عيد العمال في أول مايو / أيار 1970 الرئيس نيكسون أن يستخدم نفوذه لتحقيق انــسحاب إســرائيلي أو على الأقل التوقف عن إمداد إسرائيل بالسلاح . ([2])

وقد استجابت الولايات المتحدة الأمريكية لنداء عبد الناصر في عيد العمــال، فأعلنــت وزارة الخارجية الأمريكية عن مبادرة، اقترحها وزير الخارجية الأمريكي "روجــرز" فــي خطــاب أرسله بتاريخ 19 يونيو / حزيران 1970 إلى وزير الخارجية المــصري محمــود ريــاض، وخطاب مماثل لوزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية عبد المنعم الرفــاعي، يقتــرح فــي الخطابين إعادة وقف إطلاق النار لمدة 90 يوماً على الأقل والموافقة على إجراء مفاوضــات تحت إشراف السفير "غونار ياربغ" من أجل إقامة سلام عادل ودائم يقوم على أســاس قــرار مجلس الأمن رقم 242. ([3])

وأطلق شعار "أوقفوا القتال وابدءوا الحوار" ([4]) واقترح روجرز أن توقع كل مــن مــصر والأردن وإسرائيل على بيان يصدر على شكل تقرير من "غونار ياربغ" إلى السكرتير العــام للأمم المتحدة توضح فيه قبولها واستعدادها لتنفيذ القرار 242 في كل أجزائه وتوافق على أن الغرض من المفاوضات هو" التوصل إلى سلام عادل ودائم يقــوم علــى أســاس الاعتــراف بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للأطراف مع الانسحاب من أراض محتلة.([5])

وكانت الولايات المتحدة تخشى أن تؤدي حرب الاستنزاف التي تقودهــا مــصر عبــر قنــاة السويس ضد القوات الإسرائيلية في سيناء ، والعمليات العسكرية التي تشنها المنظمات الفدائية الفلسطينية* ضد إسرائيل من داخل فلسطين و من الحدود الأردنية ([6]) والعربية ردود فعــل إسرائيل عليها من هجمات جوية في عمق مصر ضد الأهداف العسكرية والاقتصادية وكــذلك هجماتها ضد الأردن إلى زيادة احتمالات تدخل القوى العظمى.([7])

([1]) Quandt, Decade of Decisions: American Policy toward the Arab Israeli Conflict, 1967-1976, P. 99. /(Kissinger, OP. Cit., PP. 567-568.

([2]) William B. Quandt, "The Middle East Conflict in U. S. Strategy, 1970-71", Journal of Palestine Studies, Vol. 1, no. 1 (Autumn 1971), PP. 43-44.)

([3]) د. هالة أبو بكر سعودي: مرجع سابق، ص272.

([4]) U.S. Department of State Bulletin, July 27. 1970. PP. 112-113.

([5]) U.S. Department of State Bulletin, August 10, 1970. PP. 178-179.

([6]) New York Times, March 22, 1968.

* بعد معركة الكرامة التي اجتازت فيها القوات الإسرائيلية نهر الأردن في 21 مارس / آذار 1968، لمهاجمة قواعد الفدائيين الفلسطينيين، قاتل الفدائيون الفلسطينيون قتال الأبطال وأوقعوا بالقوات الإسرائيلية خسائر كبيرة وأصبحت معركة الكرامة نقطة تحول في نمو ومسار حركة التحرير الوطني الفلسطينية وصار الفدائيون هم الأبطال في العالم العربي، وأصبحت المقاومة الفلسطينية كما وصفها عبد الناصر أنبل ظاهرة بعد هزيمة يونيو/حزيران 1967

([7]) د. محمد شديد: مرجع سابق، ص 235.

أعلنت المبادرة الأمريكية رسمياً في مؤتمر صحافي لوزير الخارجية الأمريكي روجرز في 25 يونيو / حزيران 1970، ووافق عبد الناصر على مقترحات روجرز في 22 يوليو / تموز، وتبعه الأردن فوافق عليها يوم 26 يوليو / تموز، وإسرائيل في 31 يوليو / تموز. ([1]) وبدأ وقف إطلاق النار الفعلي في 7 أغسطس / آب 1970.

ورغم قبول مصر والأردن وإسرائيل للمبادرة الأمريكية، إلا أنها فشلت في إحياء مهمة بارنغ وذلك لأن المبادرة حصرت نفسها في مجرد الدعوة إلى وقف إطلاق النار دون أن تقدم اقتراحات محددة بشأن التسوية وبسبب أزمة الصواريخ المصرية.([2])

وقد ادى إصرار إسرائيل على عدم الدخول في مفاوضات ما لم يتم إزالة الصواريخ المصرية "سام 3 " ، و بفعل اندلاع المعارك بين الجيش الأردني و قوات المقاومة الفلسطينية (أزمة الأردن سبتمبر / أيلول 1970). و بسبب عدم مساندة البيت الأبيض لتحركات وزارة الخارجية الأمريكية ، كل ذلك أدى إلى فشل المبادرات الأمريكية خلال الفترة منذ العام 1969 حتى العام 1970. ([3])

وهناك من يرى أن مبادرة روجرز الثانية نجحت بلجم نشاطات الفدائيين الفلسطينيين وأنهت حالة الحرب على الجبهة المصرية الإسرائيلية أيضاً، مخففة جوهرياً احتمال التدخل الأمريكي السوفيتي. ([4]) وأحييت مهمة يارنغ الثانية.*والتي ما لبثت أن فشلت في فبراير / شباط 1971، كما أخفقت من قبل محاولاته التي قام بها على شكل جولات مكوكية استمرت على امتداد الفترة من 12 ديسمبر / كانون الأول 1967م وحتى 26 فبراير / شباط 1971م زار خلالها دول المنطقة شملت إسرائيل ودول المواجهة العربية باستثناء سوريا، وذلك لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة طبقاً لنصوص القرار الدولي 242، وبسبب فشله عاد يارنغ سفيراً لبلاده السويد في موسكو. مما حدا بأمريكا أن تتبني موقفاً جديداً من مشكلة الشرق الأوسط يقوم على حل عن طريق الخطوة خطوة "Step by Step.

مشروع ملف التسوية الأمريكي أكتوبر/تشرين الأول 1972

استناداً إلى هذا المشروع تقوم التسوية الأمريكية للمشكلة الفلسطينية عل أقتراح الكونفدرالية للملك حسين ، و ذلك من خلال دمج قطاع غزة بالكيان الفلسطيني المقترح سواء كان هذا الكيان الفلسطيني مستقلاً أو ضمن المملكة العربية المتحدة وفق مشروع الملك حسين.* على

([1]) Quandt, Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab Israeli Conflict, 1967-1976. P101 .

([2]) Kissinger, White House Years, PP. 589-591.

([3]) Kissinger OP. Cit. P 379.

([4]) Reich, Quest for Peace. Op.cit. PP. 159-166, 172-180.

* تم الاتفاق على وقف إطلاق النار مدة 30 يوماً أخرى حتى آذار 1971، واستمرت هدنة أمر واقع، وعند إحياء مهمة يارنغ في يناير / كانون الثاني 1971 أدى الخلاف بين مصر وإسرائيل حول الانسحاب التام وتوقيع معاهدة إلى فشل مهمة يارنغ وإنهائها.

أن يمتد من قطاع غزة شريط أرضي مجرد من السلاح يبدأ من الساحل غربي غزة عبر سيناء كحاجز بين مصر وإسرائيل على أن يكون تحت سلطة وإشراف الأمم المتحدة. ([1])

وتمشياً مع إيجاد ظروف موضوعية للتعايش ، سيكون هناك ممر محايد عبر إسرائيل يصل الضفة الغربية بقطاع غزة بشرط ضمانات قوية بالا يستخدم هذا الممر لنقل الأسلحة والمعدات وشرط تحديد القوة العسكرية الموجودة في قطاع غزة. وأما بالنسبة للضفة الغربية فإن الخريطة المقترحة وفقاً لهذا المشروع ترى أن تكون المنطقة الممتدة من شمال وجنوب وشرق القدس منطقة عربية. إلا أن مخططي المشروع رأوا أن تكون مدينة القدس ضمن إسرائيل مع إعلانها عاصمة مشتركة لكل من إسرائيل والكيان العربي، مع ضمان حرية الانتقال للأشخاص والبضائع ضمن حدودها وكفالة حرية ممارسة الطقوس والاحتفالات الدينية في جميع أنحائها لجميع الطوائف. ([2])

أما بالنسبة لمشكلة اللاجئين فإن تسويتها نهائياً يعتمد على الاتجاهات التالية:

أولاً: تخيير اللاجئين الفلسطينيين حيث هم الآن والواقعين تحت الاحتلال عن طريق استفتاء تجريه لجنة دولية تابعة للأمم المتحدة بين الاستقرار في الدولة الفلسطينية الجديدة سواء كانت مستقلة أو مندمجة مع الأردن.

ثانياً: حق العودة إلى ما يدعى الآن إسرائيل لكن دون أن تكون العودة إلى المواطن الأصلية.

ثالثاً: البقاء حيث هم في المنطقة المحتلة أو الدول العربية مع التعويض عليهم بصورة عامة .

لم ير هذا المشروع النور، فقد رفضه الفلسطينيون والإسرائيليون وكذلك المصريون ولكل منهم أسبابه ومبرراته . ([3])

الموقف الفلسطيني :

رفض الفلسطنيون مشروع ملف التسوية الأمريكي أكتوبر / تشرين الأول 1972 ، وذلك لأنه لا يستجيب حتي للحد الأدني لطموحاتهم .

الموقف المصري :

أتسم الموقف المصري بعدم الرضا تجاه هذا المشروع الأمريكي ، و عليه فقد رفضه المصريون .

الموقف الأسرائيلي :

([1]) مجلة الأسبوع العربي العدد رقم (695) 3 أكتوبر / تشرين الأول 1972.

*** كان الملك حسين بن طلال، قد أعلن في 15 مارس / آذار 1972 عن مشروع المملكة العربية المتحدة والذي يرتكز على أسس منها أن تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة تتكون من قطرين قطر فلسطيني ويتكون من الضفة الغربية، وأية أراضي فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام إليها، أما القطر الثاني: فهو الأردن، ويتكون من الضفة الشرقية على أن تكون عمان العاصمة المركزية، والقدس عاصمة لقطر فلسطين ويصبح الملك رئيساً للدولة.**

([2]) منير الهور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص ص127-128.

([3]) منير الغور ، و طارق الموسي ، مرجع سابق ، ص ص 127- 128 .

رفض الأسرائليون مشروع ملف التسوية الأمريكي ، و ذلك لعدم أستعدادهم لتقديم أيه تنازلات و لو جزئية .

المبحث الثاني : المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1973 - 1977

سياسة الوفاق بين القوتين الأعظم وأثرها على أزمة الشرق الأوسط 1969-1973

خلال الأعوام من1969 و حتى 1973 ،دخلت السياسة الدولية مرحلة جديـدة عرفـت بعصر الوفاق بين القوتين الأعظم،(الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) وقـد مثـل الوفاق رفضا لسياسات الحرب الباردة(1) وقامت فلسفة هذا الوفاق على التفاهم و الاتفاق بين الدولتين من أجل احتواء الصراعات والتوترات الدولية . بالإضافة إلـى التعـاون الـسياسي والاقتصادي والفني والتكنولوجي والثقافي بينهما.

وكان لسياسة الوفاق انعكاساتها على مسار الصراع العربي الإسرائيلي ،والـذي أخـذ أبعـادا خطيرة باحتلال إسرائيل لفلسطين بكاملها ،وشبه جزيرة سيناء،ومرتفعات الجولان السورية في حرب يونيو/حزيران1967.

وكانت القوتان الأعظم حريصتين على الاحتفاظ بالمزايا التي حصلتا عليها في الشرق الأوسط ، فلم يكن أي منهما راغبا في السماح لحليفه المحلي في الشرق الأوسط بان يقوم بأية أعمـال قد تقوض علاقاته مع القوة الأخرى الكبرى(2)

ومن الملاحظ أنه إذا كان اجتماع القمة الأمريكي السوفيتي في مايو/أيـار 1972 ، قـد أُقـر تطبيق مبدأ التسوية السياسية وتحقيق حاله من الاسترخاء العسكري في المنطقة فإن لقاء القمة

الثاني في يونيو/حزيران1973 لم يعط اهتماما كبيرا لأزمة الشرق الأوسط مما أدى إلى جمودها من1969حتى1973 (3)

وكان ذلك من الأسباب التي أدت بكل من مصر و سوريا إلى خوض حرب جديدة حتى يمكن تحريك القضية من حالة الجمود التي وصلت إليها. (4)

حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 و أثرها على القضية الفلسطينية

في العاشر من رمضان 1393 هـ السادس من أكتوبر/تشرين الأول 1973م ، شنت القوات المسلحة المصرية والسورية تساندها قوات فلسطينية و عربية ،حربا ضد إسرائيل على الجبهتين المصرية و السورية ،وكان من أهم أهدافها ، إزالة أثار عدوان إسرائيل عام 1967،وتحرير الأراضي العربية المحتلة ، ورد الاعتبار للعسكرية العربية والتي أوقعت الهزائم بالقوات الإسرائيلية في كافة ميادين القتال البرية والجوية و البحرية،

---

(1)نبيل محمود عبد الغفار:السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي(1973-1978) مرجع سابق ، ص 81
(2)William R.Polk:The United States and the Arab World.(The United States of America: Harvard University Press 1975)pp.399-340
(3) Ibid
(4)Fred J.Khouri,The Arab Israeli Dilemma (New York: Syracuse University Press1969)pp.369-370
انظر أيضا: نبيل محمود عبد الغفار، مرجع سابق ، ص 84

ولقد أحرزت القوات المصرية والسورية والمقاومة الفلسطينية والعربية الانتصار تلو الانتصار على الإسرائيليين والذين سقط منهم في هذه الحرب الكثير من القتلى والجرحى والأسرى ،كما دمرت مئات الدبابات و المدرعات والطائرات،و نجحت القوات المصرية في تحطيم و اجتياح خط بارليف الحصين و عبور قناة السويس (1) و استردت القوات السورية أجزاء من أراضيها المحتلة بعد تحريرها ، وبعد وقف القتال أجرت الإدارة الأمريكية اتصالات سياسية مع الاتحاد السوفيتي فعقد "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكي اجتماعات في موسكو مع " ليونيد برجنيف" سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفيتي لوضع حد للقتال المستعر في منطقة الشرق الأوسط .

وقد أسفرت هذه اللقاءات السياسية المكثفة عن تقدم الدولتان الأعظم (دولتا الوفاق) عن مشروع قرار مشترك أقره مجلس الأمن بالإجماع (2) . وطالب أطراف النزاع بوقف إطلاق النار و عرف بقرار مجلس الأمن رقم (338) (3) أكتوبر 1973 وقد نص على* :-

1- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حاليا إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة ،وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فورا في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن .
2- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فورا بعد وقف إطلاق النار ، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242(1967) بجميع أجزائه .

3- يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله ، مفاوضات بين الأطـــراف المعنيـــة تحـــت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط(4) .

القرار 339 /23أكتوبر/تشرين الأول 1973

وتأكيدا للقرار 338 أصدر مجلس الأمن قرار رقم 339في 23أكتـــوبر/تـــشرين الأول 1973 أكد فيه على ضرورة التوقف الفوري عن كافة الأعمال العسكرية ،وعودة القـــوات المتحاربة إلى المواقع التي كانت تحتلها لحظة سريان وقف إطلاق النـــار .وطلـــب مـــن الأمين العام اتخاذ الإجراءات نحو الإرسال الفوري لمراقبين للأمم المتحدة للأشراف علي وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل .(1)

(1)William B.,Quandt ,op.cit,p.37

(2) تمت الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم 338 لسنة 1973 بالإجماع مع امتناع الصين عن التصويت

(3) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ،مج 1، 1947-1974، مرجع سابق "قرارات مجلس الأمن " القرار رقم 1973/338 ، ص 210

* أنظر ملحق رقم 10 ، ص 187

(4)تبنى مجلس الأمن هذا القرار في جلسته رقم 1747، ب 14 صوتا مقابل لاشيء ،انظر قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ،مرجع سابق، قرارات مجلس الأمن،ص210

القرار 340 /25 أكتوبر /تشرين الأول 1973

لعدم ألتزام إسرائيل بوقف القتال و بسبب حصارها للجيش المصري الثالث ، و لتعزيـــز وقف إطلاق النار، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973/340 بتاريخ 25 أكتوبر/تشرين الأول 1973 وإقامة قوة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة وتكليف الأمين العام بتـــشكيلها ونص على مهامها في تنفيذ القرارات 1967/242 ،1973/338 ، 1973/339 ،والقرار 1973/340 . (2)

الموقف الأمريكي من القرارات (338 / 339 / 340)

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور أساسي في إقرار القـــرارات الدوليـــة ، 338 ، 339 ، 340 ، و ذلك لتطبيق قرار مجلس الأمـــن رقـــم 242 ، و الـــذي تمـــت صياغته علي أساس مبادي الرئيس جونسون و التي أعلنها فـــي 19 يونيـــو / حزيـــران 1967 .

مؤتمر جنيف للسلام 1973 والموقف الأمريكي منه

وافقت كل من مصر وسوريا والأردن و إسرائيل على القرار رقـــم 1973/338 ، و التي تنص الفقرة الثالثة منه على أن "يقرر حالا وفي المرحلة الزمنيـــة نفـــسها لـــسريان مفعول وقف إطلاق النار بدء المفاوضات من قبل الأطراف المعنيـــة ، وتحـــت إشـــراف مناسب وذلك لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط".(3) و للشروع في المفاوضات

بين أطراف النزاع فقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم 344(1973)بتاريخ 15 ديسمبر/كانون الأول 1973لعقد مؤتمر جنيف للسلام جاء فيه :-

" إن مجلس الأمن إذ يلاحظ أن مؤتمر السلام في الشرق الأوسط سيبدأ في جنيف قريبا تحت رعاية الأمم المتحدة : - يعرب عن أمله بأن يتقدم مؤتمر السلام بسرعة نحو توطيد سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط " (4) لكن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية كانت مغايرة للهدف الأساسي للقرار ،فقد صرح صانع السياسة الخارجية الأمريكية آنذاك هنري كيسنجر، بقوله :-

سنستعمل الاجتماعات العامة بهدف التكرار الرسمي للمواقف المعروفة أما المفاوضات

---

(1) أقر مجلس الأمن القرار339،في جلسته رقم 1748في 23أكتوبر1973 ب14 صوتا مقابل لاشيء .انظر:قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ،المرجع السابق ، ص 210

(2)انظر المرجع السابق ،ص ص 210 - 211

(3) د.محمد الأطرش :- السياسة الأمريكية تجاه الصراع "العربي الإسرائيلي 1973-1975" مركز دراسات الوحدة العربية ،ط 1، بيروت ،يوليو/تموز1987 ، ص 42

(4) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مرجع سابق، قرارات مجلس الأمن،القرار رقم 344 بتاريخ 15 ديسمبر/كانون الأول 1973 ،ص ص 212 – 213

الرئيسية فتتم تحت إشرافنا خارج المؤتمر، وعلى أساس ثنائي بين كل دولة عربية وإسرائيل (1) وعقد المؤتمر في 21 ديسمبر/كانون الأول 1973 برعاية الأمين العام ، للأمم المتحدة " كورت فالدهايم" Kurt Valdhaim ورئاسة الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وحضور كل من مصر والأردن و إسرائيل . ولم تشترك سوريا فيه لرفضها القرار رقم 242 وهو نقطة الانطلاق نحو التسوية ، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تدع لحضور المؤتمر، ولم يتمكن المؤتمر الذي لم تطل اجتماعاته إلا من إنجاز اتفاقية لفصل القوات المتحاربة على الجبهتين المصرية والإسرائيلية فقام هنري كيسنجر بجولات مكوكية بين العواصم العربية وتمكن بحضور قائد قوات الطوارئ الدولية من توقيع اتفاقية لفصل القوات في 18/يناير – كانون الثاني/1974 عند الكيلو 101 علي طريق القاهرة- السويس الصحراوي ،ووضع قوات دولية في المواقع الجديدة (2)

أما بالنسبة للجبهة السورية فقد قام كيسنجر بجهود أدت إلى توقيع اتفاقية لفصل القوات على الجبهة السورية –في جنيف في 31 مايو/أيار 1974 بحضور قائد قوة الطوارئ الدولية ورئيسي الوفدين الأمريكي والسوفيتي(3)

بذلت مساع لاستئناف مؤتمر جنيف بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، فاصطدمت بمعارضة إسرائيل والولايات المتحدة ،رغم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت أصدرت في 10نوفمبر/تشرين الثاني1975 القرار رقم3375 * طالبت فيه بدعوة منظمة التحريرممثلة الشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى إلى المشاركة في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم

المتحدة(4). كان مركز منظمة التحرير الفلسطينية قد ازداد قوة عربيا وعالميا وبشكل ملموس بعد حرب يونيو/حزيران 1967 ونتيجة لاعتراف عدد من دول أوروبا الغربية بحقوق الفلسطينيين القومية فقد بدأ المتحدثون باسم وزارة الخارجية الأمريكية والرئيس نيكسون في عامي 1970-1971 يسلمون بأنه لن يكون هناك سلام مستقر في الشرق الأوسط بدون الأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للفلسطينيين .(5)

---

(1)Henry Kissinger,Years of Upheaval(Boston: little ,Brown and Co.1982),p.686

(2) الموسوعة الفلسطينية ،القسم الثاني:مرجع سابق ، ص 192

(3) المرجع السابق ،ص 192

* أنظر ملحق رقم 13 ، ص 191

(4) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي المجلد الثاني، 1975-1981،قرار الجمعية العامة رقم3375(الدورة30)بتاريخ 10تشرين الثاني/نوفمبر الدعوة إلى إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في الجهود من أجل السلم في الشرق الأوسط ،

5)Fred J.,Khouri,op.cit.,pp.360-361

ومن مظاهر التطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية موافقة الجمعية العامة في 21 سبتمبر/أيلول1974 ،على تضمين جدول أعمالها مناقشة المسألة الفلسطينية(1).

وقد اعترضت على هذا القرار أربع دول فقط هي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والدومنيكان وبوليفيا ،وفي 14أكتوبر/تشرين الأول 1974 دعت الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في المناقشات*

وفي 14نوفمبر/تشرين الثاني 1974 أعلن الزعيم ياسر عرفات من على منبر الجمعية العامة رغبة منظمة التحرير في إنشاء دولة ديموقراطية علمانية حيث سيتعايش اليهود والعرب وفقا لقواعد المساواة . (2)

"إنني أعلن هنا أمامكم كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وقائدا عاما للثورة الفلسطينية أننا عندما نتحدث عن أمالنا المشتركة من أجل فلسطين الغد فنحن نشمل في تطلعاتنا كل اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين ويتقبلون العيش معنا في سلام ودون تمييز على أرض فلسطين ...لقد جئتكم بغصن الزيتون مع بندقية الثائر...فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي".(3)

و خلال عام 1975 *أعطت بعض وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لمنظمة التحرير الفلسطينية صفة العضو المراقب .(4) ورغم تصاعد وتنامي قوة منظمة التحرير الفلسطينية إلا أن الولايات المتحدة تعهدت لإسرائيل في سبتمبر/أيلول 1975 بأنها (الولايات المتحدة)لن تعترف بمنظمة التحرير ولن تتفاوض معها،إلا عندما تعترف هذه (منظمة التحرير) بحق إسرائيل في الوجود ،وتقبل بقراري مجلس الأمن رقم 242 و 338.(5)

وهكذا تبدو وللوهلة الأولى أن المذكرة الأمريكية (التعهد) تعني مزيدا من التشدد الأمريكي حيال قضية الشعب الفلسطيني و منظمة التحرير الفلسطينية .

إلا أن وزير الخارجية الأمريكي "هنري كيسنجر" وفي 29سبتمبر/ أيلول 1975 ،حاول أن يطمئن العرب عندما وعد ممثليهم في الأمم المتحدة،بأنه سيبدأ بالتفكير الجدي في كيفية تحقيق المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني. (6)

بل إن"كيسنجر" هذا أشرف بنفسه على بيان هام جدا و الذى يعد من أعظم التحاليل الواسعة

---

* أنظر ملحق رقم 11 ، ص 188

)Michael Adams, “The Arab-Israeli Confronation 1967-1978 P. 47. (1

(2) د. مهدي عبد الهادي ،مرجع سابق،ص ص570-574 ، نبيل محمود عبد الغفار ،مرجع سابق ص 215 .

(3) المرجع السابق ، ص ص 215 – 216 .

* أنظر الملاحق رقم 12، ، ص ص 189-190، ملحق رقم 13،ص191 ، ملحق رقم 14 ، ص 192

(5) Edward Sheehan, “Step-by step in the Middle East” (4) Fred J.,Khouri op.cit.,p.377
Foreign Policy (March 7.1976).p.63(6) Quoted in Quandt, Decade of Decision ,op.cit.p.276.

الأدراك التي قامت بها وزارة الخارجية الأمريكية حول المشكلة الفلسطينية –قام بإلقائه "هارولد ساوندرز" نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط،في 12نوفمبر/تشرين الثاني 1975، أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الدولية التابعة لمجلس النواب حول المسألة الفلسطينية .

وقد عرف هذا البيان "بوثيقة ساوندرز" وتعتبر وثيقة ساوندرز هذه أوضح وأشمل موقف اتخذته الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين وضرورة إشراكهم في عملية السلام (1)

وهنا لابد من التساؤل : ترى هل حدث تغير في المواقف الأمريكية تجاه أزمة الشرق الأوسط كما يسمونها لتنقلب رأسا على عقب من رفض قاطع لحق الفلسطينيين في تقرير المصير ،إلى الإقرار بأن القضية الفلسطينية هي " قلب الصراع العربي الإسرائيلي وأن قضية الفلسطينيين لم تعد قضية لاجئين؟ ..

لعل بالإمكان الإجابة على هذه التساؤلات من خلال مناقشة عناصر وثيقة "ساوندرز"

وثيقة "ساوندرز" الأمريكية للسلام 1975

في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 1975 أدلى "هارولد ساوندرز" نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، ببيان حول الفلسطينيين أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الدولية التابعة لمجلس النواب الأمريكي ، أكد فيه على عدة أمور هامة من أبرزها أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط هو هدف رئيسي للولايات المتحدة التي تؤمن بضرورة مراعاة المصالح المشروعة للفلسطينيين .(2)

"وأن ما نحتاج إليه هو البدء في عملية دبلوماسية تساعد في خلق تعريف معقول للمصالح الفلسطينية ،وهو وضع بإمكان المفاوضات أن تبدأ منه للعمل على حل الجوانب الفلسطينية من المشكلة " .(3)

وكان المقصود من البيان إظهار رغبة أمريكا المستمرة في العمل من أجل تسوية سلمية ، وقد تفحص كيسنجر بدقة كلمات مسودة البيان بالرغم من نفيه لذلك. وقيل إنه نقح تصريح"ساوندرز" مع الرئيس فورد. و شكلت الوثيقة نقطة تحول في السجل العلني لسياسة أمريكا الفلسطينية(4) وجاء في الوثيقة :-

"إن الفلسطينيين يشكلون بمجموعهم عاملا سياسيا ،يجب التعامل معه، إذا كان للسلام أن يحل بين إسرائيل وجاراتها " (5)

---

(1) نبيل محمود عبد الغفار، مرجع سابق ، ص 216

(2) المرجع السابق ، ص 216

(3)Department of State Bulletin, Dec.1975,pp.797-798.

(4) محمد شديد ، مرجع سابق، ص 155 (5) عبده الأسدي ، مرجع سابق ص ص 78 -79

تحدثت الوثيقة عن عزم الولايات المتحدة الاستمرار في بذل الجهود من أجل التقدم نحو تسوية سلمية للنزاع العربي-الإسرائيلي وأن البعد الفلسطيني للنزاع العربي-الإسرائيلي هو صلب هذا النزاع . و أن الحل النهائي لن يكون ممكنا بدون التوصل إلى اتفاق يحدد مكانه عادله ودائمة لأولئك العرب الذين يعتبرون أنفسهم فلسطينيين ..

" إننا نقر أنه بالإضافة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية وتحقيق المصالح الشخصية المشروعة للاجئين،هناك اهتمام آخر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ،إنها حقيقة وهي أن ما يقارب الثلاثة ملايين شخص يسمون أنفسهم فلسطينيين، ينظرون اليوم إلى أنفسهم على أساس كونهم شعبا ذا كيان ويرغبون في حقهم في تقرير وضعهم السياسي " .(1)

و دعا "ساوندرز" إلى ضرورة تطوير مواقف كل الأطراف المعنية فيما يتعلق بالعامل الفلسطيني في النزاع العربي –الإسرائيلي، وعندما يحدث هذا التطور ، " قد يصبح ممكنا ما ليس في الإمكان اليوم " (2)

ويمكن إيجاز أهم بنود وثيقة ساوندرزفيما يلي :-

1- بذل الولايات المتحدة الأمريكية كل الجهود ، وإتمام التقدم الفعلي ، لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي .
2- الأخذ في الاعتبار في أية مفاوضات خاصة بسلم عربي –إسرائيلي ، المصالح المشروعة للفلسطينيين .
3- التوصل إلى اتفاق يحدد وضعا عادلا ودائما للشعب العربي الفلسطيني .

4- صعوبة دخول الفلسطينيين في المفاوضات ، إلى هذا الوقت، يرجع إلى عــدم تحديــد ماهية المصالح الفلسطينية .(3)

وتخلص الوثيقة إلى القول بأنه ، كخطوة أولى :-

1- مطلوب مسار سياسي ، يساعد في تقديم تعريف معقول للمصالح الفلسطينية ، موقــف يمكن البدء منه بالمفاوضات وفي إيجاد حل لجوانب القضية الفلسطينية .(4)

2- الخطوة الثانية " إعداد نطاق للمفاوضات ، وتحديد للصلاحيات" والقضية الأساســية فــي هذا المجال كما تقول الوثيقة هي " إيجاد قاعدة مشتركة للمفاوضــات يــستطيع الفلــسطينيون والإسرائيليون القبول بها ،وربما يكمن هذا الأمر من خلال قبول متبادل لقراري مجلس الأمن رقم 242 ،338 على الرغم من أنهما لا يعالجان الجوانب السياسية للقضية الفلسطينية" .(5)

---

(1)Department of State Bulletin ,op .cit.p278

(2)Department of State Bulletin,op.cit.pp.278-279

انظر :نبيل محمود عبد الغفار، مرجع سابق ، ص 218 (3) رضوى عبد القادر ، مرجع سابق ، ص206

(4) عبده الأسدي، مرجع سابق ص 78 (5) Department of State Bulletin.op.cit pp.278.279.

وتتطرق وثيقة ساندورز إلى قضية تمثيل الفلسطينيين فتقول :

هناك جانب صعب للقضية الفلسطينية ، بشكل خاص هو السؤال:- من سيتفاوض باســم الفلسطينيين؟

لقد اعتقدنا في الماضي بأن الأردن سيكون المفاوض المنطقي فــي القــضايا المتعلقــة بالفلسطينيين ، لكن مؤتمر الرباط العربي اعترف بمنظمة التحريــر الفلــسطينية *كممثــل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. (1)

وتتحدث الوثيقة عن تاريخ المنظمة والقوى المكونة لها وعن موقف المنظمة من قراري مجلس الأمن ومن إسرائيل ، ثم موقف إسرائيل من المنظمة وتخرج بنتيجة خلاصتها، " أنــه في هذا الوقت ، ليس هناك نطاق يمكن فيه إجراء مفاوضات بمشاركة منظمة التحرير ، ولا يمكننا تصور بدء المفاوضات ،أو الحث على بدئها بين الجانبين طالما أحــدهما يعلــن بــأن هدفه هو تصفية الجانب الأخر ، وليس إجراء مفاوضات معه حول السلام" . (2)

وتشير الوثيقة إلى "أن سياسة المراحل (سياسة الخطوة خطوة)التي انتهجتها الولايــات المتحدة في معالجة النزاع العربي –الإسرائيلي قد تكون صالحة لحل المشكلة الفلسطينية ، وأن ما هو غير ممكن اليوم يحتمل أن يكون ممكنا في المستقبل" . (3)و تشير الوثيقــة الـــي استعداد الولايات المتحدة للمشاركة في حل القضية الفلــسطينية لأن القــضية التـــي تتعلــق بالفلسطينيين هامة في حد ذاتها ،نظرا لأن الحكومات العربية التي تشارك في المفاوضـــات قد أوضحت بأن التقدم إلى الحل الشامل سيكون متعلقا بالتقدم في مجال القضايا التي تتعلــق بالفلسطينيين .(4)

وتعلن الوثيقة أن الولايات المتحدة لن تقدم حلا أمريكيا ،لأن رسم الحل هو مهمة الأطراف المعنية .وتطالب الوثيقة الفلسطينيين قبل مشاركتهم في مسار المفاوضات إيجاد ضمانات بتوقف الإرهاب الذي تستخدمه بعض أجزاء منظمة التحرير للفت أنظار العالم إلى قضيتهم .(5)

* في اكتوبر1974 أكد مؤتمر قمة ملوك ورؤساء الدول العربية والذي عقد في الرباط بالمغرب بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وأن لها حق التكلم باسم الفلسطينيين في أي محادثات للسلام في الشرق الأوسط ولإنشاء سلطة وطنية في أي جزء يتم تحرره من الأراضي المحتلة

(1)Michael Adams,op.cit,pp.1967-1978 PP.47 -48 .

(2) عبده الأسدي : مرجع سابق ، ص ص 78-80 (3) نبيل عبد الغفار، مرجع سابق ، ص 218

(4) أمريكا والصراع العربي-الإسرائيلي منذ 1948 "مجلة الأرض" العدد 8،دمشق ، 1986/1/7

(5) المرجع السابق .

لقد أدت وثيقة "ساوندرز" إلى جدل عنيف داخل الأوساط الإسرائيلية التي اعتبرت هذه الوثيقة خرقا لسياسة التنسيق بين إسرائيل والولايات المتحدة .(1)

أما بعض الأطراف العربية فقد رحبت بهذه الوثيقة واعتبرتها خطوة بناءة إلى الأمام ، وبأنها موقف واضح ،وتحمل أثارا واضحة لتغير في الموقف الأمريكي من الصراع .

أما المقاومة الفلسطينية فرأت فيها محاولة لحملها على التخلي عن الكفاح المسلح في سبيل مؤتمر جنيف .(2)

لكن "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكي أكد على أن السياسة الأمريكية لم يطرأ عليها أي تعديل ولا تحمل أي تغيير في الموقف الأمريكي حينما أدلى بشهادته أمام لجنة المساعدات الخارجية في مجلس الشيوخ فقال :

" كانت هذه ورقة قدمها نائب مساعد الوزير أمام لجنة فرعية للجنة العلاقات الدولية لمجلس النواب التي كانت نوعا من التدريب الأكاديمي ،شرحت فيها بطريقة نظرية بحتة بضع نواح من المسألة الفلسطينية ،كما يراها مستر ساوندرز" . (3)

ويضيف صانع السياسة الخارجية الأمريكية قائلا:"إن الولايات المتحدة لن تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ،حتى تقبل وجود دولة إسرائيل ،وقراري مجلس الأمن 242 ،338 لقد كان هذا موقفنا ، ويظل هذا موقفنا ،وإذا بدا لنا أن نغير موقفنا ،فإن مثل ذلك الأمر لا يعلنه نائب مساعد وزير الخارجية أمام لجنة فرعية للكونجرس ، مثل هذا الأمر يعلن على مستوى الرئاسة ،أو على مستواي ولا يتم إلا بعد المشاورات التامة مع إسرائيل (4).

إن قراءه متأنية لمبادئ و ثيقة ساوندرز الأمريكية للسلام التي أعلنهـا " هارولـد ساوندرز " ، قد بعثت الأمل في إقرار سلام عادل و دائم في الشرق الأوسط ، و ذلك مـن خلال أعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالحقوق المـشروعة للـشعب الفلـسطيني ، و التأكيد الأمريكي علي أن البعد الفلسطيني هو صلب هذا النـزاع ، و أسـتعداد الولايـات المتحدة علي العمل من أجل التوصل الي إتفاق يحـدد وضـعا عـادلا و دائمـا للـشعب الفلسطيني، و بذل كل الجهود لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

---

(1) عبده الأسدي،مرجع سابق ، ص 79

(2) رضوى عبد القادر، مرجع سابق ، ص 206

(3) ليلى بارودي، مروان بحيري :السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط-نيكسون-فورد- كارتر-ريغن" مؤسـسة الدراسات الفلسطينية ،نيقوسيا ،ط1 ، 1984 ، ص 52

(4) المرجع السابق ،ص ص 52 -54 /انظر أيضا :عبده الأسدي ، مرجع سابق، ص 86 .

لقد جاء في الوثيقة أن السلام العادل و الدائم في الشرق الأوسط هو هـدف رئيـسي للولايات المتحدة الأمريكية التي تؤمن بضرورة مراعاة المـصالح الـسياسية المـشروعة للشعب الفلسطيني. و تشير الوثيقة أيضا الي موقف الحكومات العربية التـي أوضـحت أن التقدم الي الحل الشامل يجب أن يكون مرتبطا بقـضايا الـشعب الفلـسطيني . أن وثيقـة ساوندرز خطوة علي طريق تغير واضح في الموقف الأمريكي قائما علـي سياسـة متوازنة .

تقرير معهد بروكينجز الأمريكي للتسوية ديسمبر 1975

معهد بروكينجز Brookings هو أحد معاهد الدراسات الاستراتيجية في واشنطن بالولايـات المتحدة الأمريكية (1) وقد أجرى دراسة على مدى ستة أشهر، وفي 17ديسمبر/كـانون الأول 1975 أصدر تقريرا من أهم التقارير التي تناولت مختلف جوانب مـشكلة الـشرق الأوسـط بالدراسة والتحليل وكيفية حلها تحت عنوان "نحو السلام في الشرق الأوسط" .(2)

وقد شارك في هذه الدراسة ست عشرة شخصية أمريكية متخصصة في شؤون الشرق الأوسط لبحث الكيفية التي يمكن للولايات المتحدة أن تعاون في تحقيق تسوية دائمة وعادلـة وعمليـة للنزاع العربي الإسرائيلي وذلك بتمويل من مؤسسة روكفلر. (3)

وأبرز المبادئ التي تضمنتها الدراسة فيما يتعلق بالـضفة الغربيـة وغـزة والكيـان الفلسطيني(4) هي :

(أ)إنه من المستحيل أن تتحقق التسوية السلمية إلا إذا اعترفت إسـرائيل بمبـدأ المـصير الفلسطيني والبحث عن طرق متفق عليها لتطبيق هذا المبدأ ، وقد تتضمن :-

- دولة فلسطينية مستقلة توافق على قبول التزامات اتفاقيات السلام

- أو كيان فلسطيني مرتبط باتحاد فيدرالي غير مفروض على الأردن، ولكن يحقق كيانا سياسيا مستقلا واسعا حسب الخطط التي اقترحها الملك حسين (مشروع المملكة العربية المتحدة).

---

(1) معهد البحوث والدراسات العربية:- الدولة الفلسطينية "حدودها ومعطياتها وسكانها " مطابع دار الهلال – القاهرة -1991 ، ص ص 46-48

(2) Toward Peace in the Middle East: Report of A Study Group (Washington: The Brookings Institution , 1975)

(3) نبيل محمود عبد الغفار : مرجع سابق ، ص 228

انظر أسماء الشخصيات الأمريكية التي اشتركت في إعداد التقرير في حاشية المرجع السابق ، ص ص 228-229

(4) جريدة يديعوت أحرونوت (أخر الأخبار) الإسرائيلية في 17ديسمبر/كانون الأول 1975

انظر أيضا: الدولة الفلسطينية ، مرجع سابق ، ص ص 47-48

(ب) تكون التسوية التي سيقع عليها الاختيار مصحوبة بتعاون اقتصادي مع إسرائيل والأردن ، وقد يتطور إلى سوق إقليمية مشتركة .

(ج) يجب أن تتضمن اتفاقيات السلام ترتيبات لإعادة توطين اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى الكيان الفلسطيني الذي سيقام ، وتعويض معقول عن أملاك اللاجئين العرب من إسرائيل ،واليهود الذين كانوا في الماضي يقيمون في الدول العربية .

(د) وكذا ترتيبات لتقديم معاونة اقتصادية للدولة أو الكيان الذي سيقرر فيه مصير الفلسطينيين الذاتي .(1)

وأشار التقرير إلى أن أطراف النزاع العربي-الإسرائيلي ليس في مقدورهم التوصل بمفردهم إلى اتفاق مما يستوجب قيام الولايات المتحدة بالتوسط من أجل التسوية ، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لا يجب عليها أن تسعى بأي حال من الأحوال إلى فرض حل معين على الأطراف المعنية . (2)

وأن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يتم إلى حدود 5يونيو/حزيران مع تعديلات يقبلها الجانبان وبذلك أقر بإمكانية إحداث تغيير في الحدود دون التأكيد على أن تكون طفيفة.

ويؤكد التقرير على ضرورة إقامة سلام طبيعي بين أطراف النزاع بحيث تنهي كل الأعمال العدائية وتنمى العلاقات السياسية الاقتصادية الإقليمية على مراحل محددة وهو يقترب كثيرا من وجهة النظر الإسرائيلية .(3)

وتقر الوثيقة بأن الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير يعد أمرا أساسيا للتوصل إلى السلام في المنطقة.*

وبسبب صعوبة مشكلة القدس وتعقيداتها فترك الباب مفتوحا لكافة الاحتمالات والإمكانيات والاكتفاء بوضع الخطوط العريضة.*

ويؤكد التقرير على ضرورة أن تعمل الولايات المتحدة علـــى إشـــراك الاتحـــاد الـــسوفيتي فاشتراكه ميزة أكثر منه ضررا.(4)

لم تر وثيقة بروكينجز Brookings النور بسبب الموقف السوري القاضي بـــضرورة أن تكون التسوية شاملة ، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية فـــي المفاوضـــات ، ورفـــض إسرائيل الانسحاب من أجزاء كبيرة من الجولان في نطاق اتفاق مرحلي .(5)

---

(1) الدولة الفلسطينية ، مرجع سابق ، ص ص 46-47

(2) نبيل عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص233

(3) المرجع السابق ، ص 234.

* كان تقرير بروكينجز أكثر تحديدا من وثيقة ساوندرز التي أشارت إلى المصالح الفلسطينية

* لم تتعرض وثيقة ساوندرز لمشكلة القدس لصعوبتها

(4) نبيل عبد الغفار ،مرجع سابق ، ص 234 (5) المرجع السابق ، ص 235.

مشروع الرئيس جيمي كارتر للسلام مارس 1977

تسلم الرئيس جيمي كارتر مقاليد الحكم رسميا في 20 يناير/كانون الثـــاني 1977 ، وقـــد أكدت الإدارة الجديدة عزمها على اتخاذ عمل مبكر بشأن مشكلة الشرق الأوســـط التـــي كـــان استمرارها يهدد الاستقرار في المنطقة. (1)

وكان واضحا منذ تولي " كارتر" الرئاسة أن موقف السياسة الأمريكية إزاء حل مشكلة الشرق الأوسط سيكون في إطار مشروع بروكينجز خاصة وأن اثنتين من الشخصيات التي اشتركت في وضع وثيقة (تقرير) بروكينجز أصبحت تشغل مناصب هامة فـــي إدارة "كـــارتر" وهمـــا زيجينيو بريجنسكي مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي و "وليام كوانـــت" عـــضو مجلـــس الأمن القومي، (2) والملاحظ أن كارتر لم يطرح مشروعا متكاملا لإقـــرار الـــسلام و إنمـــا عرض بعض الأفكار والخطط الرئيسية لبعض عناصر المـــشكلة وقـــد اتـــسم جانـــب منهـــا بالغموض ، فعندما أشار إلى ضرورة إقامة وطن للاجئين الفلسطينيين ،لم يحدد ما إذا كـــان هذا الوطن دولة ذات سيادة أو كيان وعلى أي جزء من الأرض سوف يقام .

يمكن إيجازموقف الولايات المتحدة من تسوية أزمة الشرق الأوسط في عهد كارترفي الآتي:

1- إ ن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يكون شاملا أي أنه يقتضي إنهاء حالـــة الحـــرب واعتراف الدول العربية بإسرائيل وتبادل العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية .

2- إ ن السلام الشامل يقتضي من إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتهـــا فـــي عام 1967 باستثناء بعض تعديلات طفيفة في الحدود.(3)

3- أ ن إسرائيل في حاجة إلى حدود يمكن الدفاع عنها من خلال وضع قوات تابعة لها خارج حدودها الشرعية أو بوسائل أخرى .

4- للفلسطينيين الحق في أن يكون لهم وطن * يجب تأمين "وطـن" " هـوم لانـد " للـشعب الفلسطيني والذي سيأخذ شكل كيان مستقل أو كجزء من الأردن أو كعـضو فـي اتحـاد كونفدرالي يضم الأردن وسوريا . وكذلك يجب معالجة القضية الفلسطينية من قبل الـدول العربية أولا ثم من قبل الدول العربية المفاوضة لإسرائيل .(4)

وكان المتحدث باسم الخارجية أكد أن أقوال الرئيس كارتر بشأن الوطن الفلسطيني تعبـر عن سياسة الولايات المتحدة .(5)

---

(1) Michael ,Adams ,op.cit.,p.47

(2) نبيل محمود عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 253

(3) المرجع السابق ، ص ص 253-254

*تصريحات كارتر:- تم توزيعها يوم 77/3/18 من خلال مكتب المعلومات الأمريكي في بيروت وكان الرئيس الأمريكي قد أدلى بها في بلدة كلينتون ولاية مساتشونتس وتضمنت شروط السلام في المنطقة

(4) منير الهور، طارق الموسى ، مرجع سابق ، ص 161

(5) صحيفة معاريف (المعرفة) الإسرائيلية ، عدد 1977/3/18

5- تطبيق التسوية الشاملة على مراحل ، ويعتقد الرئيس كارتر أن هذه الفترة المرحلية سوف تمتد إلي سنتين أو أربع سنوات أو ثماني سنوات على أبعد تقدير.(1)

6- إنشاء مناطق منزوعة السلاح يبلغ عرضها 10كم أو أكثر حيث يمكن أن ترابط قوات دولية إلى جانب قوات أخرى ، وإقامة أجهزة إنذار إلكترونية كتلك التي أقيمت في سـيناء منـذ سبتمبر/أيلول 1975، ومنح ضمانات دولية أو متعددة الجوانب سوفيتية –أمريكية ،مجلـس الأمن ،المجموعة الأوربية ،أو أحادية الجوانب "ضمانة الولايات المتحدة مثلا ". (2)

ورغم طرح الرئيس لموضوع إقامة وطن للفلسطينيين إلا أنه لم يخرج عـن الخـط الأمريكي الخاص بعدم التعامل مع منظمة التحرير طالما لم تغير موقفها من إسرائيل.

وقد اعتبرت المصادر الإسرائيلية أراء الرئيس كارتر "تراجعا في السياسة الأمريكية" نتيجـة تأييد الرئيس كارتر للانسحاب الكامل تقريبا من الأراضي المحتلة ،وإنشاء وطن للفلسطينيين ، ووصفه لحدود عام 1967 بأنها "قانونية" .(3)

مشروع "بريجنسكي" مستشار الرئيس

الأمريكي للأمن القومي

يونيو 1977

في 21 يونيو/حزيران1977 اقترح " زيجنيو بريحنسكي" مستشار الرئيس الأمريكـي كارتر لشؤون الأمن القومي مشروعا للتسوية وفق الأسس التالية(4) :-

- إلحاق الضفة الغربية وقطاع غزة بالأردن بوصفها منطقة مستقلة ذاتيـا ولـيس دولة مستقلة .

- ستكون للسكان العرب في هاتين المنطقتين حرية العمل والتحرك داخل إسرائيل ،وللإسرائيليين حرية التحرك في الضفة الغربية والقطاع ، مع وجود حدود مفتوحة وتعاون حقيقي بين الطرفين .(5)
- تجريد الضفة والقطاع من السلاح ،والاعتراف بتعديلات طفيفة ،ولكنها ضرورية على الحدود وإخلاء قطاع غزة من نقاط التجمع السكاني اليهودي التي أنشئت في القطاع .(6)

---

(1) نبيل عبد الغفار ، مرجع سابق،ص ص 253-254 / أنظر أيضا منير الهور ، طارق الموسى ، مرجع سابق ، ص 161

(2) منير الهور، طارق الموسى ، مرجع سابق ، ص 161

(3)The Jerusalem Post , April 22, 1977

(4) صحيفة هأرتس (الأرض) الإسرائيلية عدد يوم 1977/6/22

(5) أمريكا والصراع العربي الإسرائيلي منذ 1948 ،الأرض "دمشق" العدد التاسع 1983/1/21

(6) منير الهور،طارق الموسى ، مرجع سابق ، ص ص 161-162

- يتخلى الفلسطينيون عن المطالبة بالاستقلال التام ،وتتخلى إسرائيل عن المطالبة بالسيادة على الضفة والقطاع مع احتفاظها بحقها في الإبقاء على ضمانات عسكرية وأمنية .(1)
- السماح لإسرائيل بالمحافظة على وجود عسكري غير هجومي لفترة محدودة.
- تعود الجولان إلى سوريا ن ويتم إخلاؤها على ثلاث مراحل خلال عامين بعد توقيع الاتفاق ، ويتم نزع السلاح منها وتظل قوات الأمم المتحدة موجودة فيها لفترة غير محدودة .

- **الموقف الفلسطيني من مشروع بريجنسكي :**

رفضت منظمة التحرير الفلسطينية " الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني" ، مشروع بريجنسكي للتسوية ، و ذلك لأنه يتنكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة علي أرضه وعودة اللاجئين الفلسطنيين الي ديارهم.

المواقف العربية من مشروع بريجنسكي :

أتسم موقف الحكومات العربية بالرفض التام للمشروع ، و قد أرسل سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة العربية السعودية James E. Akins رسالة الي بريجنسكي " مستشار الرئيس الأمريكي كارتر " لشئوون الأمن القومي بتاريخ 24 سبتمبر / أيلول 1979 ، عبر فيها عن وجهة نظرالعرب ، و كذالك و جهة نظر بعض الأمريكيين و الأوربيين قائلا :- " إن موقف العرب و بخاصه المملكة العربية السعودية واضح ، ولا يمكن قيام سلام في الشرق الأوسط ، مالم يعترف بحقوق

الفلسطينيين ...، و يتضمن حق تقرير المصير ، إن الفلسطنيين يريدون دولة لهــم ، و إن العرب علي قناعة بإنه يجب قيام دوله فلسطينية إن عاجلاً أو آجــلاً و إلا لــن يكون هناك سلام...." (2)

الموقف الإسرائيلي من مشروع بريجنسكي : لم يجرؤ بريجنسكي علي إعلان مشروعه إلا بعد أن أستمزج أراء الأسرائيلين و اللوبي الصهيوني .

وبأستعراض الوقائع على الأرض يمكن القول أن مشاريع الإدارة الأمريكية شــكلت الأساس السياسي للحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب اتفاقية كامب ديفيد 1977-1978 كما أن مشروع بريجنسكي مازال حبرا على ورق فما زالت الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي حتى يومنا هذا .

---

(1) عبده الأسدي ، مرجع سابق ، ص ص 81-82

(2) منير الهور ،و طارق الموسى ، مرجع سابق ،ص 162

البيان الأمريكـــــي- السوفيتي

لتسوية النزاع في الشرق الأوسط أكتوبر 1977 *

في الأول من شهر أكتوبر/تشرين الأول أكتوبر عام 1977 عقد اجتماع في نيويورك بين وزير خارجية الولايات المتحدة "سايروس فانس " وعضو المكتب السياسي وزير خارجية الاتحاد السوفيتي" أندريه غروميكو" أعقبه صدور بيان أمريكي-سوفيتيي

حدد **شروطا لتسوية أزمة الشرق الأوسط جاء فيه** :-

- إن الحكومتين مقتنعتان بأن المصالح الحيوية لشعوب المنطقــة بالإضــافة إلــى أهمية تقوية السلام والأمن الدوليين بصفة عاجلة في أمس الحاجة إلى التوصـــل إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي –الإسرائيلي ، إن هذه التسوية يجب أن تكون شاملة ومتضمنة لجميع الأطراف المعنية ،ولكل الموضوعات . **(1)**
- إن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة متفقتان بأنه في إطار التــسوية الــشاملة لمشكلة الشرق الأوسط يجب حل كل المسائل الخاصــة بالتــسوية ومــن بينهــا المشكلات الأساسية ومن بينها انسحاب القوات الإسرائيلية من "أراض عربيــة " (2) احتلت خلال حرب 1967، وحل المشكلة الفلسطينية ، بما في ذلك ضــمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وإنهاء حالة الحرب وإنشاء علاقات سلام طبيعية على أساس الاعتراف المتبــادل بمبــادئ الــسيادة ووحــدة الأراضـــي والاستقلال السياسي (3)

- إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تعتقدان أن الطريق الوحيد المؤثر والصحيح للتوصل إلى حل أساسي لكل جوانب مشكلة الشرق الأوسط هو المفاوضات في اطار مؤتمر جنيف للسلام والذي اجتمع خصيصا من أجل هذه الأهداف بمشاركة ممثلي كل أطراف النزاع.
- إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بحكم كونهما رئيسا مؤتمر جنيف يؤكدان عزمهما من خلال الجهود المشتركة واتصالاتهما مع الأطراف المعنية على تسهيل استئناف مؤتمر جنيف في وقت لا يتجاوز ديسمبر1977.

---

* أنظر ملحق رقم 15 ، ص ص 193 - 194

(1) جريدة " الأهرام " عدد يوم 1977/10/2

(2) نبيل عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 264

انظر أيضا : منير الهور ، طارق الموسى ، مرجع سابق ، ص164

(3) الأمم المتحدة ، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ، مرجع سابق ، ص 223

وحيث أن البيان يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويشرك ممثليه في المؤتمر فإنه قد أشار ضمنا إلى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات بما أنه معترف بها من قبل الدول العربية والأمم المتحدة ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني (1)

ويتضح من خلال إشراك الولايات المتحدة للاتحاد السوفيتي في إصدار البيان المشترك ،إن الإدارة الأمريكية كانت تسعى لأن يتخذ الكرملين موقفا معتدلا وان لا يدعم الدول العربية في اتخاذ موقف متشدد .

الموقف الفلسطيني من البيان الأمريكي – السوفيتي :

رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بالبيان الأمريكي-السوفيتي ، حول أزمة الشرق الأوسط : تضمن البيان مؤشرات إيجابية على طريق ايجاد حل عادل لقضية الشرق الأوسط فيما يتعلق بالتأكيد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ،ومشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في محادثات السلام .

إن المضمون الحقيقي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هي تلك التي أقرتها وأكدتها منظمة الأمم المتحدة ، خاصة فيما يتعلق بحقه في إقامة دولته المستقلة وعودته إلى وطنه وتقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. (2)

الموقف الأردني من البيان الأمريكي – السوفيتي :

كما اعتبرت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية البيان المشترك "تطورا ايجابيا وبناءآ على طريق السعي للتوصل إلى سلام عادل ودائم لأزمة الشرق الأوسط .(3)

الموقف الأسرائيلي من البيان الأمريكي – السوفيتي :

وعلى الرغم من إعلان الرئيس كارتر في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 3/أكتوبر – تشرين الأول/1977 أن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن إسرائيل "أمر غير قابل للنقاش" وبأنها لا تعتزم فرض أي تسوية سلام على إسرائيل ،(4) وبأن قرار مجلس الأمن رقم 242 "لم يزل يشكل الأساس للسلام " وبأن إسرائيل و العرب" لهم حق العيش في سلام على أن يسبق ذلك قيام علاقات دبلوماسية طبيعية ومبادلات اقتصادية وثقافية " .(5)

---

(1) “Join Soviet –U.S. Statement on the Middle East “ Public Information Series Bureau Of Public Affairs , U.S. Department of State Washington. D.C. October 7.1977

انظر أيضا د.محمد شديد ، مرجع سابق ، ص 200

(2) انظر تصريح السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في وكالة الأنباء الفلسطينية وفا في 1977/10/2

(3) جريدة الرأي الأردنية 1977/10/3

(4) Guardian ,October 4,1977 نقلا عن نبيل محمود عبد الغفار ،مرجع سابق ص 267

(5) نبيل محمود عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 267

على الرغم من كل ذلك فقد هاجمت إسرائيل وجماعات الضغط الصهيونية البيان الأمريكي-السوفيتي وشنت حملة نقد عنيفة على الرئيس كارتر بسبب تأكيده على ضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، (1) كذلك طالب عدد كبير من أعضاء الكونجرس بالتخلي عن البيان المشترك .(2)

الموقف الأمريكي من البيان الأمريكي – السوفيتي :

نتيجة للاجتماعات العديدة التي عقدها وزير الخارجية الإسرائيلي موشى ديان مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ، ووزير خارجيته سايروس فانس ، في 5/أكتوبر – تشرين الأول/1977. "أعلنت الإدارة الأمريكية عن تخليها عن البيان الأمريكي –السوفيتي المشترك وبذلك نجحت الضغوط الإسرائيلية و الصهيوينة في حمل الإدارة الأمريكية على التراجع والتخلي عن البيان المشترك الذي صدر في أول أكتوبر 1977 ".*

وعلى الرغم من أن إدارة كارتر قد تخلت عن جهودها لإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام ، فإنه في نهاية سنة 1978 كانت السياسة الأمريكية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية قد قامت على الأسس التالية:

1) لم تعد الولايات المتحدة تعتبر أن منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية ،بل كانت تدين أعمال العنف التي تقوم بها عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية .
2) لم تكن الولايات المتحدة تعتبر أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين،بل كانت تعتبرها أكبر الجماعات تمثيلا لها وهي بذلك تكون ضد قرارات الأمم المتحدة والتي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب

الفلسطيني ومن قراراتها 1974/3266 ، 1975/3375 ، 1976/3376 ، و40،32 ألف وباء في ديسمبر 1977 .(3).

3) ستجري الولايات المتحدة اتصالات مباشرة بمنظمة التحرير الفلسطينية بعد اعترافها بالقرار 242،ومن ثم ستضغط على إسرائيل لقبول منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات السلام المقبلة .(4).

---

(1) The Times,October , 17,1977

(2) جريدة الأهرام –القاهرة –عدد يوم 1977/10/6 . * أنظر : د. محمد شديد ، مرجع سابق، ص 193 .

(3) انظر قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين المجلد الأول 1947-1974 والمجلد الثاني 1975 -1981 مراجع سابقة .

(4) ذكر مناحم بيجين في مقابلة تليفزيونية مع شبكة CBS أن إسرائيل وقعت تحت ضغط أمريكي من أجل النظر في إمكانية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية .

Look : CBS "Face The Nation" July 23,1978, Guest Menahem Begin, Prime Minster of Israel

مشروع كارتر الثاني للتسوية

أكتوبر/تشرين الأول 1977

في الثالث من أكتوبر/تشرين الأول 1977 ،قدم الرئيس الأمريكي كارتر مشروعه الثاني لتسوية أزمة الشرق الأوسط في أثناء خطاب له ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلن فيه(1) :

<u>أولا</u>: من الضروري موافقة كل الأطراف على الحقوق والمصالح الأساسية لكل طرف معني بمشكلة الشرق الأوسط كلها ،فبالنسبة لإسرائيل يجب الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، وبالنسبة للعرب فيجب الاعتراف بحدود أمنة ومعترف بها لإسرائيل(2)

<u>ثانيا:</u> إن إقرار السلام في الشرق الأوسط يتطلب إجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية مع توافر النوايا الطيبة(3)

<u>ثالثا</u> : إن السلام الحقيقي والدائم في المنطقة يجب أن يحترم كذلك حقوق كل الشعوب في المنطقة كما يتعين بالنسبة للعرب الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين (4)

الموقف الفلسطيني من المشروع الثاني للرئيس كارتر للتسوية :

رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بأفكار الرئيس جيمي كارتر التي اعلنها في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 3 أكتوبر / تشرين الأول 1977 ، و إقراره بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

الموقف المصري و الأردني من المشروع الثاني للرئيس كارتر للتسوية :

رحبت كل من جمهورية مصر العربية و المملكة الأردنية الهاشــمية بمــشروع الــرئيس كارتر للتسوية .

الموقف الأسرائيلي من المشروع الثاني للرئيس كارتر للتسوية :

رغم تأكيد الرئيس الأمريكي كارتر في اعلانه في 3/أكتوبر - تشرين الأول/1977 علــي ألتزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن أسرائيل ، و انها لا تعتزم فرض تسوية سلام علي إسرائيل ، و بأن قرار مجلس الأمن رقم 242 لم يزل يشكل الأســاس للــسلام ، و بــأن إسرائيل و العرب لهم حق العيش في سلام .

---

(1) عبده الأسدي ، مرجع سابق ، ص 81

(2) منير الهور و طارق الموسى، مرجع سابق ، ص 165

(3) المرجع السابق، ص 166

(4) عبده الأسدي ، مرجع سابق ص 81

انظر أيضا :منير الهور ، طارق الموسى،مرجع سابق ، ص 166

بالرغم من كل ذلك ، فقد شنت إسرائيل و اللوبي الصهيوني ،حمله شعواء ضــد الــرئيس كارتر بسبب تأكيده علي ضرورة الأقرار و الأعتــراف بــالحقوق المــشروعة للــشعب الفلسطيني و أن يكون للفلسطينيين وطن HOME LAND ، الأمر الذي أدى بــالرئيس الأمريكي إلي التراجع عن طروحاته ، و التخلي عن البيان الأمريكي – الــسوفيتي الــذي صدر في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 1977.

الخاتمة

الخاتمة

يمكن إجمال أهم النتائج في النقاط التالية :

* عملت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945 على وراثة نظام الشرق الأوسط الذي أقامته بريطانيا و فرنسا لتحل محلهما ، والعمل على عدم تأثر عملية انتقال الوراثة هذه بالمواجهة التي بدأت على مستوى العالم بين أمريكا والاتحاد السوفيتي السابق .

* لم تكن أهداف الولايات المتحدة من دخول منطقة الشرق الأوسط ، مقتصرة على أغراض ومصالح اقتصادية واستراتيجية فحسب ، وإنما أيضا لأغراض سياسية تجسدت في طرح العديد من المشاريع لتسوية القضية الفلسطينية .

* طرحت الولايات المتحدة العشرات من مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية بهدف التأكيد على الحضور الدائم للسياسة الأمريكية في المنطقة ، وعدم السماح للاتحاد السوفيتي بالتواجد ومنافسة السياسة الأمريكية .

* بينما كانت الحرب العالمية الثانية قاب قوسين أو أدنى من نهايتها ، روج الرئيس روزفلت سياسة خاصة بفلسطين كانت ضارة جدا بمستقبل فلسطين والفلسطينيين ، ذلك أن الرئيس روزفلت اقترح نقل الفلسطينيين من فلسطين لإفساح المجال لقيام الدولة اليهودية المقترحة ،ومن أخطر الطروحات التي تبناها روزفلت والتي لا يصدقها عقل Amaze But True أنه تبلور في ذهنه مشروع لنقل السكان الفلسطينيين العرب من فلسطين إلى خارجها بكلفة 300 مليون دولار ،تقدم الولايات المتحدة ثلثها وتقدم بريطانيا وفرنسا الثلث الثاني ، ويتكفل كبار الممولين اليهود بالباقي ، " وإن كل ما يحتاج إليه لنقل العرب هو حفر بعض الأبار في الدول المجاورة وأن يسيج فلسطين الأسلاك الشائكة لمنع العرب من العودة إليها ". لقد قال لوزير خارجيته ستيتنيوس Stettinius : " إنه قد وصل إلى أراء محددة Definite Ideas في شأن فلسطين و أنها يجب أن تكون حصرا لليهود وألا يبقى فيها أي عربي No Arabs Should Be In Palestine'' ، لكن الفرصة لم تكن سانحة لتحقيق ذلك الاقتراح والذي إن دل على شيء فإنما يدل على تحيز عنصري ضد عرب فلسطين .

* لقد كانت السياسة الأمريكية الخاصة بفلسطين في عهد الرئيس ترومان (ديموقراطي) 1945-1952 هي الأخطر والأهم ، فقد مورست ضغوط أمريكية على بريطانيا لكي تسمح بدخول مائة ألف يهودي أوربي دفعة واحدة إلى فلسطين ، الأمر الذي ترتبت عليه عمليا ، ثورة ديموغرافية ذات أبعاد مهمة أضرت بأهالي فلسطين الأصليين ، ولعب ترومان دورا أساسيا في تشكيل لجنة التحقيق الانجلو الأمريكية عام 1945 ، والتي أقرت وأيدت حق المهاجرين اليهود الأوربيين في الاستيطان في فلسطين بدلا من الولايات المتحدة الأمريكية .

* بعد تقسيم فلسطين عام 1947 اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة أدت إلى جعل البعد الفلسطيني في الكفاح تابعا لبعد الصراع العربي –الإسرائيلي ، وهي سياسة تعمل لصالح نتيجة سياسية معادية للشعب الفلسطيني و قد طورت الولايات المتحدة سياسة أدت إلى جعل فلسطين تابعة للصراع العربي-الإسرائيلي الأمر الذي أدى إلى تفكيك المسألة الفلسطينية ، وبذلك تتناول مكوناتها جزءا جزءا على نحو منفصل ولم تقم الولايات المتحدة بإيجاد خطوات نحو سياسة شاملة بشأن المسألة الفلسطينية إلا بعد أن استأنف الفلسطينيون خطابهم السياسي المستقل وتولي منظمة التحرير الفلسطينية إدارة كفاح الشعب الفلسطيني من أجل الاستقلال منذ قيامها عام 1964 .

* لعبت الولايات المتحدة في عهد الرئيس ترومان دورا رئيسيا في إقـرار مـشروع تقـسيم فلسطين لسنة 1947 ، وبأمر من ترومان استعملت وزارة الخارجية الأمريكيـة كـل أنـواع الضغط والإغراء من أجل أن تجعل الدول المعارضة للتقسيم تؤيده . رغم أن تقسيم فلـسطين لم يكن إلا مجرد توصية من الجمعية العامة والفرق واضح بين التوصية والقرار فالقرار لـه قوة الإلزام أما التوصية فهي لا تتضمن قانونا له قوة الإلزام والـدول غيـر ملزمـة بتنفيـذ التوصيات والقرار 181 / د2/ 1947 بتقسيم فلسطين باطل وغير شرعي حيث أنه يتناقض مع أحكام المادتين (10) و (14) من ميثاق الأمم المتحدة التي تخول الجمعيـة العامـة حـق إصدار التوصيات وليس القرارات كذلك فإن الجمعية العامة خالفت نص المادة (5) من صـك الانتداب والذي يحذر التنازل عن أراضي فلسطين أو تأجيرها أو وضعها تحـت رقابـة أيـة سلطة أجنبية كما أن الجمعية العامة خالفت نص المادة (1) الفقرة (2) من ميثاق الأمم المتحـدة التي تلزم الجمعية العامة عند إصدارها توصيات تتعلق بمصير شعب باحترام حق الشعوب في تقرير المصير ، لقد خرجت الجمعية العامة بهذا الإجراء عن نطاق اختـصاصها والمعـروف دوليا وقانونيا Ultra Vires Decision .

* سخرت الحكومة الأمريكية جميع امكاناتها لتأييد إنـشاء الدولـة اليهوديـة فـي فلـسطين والاعتراف بإسرائيل عند قيامها في 15 مايو/أيار 1948 ، ودعم قبولها فـي هيئـة الأمـم المتحدة في 17 ديسمبر / كانون الأول 1948 ، ثم ضمان أمن وبقاء وحدود إسرائيل الإقليمية من خلال إعلان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا البيان الثلاثي في 25 مايو/أيار 1950 .

* تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع القضية الفلسطينية بعـد 1948 باعتبارهـا مـشكلة انسانية ، مشكلة لاجئين مقتلعين من أرضهم مشردين ، يحتاجون إلى العون والغوث والتشغيل ، ولم تخرج مشاريع التسوية الأمريكية منذ عام 1949 عن نطاق التوصل إلى حـل مـشكلة اللاجئين من خلال مشاريع التوطين ، وطرح المشاريع الاقتصادية ، لكي تختفي بذلك حقيقـة الصراع والتي هي في الأصل سياسية .

* قامت الولايات المتحدة بدور اساسي في صياغة وإقرار القرار رقـم 194 لـسنة 1948 ، والذي أقرت الفقرة (11) منه حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم ، والعيش بسلام مع جيرانهم بفعل ذلك في أقرب تاريخ ممكن عمليا ، ودفع تعويضات عن أملاك الـذين يختـارون عـدم العودة

* في عهد الرئيس داويت أيزنهاور (جمهوري)1952 -1960 ، استبعدت الولايات المتحــدة خيار الدولة الفلسطينية طبقا لقرار الأمم المتحدة رقم 181/د1947/2 وروجت لفكرة الخيــار الأردني ، وقدمت عدة مشاريع للتسوية تأسست على حل مشكلة اللاجئين من خــلال عمليــة توطين واسعة في نطاق برنامج عام لتطوير منطقة الشرق الأوسط اقتصاديا ومنها مــشروع "جون بلاند فورد" الأمريكي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين عام 1952 ، ومشروع "جونستون" 1953 لحل مشكلة اللاجئين بأسلوب اقتصادي يتجنب عقبات حل سياسي باستغلال مياه نهــر الأردن في مشاريع الري وتوليد الكهرباء ، لتوفير فرص عمل للاجئين الفلــسطينيين الــذين سيميلون كما تصور أيزنهاور نحو إعادة توطينهم و مشروع جاما لعام 1955 .

* قامت الولايات المتحدة بدور حاسم في إجبار بريطانيا وفرنسا وإســرائيل والتــي قامــت بالعدوان الثلاثي في 29 أكتوبر/تشرين الأول عام 1956 على مصر وقطاع غزة على سحب القوات البريطانيا و الفرنسية من بورسعيد في 1956/12/23 وسحب القوات الإسرائيلية مــن العريش في 1957/1/15 ومن قطاع غزة في 1957/3/7 ، و ذلك تطبيقا لمشروع أيزنهاور الداعي الي ملء الفراغ في الشرق الأوسط ، وعليه فقد كان بإمكــان الولايــات المتحــدة أن تستخدم قوة نفوذها في إيجاد حل عادل و دائـــــم للمشكلة الفلسطينية ، لكن إدارة أيزنهاور سارت على السياسة الأمريكية الثابتة أصلا والتي ترفض المطامح الوطنية الفلسطينية وحــق الفلسطينيين في تقرير المصير .

* سعت إدارة الرئيس جون كينيدي (ديموقراطي) 1960-1963 بجدية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين انطلاقا من حق العودة ، واعتقد العرب أن كنيدي قــد تفهــم تعقيــدات المــسألة الفلسطينية وأنه سوف يعالج القضية بتجرد و موضوعية وقد أكد الرئيس الأمريكــي اســتعداد الإدارة الأمريكية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المأساوية على أساس مبــدأ العــودة إلــى الوطن والتعويض عن الأملاك وفي 2 أكتــوبر /تــشرين الأول 1962 طــرح مــشروع د. جونسون القائم على إعطاء كل رب أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار الحر ، وبمعزل عــن أي ضغط من أي مصدر كان بين العودة أو التعويض ، لكــن المــشروع فــشل إذ رفــضته إسرائيل،وكذالك بسبب تأييد الكونجرس الأمريكي للموقف الإسرائيلي .

* شهدت العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية في عهد الرئيس ليندون جونــسون (ديمــوقراطي) 1963 – 1969 تحالفا سياسيا وعسكريا ، وقامت السياسة الأمريكية بعد وقف إطلاق النــار في حرب 5 يونيو/حزيران 1967 ، على ضرورة تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي تسوية

نهائية ، وأكد جونسون أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تجبر إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بل على العكس من ذلك سوف تساعدها على الاحتفاظ بالأراضي العربية للضغط على البلدان العربية من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام شامل ونهائية وأن المكاسب الإقليمية من جراء الحرب لا يمكن التخلي عنها لذلك ألفت الولايات المتحدة نفسها تؤيد قبضة إسرائيل على الأراضي التي فتحت مؤخرا ريثما يبدي العرب استعدادا لإجراء سلام .

* حددت إدارة الرئيس جونسون السياسة الخارجية الأمريكية من خلال طرح مشروع جونسون لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي في 1967/6/19 والذي اعتمد على خمسة مبادئ كان أخطرها توطين أكثر من مليون لاجئ عربي مشرد قبل الوصول إلى السلم الدائم ، وبالانسحاب من أراض محتلة وليس من كل الأرضي المحتلة .

* تضمن قرار مجلس الأمن الدولي 242 لعام 1967 مبادئ جونسون التي أعلنها في 19 يونيو/حزيران 1967 ، فنص على توطين أكثر من مليون لاجئ فلسطيني في الأقطار التي لجأوا اليها ، والانسحاب من أراض محتلة وليس كل الأراضي المحتلة ، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود ثابتة ،أمنة ومعترف بها ، ولأن مجلس الأمن قد تجاهل حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ، وتنكر لحق الفلسطينيين في تقرير المصير ، و إقامة دولتهم الفلسطينية المستقلة فقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية القرار 242 جملة وتفصيلا .

* عارضت إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون (جمهوري)1969-1974 مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين ، وأكدت على ضرورة أن يكون قرار مجلس الأمن الدولي 242 أساسا لأي تسوية ، وانه لا يلزم إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وانه بالإمكان عودة النازحين بعد حرب يونيو 1967 ، أما بقية اللاجئين الفلسطينيين فيجب إعادة توطينهم في الأقطار العربية التي يقيمون فيها .

* شهدت المرحلة من 1969 – 1973 حالة من الاسترخاء العسكري بسبب سياسة الوفاق التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، لكن تفجر حرب العاشر من رمضان 1393 ، السادس من أكتوبر تشرين الأول 1973 ، وتحقيق الانتصارات العربية ، أدى إلى تحرك الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ضمانا

لمصالحها في المنطقة فأصدر مجلس الأمن القرار 338 في 22 أكتوبر/تـــشرين الأول 1973 لوقف إطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار 242 وأصدر مجلس الأمن القرار 344 في 15 ديسمبر/كانون الأول 1973 لعقد مؤتمر جنيف لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

* عارض الرئيس الأمريكي جيرالد فورد (جمهوري) 1974-1976 و إســرائيل مــشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف والذي بذلت المساعي لاستئنافه بــالرغم مــن أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت القرار رقم 3375 في نوفمبر/تشرين الثــاني 1975 طالبت فيه بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثلة الــشعب الفلــسطيني علــى قــدم المساواة مع الأطراف الأخرى إلى المشاركة في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات ، التي تعقد بشأن الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة .

* أكد هارولد ساوندرز " نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى " فــي بيان رسمي بتاريخ 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 1975 على أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط هو هدف رئيسي للولايات المتحدة التي تؤمن بضرورة مراعاة المصالح المــشروعة للفلسطينيين ، وإن البعد الفلسطيني للنزاع العربي – الإسرائيلي هو صلب هذا النــزاع ، وان الفلسطينيين يشكلون بمجموعهم عاملا سياسيا يجب التعامل معه إذا كان للسلام أن يحــل بــين إسرائيل وجاراتها ، لكن كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي أعلن أن السياسة الأمريكيــة لــم يطرأ عليها تعديل ولا تحمل أي تغيير وان التعامل الأمريكي مع منظمة التحريــر الفلــسطينية لن يتم إلا بعد اعتراف المنظمة بإسرائيل وقراري مجلس الأمن 242 ، 338 .

* أصدر معهد Brookings وهو أهم معاهد الدراسات الاستراتيجية في واشنطن بالولايــات المتحدة الأمريكية دراسة تناولت مختلف جوانب مشكلة الشرق الأوسط شارك فيهــا ســت عشرة شخصية أمريكية أكاديمية متخصصة في شؤون الشرق الأوسط أبرز مــا جــاء فــي توصياتها " أنه من المستحيل أن تتحقق التسوية السلمية إلا إذا اعترفت إسرائيل بمبــدأ حــق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وتحديد طرق متفق عليها لتطبيق هذا المبدأ ، تتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، توافق على قبول اتفاقيات السلام ، أو كيان فلسطيني مرتبط باتحــاد فيدرالي مع الأردن ، وقد يتطور التعاون إلى سوق إقليمية مشتركة . وهكــذا أقــرت وثيقــة Brookings بأن الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير يعد أمرا سياسيا للتوصل إلى السلام في المنطقة ، لكن هذه الوثيقة لم تر النور .

* قام الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (ديموقراطي) 1976 – 1980 بدور هام لتسوية النزاع العربي- الإسرائيلي تسوية شاملة في مؤتمر جنيف ، وفي الأول من أكتوبر/تشرين الأول 1977 صدر البيان الأمريكي السوفيتي و أهم ما جاء فيه – إن الحكومتين الأمريكية والسوفيتية مقتنعتان بأن المصالح الحيوية لشعوب المنطقة تقتضي التوصل عاجلا إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي- الإسرائيلي وحل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلام طبيعية وأكد كارتر على أن للفلسطينيين الحق في أن يكون لهم وطن ، يجب تأمين وطن " Home Land " للشعب الفلسطيني والذي سيأخذ شكل كيان مستقل أو كجزء من الأردن أو كعضو في اتحاد كونفيدرالي يضم الأردن وسوريا ، وبسبب اعترافه بالشعب الفلسطيني وبحق الفلسطينيين في إنشاء وطن لهم ، ولتأييد كارتر للانسحاب شبه التام من الأراضي المحتلة ، هاجمت إسرائيل وجماعات الضغط الأمريكية الصهيونية البيان الأمريكي –السوفيتي واعتبرت أراء كارتر تراجعا في السياسة الأمريكية وطالبت بالتخلي عن البيان الأمريكي-السوفيتي المشترك وقد كان لها ما أرادت إذ أعلنت الإدارة الأمريكية تخليها عن البيان المشترك في 5أكتوبر/تشرين الأول 1977 .

* تغيرت المواقف الأمريكية من اعتبار الفلسطينيين مجرد لاجئين إلى الاعتراف بمصالح فلسطينية ، إلى الاعتراف بحقوق فلسطينية ، إلى الاعتراف بحقوق فلسطينية سياسية مشروعة ، وتركت تحديد تعريف مفهوم المشروعية إلى المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية .

* تمسكت جميع الإدارات الأمريكية بمبدأ اعتبار القدس الشرقية ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة " إن الولايات المتحدة ترى أن القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل سنة 1967 هي منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال الحربي ، ولا يجوز لإسرائيل أن تدخل فيها أية تغييرات ، ولذلك فإن التغيرات التي تدخلها إسرائيل على المدينة باطلة ، ولا تمثل حكما مسبقا على الوضع النهائي والدائم للمدن " و ذلك تمشيا مع قرارات الشرعية الدولية . تمسكت الإدارات الأمريكية المتعاقبة ببقاء المدينة موحدة وتقرير وضعها النهائي في المفاوضات ، وعدم الاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل أو نقل السفارة الأمريكية للقدس الغربية يعني أن القدس الغربية مازالت أرضا محتلة وأن المفاوضات هي التي تقرر وضع القدس الشرقية والغربية .

* إن وجود سفارة أمريكية في تل أبيب ، وقنصلية أمريكية في القدس الشرقية ، هو دليل على عدم الاعتراف الأمريكي رسميا بالقدس عاصمة لإسرائيل ، يضاف إلـــى ذلـــك أن القنـــصلية الأمريكية في القدس الشرقية تقوم بدور رعاية المصالح الأمريكيـــة لـــدى الـــسلطة الوطنيـــة الفلسطينية .

* تعددت المواقف الأمريكية من قضية الاستيطان ، فقد اعتبرت الاستيطان غير قانوني ، ثـــم وصفته بأنه عقبة في طريق السلام ، وبذلك تكون المعارضة الأمريكيـــة للاســـتيطان ليـــست قضية مبدأ ، وإنما هي معارضة سياسية وليست معارضة قانونية .

فيما يتعلق بالمحاولات الأمريكية لتسوية الصراع العربي –الإسرائيلي فإنه لابد مـــن التأكيـــد على الأعتبارات التالية :

* إن أية محاولة لمعالجة موضوع الصراع العربي –الإسرائيلي ، لابد أن تأخذ في الحـــسبان طبيعة الصراع العربي – الإسرائيلي ، ومواقف أطراف الصراع المختلفة ، والعلاقـــات بـــين القوتين العظميين ، بالإضافة إلى علاقة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بأطراف الصراع .

* بالرغم من قوة العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية ، فليس من السهل على الولايات المتحـــدة أن تجبر إسرائيل على حل ليس مقبولا لديها ، وبالمقابل فإنه بإمكانها ممارسة ضـــغط علـــى إسرائيل لتليين مواقفها ، ولا يتحقق ذلك إلا بموقف عربي ضاغط علـــى الولايـــات المتحـــدة لانتهاج سياسة متوازنة .

* إن العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية قائمة على تحالف ملزم ، وتعود العلاقة الخاصة بـــين الدولتين إلى عوامل عدة أهمها : أهمية إسرائيل بالنسبة للولايات المتحـــدة الأمريكيـــة ، ودور إسرائيل في إطار تحقيق المصالح الأمريكية السياسية والاستراتيجية في الـــشرق الأوســـط ، ونشاط جماعات الضغط (اللوبي) مما يحول دون تخلي الولايات المتحدة عـــن دعـــم وتأييـــد إسرائيل .

* عملت الولايات المتحدة وما زالت تعمل على استبعاد (الاتحاد السوفيتي السابق) روســـيا الاتحادية ودول الاتحاد الأوروبي من الاشتراك في محاولات لتـــسوية الـــصراع العربـــي – الإسرائيلي .

ولكي يتسنى للعرب الحصول على مطالبهم أو الحد الأدنى منها من خلال تعاملهم مـــع الولايات المتحدة ، فلا بد من التأكيد علي التوصيات التالية : -

- إن التعاون مع الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الروسي واليابان و الصين ودول العالم الأسلامي و دول العالم الثالث يخدم مصالحنا المشتركة وضرورة استراتيجية مهمة يجب اعتمادها .

- تأكيد دعم القوة العربية الذاتية ، وتحقيق التضامن العربي ، والذي يجب أن يكون أهم العناصر في العلاقات العربية – العربية ، و ترجمته إلى سياسات فاعلة .

- يجب أن يحدد العرب أهدافهم ومطالبهم بشكل محدد وواضح ، قائم على التنسيق السياسي ، والخطط المبنية على الدراسات المسبقة وينطبق ذلك على الموقف العربي من القضية الفلسطينية .

- لتحقيق الأهداف العربية المنشودة فلابد من استخدام القوة الاقتصادية العربية وبخاصة سلاح النفط كأداة ضغط سياسي ، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية ، تعتمد اعتمادا كليا على النفط العربي ، وسيستمر اعتمادها عليه بسبب أهمية الاحتياطي النفطي العربي .

- حيث أن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط هي المحرك الأساسي للسياسة الأمريكية ، فلابد من تعبئة البيئة السياسة الداخلية في الولايات المتحدة ، والاهتمام بالإعلام العربي للدفاع عن القضايا العربية داخل المجتمع الأمريكي نفسه ، وممارسة ضغط يقوم به لوبي عربي أمريكي يمكنهم أن يؤثروا تأثيرا واضحا في توجيه السياسة الأمريكية ، على طريق تغيير سياسة أمريكا إلى الأفضل .

- إن علي الولايات المتحدة الأمريكية أن تعتمد سياسه قائمة علي التوازن تجاه أطراف الصراع العربي – الأسرائيلي ، تفضي إلي حل عادل و دائم لقضية الشعب الفلسطيني ، يكون مقبولا فلسطينيا و عربيا و إسلاميا و عالميا .

- إن ضمان و سلامة المصالح الأمريكية في فلسطين و الشرق الأوسط و العالم ، و كذالك فإن إستتباب الأمن و السلم الدوليين ، مرهون بأن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا رائدا وإيجابيا و أساسيا في إنجاز تسوية عادلة و دائمة للقضية الفلسطينية تقوم علي الأعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، و أهمها حقه في تقرير المصير ، و إقامة دولته الفلسطينية المستقلة ، و عاصمتها القدس الشريف و عودة اللاجئيين الفلسطنيين إلي ديارهم ، و ذلك طبقا لقرارات الشرعية الدولية . و تحديدا القرار الدولي رقم 194 / د3 /الصادر في 11/ ديسمبر – كانون الأول / 1948.

الملاحق

ملحق رقم (1)

(١٨٥)

قرار مؤتمر الحزب الجمهورى الوطنى(*)

في ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٤

« لايواء ملايين من اليهود الذين نزل الكرب بساحتهم ، رجالا ونساء وأطفالا ، والذين طردوا من أوطانهم ظلما وعدوانا ، ندعوا لفتح أبواب فلسطين لهجرتهم غير المقيدة ، وتملكهم الأراضى ، لكى تصبح فلسطين وفق مقاصد وغاية وعد بلفور سنة ١٩١٧ وقرار الكونجرس الجمهورى سنة ١٩٢٢ (كومون ولث) حر ديموقراطى .

ونحن ندين الرئيس لتقصيره فى الاصرار على الدولة المنتدبة به على فلسطين لتنفيذ نص وعد بلفور والانتداب ، بينما هو يتظاهر بتأييدهما » .

ملحق رقم (2)

(١٩٤)

القرار الاجماعى للكونجرس الأمريكى (*)

١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥

حيث ان الكونجرس فى اجتماعه السابع والستين يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٢ قرر بالاجماع ، ان الولايات المتحدة الامريكية تحبذ انشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين ، على أن يعلم بجلاء أنه سوف لا يعمل شىء من شأنه ان يمس الحقوق الدينية والمدنية للمسيحيين والطوائف غير المسيحية الاخرى فى فلسطين ، وان الأماكن المقدسة والمبانى والمواقع الدينية فى فلسطين سوف يحافظ عليها بعناية .

وحيث ان اضطهاد اليهود المجرد من الرحمة فى أوروبا قد بين بوضوح الحاجة الى وطن لهم يتخذ كملجأ للاعداد الكبيرة من اليهود الذين أصبحوا بلا وطن نتيجة لهذا الاضطهاد .

وحيث ان هذه الحاجة الماسة قد أيدها طلب الرئيس بالسماح حالا لمائة ألف لاجىء يهودى اضافى بالدخول الى فلسطين .

وحيث ان تدفق المهاجرين اليهود الى فلسطين قد أدى الى تحسن أحوالها الزراعية والمالية والصحية والاقتصادية بصورة عامة .

وحيث ان الرئيس ورئيس الوزارة البريطانية قد اتفقا على تعيين لجنة تحقيق أمريكية انجليزية مشتركة لتحرى الاوضاع فى فلسطين بالنسبة لمشكلة الهجرة اليهودية والوضع اليهودى فى أوروبا ، ووضع تقرير فى مدى مائة وعشرين يوما .

لذلك فان المجلس الممثل للامة يقرر بالاتفاق أن الاهتمام الذى أبداه الرئيس فى حل هذه المشكلة كان فى محله ، وان الولايات المتحدة سوف تستعمل مساعيها الحميدة لدى السلطة المنتدبة لجعل أبواب فلسطين مفتحة لدخول اليهود بحرية الى ذلك القطر الى أقصى قدرته الزراعية والاقتصادية وسوف تتوفر هناك فرصة كاملة للاستعمار والتنمية بحيث تكون لهم الحرية فى استئناف بناء فلسطين كوطن قومى لليهود ، بالاشتراك مع سائر عناصر السكان لجعل فلسطين (كومون ولث) ديموقراطى ، حيث يكون الجميع ، بغض النظر عن الجنس والمذهب ، متساوين فى الحقوق .

(*) عن كتاب [illegible] القضية الفلسطينية ، اصدار جامعة الدول العربية

ملحق رقم (3)

مشروع اللورد موريسون ١٩٤٦م*

كان اللورد – موريسون – على رأس لجنة التحقيق الأنجلو – أمريكية، التي زارت فلسطين في الفترة ما بين ٢٣،٢٤ آذار ١٩٤٦م، والتى قرر الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر إنشاص "٢٨أيار" رفض توصياتها.

قدم اللورد موريسون حلاً جديداً للمسألة الفلسطينية، إلى مجلس العموم البريطاني، في ٣١ تموز ١٩٤٦م، عرف "بمشروع موريسون" .

يتضمن هذا المشروع النص على :

١– تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق :

منطقة عربية، منطقة يهودية، منطقة القدس، منطقة النقب.

٢– تشمل المنطقة اليهودية : معظم الأراضي التي حل فيها اليهود حتى الآن (حين تقديم المشروع) ومقاطعة كبيرة بين المستعمرات اليهودية وحولها.

٣– وتشمل منطقة القدس : مدينة القدس، وبيت لحم، والأرض القريبة منها.

٤– وتشمل منطقه النقب : المثلث الصحراوى غير المسكون في جنوب فلسطين والواقع وراء المناطق المزروعة.

٥– وتشمل المنطقة العربية ما تبقى من فلسطين، وتكون صبغتها عربية تامة من وجهة الأرض والسكان.

٦– تكون حدود المناطق المذكورة حدوداً إدارية تبين الناحية التي يتمكن المشرع المحلي فيها من سن التشريع الموفق لبعض الأمور، وتستطيع القوة التنفيذية المحلية تنفيذها ولا يكون لهذه الحدود أي معنى فيما يختص بأمور الدفاع والجمارك والمواصلات. إلا أنها تكتسب شكلاً نهائياً لا يمكن تغيره بعد تثبيته إلا بالإتفاق بين المنطقتين العربية واليهودية.

٧– تقوم في كل من المنطقتين العربية واليهودية حكومة محلية ومجلس تشريعي، ويكون لهما استقلال ذاتي واسع ذو صبغة محلية بالدرجة الأولى. ويحق لهما تحديد عدد الأشخاص الذين

---

* ميدي عبد الهادي– المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، ١٩٣٤-١٩٧٤، مؤسسة المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، مرجع سابق، ص٧٤.

يودون الإقامة الدائمة في أراضيهما، وتحديد مؤهلاتهم، ويتوجب عليهما، الحكومة والمجلس، تضمين الشرائع الدستورية التي توضع لهما، ضمانة الحقوق المدنية والمساواة لكل إنسان أمام القانون، وتطبيق حرية التنقل بين المناطق وحرية التجارة.

٨- تقوم حكومة مركزية مختلطة شاملة للمنطقتين، ويكون لها السلطة المطلقة في أمور الدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك، وتحتفظ هذه الحكومة في البداية بالسلطة المطلقة في تطبيق الشرائع وحفظ النظام بما في ذلك الشرطة والمحاكم والأمور الأخرى الضرورية ذات الصفة العامة لكل فلسطين، وتحتفظ كذلك بكل السلطات التي لم تعين تعيناً واضحاً في كيان التشريع.

٩- تقوم في كل منطقة هيئة تشريعية منتخبة انتخاباً. ويعين المندوب السامي وزيراً أولاً ومجلس وزراء في كل مقاطعة، يختارهم من الهيئة التشريعية بعد استشارت زعمائهم وكل قرار تتخذه الهيئة التشريعية يحتاج إلى موافقة المندوب السامي، إلا أن هذا القرار لا يوقف ما لم يتعارض مع الأصول الحكومية التي تقيض السبل لضمان السلم في فلسطين لحقوق الأقليات، كما أن للمندوب السامي الحق بالتدخل عند اللزوم إذا ما عجزت الحكومة في إحدى المناطق عند القيام بوظائفها الخاصة بها، أو إذا تعدت صلاحياتها.

١٠- يقوم المندوب السامي في بادئ الأمر بالأمور الإدارية والتشريعية في الحكومة المركزية على أن ينشأ هيئة تنفيذية معينة ويوضع على رأس بعض الأقسام في الحكومة المركزية فلسطينيون، حالما يرى المندوب السامي أن ذلك أصبح ممكناً عملياً.

١١- ينشئ المندوب السامي لجنة إنشاء وتنظيم ولجنة رسوم حكومية تتألف من ممثلين عن الحكومة المركزية عن كل مقاطعة.

١٢- ينشأ في منطقة القدس مجلس له صلاحيات المجلس البلدي وينتخب معظم أعضاءه انتخاباً على أن يكون المندوب السامي حق تعيين بعضهم تعييناً.

١٣- الحكومة المركزية هي التي تدير مؤقتاً مقاطعة النقب "صحراء بئر السبع".

١٤- أن السيطرة على الهجرة تبقى في يد الحكومة المركزية، على أن تكون في نطاق الإستيعاب الإقتصادي للمقاطعات وعلى أنه لا يجوز للحكومة المركزية أن تأذن بهجرة تزيد على الحدود التي تقترحها الحكومة المحلية. ويحق لحكومة المقاطعة العربية منع هجرة اليهود إليها كما يحق لحكومة المقاطعة اليهودية إدخال أي عدد من المهاجرين ترى أن قدرتها الإقتصادية تتسع لها.

١٥- حالما يصبح المشروع في حيز التنفيذ يجرى تهجير المائة ألف يهودي، التي أوصت بها لجنة التحقيق الأنجلو- أمريكية إلى المقاطعة اليهودية، ويكون نقلهما وتأمين معاشهم لمدة شهرين في فلسطين على نفقة الحكومة الأمريكية.

ملحق رقم (4)

(٢٠٦)

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

في ١٥مايو سنة ١٩٤٧ باختيار لجنة تحقيق

وقرارها بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية

وتدويل منطقة القدس (فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧) (*)

أولا ـ قرار متخذ بناء على تقارير اللجنة الاولى

١٠٦ (س ـ ١) اللجنة الخاصة بفلسطين :

حيث أن الجمعية العامة للامم المتحدة قد دعيت الى عقد دورة غير عادية للقيام بتكوين لجنة خاصة وتحديد صلاحيتها لتحضير تقرير عن مسألة فلسطين يعرض على الجمعية العامة للنظر فيه فى دورتها العادية القادمة .

ان الجمعية العامة تقرر مايلى :

١ ـ انشاء لجنة خاصة لهذه الغاية مكونة من ممثلى استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا والهند وايران وهولندا وبيرو والسويد واوراجواى ويوغسلافيا

٢ ـ تتمتع اللجنة الخاصة بأوسع الصلاحيات لتتثبت من الوقائع وتدوينها ولتحقق فى جميع الامور والمسائل ذات الصلة بمشكلة فلسطين .

٣ ـ على اللجنة الخاصة أن تحدد اجراءاتها الخاصة .

٤ ـ على اللجنة الخاصة ان تجرى تحقيقات فى فلسطين وفي جميع الاماكن التى ترى فائدة من اجرائها فيها ؛ وأن تتلقى وتمحص حسبما تراه ملائما لكل حالة الشهادات الخطية أو الشفهية من قبل الدولة المنتدبة وممثلى سكان فلسطين والحكومات ؛ وكل منظمة أخرى أو شخص آخر اذا مارأت لزوما لذلك .

٥ ـ على اللجنة أن تبذل أقصى عنايتها للمصالح الدينية الاسلامية واليهودية والمسيحية فى فلسطين .

٦ ـ على اللجنة الخاصة أن تعد تقريرا يرفع الى الجمعية العامة وأن تعرض المقترحات التى قد تعتبرها ملائمة لحل المشكلة الفلسطينية .

(*) من كتاب « وثائق الشعب الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العرب

٨٩٥

٧ ــ يجب ان يقدم تقرير اللجنة الخاصة الى الامين العام فى موعد أقصــاه أول سـبتمبر ١٩٤٧ حتى يمكن توزيعه على أعضاء الامم المتحدة فى الوقت المناسب لينظر فيه خلال الدورة الثانية للجمعية العامة .

والجمعية العامة :

٨ ــ تطلب من الامين العام اتخاذ التدابير الملائمة لدى الســلطات المختصة فى أية دولة قد تود اللجنة الخاصة عقد جلستها فيها أو السفر اليها كى تمنحها التسهيلات اللازمة وتعين لها مساعدين لائقين .

٩ ــ وتخول الامين العام دفع نفقات سفر ومعيشة ممثل ونائب له ، عن كل حكومة ممثلة فى اللجنة الخاصة على الاساس وبالشكل اللذين يراهما أكثر مناسبة فى تلك الظروف .

(الجلسة العامة التاسعة والسبعون)

ثانيا ــ القرار رقم ١٨١ (٢) مستقبل حكومة فلسطين

نص قرار الجمعية العامة

للامم المتحدة بالموافقة على مشروع تقسيم

فلسطين بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧

« ان الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ؛ بعد أن عقدت دورة خاصة بناء على طلب الدولة المنتدبة ــ بريطانيا ــ للبحث فى تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعهد اليها بتحضير اقتراح للنظر فى مسألة حكومة فلسطين المستقلة فى دورتها الثانية .

وبعد أن شكلت لجنة خاصة أناطت بها مهمة اجراء تحقيق حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلة فلسطين وتحضير مقترحات بغية حل هذه المشكلة .

وبعد أن تلقت وبحثت تقرير اللجنة الخاصة (مستند رقم ٣٦٤/أ) الذى يتضمن توصيات عدة قدمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بالاجماع ، ومشروع تقسيم اتحاد اقتصادي وافقت عليه اغلبية اللجنة ، تعتبر أن الحالة الحاضرة فى فلسطين من شأنها ايقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم .

وتحيط علما بتصريح الدولة المنتدبة الذى اعلنت بموجبه أنها تنوى الجلاء عن فلسطين في أول آب (اغسطس) سنة ١٩٤٨ .

وتوصي المملكة المتحدة ؛ بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين وجميع أعضاء الامم المتحدة بالموافقة وبتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادى لحكومة فلسطين على الصورة المبينة أدناه ؛ وتطلب :

(أ) ان يتخذ مجلس الامن التدابير الضرورية المنوه عنها فى المشروع لتنفيذه ،

(ب) أن يقرر مجلس الأمن اذا أوجبت الظروف ذلك أثناء المرحلة الانتقالية ما اذا كانت الحالة فى فلسطين تشكل تهديدا للسلم . فان قرر مجلس الامن أن مثل هذا التهديد قائم بالفعل فيجب عليه محافظة على السلم والامن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة وذلك باتخاذ التدابير وفقا للمادتين ٣٩و٤١ من الميثاق ؛ لتخويل لجنة الامم المتحدة سلطة فى أن تمارس فى فلسطين الاعمال التى يلقيها هذا القرار على عاتقها .

(جـ) ان يعتبر مجلس الامن كل محاولة ترمى الى تغيير التسوية التى يهدف اليها هذا القرار بالقوة تهديدا للسلم أو قطعا أو خرقا له أو عملا عدوانيا بموجب نص المادة ٣٩ من الميثاق .

(د) ان يبلغ مجلس الوصاية بالمسئولية المترتبة عليه بموجب هذا المشروع .

وتدعو الجمعية العامة سكان فلسطين الى اتخاذ جميع التدابير التى قد تكون ضرورية من ناحيتهم لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ ؛ وتناشد جميع الحكومات والشعوب الامتناع عن كل عمل قد يعرقل أو يؤخر تنفيذ هذه التوصيات .

وتاذن للامين العام ان يسدد نفقات سفر ومعيشة أعضاء اللجنة المشار اليها فى القسم الأول الجزء (ب) الفقرة الأولى أدناه على الأساس والشكل اللذين يراهما مناسبين ؛ وفقا للظروف ، وأن يزود اللجنة بما يلزم من موظفين ومستخدمين لمساعدتها فى المهام التى ألقتها الجمعية العامة على عاتقها .

ان الجمعية العامة تفوض الامين العام ان يسحب من صندوق المال المتداول مبلغا لا يزيد على مليونى دولار للغايات المبينة فى الفقرة الاخيرة من قرار مستقبل حكومة فلسطين .

(الاجتماع الثامن والعشرون بعد المائة)
فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧

وفى اجتماعها الثامن والعشرين بعد المائة بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ انتخبت الجمعية العامة وفق أحكام القرار المذكور أعلاه الاعضاء الاتية أسماؤهم ليكونوا لجنة الامم المتحدة بشأن فلسطين : بوليفيا ؛ تشيكوسلوفاكيا ؛ دانمارك ـ بنما ؛ الفيلبين .

ملحق رقم (5)

مشروع القرار الأمريكي(٢)
بالغاء قرار التقسيم سنة ١٩٤٧
١٩ مارس ١٩٤٨

«إنه طالما بدا واضحاً أن قرار الجمعية العامة للتقسيم الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ لايمكن تنفيذه بالطرق السلمية ، وأن مجلس الأمن ليس لديه الاستعداد لتنفيذه ، فإن المجلس يوصي :

أولاً : بفرض وصاية مؤقتة على فلسطين تحت وصاية المجلس .

ثانياً : يطلب المجلس عقد جلسة خاصة للجمعية العامة .

ثالثاً : وإلى أن تعقد هذه الجلسة يجب أن تصدر تعليمات إلى لجنة فلسطين لتوقف جهودها لتنفيذ مشروع التقسيم .

رابعاً : دعوة العرب واليهود إلى اجراء هدنة في فلسطين .

خامساً : مناشدة بريطانيا البقاء كدولة منتدبة تحت اشراف الأمم المتحدة إلى حين التوصل إلى حل نهائي لقضية فلسطين» .

(وافق المجلس على مشروع القرار هذا بالاجماع وأبلغه للسكرتارية العامة للتنفيذ)

---

٢ ـ نقلاً عن كتاب «العدوان الصهيوني والقانون الدولي» لشفيق الرشيدات .

المصدر/ وثائق فلسطينية (1839 – 1987)
دائرة الثقافة / منظمة التحرير الفلسطينية (1987م)

ملحق رقم (6)

مشروع أمريكا بوضع فلسطين تحت الوصاية*

قدمها مندوبها (مستر وارن اوستن) إلى الأمم المتحدة

في ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٨

١ - وضع فلسطين تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة.

٢ - تتولى هيئة الأمم المتحدة تصريف شؤون البلاد عن طريق مجلس الوصاية الدولي.

٣ - يعين مجلس الوصاية حاكماً على البلاد ويخول هذا الحاكم صلاحية تأليف القوات المسلحة وغير ذلك من الصلاحيات.

٤ - تتكون حكومة البلاد من الحاكم العام ومجلسين حكوميين وهيئة قضائية واخرى تشريعية.

٥ - تكون فترة عضوية مجلس الشيوخ والنواب لمدة ثلاث سنوات.

٦ - وفيما يتعلق بالهجرة فهناك اقتراحان:

الأول: السماح للحاكم العام بتعيين وتحديد قدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد.

الثاني: السماح لعدد من المشردين اليهود بدخول فلسطين لمدة عامين فقط.

٧- أما فيما يتعلق بنظام الأراضي فيخول الحاكم العام صلاحية وضع التشريعات وخاصة لضمان حرية انتقال وبيع وشراء الأراضي واستغلالها دون مساس بحقوق أي فريق من السكان.

٨ - يتعهد الحاكم العام بضمان سلامة الأراضي المقدسة.

٩ - أما فيما يتعلق بمستقبل البلاد فهناك اقتراحان:

الأول: يعمل الحاكم على تحقيق وصول العرب واليهود إلى اتفاق حول مستقبل الحكم فيها، ومتى تم الاتفاق ينتقل إلى الجمعية العمومية تنتهي الوصاية.

الثاني: يظل نظام الوصاية ساري المفعول ثلاث سنوات ثم يقرر نوع الحكومة عن طريق الاستفتاء العام.

وقد تضمن المشروع اقتراح تعيين الحاكم العام من قبل هيئة الأمم المتحدة ليتولى السلطة بصفة مطلقة كما يقترح انتخاب مجلسين: أحدهما من ٣٠ عضواً منهم ١٥ عربياً ومثلهم من اليهود، أما المجلس الآخر فيؤلف على حسب نسبة السكان.

* المصدر/ وثائق فلسطينية (1839 – 1987)

دائرة الثقافة / منظمة التحرير الفلسطينية (1987م)

ملحق رقم (7)

قرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) *
بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨

إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة
وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم
وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى
ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث
تؤدي إلى تحقيق السلام
في فلسطين في المستقبل *

إن الجمعية العامة،

وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد،

١ ـ تعرب عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلة في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته.

وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة، وتفانيهم للراجب في فلسطين.

٢ ـ تنشىء لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في

* المصدر/ وثائق فلسطينية (1839 - 1987)
دائرة الثقافة / منظمة التحرير الفلسطينية (1987م)

الأمم المتحدة، تكون لها المهمات التالية:

(أ) القيام، بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم، بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (دإ - ٢) الصادر في ١٤ أيار/مايو سنة ١٩٤٨.

(ب) تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

(ج) القيام - بناء على طلب مجلس الأمن - بأية مهمة تكلها حالياً قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية، التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

٣ - تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة، مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية، اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

٤ - تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

٥ - تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق

المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٨، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري إمّا مباشرة وإمّا مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٦ ـ تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية، لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٧ ـ تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة ـ بما فيها الناصرة ـ والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

٨ ـ تقرر أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة، بما في ذلك بلدية القدس الحالية، يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم (بما فيها

المنطقة المبنية في موتسا) وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها العادية الرابعة، اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

إن لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة الموقتة لمنطقة القدس.

٩ ـ تقرر وجوب منح سكان فلسطين، جميعهم، أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر وسكك الحديد وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠ ـ تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك عقد اتفاقيات بشأن الوصول إلى

المرافىء والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

١١ - تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم؛ ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادىء القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

١٢ - تفوض إلى لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت إمرتها، ما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي، بصورة مجدية، وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عدداً محدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣ - تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام، بصورة دورية، تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى

مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

١٤ ـ تدعو الحكومات والسلطات المعنية، جميعاً، إلى التعاون مع لجنة التوفيق، وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥ ـ ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات، واتخاذ الترتيبات الملائمة من أجل توفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

ملحق رقم (8)

UN16 UN SECURITY COUNCIL RESOLUTION 242, NOVEMBER 22, 1967

The Security Council,

Expressing its continuing concern with the grave situation in the Middle East;

Emphasizing the inadmissibility of the acquisition of territory by war and the need to work for a just and lasting peace in which every State in the area can live in security;

Emphasizing further that all Member states in their acceptance of the Charter of the United Nations have undertaken a commitment to act in accordance with Article 2 of the Charter;

1. *Affirms* that the fulfillment of Charter principles requires the establishment of a just and lasting peace in the Middle East which should include the application of both the following principles:

(i) Withdrawal of Israel armed forces from territories occupied in the recent conflict;

(ii) Termination of all claims or states of belligerency and respect for and acknowledgement of the sovereignty, territorial integrity and political independence of every State in the area and their right to live in peace within secure and recognized boundaries free from threats or acts of force;

2. *Affirms further* the necessity
   a. for guaranteeing freedom of navigation through international waterways in the area;
   b. for achieving a just settlement of the refugee problem;
   c. for guaranteeing the territorial inviolability and political independence of every State in the area, through measures including the establishment of demilitarized zones;
3. *Requests* the Secretary-General to designate a Special Representative to proceed to the Middle East to establish and maintain contacts with the States concerned in order to promote agreement and assist efforts to achieve a peaceful and accepted settlement in accordance with the provisions and principles and in this resolution;
4. Requests the Secretary-General to report to the Security Council on the progress of the efforts of the Special Representative as soon as possible.

Adopted Unanimously at the 1382nd meeting.



ملحق رقم (9)

اقرار مبادىء سلام عادل ودائم
في الشرق الأوسط
(القرار ٢٤٢)

إن مجلس الأمن :

إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط .

وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب ، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن .

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء ، بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق .

١ ـ يؤكد أن تحقيق مبادىء الميثاق يتطلب اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين :

أ ـ سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من أراض (الأراضي التي) احتلتها في النزاع

ب ـ إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة ، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة .

٢ ـ يؤكد أيضاً الحاجة إلى :

أ ـ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة .

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

جـ ـ ضمان المناعة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات بينها اقامة مناطق مجردة من السلاح .

٣ ـ يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية ايجاد اتفاق ، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لنصوص ولمبادىء هذا القرار .

٤ ـ يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن .

تبنّى المجلس هذا القرار في جلسته رقم ١٣٨٢ ، بإجماع الأصوات .

المصدر/ وثائق فلسطينية (1839 – 1987)
دائرة الثقافة / منظمة التحرير الفلسطينية (1987م)

ملحق رقم (10)

قرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨) لعام ١٩٧٣

يدعو مجلس الأمن جميع الأطراف في القتال الدائر، إلى وقف كافة اطلاق النيران والانتهاء الفوري لكل نشاط عسكري في مدة لاتتجاوز ١٢ ساعة بعد لحظة اقرار المجلس لهذا القرار وذلك في المواقع التي يحتلونها الآن.

ويدعو مجلس الأمن كل الأطراف المعنية إلى البدء فوراً، بعد وقف إطلاق النار. في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه.

يقرر مجلس الأمن أن تبدأ المفاوضات فوراً، وفي وقت واحد مع وقف اطلاق النار، بين الأطراف المعنية تحت الاشراف الملائم، بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

المصدر/ وثائق فلسطينية (1839 – 1987)
دائرة الثقافة / منظمة التحرير الفلسطينية (1987م)

ملحق رقم (11)

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦

في ١٤ تشرين ثاني ١٩٧٤ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (٢٩) القرار التالي:

«إن الجمعية العامة إذ ترى أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة.

المصدر/ وثائق فلسطينية (1839 – 1987)
دائرة الثقافة / منظمة التحرير الفلسطينية (1987م)

ملحق رقم (12)

قرار رقم ٣٢٣٦ (الدورة ٢٩)
بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤

إقرار حقوق الشعب الفلسطيني *

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في قضية فلسطين،

وقد استمعت إلى بيان منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة شعب فلسطين،

وقد استمعت أيضاً إلى بيانات أخرى أُلقيت خلال المناقشة،

وإذ يقلقها عميق القلق أنه لم يتم، حتى الآن، التوصل إلى حل عادل لمشكلة فلسطين، وإذ تعترف بأن مشكلة فلسطين لا تزال تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر،

واعترافاً منها بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني مُنع من التمتع بحقوقه، غير القابلة للتصرف، ولا سيما حقه في تقرير مصيره،

وإذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه،

وإذ تشير إلى قراراتها المتصلة بالموضوع، والتي تؤكد حق

المصدر/ وثائق فلسطينية (1839 – 1987)
دائرة الثقافة / منظمة التحرير الفلسطينية (1987م)

الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره،

١ ـ تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً:

(أ) الحق في تقرير مصيره من دون تدخل خارجي،

(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

٢ ـ وتؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم.

٣ ـ وتشدد على أن الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه، غير القابلة للتصرف، وإحقاق هذه الحقوق، أمران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.

٤ ـ وتعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.

٥ ـ وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

٦ ـ وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه، وفقاً للميثاق.

٧ ـ وتطلب إلى الأمين العام أن يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.

٨ ـ وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثلاثين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

٩ ـ وتقرر أن تدرج البند المعنون «قضية فلسطين» في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثلاثين.

ملحق رقم (13)

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة
رقم ٣٣٧٥

في ١٠ تشرين ثاني ١٩٧٥ اتخذت الجمعية العامة القرار التالي في دورتها (٣٠) :

قرار رقم ٣٣٧٥ : «الطلب من مجلس الأمن أن يبحث ويتخذ القرارات والتدابير الضرورية لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه القومية المشروعة وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ في الدورة (٢٩) ويطالب بدعوة م. ت. ف. ممثل الشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في جميع الجهود والمحادثات والمؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة على قدم المساواة مع الأطراف الاخرى وذلك على أساس القرار رقم ٣٢٣٦ ويطلب من الأمين العام اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتامين دعوة م. ت. ف. إلى الأشتراك في أعمال مؤتمر السلام بشأن الشرق الأوسط كما يطلب منه اعلام رئيس المؤتمر بالقرار الحالي.

المصدر/ وثائق فلسطينية (1839 – 1987)
دائرة الثقافة / منظمة التحرير الفلسطينية (1987م)

ملحق رقم (14)

قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٦ لعام ١٩٧٥

إن الجمعية العامة تعرب عن قلقها العميق لعدم حدوث أي تقدم فيما يتعلق :

١) - بممارسة شعب فلسطين لحقوقه المشروعة بما فيها حقه في تقرير مصيره من دون تدخل خارجي وحقه في الاستقلال القومي والسيادة القومية.

٢) - بممارسة الفلسطينيين لحقهم المشروع في العودة إلى ممتلكاتهم ومنازلهم التي طردوا منها. . . وينص القرار على تأليف لجنة تعني بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تتكون من (٢٠) دولة من الدول الأعضاء وتعين من قبل الجمعية العامة في دورتها الحالية (شكلت اللجنة من كل من افغانستان، كوبا، قبرص، ألمانية الديمقراطية، غينيا، هنجاريا، الهند، اندونيسيا، مدغشقر، ماليزيا، مالطا، باكستان، رومانيا، السنغال، سيراليون، تونس، تركيا، اوكرايينا، ويوغسلافيا).

ويطلب من اللجنة ان تبحث وتوصي الجمعية العامة بوضع برنامج للتنفيذ غايته تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المعترف بها في الفقرتين ١ و٢ من قرار الجمعية العامة رقم (٣٢٣٦) الدورة (٢٩) آخذة بعين الاعتبار عند صوغ توصياتها من أجل تنفيذ البرنامج جميع السلطات التي قدمها الميثاق للهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة.

ويأذن للجنة تنفيذاً لمهمتها في ان تتصل بأية دولة أو نقطة اقليمية أو م. ت. ف. وأن تتلقى منها أية أفكار أو مقترحات وتنظر فيها وتطلب من اللجنة تقديم تقرير وتوصيات إلى الأمين العام في موعد لايتجاوز ١ حزيران ١٩٧٦.

ويطلب من الأمين العام احالة هذا التقرير إلى مجلس الأمن كما يطلب من المجلس أن يبحث بالسرعة الممكنة في أقرب موعد بعد ١ حزيران ١٩٧٦ في قضية ممارسة شعب فلسطين للحقوق غير القابلة للتصرف المعترف بها في الفقرتين ١ و٢ من القرار رقم ٣٢٣٦ الدورة ٢٩ ويأذن للجنة بعد أن تأخذ بعين الاعتبار مايقرره المجلس على أن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها (٣١) تقريراً يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها.

المصدر/ وثائق فلسطينية (1839 – 1987)

دائرة الثقافة / منظمة التحرير الفلسطينية (1987م)

ملحق رقم (15)

البيان المشترك لحكومتى الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، أول أكتوبر ١٩٧٧(*)

إن سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية وأندريه جروميكو عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ووزير الخارجية السوفيتي ، وقد تبادلا وجهات النظر فيما يتعلق بالموقف غير الآمن والذى مازال مستمرا فى الشرق الأوسط ، قد أصدرا البيان التالى باسم بلديهما اللذين يتوليان رئاسة مؤتمر جنيف الخاص بالسلام فى الشرق الأوسط :

أولا – ان الحكومتين مقتنعتان بأن المصالح الحيوية لشعوب هذه المنطقة بالإضافة إلى أهمية تقوية السلام والأمن الدولى بصفة عامة ، تملى بصفة عاجلة الحاجة إلى التوصل ، فى أقرب وقت ممكن ، إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع العربى الإسرائيلى . إن هذه التسوية يجب أن تكون شاملة ومتضمنة لجميع الأطراف المعنية ولكل الموضوعات .

إن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة مقتنعان بأنه فى إطار التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، يجب حل كل المسائل الخاصة بالتسوية ، ومن بينها المشكلات الأساسية مثل انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضى العربية التى احتلت خلال حرب ١٩٦٧ ، وحل المشكلة الفلسطينية بما فى ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وإنهاء حالة الحرب وإنشاء علاقات سلام طبيعية على أساس من الاعتراف المتبادل بمبادىء السيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى .

إن الحكومتين تعتقدان أنه بالإضافة إلى مثل هذه الإجراءات الخاصة بضمان أمن الحدود بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية مثل إنشاء مناطق منزوعة السلاح ، ووجود قوات أو مراقبين تابعين للأمم المتحدة فى هذه المناطق بموافقة الطرفين ، ضمانات دولية لهذه الحدود ، وكذلك مراقبة شروط التسوية ، فإنه من الممكن تحقيق كل هذه الإجراءات إذا رغبت الأطراف المتنازعة فى ذلك . إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مستعدان للمساهمة فى هذه الضمانات على أن يتمشى ذلك مع الإجراءات الدستورية العادية فى داخل كل منهما .

ثانيا – إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يعتقدان أن الطريق الوحيد المؤثر والصحيح

(*) جاء نص البيان المشترك من : "U.S., U.S.S.R. Issue Statement on the Middle East," Department of State Bulletin, vol. 77 (November 7,1977), pp. 639-40. وقد صدر هذا البيان فى مدينة نيويورك .

*كوانت وليام ب ، : عملية السلام ـ الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربى الإسرائيلى منذ عام 1967 ، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، ط 1 ، القاهرة ، 1994م.

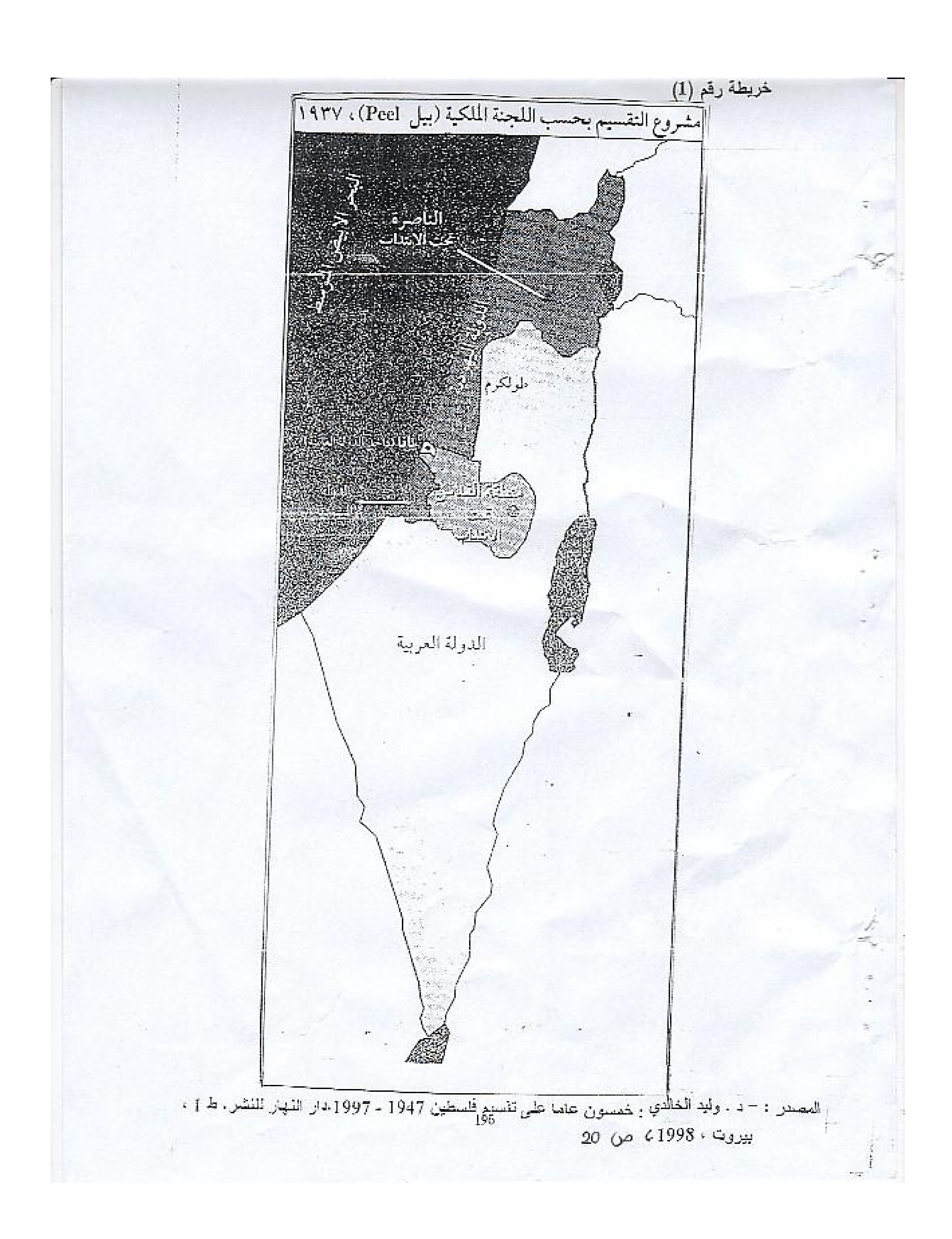
للتوصل إلى حل أساسي لكل جوانب مشكلة الشرق الأوسط هو المفاوضات في إطار مؤتمر جنيف للسلام ، الذي اجتمع خصيصا من أجل هذه الأهداف ، بمشاركة من جانب ممثلي كل أطراف النزاع بمن فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني ، والتصديق القانوني والتعاقدي على القرارات التي يتم الوصول إليها في المؤتمر .

إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بحكم كونهما رئيسي مؤتمر جنيف ، يؤكدان عزمهما ، من خلال الجهود المشتركة واتصالهما مع الأطراف المعنية ، على تسهيل استئناف أعمال مؤتمر جنيف في وقت لا يتجاوز ديسمبر ١٩٧٧ .

إن رئيسي المؤتمر يوضحان أنه مازالت هناك عدة مشكلات ذات طبيعة إجرائية وتنظيمية يتعين الاتفاق عليها من جانب المشتركين في المؤتمر .

ثالثا – إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بدافع من هدف تحقيق تسوية سياسية عادلة في الشرق الأوسط ، وإنهاء الموقف المتفجر في هذه المنطقة من العالم ، يناشدان كافة أطراف النزاع أن تتفهم ضرورة أن يراعي كل طرف بعناية المصالح والحقوق المشروعة للطرف الآخر ، وأن تظهر الاستعداد المتبادل للعمل طبقا لذلك .

الخرائط

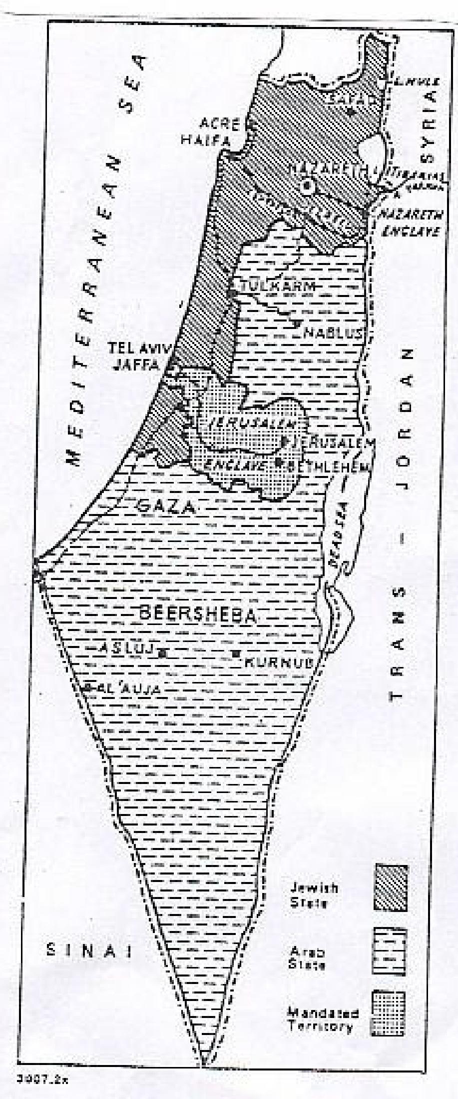


خريطة رقم (1)

مشروع التقسيم بحسب اللجنة الملكية (بيل Peel)، ١٩٣٧

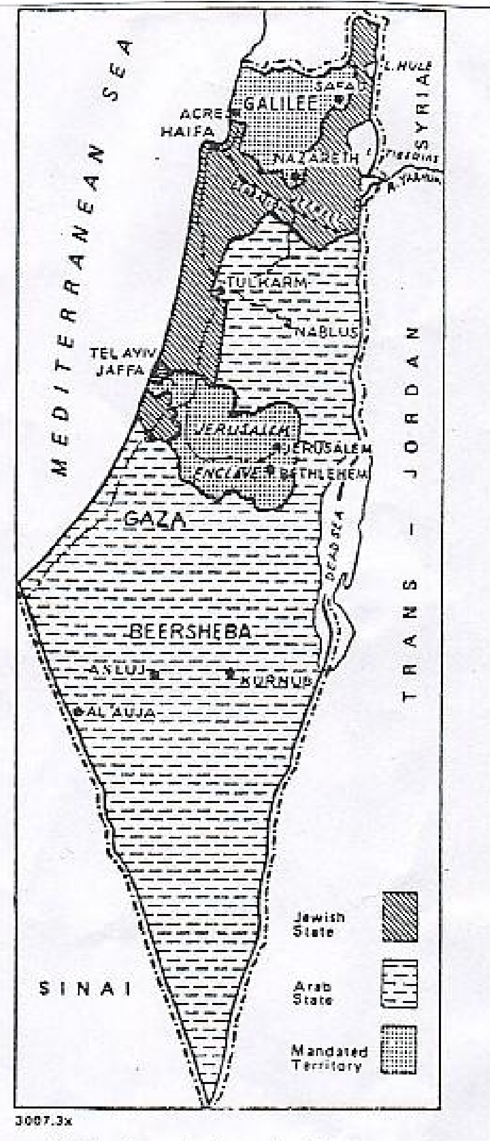
المصدر : – د . وليد الخالدي : خمسون عاما على تقسيم فلسطين 1947 - 1997، دار النهار للنشر، ط 1، بيروت، 1998، ص 20

خريطة رقم (2)



المشروع (أ) لتقسيم فلسطين عام ١٩٢٨
(مشروع اللجنة الملكية لتقسيم فلسطين عام ١٩٣٧ كما عدلته لجنة
تقسيم فلسطين عام ١٩٢٨)
(المصدر : نقلا عن خريطة في وثيقة الحكومة البريطانية رقم Cmd.5854
لعـــام 1938

خريطة رقم (3)



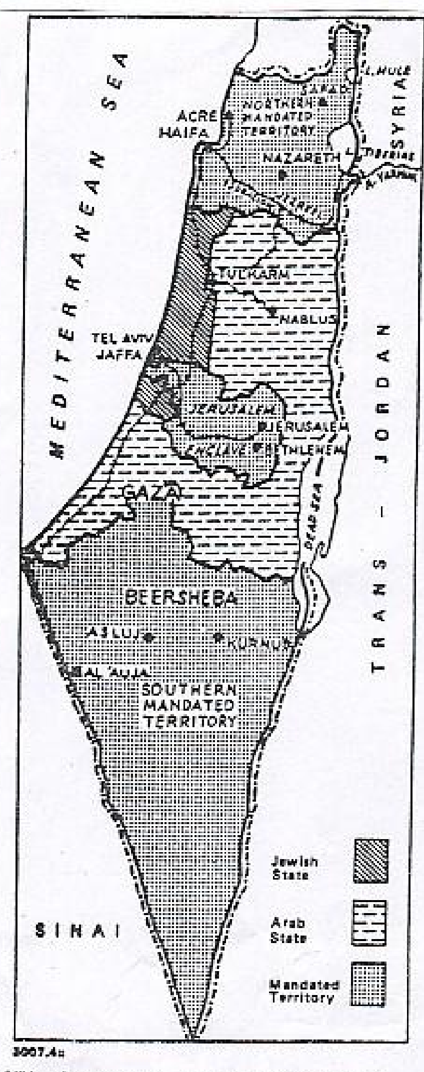
المشروع (ب) لتقسيم فلسطين عام ١٩٣٨

(اقترحته لجنة تقسيم فلسطين عام ١٩٣٨)

نقلا عن خريطة في وثيقة الحكومة البريطانية رقم Cmd.5854

لعــــام 1938


خريطة رقم (4)



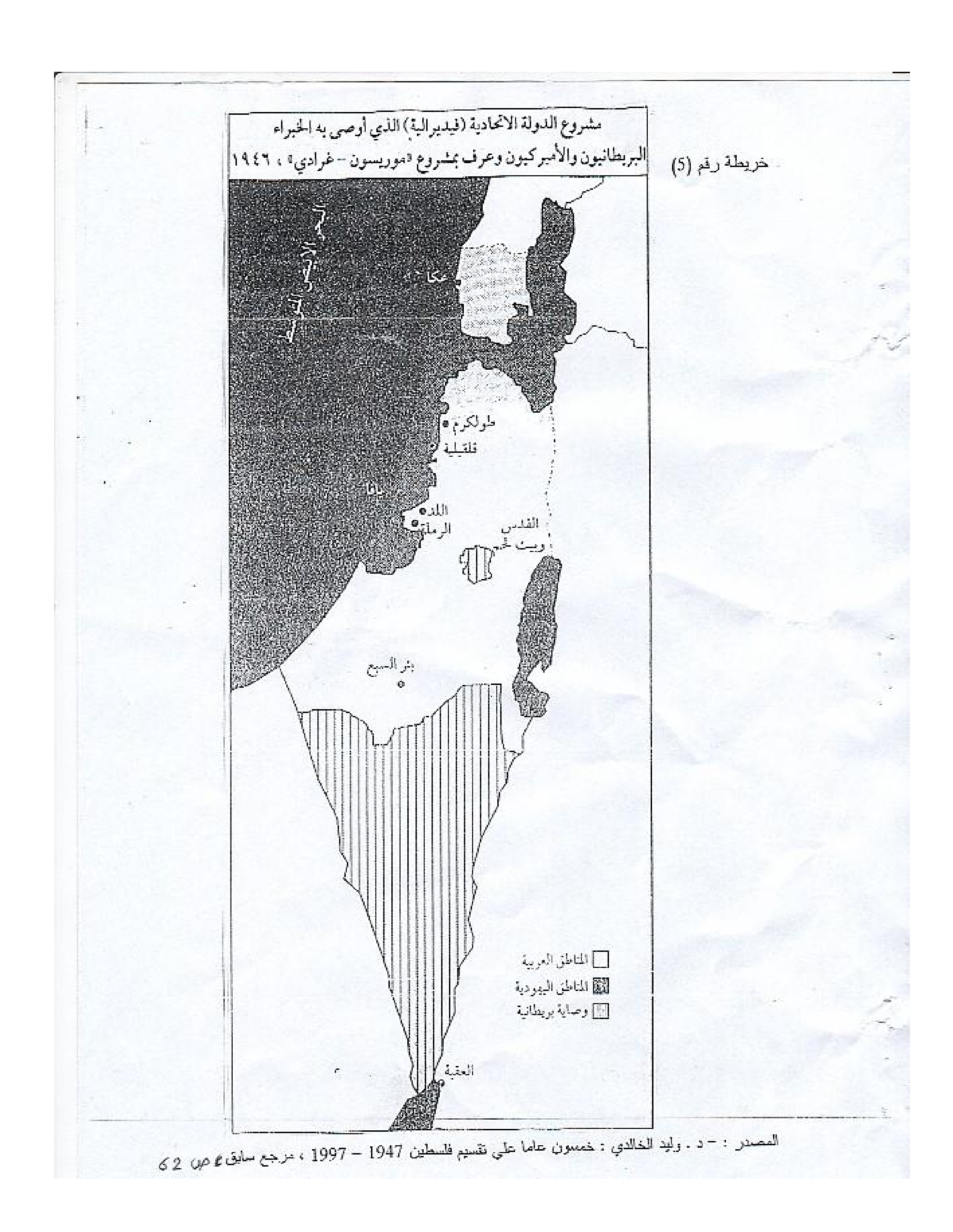
المشروع (ج) لتقسيم فلسطين عام ١٩٣٨

(اقترحته لجنة تقسيم فلسطين)

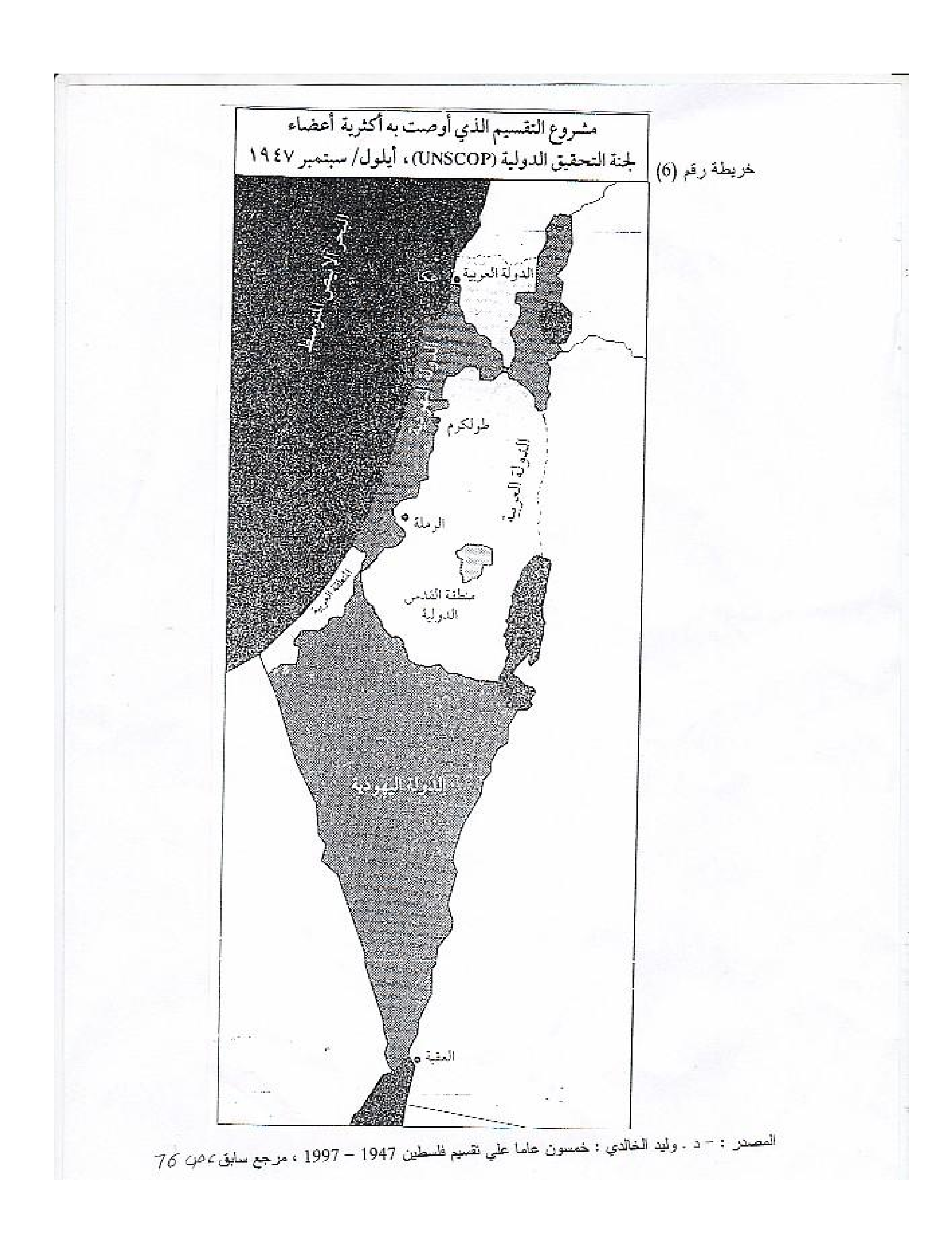
(المصدر : نقلا عن خريطة في وثيقة الحكومة البريطانية رقم Cmd.5854 لعام 1938

(٩٠):

-129-

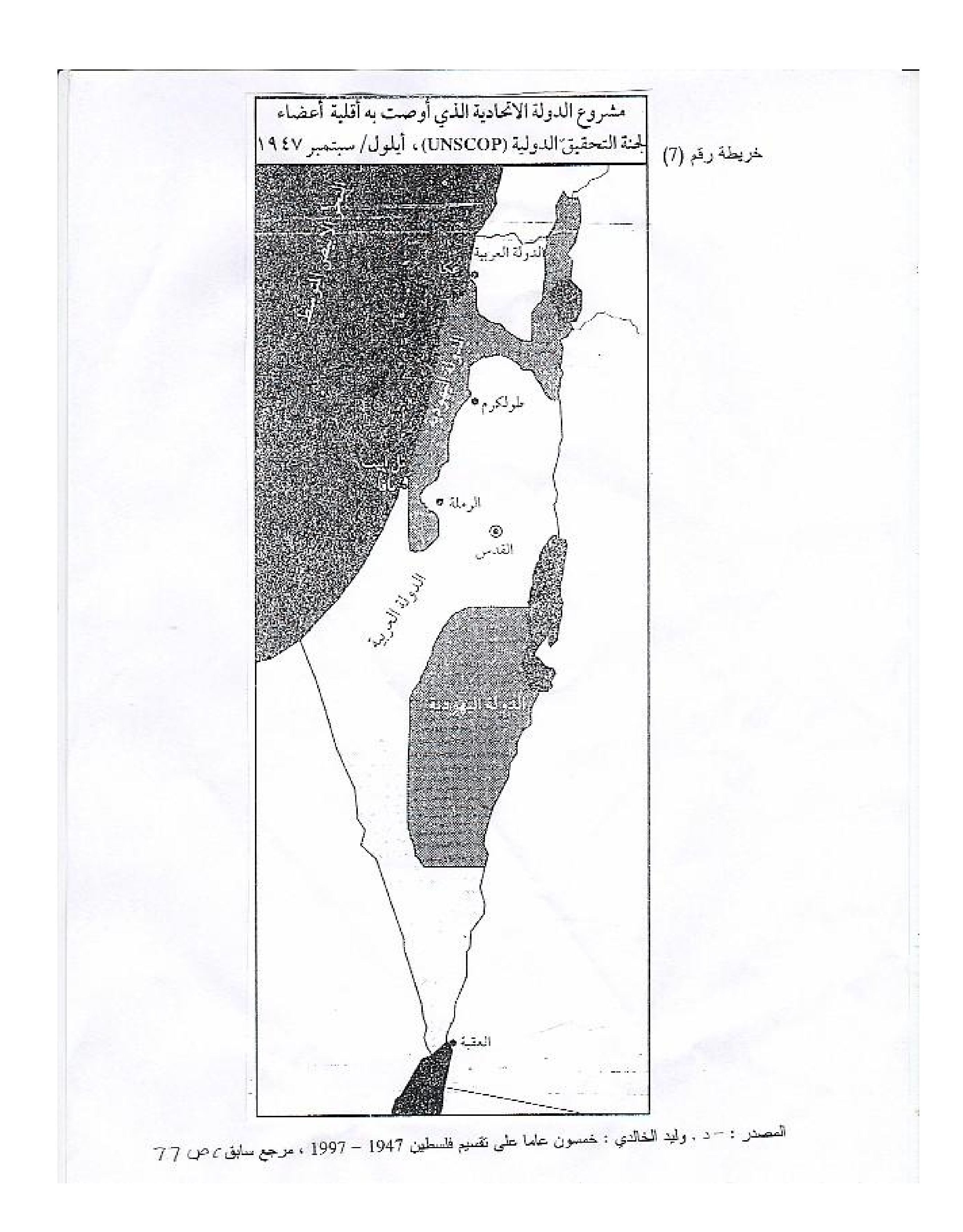


خريطة رقم (5)
مشروع الدولة الاتحادية (فيديرالية) الذي أوصى به الخبراء
البريطانيون والأميركيون وعرف بمشروع «موريسون - غرادي» ، ١٩٤٦
عكا
طولكرم
قلقيلية
يافا
اللد
الرملة
القدس
وبيت لحم
بئر السبع
العقبة
المناطق العربية
المناطق اليهودية
وصاية بريطانية
المصدر : – د . وليد الخالدي : خمسون عاما على تقسيم فلسطين 1947 – 1997 ، مرجع سابق ، ص 62



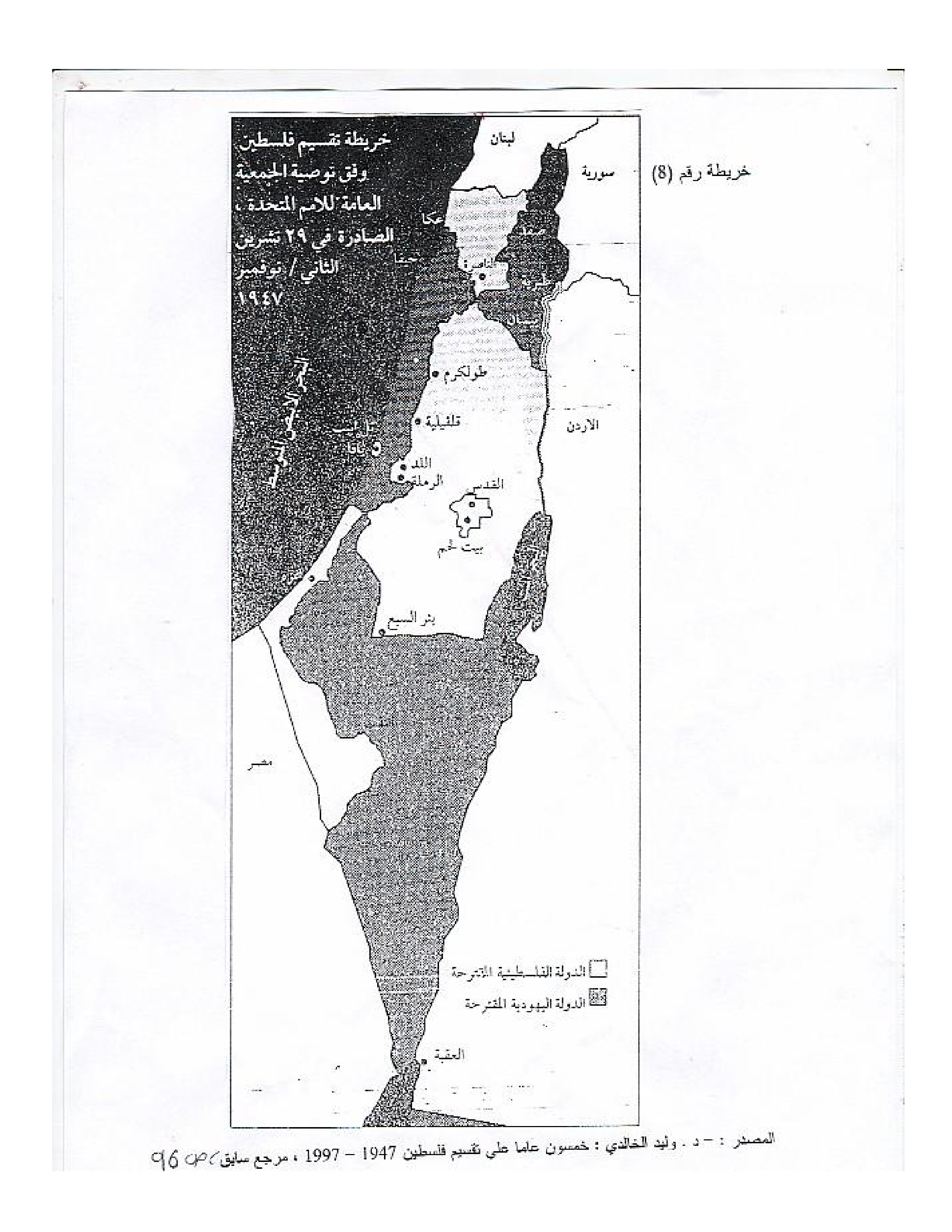
المصدر : – د . وليد الخالدي : خمسون عاما علي تقسيم فلسطين 1947 – 1997 ، مرجع سابق ، ص 76

خريطة رقم (7)



المصدر : – د . وليد الخالدي : خمسون عاما على تقسيم فلسطين 1947 – 1997 ، مرجع سابق ، ص 77

خريطة رقم (8)



المصدر : – د . وليد الخالدي : خمسون عاما على تقسيم فلسطين 1947 – 1997 ، مرجع سابق ص 96

المصادر

و

المراجع العربية

و

الأجنبية

المصادر والمراجع العربية

أولا : المصادر

*** القران الكريم**

ثانيا : الوثائق

*** قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي ، المجلد الأول ، 1947- 1974 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط 3 ، بيروت ،1993 .**

*** قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي ،المجلد الثاني ، 1975 – 1981 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط 1 ، بيروت ، 1994 .**

*** قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947 – 1972 ، جمع وتصنيف سامي مسلم ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، مركز الوثائق والدراسات ، أبو ظبي ، 1973 .**

*** قرارات جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين، يونيو/حزيران 1945- مارس /أذار 1961،الأمانة العامة، القاهرة،1961 .**

*** الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية في الأعوام 1967,1966,1965,1964،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت،1967 .**

*** ملف وثائق فلسطين ، أوراق خاصة بالقضية الفلسطينية ، إعداد وزارة الإرشاد القومي والهيئة العامة للاستعلامات، ج 1 ، 1937 – 1949 ،القاهرة ، 1969 ، ج 2، 1950 - 1960 ، القاهرة ، 1969 .**

*** ملف وثائق فلسطين : وثائق وزارة الحرب البريطانية 1917 ،إعداد وزارة الإرشاد القومي والهيئة العامة للاستعلامات ،القاهرة ، 1967 .**

***هيئة الأمم المتحدة : منشأ القضية الفلسطينية و تطورها،1917 – 1988 ،الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1990 .**

*** هيئة الأمم المتحدة : القضية الفلسطينية 1917– 1990 الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1990 .**

*** الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، المجموعة الأولى ،1915-1946 ، إعداد جامعة الدول العربية – إدارة فلسطين ، مطابع الصباح ، القاهرة ، 1957 .**

*** وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ، 1918 – 1939 ، من أوراق أكرم زعيتر ، مؤسسة الدراسات الإسلامية ،ط 2 ، بيروت ، 1984 .**

*** وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ، 1918 - 1939 ،إعداد : عبد الوهاب الكيالي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط 2 ، بيروت ، 1988.**

* وثائق فلسطين ،1839 – 1987 ، دائرة الثقافة ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ط 1 ، تونس ، 1987 .

* الوثـائق الفلـسطينية لعـام 1965، جمـع و تحريـر منـذر عنبتـاوي ، مؤسـسة الدراسـات الفلسطينية ،(ب ط) بيروت، 1966 .

* الوثائق الفلسطينية لعام 1966 ، جمع و تصنيف جورج خوري نصر الله، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، (ب ط) بيروت (ب ت) .

*الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين 1957-1974 ، إصدار جامعة الدول العربية ، القـاهرة، 1975.

* اليوميات الفلسطينية : المجلد الأول 1965/1/1 -1965/6/3 ، م.ت. ف ، مركـز الأبحـاث ، بيروت ، 1966 .

* اليوميات الفلسطينية : المجلدين الرابع و الخـامس 1966/7/1 -1967/6/30 ، م.ت. ف ، مركز الأبحاث ، بيروت ، 1967 .

* اليوميـات الفلـسطينية : المجلـد الـسادس 1967/7/1 -1967/12/31 ، م.ت. ف ، مركـز الأبحاث ، بيروت ، 1968 .

* اليوميـات الفلـسطينية : المجلـد الـسابع عـشر 1973/1/1 -1973/6/3 ، م.ت. ف ، مركـز الأبحاث ، بيروت ،و مركز الوثائق بديوان رئيس دولـة الامـارات العربيـة المتحدة، ابـو ظبـي، 1975 .

* اليوميـات الفلـسطينية : المجلد الرابع و العشرون1976/7/1 -1976/12/31 ، م.ت. ف ، مركز الأبحاث ، بيروت،1982 .

ثالثا : المذكرات :-

* دروزة ، محمد عزة : مذكرات في مسيرة القضية الفلسطينية ، المجلد الأول ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1993 .

*رابين ، اسحق : مذكرات اسحق رابيـــــــــن ، ترجمة الـهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1980 .

* السكاكيني ، خليل، : كذا أنا يـا دنيـا ، إصدار الاتحـاد العام للكتـاب و الـصحفيين الفلـسطينين ،القاهرة، ط 2 ، 1982 .

* الشقيري ، أحمد ، : أربعون عاما من الحياة العربية والدولية ، دار النـهار للنشر ، بيروت ، 1969 .

* أبـو غربيـة ، بهجـت : مـذكرات فـي خـضم النـضال الفلـسطيني 1916 – 1949 ، مؤسـسة الدراسات الفلسطينية ، ط1 ، بيروت، 1993 .

رابعا : - الموسوعات ودوائر المعارف

* الدباغ مصطفى مراد : موسوعة بلادنا فلسطين ، 11 جزءا ، دار الهدى للطباعة والنشر ، كفر قرع ، 2002 .

* الكيالي ، عبد الوهاب ، وآخرون : موسوعة السياسة ، 7 أجزاء ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط 1 ، بيروت ، 1985 .

* المسيري ، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية ، 8 أجزاء ، دار الشروق ، ط 1 ، بيروت ، 1985 .

* هيئة الموسوعة الفلسطينية ، الموسوعة الفلسطينية ، 4 أجزء ، هيئة الموسوعة الفلسطينية ، ط 1 ، بيروت 1985 .

خامسا : المراجع العربية

* أحمد ، رفعت سيد ، : الصراع المائي بين العرب وإسرائيل ، دار الهدى للنشر ، ط 1 ، القاهرة 1993 .

* أبو جابر ، كامل ، : الولايات المتحدة و إسرائيل ،جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1971 .

* أبو النصر ، عمر ، : جهـــاد فلســـــــــطين العـــربية ، (ب ط) بيروت ، 1936 .

* أبو لغد ، إبراهيم ، : تهويد فلســـــطين ، م . ت . ف ، مركز الأبحاث ، بيروت ، 1972 .

* أبو يصير ، صالح مسعود : جهاد شعب فلســطين خلال نصف قرن ، دار الفتح للطباعة و النشر ، ط 3 ، بيروت ، 1970 .

* الأطرش ، محمد : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العــربي – الإسرائيلي 1973- 1975 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، 1987 .

* بارودي ، ليلى و بحيري ، مروان : السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط – نيكسون – فورد – كارتر – ريغن ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط 1 ، نيقوسيا – 1984 .

* البراوي ، راشد : اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط ، مكتبة النهضة العربية ، ط 4 ، القاهرة ، 1978 .

* برجاس ، حافظ : الصراع الدولي على النفط العــربي ، بيسان للنشر ،(ب .ط) ، بيروت ، 2000 .

*التل ، عبد الله : خطر اليهودية العالمية على الإسلام و المسيحية ، دار القلم ، القاهرة ، 1964 .

* ـــــــــــــــــــــــــــــ : كارثــــــــة فلســــطين ، دار القلم ، القاهرة ، 1959 .

* توما ، إميل : جذور القضـية الفلســــطينية ، المكتبــة الشــعبية ، النــــاصرة ، 1973 .

* جامعة الدول العربية ، معهد البحوث و الدراسات العربية : الدولة الفلسطينية ، جذورها- معطياتها – سكانها ، القاهرة ، 1991 .

* جبارة ، تيسير ، : دراسات في تاريخ فلســـطين ، مطبعة الرائد ، ط 1 ، البيرة ، 1985 .

* جبور ، جورج : البعد العربي للقضية الفلسطينية ، الموسوعة الفلسطينية ، القسم 2 ، الدراسات الخاصة ، ج 5، دراسات القضية الفلسطينية ، ط 1 ، بيروت ، 1990 .

* الحاجري ، ضياء ، : إسرائيل من الداخل ، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1992 .

* حافظ ، محمد شوقي عبد العال : الدولة الفلسطينية - دراسة سياسية قانونية في ضوء أحكام القانون الدولي مع التركيز على موقف الأمم المتحدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1992 .

* الحوت ، بيان نويهض : القيادات و المؤسسات السياسية في فلسطين 1917 - 1948 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط 1 ، بيروت 1981 .

* الخالدي ، وليد : خمسون عاما على تقسيم فلسطين 1947 - 1997،دار النهار للنشر، ط 1 ، بيروت ، 1998 .

* خلة ، كامل محمود : فلسطين والانتداب البريطاني 1922- 1939 ، م . ت . ف ،مركز الأبحاث الفلسطيني ، ط 1 ، بيروت ، 1974 .

*الخولي ، حسن صبري : سياسة الاستعمار و الصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين ، دار المعارف ، القاهرة ، 1973 .

* الدبس ، شاكر : القضية الفلسطينية و الأمم المتحدة ، منشورات وزارة الخارجية السورية ، دمشق،1947 .

* دروزة ، الحكم : الولايــات المتحدة و المشــرق العــربي ، الكـــويت (ب ط) 1978.

* دروزة ، محمد عزة : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، جزءان ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1959 .

* ـــــــــــــــــــــ : صفحات مهملة ومغلوطة عن القضية الفلسطينية ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1978 .

* الدسوقي ، عاصم : الولايات المتحدة وفلسطين من التقسيم إلى إقامة إسرائيل " مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 1985 .

* سخنيني ، عصام : فلسطين الدولة – جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني ،م . ت . ف ، مركز الأبحاث الفلسطيني ، ط 3 ، 1985 .

* سعودي ، هالة : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967- 1973 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، بيروت ، 1986 .

* سفري ، عيسى : فلســــــطين العربية بين الانتداب و الصهيونية (ب ط) يافا ، 1937 .

* سلطان ، حامد : المشكلات القانونية المتفرعة عن قضية فلسطين ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 1967 .

* السمرة ، محمود ، : فلســطين الفكــر والكلمــة ، دار المتحدة للنشر ، بيروت ، 1968 .

* السوري ، صلاح الدين حسن : فلسطين وحق تقرير المصير ، لجنة كنج – كرين ، منشورات دار الفكر ، طرابلس الغرب ، 1968 .

* سويد ، ياسين : الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ،الموسوعة الفلسطينية ، ق 2 ، الدراسات الخاصة ، مج 6 ، دراسات القضية الفلسطينية ، ط 1 ، بيروت ، 1990 .

* شاحاك ، إسرائيل : من الأرشيف الصهيوني ،م . ت. ف ، مركز الأبحاث ، سلسلة كتب فلسطينية ، بيروت ، 1975 .

* شحادة ، موسى : علاقات إسرائيل مع دول العالم 1967 – 1970 ، سلسلة كتب فلسطينية ، رقم 33 ، م . ت . ف ، مركز الأبحاث ، بيروت ، 1971 .

* شديد ، محمد : الولايات المتحدة و الفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية ، جمعية الدراسات العربية (ب ط) القدس ، 1985 .

* شكري ، محمد عزيز : البعد الدولي للقضية الفلسطينية ، الموسوعة الفلسطينية ، ق 2 ، الدراسات الخاصة ، مج 6 ، دراسات القضية الفلسطينية ، ط 1 ، بيروت ، 1990 .

* شهاب ، محمد : - مسلسل الأوهام ، دراسة في المشاريع السلمية المطروحة منذ 1920 - 1982 ، ط 1 ، (ب. ت)

* صعب ، حسن : القضية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية ، ق 2 ، الدراسات الخاصة ، مج5 ، دراسات القضية الفلسطينية ، ط 1 ، بيروت ، 1990 .

*العارف ، عارف ،: النكبة . نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947 – 1955 ، المكتبة العصرية للطباعة و النشر ،بيروت ، 1962 .

* عبد الحميد ، محمد كمال : الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط 4 ، القاهرة ، 1972 .

* عبد الرحمن ، أسعد : النضال في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ، الموسوعة الفلسطينية ، ق 2 ، الدراسات الخاصة ، مج 5 ، دراسات القضية الفلسطينية ، ط 1 ، بيروت ، 1990 .

* عبد الغفار ، نبيل محمود : - السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي 1973 – 1978 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1982.

* عبد الهادي ، مهدي : - المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934 – 1974 ، المكتبة العصرية ط 4 ، بيروت ، صيدا ، 1992 .

* عبد الناصر ، جمال : فلسفة الثورة ، مصلحة الأستعلامات ، القاهرة ،1956 .

* عدوان ، عاطف : دراسات فلسطينية ، الجامعة الإسلامية ، ط 1 ،غزة ، 1999 .

* ـــــــــ : محاضرات في تاريخ فلسطين الحديث ، الجامعة الإسلامية ، ط1 ، غزة ، 1987 .

* العقاد ، صلاح : قضية فلسطين – المرحلة الحرجة ، جامعة الدول العربية – معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 1968 .

* علوش ، ناجي : المقاومة العربية في فلسطين 1917 – 1948 ، بيروت ، 1967 .

* ـــــــــ : الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية ،م . ت . ف ، مركز الأبحاث ، بيروت ، 1972 .

* العويسي ، عبد الفتاح : جذور القضية الفلسطينية 1799-1922 ، دار الحسن للطباعة والنشر ، ط 2 ، بيت المقدس ، خليل الرحمن ، 1992 .

* غانم ، محمد حافظ : المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولي،القاهرة،1965 .

* غنيم ، عادل حسن : الحركة الوطنية الفلسطينية 1917- 1936 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط 1 ، القاهرة ، 1974 .

* ـــــــــ : الحركة الوطنية الفلسطينية 1936 – 1939 ، مكتبة الخافجي ، ط 1 ، القاهرة ، 1980 .

* الغوري ، إميل : فلسطين عبر ستين عاما ، جزءان ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1972 .

* الفرا ، محمد : مدخل الي دراسة القضية الفلسطينية ، الموسوعة الفلسطينية ، ق 2 ، الدراسات الخاصة ، مج 5 ، دراسات القضية الفلسطينية ، ط 1 ، بيروت ، 1990 .

* قاسمية ، خيرية ، مازن البندك : الصراع العربي الإسرائيلي في خرائط ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، دار الشعب للطباعة ، القاهرة ، 1979 .

* مالك ، عـــادل : من رودس إلى جنيــف ، دار النهـــــــــار للنشــــر ، بيروت ، 1973 .

* المجذوب ، محمد : القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة ، الموسوعة الفلسطينية ، ق 2 ، الدراسات الخاصة ، مج 6 ، دراسات القضية الفلسطينية ، ط 1 ، بيروت ، 1990 .

* المحافظة ، علي : العلاقات الأردنية البريطانية 1921-1957 ، دار النهار للنشر ، بيروت ،1972 .

* مصالحة ، نور الدين : أرض إسرائيل الكبرى والفلسطينيون – سياسة التوسع،1967 – 2000 ، ط 1 ، بيروت ، 2001 .

* مصطفى ، أحمد عبد الرحيم : الولايات المتحدة والمشــــــرق العربي ، الكويت(ب. ط) 1978 .

*مهدي ، خليل سامي علي : النظرية العامة للتدويل في القانون الدولي المعاصر مع دراسة تطبيقية حول محاولات تدويل القدس ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1996 .

* مهنا ، محمد نصر : مشكلة فلسطين أمام الرأي العالمي 1945 – 1967 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1969 .

* منظمة التحرير الفلســطينية ، مركز التخطيط : الولايات المتحدة الأمريكية والقـــــــدس 1947- 1993 ، سلسلة دراسات وتقارير ، العدد 4 ، مايو ، 1995 .

*مؤسسة الدراسات الفلســطينية : فلسطين تاريخها و قضيتها ،(ب . ط)، بيروت ، 1983 .

* ميخائيل سليمان و أخرون : - فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، يونيو/ حزيران، 1996 .

* هداوي ، سامي : قضية فلســطين في الأمم المتحدة ،دار مطابع الشعب ، القاهرة ، 1965 .

* الهور ، منير، والموسى ، طارق : مشاريع تسوية القضية الفلسطينية 1947 – 1982 ، دار الجليل للنشر ، ط 1 ، عمان ، 1983 .

* هيكل ، محمد حسنين : عبد الناصــر والعالــــم ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1972 .

* ــــــــــــــــــ : المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل " الكتاب الأول " الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية ، دار الشروق ، ط 7 ، القاهرة ، 1997.

* ــــــــــــــــــ : المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل " الكتـــاب الثاني" عواصف الحرب وعواصف السلام ، دار الشروق ، ط 4 ، القاهرة ، 1996 .

* النتشة ، رفيق : الاستعمار وفلسطين - إسرائيل مشروع استعماري ، مطبعة بيت المقدس ، عمان ، 1986 .

* ياسين ، السيد وآخرون : صراع القرن – الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، ط 1 ، عمان ، 1999 .

*ياسين ، صبحي : الثورة العربية الكبرى في فلسطين 1936 -1939 ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، 1967 .

*ياسين ، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني حتى العام 1948 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ط 2 ، بيروت ، 1981 .

* ــــــــــــ : تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية 1918 -1948 ،م . ت . ف ، مركز الأبحاث ، بيروت ، 1980 .

* يحي ، جلال : العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1966 .

* ــــــــــــ : مشكلة فلسطين و الاتجاهات الدولية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1965 .

* يعقوب ، حافظ محمد : نظرة جديدة إلى تاريخ القضية الفلسطينية 1918-1948 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1973 .

* يوسف ، ناصيف: القوى الخمس الكبرى والوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت ،1987 .

سادسا : المراجع الأجنبية المترجمة

* انطونيوس ، جورج : يقظة العرب ، ترجمة ناصر الدين الأسد ، وإحسان عباس ، بيروت ، 1966 .

* بن غوريون : رسائل بن غوريون ، ترجمة دينا عبد الحميد ، دار القدس ، ط 1 ، بيروت ، 1979 .

*بيريزا ، هنري : عاجلا أم أجلا ستزول إسرائيل ، ترجمة ديمون نشاطي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1968 .

* توينبي ، أرنولد : فلسطين جريمة و دفاع ، ترجمة عمر الديراوي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1981 .

* جرين ، ستيفن : الانحياز – علاقة أمريكا السرية مع دولة إسرائيل العسكرية ، ترجمة د. سهيل زكار ، دار حسان للطباعة والنشر ، دمشق ، 1985 .

* ديلوم ، روجيه : إني أتهم ، ترجمـــة نخلـــة كلاس ، دار الجرمق ، دمشـــــــق، 1980 .

* رومال ، جاك ،و لوروا ، ماري : التحدي الصهيوني – أضواء على إسرائيل ، ترجمة نزيه الحكيم ، منشورات دار العلم للملايين ، ط1 ، بيروت ، 1968 .

* فورستال ، جيمس : اللعب بالنار – قضية فلسطين وموقف الأمم المتحدة منها، ترجمة رمضان لاوند ، دار العلم للملايين ، ط1 ، بيروت ، 1956 .

* كتن ، هنري : قضية فلسطين ، ترجمة د. رشدي الأشهب ، السلطة الوطنية الفلسطينية ، مطبوعات وزارة الثقافة ، ط 1 ، رام الله ، 1999 .

* ـــــــــــ : فلسطين في ضوء الحق والعدل ، ترجمة وديع فلسطين ، مكتبة لبنان ، ط 1 ، بيروت ، 1970 .

* كرومبتون ، صموئيل : رؤساء أمريكا ، ترجمة مركز إعلام الوطن العربي صاعد ، دار الملتقى للطباعة والنشر ، ط 1 ، قبرص ، ليماسول ، 1994 .

* كوانت وليام ب ، : عملية السلام –الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام 1967 ، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، ط 1 ، القاهرة ، 1994 .

* كوبلاند ، مايلز : لعبة الأمم ، ترجمة دار الفكر ، بيروت ، 1972 .

* كوهين ، اهارون : إسرائيل والعالم العربي ، الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة 1980 .

* كوينز ، لاري ولابير ، دومينيك : يا قدس ، ترجمة سليمان موسى ، دار فيلادلفيا للنشر ، عمان ، 1973 .

* كيرك ، جورج : السياسة العربية المعاصرة ، ترجمة محمد الخولي ، و عبد الواحد الامباني ، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1963 .

*ليلينتال ،ألفرد : ما ثمن إسرائيل ، ترجمة حبيب نحولي ، و ياسر هواري ،منشورات دار الافاق الجديدة ، (ب .ط) بيروت ،1979.

*ماليس ، توماس : تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية من وجهة نظر القانون الدولي ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1979 .

* مانويل ، فرانك : بين أمريكا وفلسطين ، ترجمة يوسف حنا ، دائرة الفنون والثقافة ، عمان ، 1967 .

سابعا : الدوريات

*أبو بكر ، توفيق : العلاقات الأمريكية – الصهيونية 1914 -1942 ، شؤون فلسطينية ، ع 124 ، مارس/ آذار ، 1982 .

* الأسدي ، عبده : المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية ، صامد الاقتصادي ، ع 101 ، يوليو/ تموز- أغسطس / أب – سبتمبر / أيلول ، 1995 .

* جريس ، صبري : قبيل إعلان إقامة إسرائيل، قراءة في الوثائق الإسرائيلية ، شؤون فلســـطينية ،ع 124 ، مارس/ آذار ،1982 .

* خليل ، جمال : الصهيونية تحت المظلة الأمريكية، مجلة الوحدة ، ع 81 ، حزيران / يونيو 1991 .

* صايغ ، فايز : ملاحظات على قرار مجلس الأمن 242 ، شؤون فلسطينية ،ع 15، نوفمبر/ تشرين الثاني ، 1972 .

*العاروري ، تيسير : مبادئ أكتوبر ومواقف الاتحاد السوفيتي إزاء القضية الفلسطينية ، الكاتب ، عكا ، ع 68 .

* عبد القادر ، رضوى : مشاريع الدولة الفلسطينية بعد قيام إسرائيل ، صامد الاقتصادي ، ع 101 ، يوليو/تموز – أغسطس /أب - سبتمبر/ أيلول ، 1995 .

* عدوان ، أكرم : مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل الملكية 1937 ، مجلة الجامعة الإسلامية ، غزة ، ع 1 ، نوفمبر/ تشرين الثاني ، 2002 .

* عدوان ، بيسان : الولايات المتحدة والدولة الفلسطينية ، صامد الاقتصادي ، ع 118 ، أكتوبر /تشرين الاول- نوفمبر / تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الاول ، 1999 .

* العظم ، صادق جلال: الصهيونية في خمسة وسبعين عاما ، شؤون فلسطينية ، ع 12 ، أغسطس / آب ، 1972 .

* العمد ، سلوى : قراءة في مجريات تدويل القضية الفلسطينية ، شؤون فلسطينية ع 129 ، أغسطس / آب - سبتمبر/ايلول – أكتوبر / تشرين الاول ، 1982 .

* غالي ، بطرس بطرس : القضايا العشر في تسوية أزمة الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، ع 24 ، مؤسسة الأهرام ، إبريل /نيسان ، 1971 .

* القاضي ، ليلى سليم : تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي 1948-1972 ، شؤون فلسطينية ، ع 22 ، بيروت ، يونيو/حزيران ، 1973 .

* القشطيني ، خالد : الدول الكبرى وعام النكبة ، شؤون عربية ،ع ديسمبر/كانون الاول ، 1988 .

* كريم ، محمد عبد السلام : موقف الدول الخمس الكبرى من التقســــــيم ، صامد الاقتصادي ، ع 114 ، أكتوبر/ تشرين الأول –نوفمبر / تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول ، 1998 .

* ياسين ، عبد القادر : مشروعات التسوية إبان الانتداب البريطاني على فلسطين ، مجلة شؤون عربية ، ع 33- 34 نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول ، 1983 .

ثامنا : رسائل جامعية غير منشورة : -

* الشرقاوي ، فواز : حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) 1965 – 1971 ، رسالة ماجستير ، في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1974.

* الشنطي ، سهيل : الأحزاب السياسية العربية الفلسطينية بين الحربيين العالميتيين 1918 – 1939 ، رسالة ماجستير ، جامعة الفاتح ، طرابلس / ليبيا ، 1984 .

* عبد السلام ، عبد الحميد : الولايات المتحدة الأمريكية و فلسطين 1914 – 1948 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، (ب ت) .

* عدوان ، أكرم : مشاريع تدويل القدس 1916 – 1950 رسالة دكتوراة في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الدول العربية ، مركز البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1999 .

تاسعا : الصحف و المجلات العربية : -

- الأخبـــــار (القاهـــــــرة)
- الأخبـــــار (عمـــــــان)
- أخبـــار اليوم (القاهـــــــرة)
- أخبار فلسـطين (غـــــــزة)
- البـــــعث (دمشـــــــق)
- تشـــــرين (دمشـــــــق)
- الثـــــورة (دمشـــــــق)
- الثورة الفلسطينية (حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح) الإعلام المركزي (بيروت)
- الجمهـــورية (القاهـــــرة)
- الحياة الجـــديدة (فلســـــطين)
- الدستـــــور (عمـــــان)
- الســـــفير (بيـــــروت)
- القـــــدس (فلســـــطين)
- القدس العربـــي (لنـــــــدن)
- الأهـــــرام (القاهــــرة)
- الأيــــــام (فلســـــطين)
- فلسطين (ملحق المحرر – بيروت)
- فلسطين (نشرة الهيئة العربية العليا لفلسطين – بيروت)
- فلسطين الثورة (م ت ف ، دائرة الإعلام والتوجيه القومي ، بيروت)
- مجلة الجامعة الإسلامية (غـــــزة)
- مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)
- مجلة السياسة الدولية (القاهــــرة)

- مجلة شؤون عربية (القاهـــــــرة)
- مجلة شؤون فلسطينية (بيـــروت)
- مجلة صامد الاقتصادي (عمــــان)
- مجلة المستقبل العربي (بــيـروت)
- مجلة العـــــــــــربي (الكـــويت)
- مجــلة الأرض (دمشــــــــــــق)
- مجلة الوحدة االعـربية (بيـــروت)

عاشرا : الصحف و المجلات الأجنبية : -

- AL – Hamshmar . (Tel Aviv)
- Daily Express . (London)
- Daily Telegraph . (London)
- Davar (Tel Aviv)
- Le Figaro (Paris)
- Gardian (London)
- Haaratz (Tel Aviv)
- Jerusalem Post (Jerusalem)
- Maarakhout (Tel Aviv)
- Marreef (Tel Aviv)
- New York Times (New York)
- Palestine Post (New York)
- Times (London)
- Washington Post (Washington)
- Yediot Ahraonot (Tel Aviv)

المصادر والمراجع الأجنبية Foreign Resources

- Abu Jaber, Faiz S. *American-Arab Relations from Wilson to Nixon.* Washington, D.C.: University Press of American, 1979.

- Abu- Lughod, Ibrahim (ed.). *Palestinian Rights: Affirmation and Denial.* Wilmette, III.: Medina Press, 1982.

- ---------------------------- (ed.). *The Arab Israeli Confrontation of June 1967.* Northwestern, III.: Northwestern University Press, 1970.

- Address by President Johnson before The Department for Educators. June 19, 1967, in United States Policy in the Near East, Crisis. Washington D.C, US Government Printing Office 1969.

- Ali, Falah Khalid. *Historical Documents.* Faculty of Arts, Beirut Arab University .: Beirut, 1978.

- *American Foreign Policy: Current Documents 1967.* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1969.

- *American Foreign Relations: A Documentary Record, 1971.* New York: New York University Press, Council on Foreign Relations, 1976.

- Antonious, George: *The Arab Awakening.* London., Hamish Hamilton, 1961.
- Alum, Jeam Piere: *Juifts et Arabes, 3000 Ans D'Histoire* Paris. De Seuil, 1967.

- Ben Gurion, David. Israel. *Years of Challenge.* N.Y. Holt Rienhart, Winston 1963.

- Ben- Zvi, Abraham "*Regionalism and Globalism: The Patterns of American Relations toward the Middle East 1950 – 1970*"

- Brecher, Micheal. *Decisions in Israel's Foreign Policy*. London .: Oxford University Press, 1974.

- British Government, "*British Public Record Office Cabinet No 24/24*". August, 1917.

- British Government, "*Palestine Royal Commission*. Report Cmd 5479". London, 1937.

- British Government, "*Report of the Anglo- American Committee of Enquiry*". *1946.*

- Cohen, Michael Joseph. *Palestine and the Great Powers, 1945-1948*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982.

- Crompton, Samuel. *The Presidents of the United States 1944.*

- Daniels, Josephus. *The Wilson Era: Years of War and after 1917-1923*. Chapel Hill University of North Carolina press, 1946.

- Documents on Jerusalem, PASSIA : - *Palestine Academic Soceity for the Study of International Affairs.* First Edition. Jerusalem, December, 1996.

- Dranath, Dewan Berin. *War and Peace in West Asia*. New Delhi, India, 1968.

- Dulles, F. John. *Middle East Proposals Statement Made before the House Committee on Foreign Affairs.* Jan.7, 1957 U.S. Department of State, Bulletin, Vol.36, January 28, 1957.

- Eban, Abba. *An Autobiography*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1978.

- Eisenhower, Dwight David. *The White House Years*. Garden City, N.Y.: Doubleday, 1963-1965.

- *Foreign Relations of the United States, 1949.* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office,. vol. 6: *The Near East, South Asia and Africa,* 1977.

- *Foreign Relations of the United States, 1950.* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, vol. 5, 1978.

- Folke, Bernadotte. "*To Jerusalem*". London, 1951.

- Fulbright, William J. *New Politics Could Bring Peace.* Middle East International: No.3, June 1971.

- Godfried, Nathan. *Bridging the Gap between Rich and Poor: American Economic Development Policy toward the Arab East, 1942-1949.* Westport, Conn: Greenwood, 1987.

- *Great Britain and Palestine 1915 – 1945.* Royal Institute of International Affairs, London, 1946.

- *Great Britain*. Parliamentary Papers. Proposals for The Future of Palestine, July 1946, Feb. 1947.

- Hadawi, Sami. *Bitter Harvest: Palestine Between 1914-1979.* With a foreword by John H. Davis. Revised ed. Delmar, N.Y.: Caravan Books, 1979.

- -----------------. *Robert John:- The Palestine Diary.* Research Center : Beirut, 1970.

- Hart, Alan. *Arafat: Terrorist or Peacemaker?* Sidgwick and Jackson : London, 1984.

- Hammond, Paul Y. and Sidney S. Alexander (eds.). *Political Dynamics in the Middle East.* New York, 1972.

- Heikal, Mohammed Hassanein. *The Road to Ramadan*. Glasgow, London: Fontana, Collins, London, 1976.

- -----------------------. *Cutting the lion's Tail: Suez through Egyptian Eyes.* London, 1986.

- Howard, Harry Nocholas. *The King-Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East.* Beirut, 1963.

- Hurwitz J.C. "*Middle East Dilema*". New York: Harper and brothers, New York, 1953.

- ---------------. "*Diplomacy in the Middle East*". Princeton: Van Nostrand 1956.

- Jansen, Michael E. *The United States and the Palestinian People.* Institute for Palestine Studies: Beirut, 1970.

- Ismael Y., Tareq and Others. *The Middle East in World Politics.* A Study in Contemporary International Relations. Syracuse University Press, New York, 1974.

- Kadi, Leila S. *The Arab-Israeli Conflict: The Peaceful Proposals, 1948 – 1972.* PLO, Research Center, Beirut, 1973.

- -----------------. *Essays on the American Public Opinion and the Palestine Problem.* Palestine Research Center, Beirut, 1969.

- Kenndy, M. Paul. *The Rise and Fall of the Great Powers Economic Change and Military Conflict, From 1500 – 2000.* New York – Random House 1957.

- Khalidi, Walid (ed.). *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948.* Institute for Palestine Studies, Beirut, 1971.

- Khouri, Fred John. *The Arab-Israeli Dilemma.* Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1976.

- Kirk, George. *The Middle East 1945- 1950.* Survey on International Affairs by Arnold Toynbee. London: Oxford University Press , London, 1979.

- Kissinger, Henry Alfred. *White House Years.* Boston: little, Brown, 1976.

- -------------------------------. *White House Years.* Boston: little, Brown, 1979.

- -----------------------------. *Years of Upheaval.* Boston; Little Brown, 1982.

- Laqueur, Walter. *The Struggle for the Middle East, 1959-1968.* Routledge and Kegan Paul, London, 1969.

- Lilintal, Alfred: *What Price Israel.* Lebanon : Beirut, 1979.

- Manuel, Frank Edward. *The Realities of American-Palestine Relations*. Public Affairs Press, Washington, D.C, 1949.

- Musallam, Sami. *United Nations Resolutions on Palestine, 1947-1972.* Institute for Palestine Studies: Beirut, 1973.

- Neff, Donald. *Warriors for Jerusalem: The Six Days that Changed the Middle East.* New York: Linden Press, Simon and Schuster, 1984.

- --------------. *Warriors against Jerusalem: How Israel Won the Battle to Become America's Ally*. *1973.* Brattleboro, Vt.: Amana Books, 1981.

- Nixon, Richard. *The Memoris of Richard Nixon.* New York, 1978.

- Nutting, Anthony. *The Tragedy of Palestine from Balfour Declaration to Today.* Arab League Office, London, 1969.

- ------------------. *The Arabs.* London. 1964.

- ----------------. *Nasser.* London, 1972.

- Peterson, J.E. *Defending Arabia.* St. Martin's Press, New York, 1986.

- Polk, William R. *The United States and the Arab World.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1975.

- Pranger, Robert J. *American Policy for Peace in the Middle East 1969-1971*. American Enterprise Institute for public Research, Washington, D.C, 1971.

- Quandt, William Baur. *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976.* Berkeley, Calif.; University of California Press, 1977.

- ---------------------. *United States Policy in the Middle East: Constraints and Choices,* Santa Monica, Calif.: Rand Corporation, 1970.

- -------------------. *The Middle East Conflict in US Strategy 1970 – 71.* Autumn 1971.

- Rabin, Yitzhak. *The Rabin Memories.* Boston, Little Brawon, 1979.

- Reich, Bernard. *Quest for Peace: United States-Israel Relations and the Arab Israeli Conflict.* New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1977.

- *Report of a Committee on Correspondence between Sir Henry Macmahon and the Sheref of Mecca.* Parliamentary Papers – cmd 5974, 1939.

- Report of the General Assembly: by the UNSCOP. United Nations Special Committee on Palestine Official Records of the Third Session 1947 – 1948.

- Report of the United Nations, Special Committee on Palestine, UN Document, A/364, 1947.

- Rogers, William. *United States Foreign Policy, 1969, 1970, 1971, 1972: A report of the secretary of State.* Government's Printing Office, Washington, D.C, 1973.
- ------------------. *A Lasting Peace in the Middle East "An American View".* Address by Secretary Rogers, 1969.

- *Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Palestine.* London, Chatman House 1946.

- Safran, Nadav. *Israel: The Embattled Aly.* Cambridge, Mass, Belknap Press of Harvard University Press, 1978.

- Shadid, Mohammed K. *The United States and the Palestinians.* Crom Helm, Martin's press, New York: St., 1981.

- Sheehan, Edward R. *The Arabs, Israelis, and Kissinger: A secret History of American diplomacy in the Middle East.* Reader's Digest Press, New York, 1976.

- ------------------. *Step by Step in the Middle East.* Foreign Policy, March 1976.

- Sherry, Michael S. *Preparing for the Next war: American Plans for Postwar Defense, 1941-45.* New haven, Conn.: Yale University press, 1977.

- Stein, Leonard J. *The Balfour Declaration*. London: Vallentine, New York: Simon, 1961.

- Strives, William. *America's Confrontation with Revolutionary Change in the Middle East, 1983-84.* New York; St. Martin's Press, London; Macmillan Press, 1986.

- Suleiman, Michael W. *The Arabs in the Mind of America.* Brattleboro, Vt.: Amana Books, 1988.

- Sykes, Christopher. *Cross Roads to Israel.* London, Collins 1965.
- *The Middle East and North Africa 1978 – 1979.* Europe Publications Limited, London, 1979.

- Truman, Harry S. *Memoris* . Garden City Doubled 1955 – 1956.

- UN General Assembly. Resolution No. 194, Sec.11, Session 111. Dec.11, 1948.

- United States, Congress, House, Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on the Near East. *The Continuing Near East Crisis: Background Information.* Prepared by Melvin O. Benson. U.S Government Printing Office, Washington, D.C, 1969.

- UN Security Council. *Official Records, 22nd Year, 1973 Meeting.* 9-10 Nov. 1967.

- United States Government. *Foreign Relations of the United States.* The Paris Peace Conference. Washington, 1944.

- U.S UN Mission. *List of Veto Case in Public Meeting of the Security Council.* August, 1980.

- Welles, Summer. *We Need Not Fail.* Boston: Houghton Miffin Com., 1948.

- Weizman, Chaim. *Trail and Error*. The Autobiography of Chaim Weizman, Philadelphia: Jewish Publication Soceity 1949.

- Whetten, Lawrence L. *The Canal War: Four-Power Conflict in the Middle East.* Cambridge, Mass.: MIT Press, 1974.

- Year Book of the United Nations, UN. Department of Public Information, New York, 1947 – 1948.